جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المجتمع المدني وعملية الترسيخ الديمقراطي في تونس 2011-2020
الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إعداد الطالب

هواري عبد القادر

إشراف الأستاذ

أ.د عمراني كربوسة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. فؤاد جدو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	رئيسا
أ د. عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
أ د. مسلم بابا عربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
أ د. نور الدين حشود	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
أ د. سمير كيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. سمير باهي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى وطننا الحبيب الجزائر، وإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

أهديه إلى الزوجة المصون ، وإلى قرة عيني أبنائي، وإلى إخوتي وكل أفراد العائلة

أهدي هذا العمل إلى كل معلـــم وإلى كل أستـــاذ درّسني

أهديه أيضا إلى الأصدقاء كل باسمه

أهديه إلى زملائي في العمل

أهديه إلى روح كل من فقدناه

عبد القادر هواري

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

أقدّم شكري لله العزيز القدير على فضله ونعمته بتكريمي لأن أكون من أصحاب العلم " وقل ربي زدني علما " .

كما أقدّم جميل الشكر وأصدق العرفان للأستاذ " عمراني كريوسه" على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وعلى التوجيهات والإرشادات المقدمة طيلة فترة إنجازها .

كل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور " عمراني كريوسه " على التشجيع والتوجيه وإسداء الرأي وعلى كل النصائح ، جعله الله ذخرا للعلم وأهله .

والشكر موصول للدكتور "أهناني فاروق" ولكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل ، جعل الله مساعدتهم في ميزان حسناتهم .

فشكرا وألف شكر " فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله "

ملخص الدراسة

مع انطلاق ثورة ديسمبر 2010 التي كانت مفاجئة للاتحاد العام التونسي للشغل وللنظام السياسي التونسي ولمختلف الأطراف الأخرى سارع إطارات وقادة الاتحاد في الأقاليم الجهوية والمحلية إلى الانخراط في الحراك الاجتماعي وإلى إعطاء الثورة دفعا قويا وتوفير أسباب نجاحها من خلال احتضان المقرات الجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل للمناضلين وللمتظاهرين المحتجين ضد النظام ـ رغم معارضة القيادة النقابية ـ، من خلال شنّ الإضرابات العامة وتنظيم المظاهرات التي كانت تنطلق من أمام مقرات الاتحاد على غرار المظاهرة الكبرى في 14 يناير2011 في العاصمة تونس التي كانت فاصلة في مسار ثورة الكرامة بهروب الرئيس" زين العابدين بن علي" .

بعد نجاح الثورة وانهيار النظام دخلت تونس مرحلة الانتقال الديمقراطي التي كان للاتحاد العام التونسي للشغل دورا بارزا فيها إذ لم يكتف هذا الأخير بتحقيق أهدافه المطلبية التي توّجت بتوقيع الاتحاد **العقد الاجتماعي** مع الحكومة ومنظمة الأعراف في مارس 2014، بل تعدّى ذلك إلى لعب دور فاعل على الصعيد السياسي سواء في " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي " أو من خلال قيامه بدور الوساطة بين مختلف الفرقاء السياسيين بغية تقريب وجهات النظر وإدارته **للحوار الوطني** الذي جنّب تونس أزمة سياسية كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي برمّتها، هذا الدور الذي مكّن **الرباعي الراعي للحوار الوطني** بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من التتويج بجائزة نوبل للسلام .

Summary:

With the outbreak of the December 2010 revolution, which was a surprise to the Tunisian General Labor Union, the Tunisian political system, and various other parties, the union's cadres and leaders in the regional and local regions rushed to engage in the social movement and give the revolution a strong push and provide reasons for its success by hosting the regional headquarters of the TGLU for activists and demonstrators protesting against the regime despite the opposition of the union leadership. This was done by launching general strikes and organizing demonstrations that started in front of the union's headquarters, similar to the major demonstration on January 14, 2011 in the capital, Tunis, which was a turning point in the revolution of dignity with the escape of President Zine El Abidine Ben Ali .

After the success of the revolution and the collapse of the regime, Tunisia entered the stage of democratic transition in which the Tunisian General

Labor Union played a prominent role. The latter did not only achieve its demands, which culminated in the union signing the social contract with the government and the employers' organization in March 2014, but also went beyond that to play an active role on the political level, whether in the "High Authority for Achieving the Objectives of the Revolution, Political Reform and Democratic Transition" or through its mediation role between the various political parties in order to bring viewpoints closer together and its management of the national dialogue, which spared Tunisia a political crisis that could have destroyed the entire democratic transition process. This role enabled the Quartet sponsoring the national dialogue, led by the Tunisian General Labor Union, to win the Nobel Peace Prize.

مقدمـــــة

مقدمـــــــة

لقد تطور الاهتمام بدراسة المجتمع المدني والتركيز على أهميته في الحياة السياسية، إذ أصبح شريكا ثالثا إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص وذلك في مجالات تحقيق التنمية والحكم الراشد المبني على الأسس الديمقراطي، وقد صاحب فترة نهاية الحرب الباردة وجود عديد التغيرات المفاهيمية والقيمية في حقل الدراسات السياسية حيث ازداد اهتمام الدارسين والباحثين بالعناصر والفواعل الجديدة ما دون الدولة الوطنية ذات الوظائف التقليدية، وتحوّل الاهتمام إلى الفرد باعتبار أنّ له دورا مهما في رسم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر أطر وتنظيمات جديدة أو ما يسمى بتنظيمات المجتمع المدني . لقد أصبحت الإشارة إلى هذا الموضوع ضرورية في كل مناسبة تخص النقاشات الدائرة حول مشكلات الديمقراطية والتحولات السياسية في العالم بصفة عامة وأفريقيا على وجه الخصوص وذلك نتيجة لتلك الأفكار المتعلقة بتطور الدولة والعلاقات الناشئة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي مما استدعى بذل جهود فكرية للتأصيل لهذه العلاقات من خلال انتقال النقاشات من المجال الأكاديمي إلى المجال العملي الملموس .

وقد اعتبر المجتمع المدني أحد الفواعل الرئيسية في أحداث ما سمّي "بالربيع العربي" أو "الثورات العربية" التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، ناهيك عن قيام الأحزاب السياسية المعارضة في أداء دورها الطبيعي تكريسا للديمقراطية ومحاربة الظلم والاستبداد وذلك لما تتمتع به هذه الأحزاب من هيكلة تنظيمية وخبرة نضالية طويلة على عكس منظمات المجتمع المدني التي تفتقر إلى تلك المقوّمات، وإن كان البعض منها تتميز تنظيماتها بالهيكلة والتنظيم كالنقابات العمالية المعروفة بكفاحها الطويل ضد مختلف أشكال القمع السياسي والغبن الاجتماعي والاقتصادي في العديد من دول العالم على غرار "نقابة التضامن" في بولونيا مثلا .

كما تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الذي شهدته دول العالم الثالث عامة والدول المغاربية خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تزايدت معها حالات الانتقال من نظم غير ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية في إطار ما سمّاه الأستاذ " **صمويل هنتنغتون** " بالموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية في الربع الأخير من القرن العشرين، هذه الموجة التي امتدّت إلى بدايات القرن الحادي والعشرين في العديد من دول العالم الثالث ومن بينها تونس . ونتيجة لهذه التحوّلات حاولت الكثير من الدراسات التأصيل لهذه الظاهرة وتحليل أبعادها والتركيز على

أسباب وخلفيات التحوّل إلى الديمقراطية والاهتمام بالبحث في طبيعة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة التي لعبت دورا في هذه العملية .

ولأن تونس خضعت لفترة استعمارية طويلة نسبيا فقد كان لها نظامها السياسي الخاص بعد الاستقلال قام على أسس وآليات أصبحت بمثابة تقاليد توارثتها أنظمة الحكم المتداولة منذ الاستقلال، حيث ربط الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" مصيره بالدولة في محاولة منه لتكريس الاستقرار وترتّب على ذلك حالة من الغموض وفتح الباب أمام الأزمات الحادة، وفي المقابل دلّ ذلك على مستوى معين من الثقافة السياسية تبنّاها النظام السياسي والسلطة القائمة وأصبح كل شيء يخضع لهذا المنطق؛ منطق المساس بالنظام ومحاولة تغييره يعني المساس بالدولة وسيادتها ومبادئها وحتى عملية التحول الديمقراطي نفسها خضعت له .

وقد عرفت تونس نموا واضحا ومطردا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية وبرزت أهميتها من الجانب الوظيفي من حيث مدى فاعليتها وتأثيرها في حركية العملية السياسية ودوائر صنع السياسات العامة، فدراسة النقابة العمالية في تونس ومستوى تطورها يدفعنا إلى مناقشة دورها على الساحة السياسية وإمكانياتها للتأثير والتفاعل وأيضا محاولة التعرف على دورها وإسهاماتها والتي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات وتقوم بوظائف سياسية عديدة تساهم في تحقيق التحول الديمقراطي؛ ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في إبراز دور النقابات العمالية كأحد منظمات المجتمع المدني في تونس وتأثيراتها في عملية الترسيخ الديمقراطي من خلال الأدوار التي تؤديها في المجال السياسي .

1. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في محاولة فهم حقيقة عملية الترسيخ الديمقراطي في النظم السياسية العربية الحديثة من خلال الأدوار التي تؤديها مختلف الفواعل الاجتماعية والسياسية وبخاصة المجتمع المدني، وكيف استطاعت هذه الفواعل أداء هذا الدور بطرق سلمية وديمقراطية دون ضرورة للتدخل العسكري المعتاد في مثل هذه الظواهر أو ضرورة للعنف والعنف المضاد كما حدث في عديد الدول خاصة دول شرق أوربا وكذا دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية على مرّ الزمن.

وإذ تشكّل الحالة التونسية أنموذجا عن الترابط الحقيقي في فهم حيثيات الانتقال الديمقراطي بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" وما أعقبها من تطورات على الساحة السياسية والاجتماعية والأمنية، وإعطائها نفسا جديدا لعملية الانتقال والتحول نحو الديمقراطية وذلك بعد القمع الذي شهدته في مرحلة حكم الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" .

كما يأتي هذا الموضوع لرصد وتحليل دور الاتحاد العام التونسي للشغل في عملية الترسيخ الديمقراطي وذلك باعتمادها على مقاربة تحليلية تعتمد على وظيفة النقابات وأدوارها السياسية، ناهيك عن أنّ الموضوع يطمح للوصول إلى بعض التصورات لتفعيل دور المجتمع المدني ومستقبل الأدوار المنوطة به ومن ثمّ دفع مسيرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية؛ فهذا الموضوع من شأنه إثراء المعرفة النظرية والواقعية حول النقابات العمالية وتقييم خبرتها والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة المتميزة بين هذا النوع من التيارات المجتمعية وطبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره .

2. أهـداف الدراسة :

– إن هذه الدراسة تهدف في حقيقتها إلى الوقوف على ماهية النقابة العمالية المتمثلة في "الاتحاد العام التونسي للشغل " وتقييم دوره في إطار التطورات السياسية الحاصلة في ظل التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى إبراز مستوى التطور الذي عرفته هيكلة وتنظيم الاتحاد العام التونسي للشغل وقدرته التعبوية وكذا إبراز المكانة التي يحتلها في الحياة السياسية وعلاقته بالسلطة .

– عدم وجود دراسة متخصصة في هذا الموضوع لحداثته من جهة ، ومن جهة ثانية أنّ التناولات العلمية لهاته الدراسة متناثرة من خلال المراجع التي عنيت بها، كما أنّ من المشكلات الأساسية في التناول الإعلامي وحتى المعرفي لمقاربات المجتمع المدني هو الاختزال والتعميم، ومن ثمّ الوصول إلى استنتاجات وأحكام قيمية غير مبنية على دراسة عميقة ودقيقة له .

– رصد واقع أداء الاتحاد العام التونسي للشغل باعتبار الموضوع نفرده كدراسة حالة في ظل عملية الترسيخ الديمقراطي التي شرعت فيها تونس .

– محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم الآفاق المستقبلية للنقابات ودورها في تدعيم عملية الترسيخ الديمقراطي .

– كما يسعى الموضوع إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ـ من خلال الأنموذج التونسي ـ وعوامل حدوث ذلك من خلال تحديد الأسباب والدوافع وإبراز النتائج التي أفرزتها وعلاقة ذلك كله بفواعل المجتمع المدني .

– البحث عن الخلفيات والأسباب التي حالت دون تحقيق تعددية وتحول ديمقراطي حقيقي، ودور اتحاد الشغل في الانتقال نحو الديمقراطية بشكل سلمي وتوافقي خاصة وأن مبادرة التحول الديمقراطي جاءت وفق الضغوط التي كان يتعرض لها النظام .

3. مبـررات اختيـار الموضـوع :

جاء اختيارنا للموضوع انطلاقا من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

الأسباب الذاتية: ترجع إلى رغبة وميل الباحث إلى دراسة أهمية وأدوار إحدى تنظيمات المجتمع المدني في الحياة السياسية تماشيا مع التزايد المضطرد لمختلف فواعله وتنظيماته، باعتباره أحد أضلاع مثلث الحكم الراشد (القطاع العام ، القطاع الخاص والمجتمع المدني) .

الأسباب الموضوعية : ترجع إلى الأهمية البحثية للموضوع التي تعنى بالنظم السياسية ـ والتي هي في صلب تخصص الدراسة ـ في محاولة لفحص الحالة الراهنة للنظام السياسي التونسي من خلال تحليل دور أبرز المتغيرات في دراسة هذا النظام والمتعلق بالاتحاد العام التونسي للشغل، وتقصّي حقيقة دور الاتحاد العام التونسي للشغل في مسار العملية الديمقراطية التي تعرفها تونس بداية من سنة 2011، والذي كان مثار نقاش وجدل واهتمام الباحثين والمتتبعين ضمن التطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها تونس .

كما لا تزال أغلب الاجتهادات بشأن الأدوار التي تلعبها مختلف تنظيمات المجتمع المدني وبصورة خاصة النقابات العمالية جدّ محدودة، وفي مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا يمكن إثراء النقاش فيها وإضافتها إلى أجندة البحوث الوطنية مثل تقييم دور النقابات العمالية في دعم التضامن الاجتماعي ودورها في عملية التحول والترسيخ الديمقراطي والتي هي في حاجة إلى دراسة. ولا يزال موضوع النقابات العمالية في بعض الرؤى والتصورات الإيديولوجية الضيقة ولدى البعض من الباحثين يطرح تخوفا من تناوله بسبب المعطيات البحثية التي تعتبر غير كافية بالقدر الذي يمكّنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع خاصة مع حداثة ظهور مفهوم المجتمع المدني في الدول العربية .

وترتيبا على ذلك فإنه مازالت هناك حاجة ماسة للمزيد من الدراسات الموضوعية المتعمقة بشأن مؤشر النقابات العمالية وما يمكن أن يتجه إليه وجود مثل هذه التنظيمات من إحياء وتفعيل دوره في عملية الترسيخ الديمقراطي في ضوء التحولات السياسية الراهنة التي تعرفها المنطقة المغاربية على الخصوص .

تتزامن هذه الدراسة مع تزايد النداءات المطالبة بحقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح السياسي في الدول العربية خاصة بعد التغيرات التي عرفها حقل العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 وما انجرّ عنه من انعكاسات في تحوّل السياسة الخارجية الأمريكية من ضغوطات تجاه دول الشرق الأوسط وبخاصة تجاه الدول العربية للمضي نحو الانتقال الديمقراطي، فضلا عن تنامي الوعي السياسي الذي بدأ ينتشر في أوساط الشباب العربي بفضل وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا يعطي الدراسة أهمية خاصة يمكن أن توصف في مجرى دعوات الشعوب العربية إلى التأكيد على الديمقراطية وترسيخ قيم الحرية والمساواة والتداول السلمي على السلطة والعدالة الاجتماعية .

4. الدراسـات السابقة :

يمكن تقسيم أدبيات الدراسة إلى تلك الدراسات السابقة المتعلقة بالمجتمع المدني عموما بما يتضمنه من تنظيمات مثل النقابات العمالية وتلك التي تتعلق بالتحول والترسيخ الديمقراطي كما يلي :

أولا / الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني والنقابات العمالية :

– دراسة بعنوان" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** " الصادر عن مجموعة من الباحثين من مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لتناوله لمفهوم المجتمع المدني بشكل موسّع ومفصّل وبأسلوب تحليلي أكاديمي متميز مع نخبة من المفكرين والباحثين في مجال العلوم السياسية، حيث تمّ التركيز في هذه الدراسة على وظيفة المفهوم ومستوى تأثيره في الديمقراطية مع ربط مجال الاهتمام بشكل كبير مع الواقع العربي وهذا ما يساعد على فهم أكثر لدلالات استعمال ودراسته وتحليله وتقييم أدواره .

– دراسة " **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** " لـ "أحمد شكر الصبيحي" ، التي كانت ثرية من خلال محتواها، حيث سعت الدراسة إلى تحليل المجتمع المدني من حيث مساراته ومعطياته وتقويمه إلى تتبّع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، ووجدت أنّ مصطلح

المجتمع المدني عبّر عن اختلافات في تحديد معناه كما أن المفهوم ـ حسب ما ورد في هذه الدراسة ـ يدل على وظيفة مهمة خاصة في الواقع العربي . فمن خلال آلياته تتبلور الممارسة الديمقراطية السليمة وهذا ما ساعد على تقديم إطار تحليلي مساعد للدراسة فيما يتعلق بالخصوص بدراسة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، وأيضا صور العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة السياسية في الواقع العربي عموما مع إدراج للمشكلات والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي .

– دراسة " **المجتمع المدني في الوطن العربي والتحدي الديمقراطي** " لمجموعة من الباحثين ، وتضمّنت مجموعة من البحوث والدراسات المهمة التي تطرقت إلى قضايا تتعلق بتعريف المفهوم وتحديد مؤشراته، ودراسة دور العوامل الداخلية والخارجية في التأثير في تطور وبناء المجتمع المدني في الوطن العربي عموما .

– دراسة لـ "سعد الدين إبراهيم" المعنونة: " **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** " والتي عالج فيه موضوع المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية، وإلى دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في الوطن العربي .

– ولقد تناول الدكتور "حسن قرنفل" هذا الموضوع من زاوية واقع المجتمع المدني في الدول العربية من خلال دراسته بعنوان " **المجتمع المدني والنخبة السياسية** "، حيث خلص إلى أن بروز المجتمع المدني يعد من أهم التحولات السياسية التي عرفتها الدول العربية .

– أما عن النقابة العمالية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل فقد تناولها الأستاذ "سعد توفيق البزاز" في دراسته تحت عنوان: " **الحركة العمالية في تونس ، نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي** "، حيث درس ظهور النقابات العمالية التونسية للفترة ما بين عامي 1924_1956 وركز بالأساس على الاتحاد العام التونسي للشغل ودوره في الحركة لوطنية إبان الفترة الاستعمارية وعلاقاته بالنقابات العمالية العالمية وإلى نشاطاته على الصعيد المغاربي وكذلك على الصعيدين العربي والعالمي .

ثانيـا / الدراسات المتعلقة بالتحـول الديمقراطـي :

– دراسة "صمويل هنتنغتون" بعنوان: **"الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في القرن العشرين"** التي أشار فيها إلى عمليات أو موجات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم منذ القرنين الماضيين إلى بداية التحول الذي شهدته دول شرق أوربا وإسبانيا والبرتغال في ما أسماه "بالموجة الثالثة من

التحول الديمقراطي" إلا أن دراسته اقتصرت على الدول الأوربية ودول أمريكا اللاتينية ولم تهتم بعمليات التحول في القارة الأفريقية والدول العربية .

– دراسة الأستاذ "أحمد منيسي" بعنوان: **" التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي "**، حيث تناولت هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي من خلال التطرق إلى البيئة العامة لهذه العملية بهذه الدول، بالإضافة إلى تحديد طبيعة وحدود عملية التحول الديمقراطي في كل دولة من دول المغرب العربي كل على حدا والتطرق إلى المعوقات التي تحول دون تحقيق عملية التحول بها، لتصل الدراسة في الأخير إلى كيفية التغلب على هذه الإشكاليات لبناء ديمقراطية حقيقية بهذه الدول .

وعلى الرغم من توفر هذه الدراسات وغيرها إلّا أنّ طبيعة الموضوع التي تتسم بالحداثة والتسارع في تفاعل متغيراتها تتطلب المزيد من الدراسة وباستمرارية لمعرفة مسارها في الوطن العربي وإدراك مدى قدرة الشعوب العربية على توظيفها بما يحقق الأمن والرقي . فهذا الموضوع جاء لتسليط الضوء على إحدى تنظيمات المجتمع المدني في تونس والمتمثلة في النقابة العمالية "الاتحاد العام التونسي للشغل" من خلال إبراز أسباب وكيفية تجاوزه لأدواره الطبيعية المعروفة المتمثلة في تمثيل العمال والدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية إلى أدوار أخرى، مع محاولة تقييم لذلك الدور من خلال الوقوف على مدى نجاح أو فشل هذه التجربة بغية الوصول في نهاية الأمر إلى الدعوة إلى تعميم التجربة على باقي البلدان العربية من عدمها .

5. إشكاليــة الدراسة :

يكتسي موضوع التحول الديمقراطي الذي تحاول تونس تحقيقه والوصول إلى ترسيخه بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" عقب ثورة الكرامة في 17 ديسمبر 2010 أهمية بالغة في الدراسات المهتمة بالشأن التونسي، وكذا الفواعل التي تساهم في هذه العملية الديمقراطية وبخاصة المنظمة النقابية الأبرز والأقدم والأعرق في تونس وهي "الاتحاد العام التونسي للشغل" باعتباره فاعل اقتصادي واجتماعي يحمل على عاتقه ـ على غرار كل النقابات في العالم ـ الدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية، والذي تطوّر بفضل العديد من الظروف والعوامل إلى فاعل سياسي .

وسنحاول من خلال هذه الدراسة البحث عن دور ومساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) باعتباره أحد فواعل المجتمع المدني التونسي في مسار التحول نحو

الديمقراطية، وإلى أهم العوامل التي أدت به إلى تجاوز دوره النقابي الطبيعي إلى أن يكون أحد الفواعل السياسية في تونس، وذلك من خلال التساؤل بطرح **الإشكالية التالية** :

كيف انعكس دور المجتمع المدني بعد الثورة على عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس على ضوء تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل ؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح العديد من **التساؤلات الفرعية** :

أ) ما هي المضامين المفهوماتية التي تتأسس عليها كل من المجتمع المدني، النقابات العمالية، التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي ؟

ب) ما هي مكانة الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن فواعل المجتمع المدني التونسي ؟

ج) كيف تعامل الاتحاد العام التونسي للشغل مع ثورة الكرامة ؟ وما موقعه من التجاذبات والصراعات بين مختلف التيارات السياسية عقب انتصار الثورة ؟

د) كيف تطورت مكانة الاتحاد التونسي للشغل في تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية في تونس في ظل تنامي دور الأحزاب السياسية وتعددها بعد الثورة ؟

6. حدود الدراسة :

لقد تم حصر الموضوع في حدود (المجال المكاني و المجال الزمني) على النحو التالي :

المجال المكاني: هذا الموضوع حددنا مجاله المكاني بتونس وهي إحدى دول المغرب العربي ومنطلق الثورات العربية التي عرفت إعلاميا بدول " الربيع العربي " ، إذ كانت ثورتها السباقة بين دول الربيع العربي والتي أعقبها حراكا في دول عربية أخرى حذت حذوها كليبيا وسوريا .

المجال الزمني: لقد اختار الباحث في هذه الدراسة تحديد الفترة الزمنية بين عامي 2020/2011، وهي المرحلة التي انطلقت فيها ثورة شعبية جماهيرية خرجت تطالب بالعدالة الاجتماعية والكرامة وفي مرحلة متقدمة منها إسقاط النظام السلطوي ليفسح المجال إلى انتقال ديمقراطي يعبر عن إرادة وطموح الشعب التونسي؛ وهي المرحلة الحاسمة في تاريخ الثورة التونسية التي عرفت إسقاط النظام بداية سنة 2011 وتحقيق تحوّل ديمقراطي توّج ببناء مؤسسات دستورية وسياسية بواسطة آلية الانتخاب وذلك مع نهاية سنة 2019، لكن هذا لا يعني إهمال الفترة السابقة لأنها تمثّل الأساس لفهم الحاضر لأن تجاوز المعطيات التي لها دلالات وخلفيات تاريخية لا يخدم الدراسة .

7. فرضيـات الدراسـة :

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تمّ صياغة الفرضيات الآتية :

1 / كلّما كانت النقابات العمالية أكثر استقلالية عن السلطة الحاكمة، كلّما كانت أكثر فعالية وديناميكية في تحريك الشارع .

2 / يمكن لحداثة ظهور الأحزاب السياسية (التعددية الحزبية) وقلة تجربة بقية تنظيمات المجتمع المدني الأخرى ان تنعكس على بروز الاتحاد العام التونسي للشغل كأقدم وأعرق نقابة فاعلة ومؤثرة في تونس.

3 / يمكن لاكتمال عملية الترسيخ الديمقراطي أن تكون مرهونة ببناء مؤسسات سياسية منتخبة تحظى بالشرعية وتحترم التداول السلمي على السلطة .

4 / إذا نجح الاتحاد العام التونسي للشغل في رعايته للحوار الوطني في تونس يمكن أن يؤهّل قياداته شغل مناصب سياسية في دواليب الحكم بعد بناء المؤسسات السياسية والدستورية .

5 / إذا وصل النظام السياسي التونسي لمرحلة الترسيخ الديمقراطي قد يعيد الاتحاد العام التونسي للشغل للمربع الأول ويحصر نشاطه في أداء دوره النقابي فقط (شريك اقتصادي واجتماعي) .

8. الإطـار المنهجـي :

باعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة البحثية تتضمّن قواعد وخطوات للإجابة عن أسئلة البحث واختبار فرضياته من أجل الوصول لاكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة، تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج والاقترابات التالية :

أ) **المنهـج التاريخي** : وهو أحد مناهج البحث العلمي الذي يعبّر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة والحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل . والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها بل إنه يقدّم تصورا لمختلف التطورات وهو يتضمّن " الجانب التفسيري في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي"[1] والتطورات التي لحقتها والعوامل التي تنشأ عن تلك التطورات، لذلك فهو يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات

[1] محمّد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، دار هومة، ط5، 2007، ص 68 .

والبحوث العلمية إذ لا يمكن فهم عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس دون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية التي عرفتها الساحة السياسية التونسية وإلى مراحل الانتقال والتحول الديمقراطي.

ب) المنهج المقارن : جاء اختيارنا لهذا المنهج لإبراز الخطوات اللازمة لمقارنة الظواهر محلّ الدراسة لمعرفة العناصر التي تتحكّم في أوجه الشبه والاختلاف بهدف الوصول إلى تعميمات وإيجاد التفسير العلمي لها، وهو ما يتطلّب وضع موضوع البحث في سياق مقارن بالتركيز على المستوى الأفقي للمقارنة من خلال تتبّع مختلف المراحل التي مرّ بها النظام السياسي التونسي قبل الثورة وبعدها ومن خلال تعاقب الحكومات التي تلتها وفي مسار التحوّل الديمقراطي.

ج) منهج دراسة الحالة : وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها[1] .

وقمنا بالاستعانة بهذا المنهج والتركيز عليه تكملة للمنهج المقارن المتّبع وذلك للتّعمّق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة (2011_2020) من مسار عملية الترسيخ بغرض الكشف عن العوامل التي تؤثر في هذه العملية وعن دراسة حالة الاتحاد العام التونسي للشغل بصفة خاصة ضمن السياق العام للبحث .

د) اقتراب الجماعة : يستند هذا المنهج إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح تشخيص وتفسير الظواهر . وتتنوع هذه الجماعات فمنها مثلا (جماعات تقليدية أو جماعات المصالح والأفكار والهدف الواحد)، فإلى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة وقدرة الجماعة على التماسك والتكيف والاستمرار ونشاط الجماعة وتكتيكاتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها السياسي، تأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الأخرى وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة[2] .

[1] محمّد شلبي، مرجع سابق، ص 86 .

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الآداب، ط1، 2004، ص 92 .

ويفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور هذه النقابة العمالية على المستويين التنظيمي والعملي من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي وتوجهاتها السياسية حيث لا يتسنى تقييم دورها في عملية الترسيخ الديمقراطي إلا من خلال تفسير وتحليل مستوى التطور البنيوي والوظيفي لها .

ولمقاربة الموضوع واستيعاب عناصره تمّ الاعتماد على بعض المداخل النظرية أهمها :

أ) المدخل النظامي : الذي طوّره الأستاذ "دفيد إيستون"، وهو مدخل قائم على استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الأنماط والعلاقات السياسية المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع حتى يمكن الوصول إلى اكتشاف العمليات الأساسية التي يستطيع من خلالها النظام السياسي –بغض النظر عن نوعه وطبيعته – أن يحافظ على استمراره في إطار تفاعله مع بيئته الداخلية والخارجية في حلقة دائرية من التغذية الاسترجاعية .

ب) المدخل الوظيفي البنيوي: يفترض هذا المدخل وجود وظائف محددة ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره مثل وظائف المدخلات والمخرجات، ثم طوّر فيما بعد في صياغة أخرى ينظر فيها إلى النظام على مستويات تشمل قدرات النظام السياسي؛ وظائف التحول، الاستمرار والتكيّف .

ج) مدخل الثقافة السياسية : باعتباره من أهم المفاهيم المستخدمة في دراسة النظم السياسية، على أساس أنّ النظام يستمدّ شرعيته من مجموع الرموز السياسية والثقافية التي تشكّل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات بل هي أيضا متطلباتها الثقافية (الثقافة الوطنية)، ومن ثمّ يصبح البحث عن مدى وجود قيم داخل المجتمع والدولة مثل التسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والرأي الآخر والحرص على المشاركة في الحياة السياسية كضرورة لعملية الترسيخ الديمقراطي في تونس .

9. صعوبات الدراسة :

إن اقتحام الباحث لموضوع جديد لم تسبق الدراسات الأكاديمية معالجته إلا من خلال دراسات عامة تكتفي بالإشارة لموضوع الدراسة دون الغوص والتعمّق في تفاصيله وتحليله بشكل منفرد وأيضا من خلال تناول إعلامي لدور الاتحاد العام التونسي للشغل في ثورة تونس يجعل الباحث يصادف صعوبات أثناء تجميع المادة العلمية الموثوقة حول الموضوع والتي لا تعالج بعض

جوانبه لاعتبارات شخصية أو إيديولوجية لأصحابها، ناهيك عن صعوبة الاتصال بقياديي الاتحاد بمقر المركزية النقابية بالعاصمة تونس بغرض إعداد حوارات مباشرة معهم حول موضوع الدراسة رغم الاتصالات المتكررة والتردّد على مقرات الاتحاد، ويرجع ذلك لكثرة انشغالاتهم بسبب الظروف المجتمعة السائدة حينها في تونس (منتصف عام 2019): وفاة الرئيس "باجي قايد السبسي" والتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية المسبقة، دخول الأحزاب والتيارات المستقلة في الحملة الانتخابية، ... وغيرها) .

ومن بين الصعوبات التي صادفت الباحث والتي تجدر الإشارة إليها أيضا تسارع وتطوّر الأحداث خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة التي حدث فيها كل شيء في تونس بعد انتصار الثورة وإسقاط النظام بين عامي 2011 و2020 (تشكيل حكومات متعاقبة وإسقاطها، مظاهرات، اغتيالات سياسية، حوار وطني، صياغة دستور جديد للبلاد، انتخابات، بروز ظاهرة الإرهاب)، الأمر الذي جعل الباحث يواكب وينشغل بتلك التطورات يوما بيوم على مرّ الوقت لإثراء البحث.

10. تقسيم الدراسة :

سيتم تناول هذه الدراسة من خلال اعتماد خطة تتضمّن : مقدمة، أربعة فصول وخاتمة :

الفصل الأول تم تقسيمه إلى أربع مباحث، تضمّنت الإطار المفاهيمي والنظري لكل من: المجتمع المدني، النقابة العمالية، التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، حيث نتناول فيه مختلف المفاهيم والمضامين الواردة في البحث كمفهوم المجتمع المدني (نشأته وتطوره، مفهومه، خصائصه وأركانه) في المبحث الأول، وعن النقابة العمالية من حيث (تعريفها، تصنيفاتها، مهامها، نشأتها وكذا الإطار النظري المفسّر لنشأتها) في المبحث الثاني، أما عن التحوّل الديمقراطي (تعريفه، تمييزه عن غيره من المصطلحات، عوامله ومؤشراته) في المبحث الثالث، أما في المبحث الرابع تم التطرق إلى الترسيخ الديمقراطي (مفهومه، معاييره، محدداته والمداخل والمقاربات النظرية المفسرة له) .

الفصل الثاني بعنوان: بيئة التحول الديمقراطي في تونس (الدوافع والمؤشرات) والذي احتوى ثلاثة مباحث تناولت الحديث عن طبيعة النظام السياسي التونسي قبل الثورة وخارطة المجتمع المدني والسياسي فيه في المبحث الأول، وبالشرح والتحليل لبيئة التحول الديمقراطي الداخلية في

تونس ودوافعها ومؤشراتها في المبحث الثاني، ليختتم الفصل في المبحث الثالث بالشرح والتحليل كذلك لبيئة التحول الديمقراطي الخارجية في تونس ودوافعها ومؤشراتها .

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى الحراك الشعبي وأثره في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس وتمّ دراسة ذلك من خلال أربع مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول أهم الفواعل التي كان لها التأثير في الحراك الشعبي، وفي المبحث الثاني إلى الآليات والوسائل التي صاحبت الحراك الشعبي، لنتناول في المبحث الثالث دور المجتمع المدني في عملية الانتقال، والتطرق في خطوة لاحقة لمسار عملية التحول من خلال دور الاتحاد العام التونسي للشغل بوصفه أحد مكوّنات وفواعل المجتمع المدني، أما في المبحث الرابع تطرقنا إلى تداعيات انتخاب المجلس الوطني التأسيسي باعتبارها أول انتخابات ديمقراطية تشهدها تونس بعد الثورة .

أما الفصل الرابع تطرقنا فيه إلى آفاق عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس ودور الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد تضمّن أربع مباحث تناول المبحث الأول منها التحالفات السياسية التي تشكّلت بعد انتخابات المجلس التأسيسي والصراعات التي تخللت تلك المرحلة بين الحكومة والمعارضة، وفي المبحث الثاني تناولنا بالدراسة التعريف بالاتحاد العام التونسي للشغل ونشأته وتأسيسه وعلاقته بحكم الترويكا ورعايته للحوار الوطني، أما في المبحث الثالث سلطنا الضوء على الانتخابات باعتبارها أهم آليات الترسيخ الديمقراطي وبناء المؤسسات وضمان استمراريتها، لنختتم الفصل بالوقوف على تقييم لأهم الأدوار التي لعبها الاتحاد خلال مسار عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس خلال كافة المراحل التي مرت بها بعد ثورة الكرامة.

الفصـــــل الأول

التأصيـــل المفاهيمـــي والنظـري للدراســة

الفصل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

يحتل مصطلح "المجتمع المدني" منزلة بين منزلتي المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي أو ما يعرف بالدولة، وقد عرف هذا المصطلح عودة قوية إلى ميدان النظريات السياسية خاصة والنظريات الاجتماعية عموما خلال فترة الثمانينات من القرن 20 م، ويعرف مصطلح المجتمع المدني إشكالا في تحديد مفهومه تبلور شيئا فشيئا في سيرورته التاريخية .

المبحث الأول : السياق التاريخي لتطور مفهوم المجتمع المدني

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بصيغته العصرية المعروفة حاليا بنشوء البرجوازية في أوربا في القرن السابع عشر الميلادي، وذلك عندما بدأت تكتسب الثروة والاستقلال فراحت تطالب بالحرية والحقوق، كما أعادت العولمة إفرازه وإحياءه وفرضه على أدوات التعامل اليومي للدول والمجتمعات والأفراد والمؤسسات، فالمجتمع المدني ملازم للتحول الليبرالي والسياسي والاقتصادي تناوله عدة فلاسفة ومفكرين منذ "أفلاطون، أرسطو وأوغستين"، وصولا إلى "هيجل، ماركس، توكفيل وغرامشي"، مرورا بفلاسفة عصر الأنوار أمثال "جون لوك، توماس هوبز، سبينوزا، مونتسكيو و روسو" ... وغيرهم .

فمفهوم المجتمع المدني هو مفهوم أوربي المولد والنشأة والعقيدة أمّا من حيث الممارسة فهو ليس محصورا على الثقافة الأوربية وإنما شائع في جميع حضارات وثقافات الأمم وإن اختلفت تسمية هذه الممارسة التي يطبق بها .

وتسعى الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تبيان السياق التاريخي الذي يشكّل عاملا مهما في فهم الظاهرة المدروسة، كما تستدعي تفحص مختلف النظريات والمدارس التي تناولت تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي كما في الفكر العربي، حيث اكتسب المجتمع المدني خلال تطوره معاني ومضامين سياسية وإديولوجية ودلالات معرفية متنوعة في محاولة منا الإحاطة بمكانة هذه المقتضيات المعرفية التي ساهمت في تشكيل معانيه والتي ارتبطت بمفهوم المجتمع المدني، الأمر الذي يسمح بتحليل وفهم الموضوع والإحاطة الشاملة بتطوراته على المستويين النظري والتطبيقي .

المطلب الأول : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

يطرح موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافته، كما يثير أيضا العديد من الإشكاليات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياستها في المجالات المختلفة، ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى[1] .

إن المدارس التي استخدمت هذا المفهوم لا تتفق على تعريف محدد للمجتمع المدني رغم وجود قواسم مشتركة بين التفسيرات المتعددة التي قدّمتها مما يبرر استخدام المفهوم نفسه للإشارة إلى الجوانب المتعددة التي أكدتها هذه المدارس؛ فللمجتمع المدني صلة وثيقة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة، وتعكس مدلولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهومية للمجتمع المدني[2]، وعلى ضوء هذا سوف يتم تناول التصور الكلاسيكي لمفهوم المجتمع المدني، ثم تطور مفهومه في الفكر الغربي الحديث والمعاصر عبر مرحلتين :

المرحلة الأولى: يشكل التراث الفلسفي والسياسي للفكر الليبرالي الكلاسيكي الغربي والفكر الماركسي سواء بسواء، سلسلة متصلة من الحلقات بعضها ببعض على مستوى الفكر الإنساني على الرغم مما قد تجد بينهما من تناقضات ومفارقات غاية في التجذّر والعمق، وفي المرجعية المعرفية والنظرية والإيديولوجية والثقافية في تعريف ومفهوم المجتمع المدني بالمعني الحديث عبر المراحل والمحطات التي قطعها في سيرورة تطوره وفي ارتباطه بأشكال وصور الدولة السياسية الحديثة .

وليس من فيلسوف أو مفكر سياسي مهما أسبغ على المجتمع المدني من مفهوم وتعريف مجددين يستطيع أن يكون خارج هذا الإطار المرجعي الكلاسيكي الغربي منذ بداية عصر النهضة الأوروبية 1450- 1600، وامتداداً إلى عصر "هيغل وماركس وغرامشي"؛ ولقد أيقظت دراسة المجتمع المدني وعي الفلاسفة المختصين والمفكرين السياسيين من أجل بلورة المكونات المعرفية والنظرية والإيديولوجية الواضحة عنه، الأمر الذي جعل هذا المجتمع المدني موضعاً لصراعات إيديولوجية في سيرورة تطور المجتمع الغربي الحديث، حيث أصبح المجتمع الرأسمالي أو الصناعي

[1] مازن هاشم ، شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني، ليبيا، مجلة رؤى، العدد 20، 2003، ص ص 33، 44 .

[2] كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، الجزائر، مجلة المفكر، العدد 3، يناير / مارس 1999، ص 10 .

التعبير التاريخي عنه بين مختلف المدارس الفكرية سواء داخل النظرية الليبرالية بكل تفرعاتها بداية من عصر النهضة والأنوار باعتبارها التعبير التاريخي العام الفلسفي الإيديولوجي والسياسي والاجتماعي عن المجتمع والدولة في العالم الرأسمالي الحديث والمعاصر، أو بين الليبرالية والمدرسة الماركسية الكلاسيكية ولعصرنا هذا[1] .

لقد تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية منذ بداية انهيار "النظام القديم" أي عهد انهيار الحكم المطلق وسلطان البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا باسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهي الذي يبيح لهم بأن لا يحاسبوا عن سياستهم إلا أمام الله وإلى بداية سلطان القانون الطبيعي الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، فإلى سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانكليزية، وتدعّمت بشكل جذري قوي مع اندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية بحكم ما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان الفرد .

إن هذا التصور المتطابق مع مواقف طليعي القرن الثامن عشر يتفق وأفكار معينة من قبيل التحضر والاحترام وكذا فكرة القانون المدني، وبحسب هذا الأفق المعرفي فإن المجتمع المدني هو عبارة عن مجتمع يتألف من مواطنين أحرار يستطيعون وقادرين على العيش سوية وبشكل مشترك بحسب القواعد التي اختطوها والتي أصبحت عادات لا يمكن تجاوزها[2] .

ويعد هذا الفكر الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة بكيفية واضحة ومتميزة[3]، وأن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية على المستوى الفكري وعلى مستوى فلسفات الحكم السياسية هو ما يعرف "**بنظرية العقد الاجتماعي**"، وهي نظرية أرسى مبادئها الأولى مفكرون

---

[1] توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، بيروت، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص 03، 04 .

[2] صالح ياسر، بعض اشكالبات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغداد، منشورات طريق الشعب، سلسلة قضايا فكرية، 2005، ص ص 11، 12 .

[3] عبد الله هوادف، مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية، الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005، ص 02 .

كبار أهمهم "توماس هوبز، جون لوك وجان جاك روسو"؛ هذه النظرية التي بنيت على نظرية الحق الطبيعي[1]، حيث يعيش الأفراد في حرية تامة كل واحد مستقل وغير مرتبط بالآخر مجردين من كل رابطة اجتماعية، وهذه هي النقطة الأساسية التي يتفق عليها كل أنصار مدرسة العقد الاجتماعي رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة .

إن الخلفية السياسية المؤطّرة للمفهوم في هذا الإطار تميل إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا يأتي اقتران المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتخلص المجال السياسي من إرث العصور الوسطى المسيحي الكنسي أي من الهيمنة المقدسة، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية[2].

إن هذه التغيرات عبّر عليها "روسو J.J.ROUSSEAU" في كتابه "العقد الاجتماعي" حينما أكد على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، وتوقّع عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني[3]، ولقد كان "جون لوك J.LOCK" من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق ، لذلك اتفق هؤلاء على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت بإرضائهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك والتزم أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم ، أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلّوا محلها سلطة أخرى أكثر إنصافا لحقوقهم[4] .

وفي هذا الصدد يقول "جون لوك" "لما كان البشر بالطبيعة أحرارا متساوين ومستقلين، فلا يستطيع أيّ أحد أن يخضع أيّا كان سلطته السياسية دون اتفاق خاص معه، لأن الاتفاق هو

[1] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، أكتوبر 2000 ، ص 18 .

[2] عبد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، بدون دار للنشر، 2003، ص ص 143، 147 .

[3] أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط 1، 2000، ص ص 91، 92 .

[4] ستيفن ديلو، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص131 .

الطريقة الوحيدة التي بها يسلب الفرد حريته الطبيعية ويدخل في التزامات المجتمع المدني باتفاقه مع البشر على خلق حكومة واحدة وبذلك يتعاونون على خلق جسم سليم واحد، وبهذا تكون السلطة كجسم واحد وتكون القرارات للأغلبية[1] .

أما المفكر "توماس هوبز T. HOBBES " فهو يعتبر " أن أصل المجتمع هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة "؛ أي من حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول إلى الغاية المنشودة وهي شيوع الأمن في المجتمع وتحقيق الطمأنينة في النفوس في إطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق[2]، فالتعاقد لا يكون شيئا آخر سوى التنازل الإرادي عن الحرية ، وإذا كان البشر في حاجة إلى التعاقد فعلا فإنه يتعيّن أن نتبيّن أنّ ذلك التعاقد يقتضي الالتزام بأحكام ميثاقين اثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما ويسلّم إحداهما إلى الآخر ضرورة "ميثاق التعاون أو الإتحاد" من جانب أول ، و"ميثاق الخضوع" من جانب ثان ؛ فأما الميثاق الأول فيعني حصول القرار بالتعاقد ، أما الميثاق الثاني فبموجبه يحفظ الأول ويقوى وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقه الطبيعي في تلقائية[3] .

المرحلة الثانية: نتطرق في هذه المرحلة إلى تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث بين المنظور الليبرالي والمنظور الماركسي والتي كانت بدايتها مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، فإذا كان من الطبيعي أن نقول أنّ النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر فإن النظرية الماركسية تجد أصولها في ذلك الفكر كذلك، ومن ثم فهي تلتقي مع النظرية الليبرالية في المصادر والأسس ، وعلى الرغم من ذلك فإن الاختلاف والتباين بينهما يكاد يكون تاما عند النظر إلى المجتمع المدني وعلاقته بالدولة[4] .

وقد عرفت المجتمعات الأوربية تحولات عميقة تمخّضت عنها بروز علاقات اجتماعية جديدة أدت لنشوء مؤسسات ومنظمات ناشطة في الحقل الاجتماعي لتتجاوز بذلك مرحلة الانطواء على الفردية بعد اكتشافهم لأهمّيتهم في الحياة العامة والمشاركة الجماعية والمساهمة في بناء

---

[1] فريال حسن خليفة، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، بيروت، مكتبة مدبولي، 2005 ، ص 48 .

[2] سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، بيروت، ورقة مقدمة بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 52، 53 .

[3] المرجع نفسه، ص 53 .

[4] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21 .

رأي مؤثر، حيث عرفت أوربا مرحلة جديدة طرحت فيها قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان مما أضاف بعدا جديدا وقيمة مضافة لمفهوم المجتمع المدني، فأصبح ينظر للمجتمع المدني بأنه مجتمع قادر على تسيير ذاته خارج إطار الدولة[1] .

ومما يجدر تبيانه خلال هذه المرحلة في سيرورة تطور هذا المفهوم هو إسهامات مفكري هذا القرن أمثال "هيجل، دي توكفيل، كارل ماركس وأنطونيو غرامشي" ... وغيرهم .

لقد كانت نظرة "فريديريك هيجل F. Hegel " للمجتمع المدني على أنه يمثّل الحيّز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة فالمؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة ومؤسسة الدولة من جهة ثانية[2]، وهذا يعني أنّ تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة وهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة[3] التي لها دورا مهما في تحقيق الوحدة داخل المجتمع.

و يعتبر "هيجل" أول من تحدّث بصراحة على أنّ ثمة فصلا بين ما هو سياسي وما هو مدني؛ ففي كتابه "فلسفة الحق" 1821 م يميز "هيجل" بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي حيث يلحّ على دور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني[4]، فالمجتمع المدني هو مجال تقسيم العمل والتنافس بين المصالح الخاصة المتضاربة مما يعني أنه حقل تنافس وصراع لتحقيق المصالح الذاتية غير المستقرة التي تشكّل تهديدا مستمرا، وعليه فهو هيئة عاجزة تتطلب المراقبة الدائمة من الدولة لذلك وجب خضوعه إلى سلطة الدولة[5] التي توجهه نحو غاية أخلاقية محددة، فالدولة في رأيه هي المثل العقلاني في التطور وهي العنصر الروحي حقا في الثقافة[6] وعلى هذا فالمجتمع المدني عند هيجل يشتمل على علاقات الإنتاج الاجتماعية ــ الاقتصادية والنقابات الحرفية والمنظمات الدينية والأهلية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، ويشمل الأجهزة

---

[1] عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، ط 1، 2003، ص 72 .

[2] عمر برنوصي ، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة ، نقلا عن موقع http://www.omanjordan.org/oman_studies/wn view.php?art 775 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2017/01/18 على الساعة 20:23 .

[3] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 21 .

[4] عبد الله هوادف، مرجع سابق، ص 03 .

[5] حسن قرنفل، المجتمع المدني ولنخبة السياسية : إقصاء أم تفاعل ؟، بيروت، دار إفريقيا الشرق، 2000، ص 20 .

[6] عبد الله موسى، الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر فريديريك هيغل، بيروت، مجلة إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 7، صيف 2009، ص 132 .

الإيديولوجية والتربوية للدولة الحديثة (المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية الأخرى) باستثناء القضاء والبرلمان والحكومة التي تشكّل أجهزة إكراه بأشكال مختلفة[1] .

أما بالنسبة للمفكر "أليكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville " فإنه انطلق من التجربة الأمريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني، حيث ركّز على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل مجتمع ديمقراطي متحضّر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة إذ يقول: " ... الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء جمعيات، فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشتركون فيها جميعا فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع، فثمّ جمعيات دينية وأخلاقية وجمعيات عامة للمجتمع وأخرى خصوصية"[2].

ولقد أعجب "توكفيل" كثيرا بالجمعيات الأمريكية لأنه تملك المبادرة ولأنها أيضا الوسيلة المثلى للحدّ من الاستبداد الذي يختفي وراء القوانين والتشريعات ، وفي هذا الصدد يقول: " هكذا الجمعيات المدنية هي السبيل لقيام الجمعيات السياسية وتقويتها "[3]، كما أشار "توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا " 1840م إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، وبذلك أبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة من الصفات الأخلاقية، كما أبرز كذلك أهمية المجتمع المدني بكل مؤسساته في الحياة المدنية وما تلعبه من دور مهم في الحياة السياسية ، ليكون قد أعطى بذلك لمفهوم المجتمع المدني بعدا مؤسسيا يمكّن من التأثير في الوظيفة السياسية لدعم وتطور الحريات والديمقراطية .

ترى **المدرسة الماركسية** أنّ المجتمع المدني هو القاعدة المادية المؤسسة للدولة ، فالمجتمع المدني في رأي "كارل ماركس Carl Marx " هو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها الدولة والنظم الثقافية والمعتقدات ؛ وفي سياق نقد "ماركس" للميثالية الهيغلية في مختلف مؤسساتها فقد نظر إلى المجتمع باعتباره الأساس الواقعي للدولة ، وقد شخّصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج[4]وبعبارة أخرى؛ إن المجتمع المدني عنده هو مجال

---

[1] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 16 .

[2] دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمير مرسي قنديل، القاهرة، عالم الكتاب، ط 3، 1991، ص 487 .

[3] المرجع نفسه، ص 488 .

[4] كمال عبد اللطيف، تعقيب على بحث سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص ص 76، 77 .

للصراع الطبقي وهو يشكّل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة ويحدد المستوى السياسي أو الدولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية[1]، كما يعتبر "ماركس" المجتمع المدني بأنه الأساس الواقعي للدولة التي تستمد وجودها واستمرارها من ظاهرة انقسام المجتمع إلى طبقات فيقول: "إن النظام الذروي الذي يتجلى بواسطة المجتمع المدني عندما يعبر عن ذاته سياسيا ناتج بالضرورة عن كون المحيط الجماعي الذي يعيش فيه الفرد فعلا هو المجتمع المدني المفصول عن الدولة .... الدولة السياسية"[2] .

وقد ذهب "ماركس" إلى أبعد من ذلك مخالفا نظرة أستاذه "هيجل"، حيث ربط مصير الدولة بمصير كل من الأسرة و المجتمع المدني، فوجودها ـ في رأيه ـ ليس هدفا في حدّ ذاته حيث أن الدولة السياسية لا تستطيع الاستمرار في وجودها بدون وجود الأساس الطبيعي للأسرة والأساس الاصطناعي للمجتمع المدني، فالدولة منتوج لهما وليس العكس[3] .

لقد خضع الفكر الماركسي عموما لتطوير جدي لإعطاء أبعاد تفسيرية جديدة لمفهوم المجتمع المدني على يد الفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي Antonio GRAMSCI " الذي يعارض "كارل ماركس" في تنظيمه ونظرته للمفهوم، فينظر غرامشي لمفهوم المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[4]، إن السؤال الذي جعل "غرامشي" يستدعي مفهوم المجتمع المدني هو: ما هي الشروط الاجتماعية التي مكّنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوربا ؟

ولقد أوضح "غرامشي" أنّ سبب النجاح يعود إلى أنّ الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء مقابل هلامية وهشاشة وفقر المجتمع المدني بينما نجد أن الدولة في الغرب تتميز بملامحها مع المجتمع المدني، من هنا فإن الاستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير استراتيجية جديدة مخالفة لاستراتيجية البلاشفة استراتيجية تقوم على استخدام الإيديولوجيا في سبيل الهيمنة؛ أي استخدام

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص ص 22، 23 .

[2] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 84 .

[3] أحمد حسين حسن، مرجع سابق، ص ص 107، 109 .

[4] Antonio GRAMSC , Oramscidans le texte, Paris, Editions Sociales, 1977, pp 565, 566 .

المثقفين لإنتاج رأسمال رمزي بواسطة النقابات والمدارس لتحقيق الهيمنة[1]، بمعنى أنّ المجتمع المدني يتموقع على مستوى بناء الإيديولوجيا الفوقي ذو وظيفة هيمنية وهي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين والتي تحدث بطرقة غير مباشرة في حين تمارس الدولة وظيفة السيطرة والقيادة عن طريق مؤسساتها[2] .

أعطى "غرامشي" لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في تمكين طبقة متسيّدة اقتصاديا من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة إيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي أو الجمعي إنتاج رأسمال رمزي مضاد مستعينا في ذلك بما يسميه "غرامشي"" حرب المواقع guerre de positions "، هذه الهيمنة إذا ما كتب لها النجاح فإنها ستسهّل السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي الدولة[3]، كما يرى "غرامشي" أن هناك علاقة تفاعلية بين المجتمع المدني والدولة بحيث تمارس هذه الأخيرة وظيفة السيطرة المباشرة عبر مختلف مؤسساتها ونتيجة لذلك فإن المجتمع المدني يحوي على الإيديولوجيا بمكوناتها المعقدة بخلق إيديولوجيا مضادة، ونتيجة لعلاقة الصراع تتمكّن مؤسسات المجتمع المدني من تحقيق استقلاليتها ومراقبة الدولة والضغط والتأثير في السياسات العامة، ولهذا عرف المجتمع المدني تطورا خاصا فأصبح يعبّر عن مجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة كما أنه استخدم مفاهيم جديدة لم تكن معروفة مثل (الهيمنة ، الإيديولوجية والمجتمع السياسي) وبذلك تعتبر آراء هذا الفيلسوف مساهمة كبيرة وتطورا فكريا ونوعيا بالغ الأهمية[4] .

عرف استعمال مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، حيث انحصر تداوله في الأوساط العلمية والأكاديمية ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين وبصفة خاصة مع نهاية السبعينات إثر الانهيارات التي شهدتها أوربا الشرقية عموما والاتحاد السوفياتي ـ سابقا ـ خصوصا، حيث بدأ المجتمع المدني يفرض نفسه من جديد كأساس لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة

[1] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990- 2010، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 17 .

[2] سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص 220 .

[3] سلامة كيلة، مشكلا مفهوم المجتمع المدني – دعوة للتدقيق – منقول من موقع -http//mowaten-org/pivot/civil-society/08 04/civil society-13-08-001.htm تم الاطلاع على الموقع في 2017/04/13 على الساعة 22:42 .

[4] خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 21 .

للحدّ من استبداد الدولة في أوربا الشرقية والعالم الثالث[1] وظهور "موجات الديمقراطية العالمية" خاصة "الموجة الديمقراطية الثالثة" كما سمّاها "صمويل هنتنغتون S . Huntington "، والتي بدأت في منتصف السبعينات وشملت انهيار الديكتاتورية الشيوعية بدءا بالبرتغال سنة 1974 ونهاية بالمعسكر الاشتراكي سنة 1989[2] .

كما ظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني، وفي محاولة لحلّ هذه الإشكالية تحدّث كل من " باتشيك كوربي وآدم ميتشك" عن المجتمع المدني الثاني كمجال مستقل عن الدولة وقادر على تنشيط المقاومة ضد أيّ نظام استبدادي بوصفه ساحة للتماسك والتضامن الحقيقي، فالدفاع عن المجتمع المدني حسب هؤلاء هو دفاع عن قيمتين أساسيتين لا تتجزءان هما : الحياة الجمعية والحرية الفردية، فكل فرد له الحق في أن يدخل أو يترك أية رابطة من الروابط المختلفة[3] .

المطلب الثاني : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

إن مفهوم المجتمع المدني في أدبيات الفكر السياسي العربي بدأ ينتشر منذ مطلع السبعينيات من القرن السابق العشرين بصفة خاصة، متأثرا بعودته القوية في المجتمعات الأوربية ومتأثرا بصحوة الشعوب العربية لحقوقها المدنية والسياسية، وأنه من الطبيعي أن تتحمّس الجمعيات الأهلية العربية للمفهوم محاولة نشره والدفاع عنه، فهي تمثل نواة المجتمع المدني العربي في الوقت الذي ترى فيه الشعوب العربية دول الغرب قد استفادت من مؤسسات المجتمع المدني في نهضتها[4].

إذ يرتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالفكر الغربي؛ أي أنّ نشأته واستخدامه المعاصر ملتصق بالتجربة الغربية الأمر الذي يجعل الحديث عن جذوره ومظاهره في الفكر العربي يطرح صعوبات منهجية كما يثير الكثير من التساؤلات والتحفظات خاصة وأن مسار تطوره يختلف عن مساره التاريخي في الفكر الغربي، كما أن الحديث عن المفهوم في خبرته العربية لا يمكن عزله عن

---

[1] نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية قانونية، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2003/2002، ص 65 .

[2] Sammuel P Huntington, How countries democratize political, science quarterly. vol 106. n°4, winter 1991-1992, p579 .

[3] أحمد حسين حسن، مرجع سابق، ص 125 .

[4] محمّد عبد الله السلومي، القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية، الرياض، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، ط1، 2010، ص 79 .

سياقه التاريخي الذي نشأ فيه، وتتمثل أهم إشكالية حول مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي في رفضه أو قبوله لذا نرصد في هذه الدراسة اتجاهين في هذا الصدد هما :

أولا / الاتجاه الرافض للمفهوم: ويتحجج أنصار هذا الاتجاه الذي يرفض وجود مفهوم للمجتمع المدني العربي بالاعتبارات التالية :

- كونه وليد تجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمعات الغربية وهي منظومة حديثة تنهض على أنقاض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ومن ثمّ فلا يوجد مقابل موضوعي له في الواقع العربي[1] .
- رفض المفهوم تنطلق من رفض المشروع الليبرالي الغربي لأنّ صيغة المجتمع المدني وفق هذا النمط الليبرالي لا يمكن تطبيقها في البلدان العربية لأن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية والعقيدة العلمانية، وهذه القيم لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية والإسلامية ولأنّ التعاطي مع المفهوم فرضته سيادة آليات العولمة على أنظمة الدول العربية والإفريقية بما يخدم المركز الرأسمالي الغربي ووكالاته الإقليمية والمحلية[2] .
- النشأة الخارجية للدول العربية وعدم تأسيس دولة حديثة ملتحمة بمجتمعها كما أنّ تفكيك أواصر المجتمع التقليدي لم يعقبه تكوّن مجتمع مدني حقيقي يكون بمثابة الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للديمقراطية، وهكذا لم تتحقق في الوطن العربي لا دولة القانون والمؤسسات من ناحية، ولا المجتمع المدني الحقيقي من ناحية أخرى[3] .
- التلازم التاريخي بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في بعض الأقطار العربية ، فهو ميزة من مميزات دول المغرب العربي، على هذا لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في التحليل النظري للمجتمع العربي من دون تحريره من الاختلاطات التي تشوبه .

---

[1] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص ص39، 40.

[2] حيدر إبراهيم علي، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 18-20 نيسان 2004، ص 49 .

[3] حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، بيروت، بحث مقدم إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 68 .

ثانيا / الاتجاه المؤيّد للمفهوم: ويوجد تيار آخر ينادي بعدم مناقشة قبول أو رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه أصبح واقعا وضرورة لا مفر منه؛ ومن حيث الدلالة اللغوية للمفهوم فهو يستخدم ويعبّر عن المجتمع المدني "بالمجتمع الأهلي" الذي يعتبره تطورا منطقيا للمؤسسات التقليدية، فالحرف مثلا أخلت مكانها للنقابات الحديثة والمذاهب والأوقاف أخلت مكانها للمؤسسات السياسية والاجتماعية الحديثة، ويعتبرون أن النمط الحديث للمجتمع المدني بصياغته العلمانية الغربية لا يمكن إسقاطه على الواقع العربي الإسلامي[1]، وأنّ توظيف مصطلح المجتمع المدني مقابل المجتمع الأهلي يرجع لمحاولة توظيف المفهوم توظيفا سياسيا في وجه التيارات أو الحركات التي ينظر إليها كتيارات أو حركات حاملة للقيم التقليدية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع المدني مطابقا للتنظيمات والبنى الحديثة من حزبية ونقابية وتنظيمات نسائية ويستخدم في هذا السياق كآلة حرب ضد بنى المجتمع القديمة (الدينية أو القبلية)[2] .

غير أنّ التيار الذي يروّج إلى مفهوم المجتمع المدني بصيغته الغربية يرى أن محاولة إيجاد مفاهيم ومصطلحات بديلة في الفكر العربي كالمجتمع الأهلي مقابل للمجتمع المدني هي فكرة غير صحيحة، لأنّ المجتمع الأهلي يميّز المجتمعات التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطوائف كما أنه يترجم علاقات كلاسيكية تستند بالأساس إلى روابط القرابة والجوار، وتمثل الأسرة الفاعل الرئيسي في هذه العلاقة ومن ثمّ فإن المجتمع الأهلي لا يعكس تماما مفهوم المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على التقدم الإنساني واقتصاد السوق والمشاركة الطوعية[3]، "وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني ومن ثم فلا مجال للتمييز بين المفهومين، إذ بالرغم لما يمكن أن يقدمه هذا التمييز من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية أو الطائفية فإنه يحول دون فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع المدني، في نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسب للمجتمع المدني خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية[4] .

---

[1] عصام العدولي، المجتمع المدني في المغرب المفهوم والسياق، لبنان، مجلة إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع 5، شتاء 2009، ص ص 149، 160 .

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، 27 .

[3] Nkwachukuwa ORJI, civil society democracy and good governance in Africa, political science journal, vol 4, n° 1, february 2009, pp 76, 101 .

[4] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 163، 164 .

إن تطور هذا المفهوم في الفكر العربي المعاصر وانتشار تداوله أدى إلى صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس منظمات المجتمع المدني في العديد من الدول العربية حيث يمكن تحديد عدة عوامل أسهمت في تلك الصحوة كالأتي :

- السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا، وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية[1] .
- الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية الذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيّف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم وهي منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها بغية سدّ الفجوة التي تركتها الدولة .
- التحول الديمقراطي الحاصل في العالم وازدياد المطالبة بدمقرطة الأنظمة العربية ساعد على بروز مؤسسات المجتمع المدني والتي تمثلت في النقابات ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها وتمتعها بالقيام بالوظائف الاجتماعية .
- ظهور مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها البلدان العربية مثل تزايد السكان وما يفرض ذلك من كثرة الاحتياجات والمتطلبات التي على عملية التنمية والتي لم يقابلها نمو اقتصادي ملحوظ .

إنّ هذه العوامل والمتغيرات المختلفة مهّدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع منظمات المجتمع المدني العربي؛ فعلى المستوى الكمي فقد تزايدت نسب أعداد هذه المنظمات في بعض البلدان العربية كمصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن وفقا إلى التقرير الذي أصدرته "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية" عام 2003 والتي قدّرت عدد هذه المنظمات ب 230 ألف منظمة عام 2002[2] .

أما على المستوى الكيفي فإنه إلى جانب إلى جانب هذه الزيادة الكمية لاحظ التقرير حصول تطور نوعي (كيفي) أيضا في مجال اهتمامها، فأغلبها (المنظمات الأهلية) يتجه للعمل

[1] عبد الغفار شكر ومُحَمَّد مورد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، الجزائر، حصاد الفكر، العدد 147، يوليو 2004، ص 20 .

[2] التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية – مكافحة الفقر والتنمية البشرية –، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003، ص 14 .

في قضايا التنمية البشرية والحد من الفقر الذي تعاني منه قطاعات واسعة من السكان في البلدان الموضوعة تحت البحث، كما تتجه لإعطاء المزيد من الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية في تلك البلدان وفي غيرها من البلدان العربية، و يرصد التقرير أيضا توجهات جديدة للمنظمات نحو النشاط الدفاعي وهو ما يعرف في بعض البلدان العربية باسم النشاط الحقوقي، وهذا النشاط أكثر ظهورا في الدول العربية التي اتخذت خطوات ملموسة على طريق التحول الديمقراطي .

وترتكز اهتمامات الجمعيات والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة[1] كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب، إضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل حماية الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان بل و سعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل مصر و السودان والمغرب[2] .

نخلص من كل ما تقدم أنّ المجتمع المدني لم يولد من العدم بل جاء نتيجة صراع طويل تمخض عنه ثورة فكرية تزامنت مع تفجّر الثورة الصناعية التي استطاعت أن تنير العقل الأوربي وتخلّصه من سيطرة الكنيسة وجبروت الملوك، والتي أعادت للإنسان مكانته وساهمت في بروز أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ما تطلّب وجود تنظيم جديد يحدد وينظّم علاقات الأفراد فيما بينهم ويضمن حرياتهم، وهذا ما جسّدته الثورة الفرنسية بحيث أعطت نمطا جديدا في العلاقات بين الأفراد وبين السلطة المركزية ، ولقد أقرّ قانون 22 ديسمبر 1789 حق إنشاء جمعيات أوّلية وجمعيات إدارية ولامركزية لم تكن معروفة من قبل .

إذا المشروعية للمجتمع المدني في الغرب الذي أفرزه المشروع الثقافي الغربي والحداثة السياسية الناجمة عن إنجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية استطاعت أن تتحرر من أحبول المجتمع القدسوي الديني، حيث أن مؤسساته كانت مبنية على أساس المشروعية الكنسيّة باعتبار أن الكنيسة كانت تحتل مواقع الشرعية والمشروعية في آن معاً، وعلاوة على ذلك فان المجتمع المدني في الغرب استطاع أن يبني مؤسساته وأن يكوّن لنفسه مشروعيته القائمة على الجسم القانوني والإجرائي، وفي الوقت عينه أن يقيم حداً فاصلاً بين مرتبة معينه من الشرعية وأخرى للمشروعية ساعده في ذلك الصراع

[1] صالح ياسر، مرجع سابق، ص 60 .

[2] أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة الجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994، ص 11 .

العنيف بين قوى التغيير الراديكالية التي تمثل القوى المنتجة الجديدة وبين القوى المحافظة والاستبدادية، فضلاً عن التحولات التي أفرزتها الثورة الصناعية والتطور الاقتصادي والتكنولوجي على صعيد تطور القوى المنتجة بوتائرها المتسارعة وأثرهما في تبديد الحالة المزدوجة بين الشرعية والمشروعية باعتبارها عملية زمنية خالصة وتقع داخل التحولات المجتمعية ذاتها .

المطلب الثالث : الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني

رغم ما يتمتع به المجتمع المدني من رواج في الخطابات الفكرية والسياسية المعاصرة إلا أنه لا يزال يمتلك معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه، ويلقى المفهوم الكثير من الجدل من حيث طبيعته وخلفيته التاريخية، حيث أنّ الجدل القائم حول تعريف المجتمع المدني هو جدل بين إيديولوجيات تحاول كل منها تعريفه وفق منظومة أفكار خاصة بها؛ فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقوم على أساس طوعي بين المواطنين خارج إطار الدولة والعائلة وعلاقات القرابة وما خارج علاقات السوق الرأسمالي والمؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح، كما يستثني البعض الآخر الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني لافتراض أنها تسعى للوصول إلى السلطة .

ويستثني آخرون التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الإثني لأنها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو الإثني، لذا فقد نتج عن هذه الاختلافات في تحديد مفهوم المجتمع المدني والمؤسسات التي تندرج في إطاره عدة تعاريف اعتمدت على معايير مختلفة في تحديد المفهوم كطبيعة العضوية ومدى استقلاليتها عن الدولة ومجال عملها واهتمامها .

وفي هذا السياق يقول "مُحَمَّد الرحلاني" أنّ كل استخدام لمفهوم المجتمع المدني لا يراعي بعده المعرفي الذي يرتقي به لأن يجعل منه أداة للتحليل سيسقط لا محالة في تحويل المفهوم إلى عقدة سياسية مغلقة أو إلى شعار إيديولوجي، وبدلا من الاستفادة مما يتيحه المجتمع المدني من إمكانيات يصبح مجالا للهيمنة أو الإقصاء وبالتالي فإن القول بأن استعمال المجتمع المدني خارج سياقاته

التاريخية قد لا يسمح بالاستعمال الأحسن له كأداة تحليل لا يمكن أن تصمد في وجه الحجة القائلة بأنه لن يكون أول ولا آخر مفهوم يأخذ أبعادا عالمية التداول[1] .

أولا : تعريف المجتمع المدني

سنحاول سرد مجموعة من التعريفات لمفهوم المجتمع المدني؛ إذ يرى رفاعة الطهطاوي (1801 _1873) أن الحرية هي أحد الأسس العامة للحقوق المدنية في الدولة الحديثة وهي سرّ نجاح التمدّن والتقدم فالمواطن الحر يطمئن على حماية القانون لحريته هو المواطن الذي يسعى لرفع شأن مجتمعه ووطنه، وانطلاقا من هذا يصل إلى تعريف المجتمع المدني " بأنه مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل سيادة الحرية والمساواة القانونية فالحرية والمساواة هما أساس الاستقرار الداخلي في الدولة الحديثة"[2].

أما "مُحَمَّد عبده" يرى أن" المجتمع المدني هو مجتمع المواطنين الذين يختلفون في العقيدة والمذاهب، إلا أنهم يتكلمون لغة واحدة ، الجميع إخوان حقوقهم في السياسة والقوانين متساوية".

ويعرفه الدكتور "سعد الدين إبراهيم" بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف "[3] .

وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، على أنه "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب

[1] مُحَمَّد الرحلاني، أنشودة المجتمع المدني ، نقلا عن موقع http://www.tanmia-ma/article php3id-article=4960 تم الاطلاع في 2015/04/16 على الساعة 19:22 .

[2] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص 57 .

[3] مُحَمَّد علي توريدي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1995، ص05 .

والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية "[1] .

ويعرف "ستيفن فيش Steven Fish " المجتمع المدني في دراسة عن التحول الرابع في روسيا بقوله "إن مفهومي للمجتمع المدني هو مقيد على نحو معقول، إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصرا، إنه يركّز على الاستقلالية وعن طريقها مستبعدا تلك المجموعات التي تتداخل والدولة، وبما يشتمل على الاتحادات الطوعية التي تعمل في إطار النطاق العام فانه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية، إنه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية) واتحادات العمال ومجوعات المصالح وكثيرا من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافا ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي"[2] .

ويرى "ريمون هينيبوش Raymand A.Hinnebush " المجتمع المدني بأنه" في إطار كونه تعبيرا أساسيا في الانتقال التعدّدي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها "[3] .

كما يتحدّث "جون لوك" عن المجتمع المدني فيقول :"وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني" .

إلا أنه ومن خلال هذه التعاريف وغيرها مما لم نذكرها لكثرتها واختلافها نخلص في الأخير إلى التعريف الإجرائي الأكثر شيوعا للمفهوم نظرا لاشتماله على أهم وأبرز الخصائص والعناصر المكونة لمفهوم المجتمع المدني باعتباره : " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح،

---

[1] فهيمة خليل أحمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق الوطني الإسلامي السنوي الثالث المنعقد بالكويت، 2006، ص 10 .

[2] الفتح متروك، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في ابلدان العربية دراسة مقارنة في إشكالية المجتمع المدنيفي ضوء ترييف المدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 26 .

[3] المرجع نفسه، ص 27 .

وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري ، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات "[1] .

ثانيا : أركان المجتمع المدني

على رغم تعدد المساهمات في صياغة مفهوم المجتمع المدني إلا أنها تشترط وجوب توافر مجموعة من المقومات أو الأركان التي ينضوي عليه المفهوم والتي يمكن اختصارها في ثلاثة أركان أساسية وهي :

الركن الأول الفعل الإرادي الحر الطوعي : فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ولذلك فهو يختلف عن التنظيمات العائلية كالأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي التنظيمات العائلية لا يملك الفرد حرية اختيار عضويته إذ هي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني يختلف عن الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس طواعية إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية خاصة كانت أو عامة .

الركن الثاني التنظيم الجماعي(المؤسسية) : المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات المستقلة عن الدولة وكل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا التنظيم سواء كان رسميا أو غير رسمي فهو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام وهذا ما يشير إلى فكرة " المؤسسية " التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا .

الركن الثالث الركن الأخلاقي والسلوكي : ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في أن يكوّنوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها ببعض،

[1] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005، ص159.

وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام و التسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[1] .

ثالثا : خصائص المجتمع المدني

تتحدد مؤسسية أيّ نسق في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور المؤسسي الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما والتي حددها "صمويل هنتنجتون" في العناصر التالية : القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام، هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني[2] :

1/ القدرة على التكيّف : يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف مع الأحداث الطارئة كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهمية المنظمة والقضاء عليها وثمة عدة أنواع للتكيف وهي :

ـ التكيف الزمني : ويقصد به قدرة المنظمة على الاستمرار والتواصل لفترات طويلة من الزمن إذ كلما طال وجود المنظمة زادت درجة تنظيمها .

ـ التكيف الجيلي : ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع أجيال مختلفة من الزعماء والقياديين الذين يتداولون على رئاستها وتسييرها، فكلما زادت قدرة المنظمة على التداول السلمي على رئاستها زادت استقرارا ومؤسسية .

ـ التكيف الوظيفي : ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها ومهامها للتكيف مع الظروف والمستجدات مما يجعلها تخدم الأغراض الأساسية للتنظيم .

2 / الاستقلال : ويقصد به أن تكون المؤسسة غير خاضعة لغيرها من المؤسسات والجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيهها، ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها :

---

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط 1، 1995، ص ص 12، 13 .

[2] هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989– 1999، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، مارس 2006، ص 34 .

أ _ من حيث النشأة : ويقصد به مدى تدخل الدولة في عمليات إنشاء منظمات المجتمع المدني.
ب _ الاستقلال المالي : ويقصد به تحديد مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني هل تتلقّى جزءا من الدولة ؟ أو من جهات أجنبية ؟ أم تعتمد على مساهمات الأعضاء والمتبرعين؟ أم من خلال أنشطتها وخدماتها الإنتاجية؟ لأن صاحب التمويل عادة ما يكون هو صاحب القرارات الأساسية.

ج _ الاستقلال الإداري والتنظيمي : ويشير إلى مدى استقلال تنظيمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا إلى لوائحها وقوانينها الخاصة بها وبعيدا عن تدخل الدولة بمختلف تدابيرها وإجراءاتها البيروقراطية، وذلك من خلال عمليات الاتصال المتبادلة بين مختلف التنظيمات وبناء أسس وقواعد داخلية تأبى الفساد والانحراف والاستبداد والتركيز على التكافل لصنع التماسك والتشبيك بين مختلف التنظيمات المدنية .

3 / التعقـــد : ويقصد به تعدد المسؤوليات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها من ناحية أخرى، كما أنّ انتشارها الجغرافي والاجتماعي له دور كبير فكلما زاد انتشارها ازدادت قدراتها على ضمان ولاء أعضائها وسهّل عليها تكييف أهدافها[1].

4 / التجانـس : بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح، والمجتمع المدني لا يتّسم بالضرورة بالتجانس بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع أعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع .

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النقابات العمالية

في إطار الدراسة النظرية للنقابات العمالية سوف نتعرض للحديث عن نشأتها في الواقع الإنساني بما فيها في الدول العربية والمغاربية، كما أننا سوف نتطرق لمختلف الاتجاهات النظرية المفسرة للنقابات العمالية .

[1] خير الدين عبادي، مرجع سابق، ص ص 61، 62 .

المطلب الأول : النقابة العمالية في العالم

شهدت علاقة العمل بين عرض قوة العمل والطلب عليها تطورا عبر الحقب التاريخية فالطبقة العمالية كطبقة اجتماعية لم تكن موجودة منذ القدم إنما ظهرت مع ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي وانتصار علاقات الإنتاج الرأسمالي على ما سبقها، فمع ظهور المجتمع الصناعي الحديث خلال القرن الثامن عشر الذي صاحب الثورة الصناعية وموجة التغيرات التي اجتاحت العالم في تلك الفترة على مختلف الأصعدة والبدء في مرحلة جديدة متطورة قائمة على أساس علمي نتيجة سعي الإنسان لاستخدام وسائل تكنولوجية متطورة من أجل تحقيق حياة اجتماعية أفضل، أدى كل هذا إلى ظهور فئتين في المجتمع: الأولى ذات نفوذ وسلطة وهي البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، والثانية الفئة الأكثر انتشارا وهي الطبقة العمالية التي تملك قوة عملها أي تلك الفئة التي يسميها الماركسيون " البروليتاريا " .

وبحسب ما جاء به "كارل ماركس" فإن هذه الطبقة العمالية لن تدوم طويلا على هذه الحال، فسرعان ما تشكّل وعي نضالي وتفطّن العمال للظروف القاسية التي يعيشونها والتي تزيدهم فقرا وبالمقابل زيادة البرجوازية غنى، فقامت حركات عمالية في مختلف أنحاء العالم خصوصا في البلدان الصناعية وإن اختلفت في أسباب قيامها لكن يبقى الهدف واحد هو رفع الظلم عن هذه الطبقة والمطالبة بظروف عمل أحسن، ضمن هذه الأوضاع تشكلت النقابات العمالية أي بتبلور فكرة تقسيم عناصر الإنتاج بين رأسمال وقوة العمل، وشعارها الأساسي في البداية كان الدفاع عن مصالح العمال وضمان حقوقهم وشيئا فشيئا امتلكت النقابة الصبغة الشرعية وأصبحت حق من حقوق العمال[1] .

أولا : النقابات العمالية في الدول الغربية

استمرت هذه المرحلة المبكرة في تطور العمال وطبقتهم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية عندما كان العمال يعملون لمدة تقارب 18 ساعة في اليوم و06 أيام في الأسبوع، فتميزت هذه الفترة بالاستغلال الأبشع لهم من طرف أرباب العمل مقابل أجر زهيد، حيث صدر في إنجلترا في

[1] بلمهدي سكينة و رمضاني حليمة، الفعل النقابي ودوره في تحقيق المكاسب الاجتماعية للعمال : دراسة ميدانية بشركة الجنوب والجنوب الكبير BATISUD ورقلة، مذكرة ماستر أكاديمي في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، 2012/ 2013، ص 03 .

سنة 1718 قانون يقضي بتحريم إنشاء الجمعيات العمالية من أي نوع كان وهو ما يتوافق مع أفكار "آدم سميث"[1] الذي يرى أن هناك يدا خفية تنظم الاقتصاد وهي قوانين طبيعية تعتمد على العرض والطلب، وأنّ التكتل يعطّل أصحاب العمل والعمال لأنه يمس حرية القوانين الطبيعية لذلك حوربت النقابة في البداية لأنها تمس بالحرية الاقتصادية، فقوة العمل يجب أن تباع وتشترى في إطار فردي .

ظهرت بوادر أول النقابات العمالية في **بريطانيا** سنة 1720 عندما رفع عمال الخياطة مظلمتهم إلى البرلمان وذلك قصد الزيادة في أجورهم وتقليص يوم عمل جاء فيها " إن عمال الخياطة في المدن وضواحيها الذين يزيد تعدادهم على سبعة آلاف تنادوا لتأليف جمعية بقصد زيادة أجورهم وتخفيض يوم عمل ... "، ومن أجل تحقيق هذا الهدف دوّن كل واحد منهم اسمه على سجلات وضعت لهذا الغاية في المتاجر وفي مراكز الاجتماعات التي يترددون عليها وجمعوا مبالغ محترمة تساعدهم على الدفاع عن أنفسهم في حالة تعرضهم للملاحقات[2] .

ومع الصراع المرير للعمال مع البرجوازية والدولة على حدّ سواء ومعارضة هاتين الأخيرتين لحق إنشاء تجمعات تحصّل العمال في إنجلترا على حق حرية تشكيل الجمعيات العمالية سنة 1829 ومع زيادة الحركات الاحتجاجية العمالية شكّل "روبرت أوين Robert Owen"[3] سنة 1834 تجمّع نقابي وطني بلغ عدد المنخرطين فيه من العمال 500 ألف عامل، وقد شهدت فترة مابين 1848. 1890 تشكيل نقابات مهن حاولت منح العمال غير المؤهلين من الحصول على مناصب العمال المؤهلين وكوّنت صناديق تعاون يستفيد منها المنخرطون في النقابة .

وعلى إثر هذه المبادرات تأسست جمعيات عمالية حسب المهن يلتقي ممثلوهم في إطار غير رسمي إلى غاية 1890 أين ظهرت جمعيات أخرى توسعت لعمال الموانئ والسكك الحديدية عرفت بـ" **الاتحادات المهنية** " تمّ الاعتراف بها رسميا سنة 1891، واتخذت أشكال فدراليات تجمّعت في مجالس للاتحادات المهنية سنة 1900، وتحت تأثير النقابات البريطانية تأسست نقابات عمالية في

[1] آدم سميث (1723_1790) من رواد الاقتصاد السياسي والمدرسة الكلاسيكية من أشهر مؤلفاته " ثروة الأمم "سنة 1776 الذي دعا فيه إلى تحرير الاقتصاد عبر مقولته الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر " .

[2] جورج لوفران، الحركة العمالية في العالم، ترجمة (إلياس مرعي)، بيروت، منشورات عويدات، 1980، ص 09 .

[3] روبرت أوين (1771_1858) إصلاحي اشتراكي بريطاني قام بتقديم برنامج إصلاحي ناجح في مصنعه معتمدا علة النظرة الإنسانية للعمل، فعمل على تغيير الوضعية الصعبة التي كان يعيشها العمال آنذاك .

البلدان الأوربية وقد كانت ظروف التأسيس متشابهة تقريبا ليس على نطاق أوربا فحسب بل في بلدان عديدة من العالم .

أما في **فرنسا** وبعد انتصار ثورتها سنة 1789 صدر قانون " Le chapelier " في 17 جوان 1791[1] الذي يمنع إنشاء الجمعيات والتنظيمات المهنية وتحرّم الإضراب على اعتبار أن النقابات تشكّل عائقا في سبيل تحقيق المنافسة في سوق العمل وبالتالي أمام التطور الاقتصادي، وأن هذه التجمعات والاتفاقيات مخالفة لمبادئ الحرية وحقوق الإنسان التي احتواها إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789[2]، وقد كان الاعتراف الرسمي بشرعية النقابات في فرنسا من خلال قانون "بيار روسو WOLDEK Rousseau Pierre "[3] في 21 مارس 1884، لذلك شهدت فرنسا بين عامي 1884، 1885 تشكيل العمال للفدراليات المحلية والجهوية للمهن، وفي سنة 1886 وصلت إلى تنظيم اتحاد وطني إلى أن وصلت إلى تشكيل وإنشاء "الكنفدرالية العامة للشغل CGT" سنة 1895 والتي جاءت بعد مؤتمر " Limoges " أين اتّحدت كل الفدراليات .

كذلك في **الولايات المتحدة الأمريكية** التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية فقد نظمت الحركة النقابية نفسها متأثرة بالاتحادات العمالية البريطانية، ومع انتشار الرأسمالية في القارة الجديدة وقيام الثورة ضد السيطرة البريطانية على البلاد أنشأ العمال أوّل نواة نقابية تمثلت في "أبناء وبنات الحرية "، وبعد الثورة ومع التطور التقني الذي سمح بظهور مصانع كبرى ضمّت أعداد هائلة من العمال الذين هاجروا من أوروبا نحو القارة الجديدة مشكّلة بذلك نواة بروليتارية متأثرة بأفكار الاشتراكيين الأوربيين وأسسوا أولى النقابات العمالية بها تحت اسم " فرسان العمل " (1860 ـ 1892)[4]، إلا أن ما يلاحظ على النقابات في الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم ترفض هياكل النظام الاقتصادي القائم على خلاف ما عرفته في فرنسا وانجلترا .

وفي **بولونيا** أدت إصلاحات 1973 التي كانت تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للعمال وتنشيط الاستثمار بالاعتماد على الاستدانة الخارجية إلى نتائج عكسية بحيث

---

[1] نصت المادة الثانية من قانون 17 /1791/06 (قانون شابوليه) : " يحضر على ذوي المهن إتيان بعض الأفعال التي يمكن أن تساعد على تكوين تجمّع خاص بهم " .

[2] عبد المنعم الغزالي الجبيلي، تاريخ الحركة النقابية والعمالية في العالم، بغداد، مكتبة النهضة، بدون تاريخ، ص 24 .

[3] بيار روسو (1846_1904) سياسي وقانوني فرنسي أصدر قانون الجمعيات المهنية سنة 1884الذي أدى إلى إنشاء وتكوين النقابات العمالية .

[4] جورج لوفران، مرجع سابق، ص ص 19، 32 .

زادت أوضاع العمال تردّيا ونتج عنها عجزا ماليا في ميزانية الدولة[1] مما مهّد إلى أحداث سنة 1981 وتأسيس " نقابة التضامن " المستقلة من طرف العمال، والتي تحولت فيما بعد إلى حزب سياسي معارض تمكّن في النهاية من إسقاط النظام الاشتراكي في بولونيا. ويعود انطلاق شرارة الانتفاضة العمالية البولندية إلى شهر أوت 1980 أين قام عمال حوض ميناء السفن بمدينة "غدانسك "بقيادة "ليش فاليسا" ـ الذي كان مجرد عامل كهرباء والذي سبق له وأن طرد من عمله سنة 1976 بعد مشاركته في الاحتجاجات التي طالبت بإسقاط النظام الشيوعي ـ، مطالبين الحكومة بتوفير ظروف عمل أفضل في ظل ارتفاع الأسعار وبحقهم في الإضراب وتشكيل نقابات عمالية فكان موقف السلطات في بادئ الأمر غير تعسفي أمام تلك الاحتجاجات، إلا أنها تراجعت في ردة فعلها بعد أن تمكنت الحركات الاحتجاجية العمالية في حشد عشرة ملايين عامل خلال 500 يوم الأمر الذي أنذر النظام بالخطر والتهديد .

وأمام هذه الانتفاضة العمالية الشعبية العارمة وبعد فشل الحكومة التوصّل إلى حل سلمي فرض رئيس الحزب الشيوعي ورئيس الوزراء البولندي حينها " فويتشيك باروزلسكي " في 31 أوت 1981 الأحكام العرفية في البلاد، وألقي القبض على "ليش فاليسا" ومعاونيه ـ الذي قضّى 11 شهرا من الاعتقال ـ وفرض حضرا على "حركة تضامن " وبذلك تمكّن النظام من قمع الانتفاضة.

وبعد أن هدأت الأمور رفع النظام الأحكام العرفية سنة 1983 وهي السنة التي حصل فيها "فاليسا" على جائزة نوبل للسلام، إلا أنه مع استمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية في البلاد عادت شرارة الانتفاضة العمالية للاندلاع سنة 1988 بصورة واسعة ومنظمة عن ذي قبل مما اضطر الحكومة للتفاوض مع "ليش فاليسا" حول مائدة مستديرة اتفق من خلالها الطرفان على التزام الحكومة بإدخال إصلاحات سياسية واسعة . وفي ربيع 1989 صارت " حركة تضامن " منظمة شرعية وتحولت إلى حزب سياسي سمح لأعضائها بخوض الانتخابات النيابية التي فازت بأغلب مقاعدها وانتخب زعيمها "فاليسا" رئيسا لبولندا عام 1991 لتطوي صفحة هيمنة الحكم الشيوعي في البلاد وتنذر بانهيار صرح المعسكر الشيوعي برمّته .

[1] Yvan Craipeau, ces pays que l'en dit socialistes, Paris, édition presse de l'imprimerie Corbière, 1982, p 267.

ثانيا : النقابات العمالية في الدول العربية

الحركة النقابية العمالية في البلدان المستعمرة والسائرة في طريق النمو عموما فقد ارتبطت نشأتها بانتشار التصنيع، ومن ثمّ فإن النقابات في دول العالم الثالث والوطن العربي ظهرت في معظم المجتمعات أثناء الفترة الاستعمارية[1] حيث بدأت النواة الأولى للطبقة العاملة في الظهور إثر احتكاكها باليد العاملة المهاجرة من البلدان الاستعمارية إلى البلدان المستعمرة وظهور الحركات النقابية فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى اتساع حجم الطبقة العاملة وتوزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، مما سمح لعمال هذه البلدان بممارسة العمل النقابي لتحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية بدورهم ورفع التمييز الحاصل بينهم وبين العمال المهاجرين من حيث الأجور وظروف العمل وساعات العمل .

غير أنه مع تصاعد المدّ التحرري ناضلت إلى جانب الحركات التحررية لتحطيم الاستعمار باعتبار أن تحررها كطبقة عاملة وتحسين ظروفها لن يتم إلا من خلال الحصول على الاستقلال الوطني، ولهذا ارتبطت منذ ظهورها بحركة التحرر الوطني سياسيا واقتصاديا حيث كان العمال في طليعة مناهضي الاستعمار والساعين إلى التحرر وإزالة أسباب التخلف .

ولم يكن نضال الطبقة العاملة في هذه البلدان المستعمرة من أجل بلوغ الحق النقابي بالأمر الهين في ظل الأوضاع التي كانت تعيشها فقد اختلف ظهور النشاط النقابي من دولة لأخرى وذلك بحسب طبيعة كل مجتمع وظروفه السياسية والاقتصادية من ناحية وكذا لطبيعة الاستعمار من ناحية ثانية ؛ ففي **مصر** مثلا تمكنت بعض العناصر الاشتراكية سنة 1921 من تأسيس "اتحاد نقابات العمال " مع ازدياد الطبقة العاملة، إلا أنّ تشريعات العمل لم تعترف بنقابات العمال إلا بموجب تشريع سنة 1942، ومع ذلك بقيت النقابات تعاني من الضغوطات والقيود السياسية والتشريعية التي تحدّ من نشاطها، وبعد قيام الثورة سنة 1952 أصدرت التشريعات التي تنص على حق العمال في تشكيل نقابات تمثلهم وبذلك تمّ تأسيس " الاتحاد العام لنقابات العمال " سنة 1975[2].

[1] أحمد الرفاعي، من تاريخ الحركة النقابية العربية : دراسة الطبقة العاملة في البلدان العربية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، العدد 03، 1982، ص 441 .

[2] محمّد حسين منصور، قانون العمل، الازراطية، دار الجامعة الجديدة ، 2007، ص 108 .

وفي دول **المغرب العربي** ، احتلت فرنسا البلاد التونسية في 1881 بعد أن احتلت الجزائر في 1830 ثم ألحقت المغرب في 1912، حيث كانت تونس والمغرب تعتبران "محميتان" أي في وضع يشبه الانتداب حيث أبقت على الحاكم المحلي إلى جانب الحاكم الفعلي الفرنسي (المقيم العام) أما الجزائر فإنها اعتبرتها جزءا من فرنسا، هذا على المستوى القانوني الشكلي أما الواقع فانه لا يختلف كثيرا من حيث مصادرة الأراضي الخصبة والتجنيد الإجباري أثناء الحروب والتمييز بين الأوروبيين والسكان الأصليين في المعاملات اليومية .

كان للأحزاب والنقابات الفرنسية فروع لها في المستعمرات وكان لا يمكن تأسيس أحزاب محلية بقيادة السكان الأصليين إلا بترخيص خاص من السلطات الفرنسية التي ترفض عادة هذه المطالب بدعوى أنها "عنصرية ومبنية على أسس عرقية أو أثنية"، إلا أنه لم يمنع بعض الأحزاب من التواجد فالحزب الشيوعي التونسي تأسس منذ 1919 كفرع للأممية الثالثة وتواجدت بعض الأحزاب في شكل "جمعيات" ثم تأسس الحزب الدستوري .

شهدت **تونس** بين عامي 1924 ـ 1925 عدة مظاهرات خاضها عمال تونسيون تأسست على إثرها النقابات التونسية الأولى وكانت كلها ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية الاستعمارية وبرز "مُحَمَّد علي الحامي"[1] كمؤسس لأول تنظيم نقابي عمالي مستقل للعمال التونسيين[2] عن "الكنفدرالية العامة للعمل" الفرنسية، ليظهر بعدها التنظيم النقابي الأبرز المتمثل في " **الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT** " عام 1946 .

أما في **المغرب الأقصى** أثناء الفترة الاستعمارية فقد امتزج نشاط الطبقة العاملة من خلال التفاعل بين العمل النقابي ونضال الحركة الوطنية مع الأوضاع السياسية، لذلك عمل العمال المغاربة على خلق منظمات تدافع عنهم لضمان حقوقهم على غرار "الكنفدرالية العامة للعمل CGT MAROC" التي ظهرت سنة 1938، كما تأسس سنة 1943 "الاتحاد العام للنقابات الموحدة المغربية UGSCM"، وظهر "الاتحاد المغربي للشغل" الذي تأسس سنة 1955 الذي ارتبط بحزب "الاتحاد الوطني للقوة الشعبية" بالإضافة إلى "اتحاد الشغيلة المغاربة" الذي تأسس سنة 1960

[1] مُحَمَّد علي الحامي (1894_ 1928) أحد رواد العمل النقابي بتونس ومؤسس جامعة عموم العملة التونسية سنة 1924 وهي أول نقابة تونسية .

[2] منظمة العمل العربية، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الجزائر، المعهد الوطني العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1979، ص 290 .

و يرتبط "بحزب الاستقلال المغربي"، وكذلك "الكنفدرالية الديمقراطية للشغل" التي تأسست سنة 1978 وترتبط بحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوة الشعبية"[1]. والملاحظ في نشأة وتطور النقابات المغربية تسييسها وارتباطها بأحزاب سياسية تنشط في مناخ انعدمت فيه الممارسة الديمقراطية مما أدى إلى ضعف وتشتت الطبقة العاملة وغياب ممارسة الحرية النقابية .

وفي **الجزائر** فقد كان لزاما على العمال الجزائريين أن يناضلوا في صفوف النقابات الفرنسية الناشطة آنذاك حيث سعى العمال الجزائريون إلى تحسين أحوالهم والبحث عن ظروف عمل أفضل فأخذوا في الهجرة إلى فرنسا مما ترتّب عنه تشكيل طبقة عاملة جزائرية بفرنسا، ورغم الاعتراف بتكوين النقابات في فرنسا سنة 1868 والنقابات المهنية سنة 1884 وصدور قانون الجمعيات سنة 1901، إلا أن العمال الجزائريون لم يستفيدوا منها على اعتبار أنّ هذه القوانين كانت مقصورة على العمال الفرنسيين أو على فئة قليلة من العمال المجنسين من الجزائريين، كما تمّ تأسيس فروع للنقابات الفرنسية بالجزائر (كالكنفدرالية العامة للعمل و الكنفدرالية العامة للعمل الوحدوي وهي فروع للنقابات الأم في فرنسا) لم يكن يعترف للعمال الجزائريين بالانضمام إليها للأسباب ذاتها[2].

ويعتبر تأسيس "نجم شمال إفريقيا" سنة 1919 ـ كحركة سياسية جزائرية بالمهجر والتي تكوّنت في الأساس من العمال الجزائريين المهاجرين ـ أول إشارة لوجود حركة عمالية جزائرية منظمة أتاحت الفرصة للعمال الجزائريين العمل من أجل إنشاء حركة نقابية عمالية وطنية، حيث دعت هذه الحركة السياسية في مؤتمرها الأول المنعقد سنة 1930 إلى تغيير اسم "الاتحادية العامة للعمال المغاربة" إلى "الاتحادية العامة للعمال الجزائريين" فكانت هذه أول محاولة لتأسيس نقابة عمالية جزائرية، حيث برزت خلال المؤتمر الأول "لحركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1947 فكرة تأسيس مركزية نقابية وطنية وتجسدت هذه الفكرة في صيغة لجنة وطنية للشؤون النقابية الاجتماعية في فرنسا والجزائر برئاسة "عيسات إيدير"[3]. وبعد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 صودق على لائحة تطالب بإنشاء مركزية نقابية وطنية[4] .

---

[1] عبد الله الحنا، الحركة النقابية والعمالية في المغرب، الجزائر، مجلة المرشد، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، العدد 06، 1978، ص 45 .

[2] العابد الكنتي العقباوي، دليل العمل النقابي، الجزائر، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، 2010، ص 05 .

[3] عيسات إيدير (1919_1959) مؤسس وأول أمين عام لأول نقابة عمالية جزائرية " الاتحاد العام للعمال الجزائريين "في 24 فيفري 1956.

[4] شطيبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي : دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تسيير الموارد البشرية، مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 / 2010، ص 65 .

والحركة النقابية المستقلة الجزائرية يعود ظهورها إلى جوان 1954 حيث تمّ تأسيس "الاتحاد العام للنقابات الجزائرية UGSA " والتي كان "لخضر قايدي" أمينها العام إلا أن السلطات الاستعمارية قامت بحلها في جويلية 1956 لمساندتها للثورة الجزائرية، وبعد انطلاق الثورة سنة 1954 ظهرت نقابات أخرى مثل "اتحاد نقابات العمال الجزائريين USTA " من قبل فصيل "مصالي الحاج" في منتصف شهر فيفري 1956 وبعدها بأسبوع ظهر "الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA " في 24 فيفري 1956، ليصبح فيما بعد الممثل النقابي الوحيد للشريحة العمالية والذي بلغ عدد المنخرطين فيه نهاية سنة 1956 حوالي 110 آلاف عامل، حيث ظهر هذا الاتحاد كتنظيم يضطلع بمهمة تجنيد العمال في الكفاح ضد الاستعمار في إطار ثورة التحرير الوطني .

بعد الاستقلال ومع انتهاج الدولة للنظام الاشتراكي بقيت الحركة العمالية الجزائرية ممثلة في "الاتحاد العام للعمال الجزائريين " باعتباره النقابة المركزية الوطنية الوحيدة في البلاد التي كانت تعمل تحت لواء الحزب الوطني الوحيد المتمثل في حزب "جبهة التحرير الوطني"[1]، ومع صدور دستور 1989 الذي تمخّض عنه تغيير في الاتجاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى اعتبار أن الحركة النقابية تنظيم اجتماعي تغير كذلك الاتجاه العام لها بصدور القانون 90 ـ 14 لعام 1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي ومن خلاله انتهى الاحتكار النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين فأصبحت هناك تعددية نقابية[2] .

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي للنقابة العمالية

تعتبر النقابات إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والأفراد وتحتل أهمية بالغة على عدة أصعدة، وينصرف مصطلح " النقابة " إلى نقابات مهنية ونقابات عمالية تحتل كلا منهما مكانا هاما داخل تنظيمات المجتمع المدني بفضل مختلف الأدوار والمهام التي تؤديها ومن خلال الأهداف والغايات التي تبتغيها وتسعى جاهدة لتحقيقها .

وبما أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل ـ كأحد أهم متغيرات هذا الموضوع ـ عبارة عن نقابة عمالية وفاعل من فواعل المجتمع المدني سيتم خلال هذا المبحث تسليط الضوء على هذا النوع من

[1] حسن السعيد، الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية، ورقة بحث مقدمة في يوم دراسي حول موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، الجزائر، سبتمبر 1982، ص 10 .

[2] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 04 .

النقابات (النقابات العمالية) وذلك من خلال دراسة نظرية لها بالتطرق إلى التعريف بها، تصنيفاتها، مهامها، فضلا على تبيان مراحل نشأتها في الواقع الإنساني ومختلف المقاربات والاتجاهات النظرية المفسرة لنشأتها .

أولا : تعريف النقابة العمالية

اتسم مصطلح النقابة كغيره من العديد من المصطلحات بوجود اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم أو تعريف له، ويرجع ذلك بسبب الأطر المرجعية والإيديولوجية واختلاف الحركات العمالية باختلاف المجتمعات مما انعكس على صعوبة إيجاد تعريف جامع له .

فقد ورد تعريف **النقابة** في "معجم القانون" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي عرّف النقابة على أنها " منظمة أو تجمّع يضم العمال الذين يمارسون مهنة أو حرفة واحدة، أو الذين يباشرون عملا في مكان واحد أو لحساب منشأة واحدة بقصد الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية "[1] .

كما عرّفها "ج . كول" على أنّ النقابة " تتكون من العمال الذين تضمهم مهنة أو أكثر، أنشئت أساسا من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بحياتهم اليومية "[2] .

أمّا الأستاذ "أحمد زكي بدوي" فيعرفها بقوله : " إنها تنظيم اختياري دائم للعمال يتولى رعاية مصالحهم والدفاع عن شروط عملهم وتحسين أحوال معيشتهم "[3] .

ويعرّفها الأستاذ "إسماعيل مُحَمَّد أحمد" بأنها " تلك المنظمة التي تتكون بطريقة حرة من جماعة من العمال لتمارس نشاطا مهنيا بقصد الدفاع عن مصالح أعضائها وترقية أحوالهم والتعبير عنهم على الصعيد المهني والوطني بالمنازعة والمساهمة "[4] .

أما **النقابات العمالية** فقد عرّفها "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" في مؤتمره التاسع بأنها "منظمة عمالية مطلبية حرة ومستقلة عن كل وصاية حزبية وإدارية وعن أرباب العمل، وتضم

[1] مجمع اللغة العربية، معجم الفانون، القاهرة، الهيئة العامة للشؤون الآسيوية، 1999، ص 397 .

[2] جون .ب. كول، الحركة النقابية، ترجمة السيد حسن محمود، بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص 07 .

[3] أحمد زكي بدوي، علاقات العمل في الدول العربية، بيروت، دار النهضة، 1983، ص 297 .

[4] إسماعيل مُحَمَّد أحمد، القانون النقابي، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع، 1993، ص 06 .

الذين يتقاضون أجرة من حاصل عملهم اليدوي أو الفكري "[1] .

عرّفها الأستاذ "ضياء مجيد الموسوي" بأنها " الأداة الرئيسية التي تتعرف على حاجات ورغبات العمال من جهة، وتقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى "[2] .

ويعرّفها "سيدني ويبز" بأنها " منظمة دائمة من العمال الأجراء، تهدف إلى تحسين ظروف العمل وصيانة العمال من الأخطار التي تداهمهم خارج العمل وداخله "[3] .

وأشار "عبد الحميد رشوان" إلى أنّ النقابات تختلف في بيئتها وطبيعتها ووظيفتها حسب النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع، فقد عرّف النقابات العمالية بأنها " هيئة أو جماعة أو منظمة دائمة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر، الهدف الرئيسي منها تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل "[4] .

وجاء في " معجم علم الاجتماع " أنّ النقابة العمالية " هي رابطة اختيارية من العمال تنشأ للمحافظة على حقوقهم ومصالحهم أو لترقيتها، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأجور، ساعات العمل، الشؤون الصحية، التأمين، ..."[5] .

كما تعرّف النقابة العمالية أيضا على أنها " جماعة من العمال تضمهم مهنة أو أكثر وظيفتها الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية "[6] .

وأيضا " النقابة العمالية هي اتحاد يضم العمال المشتغلين في مهنة أو حرفة معينة بغرض تحسين أحوال عملهم من حيث الأجور، ساعات العمل والظروف التي يعملون فيها، والهدف الأسمى للنقابة العمالية هو تدعيم وضع العمال بتكوين اتحاد يضم شملهم، وتكوين أرصدة نقدية تحقق أغراضهم، وأموال النقابة تستخدم في أغراض تتعلق بإدارة الدفة أي دعم الإضرابات، أغراض اجتماعية لمساعدة المرضى من العمال أو أسرهم عند الوفاة، أغراض سياسية وذلك لتمكين بعض العمال من الدخول كأعضاء في المجالس النيابية "[7] .

---

[1] الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اللوائح المصادق عليها من قبل المؤتمر التاسع، الجزائر، ديسمبر 1990، ص 05 .

[2] ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص 74.

[3] إحسان محمّد حسن، علم الاجتماع الصناعي، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 137 .

[4] حسين عبد المجيد رشوان، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة، القاهرة، المكتب الجامعي، 1997، ص 260 .

[5] علي محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع : إنجليزي ــ عربي، القاهرة، دار المعارف، 2000، ص 527 .

[6] عبد الباسط محمّد حسن، مرجع سابق، ص 270 .

[7] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والأخصائية، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص 474 .

من خلال ما تقدم من تعاريف تتضح لنا مختلف أوجه الاتفاق حول تحديد مفهوم النقابة العمالية من خلال اتسامها بخصائص معينة تتمثل في :

أ) أنّ النقابات العمالية منظمة جماعية اختيارية (إرادية) تتشكّل بطريقة حرة ومستقلة عن أية وصاية أو تبعية لجهات أو جماعات أخرى أو سلطات الدولة، وهي بذلك عبارة عن تنظيم لها بناء هيكلي ووظائف تقوم بها وفق قوانين تتأسس في إطارها .

ب) أنّ النقابات تتكوّن من مجموعة من العمال بصرف النظر عن طبيعة علاقة عملهم .

ج) تسعى النقابة لتحقيق أهداف محددة أساسها الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها وتمثيلهم، وقد تتعداها لمقاصد أخرى كأن تفرض نفسها شريك حقيقي وفعّال للسلطة الحاكمة في رسم أية سياسة عامة للدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

د) لها سياسة نقابية خاصة بها تعتمدها في تحقيق مطالبها، فهي تستخدم بعض الأساليب ذات طابع تنازعي مثل الإضرابات وأخرى ذات طابع تعاوني يؤدي إلى مشاركتها في رسم السياسة الوطنية على الصعيد المهني والاجتماعي والاقتصادي .

مما سبق ذكره، ومن خلال الوقوف على أهم الخصائص التي تتميز بها النقابة يمكن لنا صياغة تعريف إجرائي لها باعتبارها " تنظيم حر إرادي ومستقل يضم مجموعة من العمال يهدف إلى تمثيلهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المادية والمعنوية وحمايتها في إطار ما يحدده القانون والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعضائها وبتنظيم عملهم، والمشاركة في رسم السياسة العامة الوطنية المتعلقة بالأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية لأعضائها وفقا لسياسة معينة مبنية على إطار مرجعي محدد ".

و يجدر الذكر أنّ النقابات في معظم البلدان الصناعية تعتبر الأداة الرئيسية التي تتعرّف على حاجات ورغبات العمال من جهة وتقوم بالمفاوضات مع أرباب العمل من جهة أخرى، حيث تلعب دورا مستقلا وهاما في تقديم اهتمامات العمال للطرف الآخر والاستجابة في نفس الوقت لديناميكية بناها المؤسساتية[1] .

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 74 .

ثانيا : تصنيف النقابة العمالية

إنّ تطور النقابات العمالية خلال نضالها المرير ضد أرباب العمل على مرّ الزمن واختلاف وظائفها ومهامها أدى إلى خلق أنماط مختلفة من التنظيمات النقابية ، لكل منها أسلوبها الخاص في العمل من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة لديها ، ويمكن رصد تصنيفات مختلفة للنقابات وفق معيارين أساسيين هما : العمل الاجتماعي والسياسة النقابية .

التصنيف الأول : تصنيف على أساس العمل الاجتماعي: وينقسم إلى قسمين وهما :

1/ التصنيف التقليدي : وتقسّم وفقه النقابات إلى نوعين هما :

أ) النقابات الحرفية : وهي عبارة عن تجمّع تنظيمي لكافة العاملين الذين ينتمون لحركة واحدة بغض النظر عن المنشآت أو الصناعات التي ينتمون إليها ولذلك كان من حق البنّائين مثلا تكوين نقابة خاصة بهم تمثلهم ولا تمثل غيرهم من العمال الذين يعملون إلى جانبهم في نفس الورشة، ويعكس هذا النمط من النقابات وضع الحركة العمالية في بداية تكوينها، حيث لم تكن هناك وحدة في التصور للعمل النقابي ولم تكن النظرة شمولية في حل المشاكل بين العمال والاستغلال الرأسمالي المطرد لأرباب العمل .

ويعتبر هذا النمط أقدم أشكال التنظيم النقابي وقد ظهر في إنجلترا في أعقاب الثورة الصناعية واستمر فيها حتى منتصف القرن 19 بينما استمر في الولايات المتحدة الأمريكية حتى النصف الأول من القرن 20، إلا أنه يؤخذ على هذا النمط أنه يضعف موقف النقابات الفرعية في تفاوضها مع الإدارة لأن هذه الأخيرة ستجد نفسها في مواجهة مجموعة من النقابات الفرعية المتعارضة المصالح أحيانا مما يفقدها الجانب التأثيري[1] .

ب) النقابات الصناعية : وهي نقابات مفتوحة أمام جميع عمال القطاع الصناعي حيث تنظم العمال المهرة وغير المهرة دون تمييز ودون مراعاة تقسيم العمل داخل المنشأة الصناعية، فهي تشمل كل العمال الذين ينتمون إلى منشأة أو صناعة معينة بصرف النظر عن المهن التي يقومون بها، فأساس التكوين هنا هو الانتماء الصناعي وهو يشمل مهن غير متجانسة ولذلك كان من حق عمال أي صناعة أن يكوّنوا نقابة خاصة بهم تحمل اسم تلك الصناعة . ويرجع ظهور هذا النمط من النقابات إلى اتساع حجم الوحدات الإنتاجية وظهور المصانع الكبيرة والرغبة في ضم العمال

[1] حنفي عبد الغفار، إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 328 .

غير التقنيين إلى صفوف الحركة النقابية حتى يشكلوا قوة تواجه أصحاب العمال الجدد في الصناعات الكبيرة[1] .

ويقوم هذا النمط على أساس تقسيم العمل الاجتماعي، فنوع العمل هو الذي يحدد نشاط النقابة ويوجهها وليس العكس كما يحدد أيضا عدد النقابات التي يمكن تشكيلها داخل المجتمع الواحد، وإذا كان هذا التحكم يمكّن العمال من حل مشاكلهم فإنه لا يسمح للنقابات بأن تضع برامج أكثر طموحا كالسعي لفرض إرادة العمال ـ بغض النظر عن الصناعة التي ينتمون إليها ـ على أرباب العمل وعدم الاكتفاء بالمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل وطرح مشكلة المشاركة في إدارة العمل .

وبالرغم من أن هذا التصنيف لم يعد حاليا قادرا على استيعاب كافة التنظيمات النقابية حيث أن الكثير منها أصبح لا يتبنى فكرة الدفاع عن عمال صناعة دون أخرى إلا أن ذلك لا يعني أفول النقابات الحرفية والصناعية في ظل تغيير الظروف وتطور الحركات العمالية[2] .

2/ التصنيف الحديث : ويتمثل هذا التصنيف في تصنيف "كلج Clegg" الذي قام بالتمييز بين أربع نماذج للنقابات وهي :

أ) النقابات العامة : وهي التي تضم عمالا يشتغلون في صناعات متعددة أي أنه يمكن للعمال الذين ينتمون إلى صناعات غير متجانسة الانخراط فيها .

ب) نقابات الصناعة الواحدة : وهي تشمل عمالا ينتمون إلى صناعة واحدة وهي تقابل النقابات الصناعية في التصنيف التقليدي .

ج) نقابات العمال المهرة : تضم العمال الذين اكتسبوا مهارة معينة من خلال الانتقال من مستوى إلى مستوى أعلى في العمل .

د) نقابات عمال الياقة البيضاء : وتضم العمال القائمين بالأعمال الكتابية والإدارية والفنية[3].

ومن الواضح أن "Clegg" اعتمد العمل الاجتماعي كأساس للتصنيف أي نفس الأساس الذي اعتمد في التصنيف التقليدي ولكن بتحديد وتحليل أكثر ومع ذلك فإن إمكانية تعميم هذا

---

[1] باركر وآخرون، علم الاجتماع الصناعي، ترجمة مُحَّد علي مُحَّد وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 187 .

[2] جحا زهيرة، النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع : تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2012 / 2013، ص ص 66، 67 .

[3] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 28 .

التصنيف يصطدم بصعوبة كبيرة لأن ليس كل التنظيمات النقابية في العالم اتخذت من تقسيم العمل الاجتماعي أساسا لقيامها، ويبدو ذلك واضحا من خلال الأهداف المسطرة حيث لا تكتفي الكثير من النقابات بالدفاع عن عمال مهنة معينة دون أخرى، ولكن يبقى تصنيف "Clegg" يعكس توزيع فروع النقابات على المنشآت حيث تتطلب عملية التنظيم والتمثيل أن يكون لعمال القطاعات المختلفة فروع نقابية مختلفة دون أن يمنع هذا الاختلاف من الانتماء إلى نقابة واحدة[1] .

التصنيف الثاني : تصنيف على أساس السياسة النقابية

ويقصد بالسياسة النقابية الخطة أو الاستراتيجية المتبعة التي تنتهجها النقابة من أجل تحقيق مطالب العمال المادية والمعنوية، ويمكن تمييز ثلاث أنواع على أساس هذا التصنيف :

1/ النقابة الإصلاحية : تقوم النقابة الإصلاحية على مبدأ الاعتراف بوجود النظام الاقتصادي والسياسي القائم وعدم رفضه بل محاولة التكيف والتعامل معه وهي بذلك تعترف بوجود النظام الرأسمالي وحتمية التعامل معه، فالمبدأ الأساسي الذي تعمل معه هو عدم الدخول في صراع مع هذا النظام ومواجهته مباشرة وإنما تركز على الاهتمام بالناحية المطلبية المتعلقة بالظروف المهنية والاجتماعية للعمال وبمصالحهم المادية والمعنوية، فهدفها إذن يرتكز حول تحسين ظروف العمل كالتخفيف من ساعات العمل ورفع الأجور ووضع الضمان الاجتماعي مستعينة بذلك على الوسائل السلمية وبخاصة المفاوضات الجماعية والتي تعمل على الوصول بها إلى "اتفاقيات جماعية"، وقد عرفت هذا النوع من النقابات كل من إنجلترا وألمانيا .

وتعرف النقابات الإصلاحية بعدة تسميات منها **نقابات السوق**[2]، **النقابات التفاوضية**، وذلك لأن المفاوضات التي تجمعها مع أرباب العمل أو السلطة هي الشكل الأساسي لمناقشة قضايا ومشكلات العمال وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما يطلق على هذا النمط **بالنقابة المراقبة** التي تركز على ضرورة مراقبة المشروع سواء من الناحية التنظيمية التقنية أو الناحية الاجتماعية وهي

[1] باركر وآخرون، مرجع سابق، ص 188 .

[2] Alain Touraine, le mouvement ouvrier, Paris, librairie Artheme Fayard, 1984, p 48 .

في هذا تعتمد إما على المشاركة العمالية في الإدارة وفي اتخاذ القرارات أو في وضع أهداف المشروع[1] .

وعلى هذا الأساس فإن هذا النمط من النقابات لا يحمل فكرة إعادة النظر في البناء الاجتماعي وإنما يكتفي بحل المشاكل التي تواجه العمال وذلك دون إعطاء المطالب العمالية شكل المشروع الثوري، والأسلوب الذي تأخذ به هو الحوار مع أرباب العمل الذي ينتهي باتفاقية جماعية كما ذكرنا، هذه الأخيرة لا تجعل أي منهما (النقابات وأرباب العمل) يحوز انتصارا كاملا لأنه في الغالب يتنازل كل طرف عن مواقفه الصلبة والمتشددة لفسح المجال للحلول الوسطى.

وقد أصبحت **الاتفاقيات الجماعية** العنصر الأساسي الذي يميز علاقات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأنجلوسكسونية بصفة عامة، وفي هذا الشأن كتب "ميشال كروزيه"[2] غداة الحرب العالمية الثانية يقول "إنها حقيقة بديهية بالنسبة للأمريكيين، إن الحركة العمالية مهما كانت أهدافها البعيدة تضع دائما أمامها وقبل كل شيء هدفا عمليا وهو هذه السلسلة من المفاوضات والمساومات التي تنتهي بتوقيع اتفاقية جماعية"[3] .

2/ النقابة المعارضة (الثورية) : إن الوضع المزري الذي عاشته الطبقة العاملة خلال القرون الماضية من سوء ظروف العمل وطول مدته التي بلغت في أحيان عديدة أكثر من 17 ساعة عمل يوميا، وانخفاض الأجور فضلا عن ضعفها أمام طبقة مالكي وسائل الإنتاج كان كل ذلك محور اهتمام النقابات التي كافحت من أجل تحسين هذا الوضع، إلا أنها ووجهت باعتراض شديد من طرف أرباب العمل الذين لم تكن لسلطتهم حدود وقد كان هذا الوضع بمثابة حافز للنقابات لتعيد النظر وبصفة جذرية في هذا النظام .

فالصراع القائم بين الطبقتين (العمالية والبرجوازية) إضافة إلى ضعف الطبقة العاملة مقابلها جعل النشاط النقابي ذا طابع ثوري لا يكتفي بتحسين ظروف العمل، فكانت غايتها إذن هي تغيير البناء الاجتماعي ككل ولذلك فهي تقوم على مبدأ مهم وهو رفض النظام القائم الذي تسيطر عليه الطبقة البرجوازية وتسعى إلى تغييره لأنها ترى أن جلّ ما يوجد من مشاكل في المجتمع

---

[1] جورج فيدمان و ميار نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة (حسين حيدر)، بيروت، منشورات عويدات، ط 1، 1985، ص ص 332، 342 .

[2] ميشال كروزيه (1922_2013) عالم اجتماع فرنسي وعضو في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية منذ سنة 1999 إلى غاية وفاته، كان ضابط من وسام جوقة الشرف وقائد وسام الاستحقاق الوطني وحائز على جائوة توكفيل .

[3] مجموعة مؤلفين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 49 .

وليد النظام الرأسمالي القائم ومن ثم فإن أسلوب التعامل التحاوري التفاوضي لا يجدي نفعا ومن الضروري القضاء عليه وهذا لن يتأتى إلا بالإضرابات والعنف وانتهاج كل السبل التي تعجل بالقضاء عليه وفي هذا فهي تربط نشاطها المطلبي بالسياسي. ونجد مثل هذا الطموح عند "الكنفدرالية العامة للعمل" في فرنسا والتي تنصّ في المادة الثانية من قانونها على أن تضم " كل العمال الواعدين بالصراع الذي يقودونه من أجل إزالة أرباب العمل ونظام الأجور "[1] .

3/ النقابة المشاركة في السلطة : وهي نقابات تختلف عن غيرها من النقابات إذ أن صلاحياتها أوسع في المؤسسة وهي بذلك لا تلجأ إلى سلاح الإضراب للتهديد أو الضغط لأنه محظور عليها من جهة، ولأن مشاركتها في الجهود المبذولة وتنظيم الإنتاج ممكنة ومتاحة من جهة ثانية. ووجد هذا النمط من النقابات في الدول الاشتراكية (كألمانيا والاتحاد السوفياتي سابقا) وفي بعض الدول المستقلة حديثا، ولهذا النوع من النقابات دور كبير على مستوى المنشآت إذ لا تكتف بالمراقبة وإنما تتعدى إلى المشاركة في اتخاذ القرارات فأوجدت مجالس العمال كوسيلة للتقليص من الفجوة، لتقوم بدور المسير من أجل تحقيق التوازن في المنشأة كهامش يستطيعون بواسطته تلبية مطالبهم .

إلا أن هذه المساهمة من جانب العمال تتطلب التضحية لأن السعي وراء تحقيق الأهداف والمخططات لا تنعكس نتائجها المرجوّة على العامل بالسرعة المطلوبة ولا تسمح له بطرح بعض مشاكله وحلها، وعلى ذلك فإذا كانت الأمور في المجتمعات الرأسمالية تتم عن طريق الاتفاقيات الجماعية والتنازل من ممثلي العمال وأرباب العمل فإن الطرفين (القيادة ، والعمال في المصنع السوفياتي) يساهمان جنبا إلى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط[2] .

ثالثا : مهام النقابات العمالية

انحصرت مهمة النقابات العمالية في المراحل الأولى لنشأتها في الضغط على أرباب العمل من أجل المحافظة على مستوى الأجور، حيث كان سوق العمل يعتريه كثرة اليد العاملة الأمر الذي أدى إلى ظهور المنافسة بين العمال على أماكن العمل المحدودة وبشروط صعبة للغاية مع معاناتهم من الاستغلال البشع من طرف أرباب العمل، فكانت المهمة الأساسية أو المطلب الأول لها هو

[1] Fried Main G et autres sociologies, traité de sociologie du travail, Paris, librairie Armand Colin, 1972, p p 02, 264 .

[2] Fried Main G, op site, p 272 .

العمل على رفع الأجور ذلك أنّ النقابة العمالية منظمة تسعى إلى رفع الأجر إلى أقصى حد ممكن، إلا أنه ومع مرور الوقت وتغير الأوضاع أثبتت الدراسة العلمية أن مساعي التنظيمات النقابية لا تنحصر في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال فقط بل تتعداها إلى حاجات مطالب أخرى تطورت بتطور علاقات العمل والتغيرات في الأبنية الاجتماعية المختلفة ومن ثمّ فإن مهام النقابات تتمثل في نواحي عديدة منها :

1 / المهام الاقتصادية : كان من الطبيعي في المراحل المبكرة لتطور الطبقة العاملة ضمن ذلك الواقع الذي سيطر فيه أرباب العمل الذين قاموا باستغلال العمال إلى أقصى حد أن يتمركز نشاط النقابات العمالية على المطلب الاقتصادي والمادي خاصة الأجر، المنح العائلية، العطل المدفوعة الأجر التي ترتبط بالظروف الأمنية والصحية للعمال؛ وعليه فإن العامل الاقتصادي لعب دورا هاما في تجميع العمال واتحادهم ضمن النقابات للدفاع عن مصالحهم والحد من المنافسة التي زادت من بؤسهم وثراء أرباب العمل على حسابهم .

اختلف مفهوم المهام الاقتصادية للنقابات العمالية بين المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي حيث اقتصرت نظرة المجتمعات الاشتراكية للمهمة الاقتصادية على كونها لا تنحصر في الدفاع عن المصالح المادية لأعضائها وحسب، وإنما توجهت إلى رفع إنتاجية العمال من خلال تحفيزهم وتوعيتهم وكانت بذلك الدولة هي التي تتولى الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم وتقوم بالتشريعات الكفيلة فيما يخص العمل والإنتاج، وبالتالي لم تسمح للنقابات العمالية بالتدخل في تحديد مستوى الأجور على أنه أصبح ضمن سياسة متعلقة بالدخل القومي .

أما نظرة المجتمعات الرأسمالية للمهمة الاقتصادية تتمحور حول ذلك الصراع القائم بين أرباب العمل الذين يبحثون عن زيادة الإنتاج مع بقاء التكلفة منخفضة، وبين العمال الذين يشترطون رفع الإنتاجية بزيادة التعويض، غير أن التطورات التي شهدتها المجتمعات الصناعية جعلت النقابة تغير من استراتيجيتها وأسلوب عملها لتفرض نفسها كشرك اقتصادي في الحوار والتفاوض الجماعي، بحيث أصبحت تقوم بدور المهدّئ للتوترات التي قد تظهر بين العمال والإدارة من أجل إحداث نوع من التوازن[1] .

[1] إدريس بوالكعيبات ، اتجاهات العمال نحو النقابة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، 1987، ص20 .

2 / المهـام الاجتماعيـة : تعتبر النقابة منظمة تحقق حاجات العامل الاجتماعية فتكسبه وصفا اجتماعيا معترف به ضمن المنشأة فتزيد بشعوره بالأمان وبالثقة في النفس، فالنقابة تشبع الدافع الاجتماعي لدى العامل وتحقق رغبته في الانتماء وذلك على اعتبار أن الإنسان بطبعه اجتماعي يميل للعيش والعمل ضمن الجماعة؛ فعبر التاريخ أين كان نظام الطوائف الحرفية يسيطر على الحياة الاقتصادية كانت الطائفة تعدّ محل العائلة فيبيّن أعضاؤها تآلف وانسجام وتضامن فكان العامل يشعر بالأمان لأنها تعطيه وصفا اجتماعيا مستقرا، وبعد انحلال هذا النظام وظهور نظام المصنع فشلت تلك الروابط وضعفت روح الانتماء فأصبح جل ما يربط العامل بالمصنع هو الأجر بالإضافة إلى تلك المعاملة السيئة والصراعات المستمرة مع أرباب العمل لم تسمح له بتكوين حياة اجتماعية[1] .

لذا فإن النقابة كما عبّر عنها "تانبباوم FRANK Tannenpaum"[2] " تعيد للعامل مجتمعه وتعطيه إحساسا بالزمالة وتقدم له دورا اجتماعيا يفهمه وتجعل لحياته معنى حيث يتشارك مع الآخرين في نسق متكامل من القيم "[3]، كما أن التنظيم النقابي يعطي للعامل مكانة اجتماعية عالية حيث يستطيع الاتصال بالإدارة العليا والمساهمة في بحث الموضوعات المتعلقة بالمؤسسة وتقديم الاقتراحات التي تساهم في حل مشاكل العمل .

3 / المهمـة النفسيـة : إن طبيعة نظام المصنع المتميز بالعلاقات الفردية والصراع بين العمال وأرباب العمل أدى إلى شعور العامل بالاغتراب عن العمل وعدم الرضا عن نفسه نتيجة لبعده عن الجماعات التي كانت تعطيه الإحساس بالثقة والاستقرار النفسي، وضمن هذا النظام بعلاقاته الفردية لا يوجد هناك تضامن فزيادة الإحساس بالفردية أدى إلى وجود القلق وعدم الانسجام بين العمال دون أن ننسى الصراعات فيما بينهم والمنافسة الشديدة في العمل هذا يجعل العامل خارج إطار جماعة العمل وبالتالي عدم شعوره بالارتياح والرغبة في العمل .

كما أن التخصص والتقسيم الدقيق للعمل إلى أجزائه البسيطة وتكليف العامل بمرحلة صغيرة ومتكررة قتلت فيه القدرة على الإبداع والخلق والابتكار واستغلال كل طاقاته ومهاراته فولّدت

---

[1] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 34 .

[2] فرانك تانبباوم (1893_1969) مؤرخ وعالم اجتماع وعالم جريمة نمساوي ، قدّم مساهمة كبيرة في تاريخ المكسيك الحديث خلال حياته المهنية في جامعة كولومبيا .

[3] عبد الباسط محمّد حسن، مرجع سابق، 270 .

عنده الشعور بالتهميش والروتين الممل وكذلك الإحساس بعدم الرضا عن نفسه وعن العمل، وعليه فإن انضمامه إلى نقابة يشعره بوجوده وكيانه بحيث يمكنه من خلالها التعبير عن طموحاته وتطلعاته والعمل على تحقيقها كما تزيده الشعور بالإيمان والثقة بالنفس[1] .

4 / المهـمة التنظيميـة والتثقيفيـة : إنّ أولى المقاصد التنظيمية التي تسعى إليه النقابة العمالية بوسائلها الدعائية على مستوى المنشأة هو جلب العاملين للانخراط فيها، فتعمل على توضيح الحقوق للعمال وما يستوجب لتحصيل المصالح لهم من وسائل وسلوك جماعي مؤسس على التضامن وتوحيد الصفوف داخل الوحدة التنظيمية الواحدة، " فالنقابة العمالية منذ نشأتها تنظيم يعمل على إنشاء الإطار الصالح لجميع العاملين في وحدات تنظيمية لتوحيد انتسابهم إلى نظام مشترك يكون مجالا لنضالهم وميدانا للتشاور فيما بينهم بناءا على مبدأ التضامن بين جموعهم "[2] .

ويقوم التثقيف العمالي في المراحل الأولى من النشاط على الخطب والبيانات الصادرة عن المسؤولين وكذلك تسخير الصحافة النقابية، وتتناول هذه الثقافة العمالية أغراضا مختلفة ترمي إلى التوعية الشاملة بالحقوق والواجبات وبما لها من ضوابط قانونية وتشريعية وما يحيط بها من مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة، إضافة إلى ذلك تقوم النقابة العمالية بتثقيف مؤطريها كذلك من أجل التمثيل الجيد والفهم العميق للأمور .

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النقابات العمالية

أدت الثورة الصناعية إلى حدوث انقلاب تاريخي حاسم في البنى الاجتماعية والاقتصادية فانتشار المصانع والتكنولوجيا اللذان صاحباها نتج عنهما تغيير في علاقات العمل وأساليبه، فأصبح هناك توجه إلى العمل الجماعي تبعا لمتطلبات المصنع الذي يحتاج إلى عمال متمركزين ضمنه، كذلك تقسيم العمل وتفتيته إلى مراحل صغيرة وكل عامل يتخصص في مرحلة معينة دون أن نغفل بناء المجتمع الذي أصبح يتكون من طبقتين متعارضتين من حيث المصالح، فالأولى طبقة مالكة لوسائل الإنتاج تبحث عن تعظيم ربحها بالاستغلال الأمثل والأقصى لعوامل إنتاجها ومنها

[1] جحا زهيرة، النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع : تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012، ص 78 .

[2] مصطفى الفيلالي، مجتمع العمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006، ص257 .

العمل، وطبقة ثانية هي الطبقة البروليتارية أو العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها لتبيعها ولن يكون لها أي دخل آخر من أي نوع كان إذا لم تعمل .

كانت الطبقة العاملة في هذه المرحلة المبكرة تعيش ضممن ظروف عمل سيئة للغاية بالإضافة إلى هذا الاضطهاد، فنظام المصنع قضى على طموحاتهم في التطور واكتساب مهارات جديدة بسبب الآلة وتقسيم العمل إلى مراحل صغيرة فأصبح العامل مهما كانت مهارته يقوم بعمل بسيط ينظر إلى نفسه كمساعد للآلة فقط، وهذا الوضع الجديد ولّد لديهم العداء للآلة واعتبروها خطرا عليهم تنبؤهم بالبطالة وفقدان خبرتهم المهنية فكان صراعهم الأول معها ضمن هذا النظام الجديد في الإنتاج .

ومع تطور الوعي لدى الطبقة العاملة خلصت أن واقعها المعيش لم تسببه الآلة فقط وإنما هو نتيجة لاستغلال أرباب العمل لهم وتشغيلهم ضمن ظروف سيئة وإلى ضرورة التكتل ضمن تنظيمات للضغط عليهم وتحصيل حقوقهم والدفاع عن مصالحهم، وإذا كان هذا هو شأن الحركة النقابية في بداية نشأتها فإن الكثير من الباحثين والمهتمين بدراستها انتهجوا اتجاهات مختلفة في تفسير هذه النشأة أهمها :

أولا/ النظرية الأخلاقية للنقابة : يرجع أصل هذه النظرية إلى القرن 19 في أوربا أين بدأ ظهور الأفكار المثالية والاشتراكية والتي تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع وفقا لأطر معنوية جديدة، وقد اهتمت هذه النظرية بالمبادئ الأخلاقية والدينية كالعدل والمساواة حيث يرى أصحابها أن أصل نشأة النقابات العمالية يعود إلى الأفكار الاشتراكية المثالية والمسيحية التي عمل على نشرها كل من " سان سيمون ، فورييه ، برودون ... وغيرهم "[1] .

وقد دعت هذه النظرية إلى إعادة توزيع الثروة وفقا للعدالة الاجتماعية والمساواة الإنسانية، ولذلك فإن النقابات العمالية سوف تقوم بدور بارز في تحقيق هذه الأهداف لأنها أهم وسيلة للقضاء على اللاعدالة التي نتجت عن تراكم الثروة لدى بعض الأفراد وهم مالكي وسائل الإنتاج، واتسعت الفجوة بين الرأسماليين الذين يزيدون غنى باستغلالهم للعمال والطبقة العاملة تزيد فقرا لذلك كان من الضروري تشكيل نقابات عمالية بغية إعادة توزيع الثروة بصفة عادلة بين جميع

[1] عبد الله محمّد عبد الرحمان، علم الاجتماع الاقتصادي : النشأة والتطور، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ج 1، 1998، ص ص 193، 206 .

أفراد المجتمع وعليه فإن العدل كأساس لتكوين النقابات العمالية يمثّل حصن في مواجهة استغلال أرباب العمل .

ويمكن إجمالا القول أن هذه النظرية اعتبرت النقابة العمالية كوسيلة ضرورية لمواجهة الظلم الاجتماعي الواقع على العمال والناتج عن اللاعدل في توزيع الثروة والمنافسة الشديدة بين العمال وأرباب العمل غير أن هذه النظرية تعرضت للانتقاد وذلك لعدم انطلاقها من المجتمع بحدّ ذاته، وإنما اعتمدت على أفكار وتصورات نظرية مثالية مبنية على العدل والمساواة في توزيع الثروة وتصورات معنوية أخرى غير واقعية .

ثانيا/ النظرية السيكولوجية للنقابة : يعتبر كل من "Frank Tannenbaum و Selig Perlman " أبرز من يمثّل هذه النظرية، وهي تنطلق من الجانب النفسي والاجتماعي للعامل وتعتبر المطالب المادية والاقتصادية المتعلقة بالأجور وظروف العمل هامشية مقارنة بتلك المرتبطة بنفسية العامل، وحسب هذا الاتجاه فإن تكتل العمال ضمن نقابات كان الهدف من ورائه هو حماية منصب العمل ضد خطر الندرة والمنافسة وكذلك وسيلة تجعل العمال يشعرون بالراحة والأمان ضمن جماعة تحقق حاجاتهم الاجتماعية، ولا ينتظر منها تحقيق مطالبهم العمالية المادية والاقتصادية فهذه الأخيرة تعتبر هامشية بالمقارنة بتلك المتعلقة بالحفاظ على منصب العمل[1] .

ثالثا/ نظرية المضامين الاقتصادية : هذه النظرية بريطانية المنشأ ومن أهم ممثليها "بياتريس ويب Beatrice Webb" و"سيدني ويب Sidney Webb"[2]، تنطلق في تفسير نشأة النقابات العمالية من بدايات العمل الصناعي وكيفية القضاء على النظام الطائفي الأمر الذي أدى إلى خلق ظروف وشروط عمل جديدة أدت إلى ظهور فجوة بين العامل ورب العمل، هذا الأخير الذي فرض شروطه على العامل الذي لم يجد أمامه سوى القبول بها والعمل وفقها، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا نتيجة للوعي لدى العمال وإيمانهم بضرورة التكتل من أجل ضمان شروط أفضل للعمل وتحقيق مصالحهم الاقتصادية، وقد تمّ التركيز على مطالب معينة منها: الأجور، مدة العمل، الضمان الاجتماعي .

[1] عبد الباسط محمّد حسن، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، 1972، ص ص 207، 212 .

[2] سيدني ويب (1859_1947) سياسي واقتصادي بريطاني عمل مع زوجته بياتريس (1858_1943) على نشر الأفكار الاشتراكية في المملكة المتحدة البريطانية .

تعتبر هذه النظرية أن العامل إنسان تحرّكه مصالحه الاقتصادية المباشرة ومن ناحية أخرى يهتم بوضعه الاجتماعي، إذ يجد نفسه عاجزا أمام رب العمل الذي يتمتع بالسلطة ومركز اقتصادي مهم ويضاف إلى ذلك أن العامل يجد نفسه أمام منافسة شديدة مع زملائه ومجبر على القبول بأيّ شروط يفرضها صاحب العمل[1]؛ إذن وجدت النقابة العمالية للتخفيف من النتائج السلبية للمنافسة بين العمال ولتحسين ظروف وشروط العمل، فحسبهم فإن النقابة تعمل على تحقيق هدفين أساسيين: الأول يتعلق بشروط العمل وضرورة تحسينها والثاني يتعلق بشروط الاستخدام داخل كل صناعة ومهنة .

تعتبر هذه النظرية من التناولات المهمة في دراسة النقابة العمالية فقد اهتمت بالجوانب المطلبية المتعلقة بتحسين ظروف وشروط العمل، ولكنها أغفلت جوانب أخرى تهمّ العامل وتؤثر على مصالحه ترجع بالأساس إلى اختلاف تطلعات وطموحات الأفراد، فهناك عمال يطمحون إلى أكثر من تحسين الأجور وظروف العمل إلى وضع معترف به في المنشأة وإلى جماعة مشاركة فيها تلبي حاجاتها النفسية والاجتماعية .

رابعا/ النظريـة الثوريـة للنقابـة : تعتبر هذه النظرية أن النقابة العمالية هي أداة الحكم في المجتمع وأن هذا الأخير سوف يكون محصلة العمل والنشاط النقابي بالتركيز على جانبيه السياسي والقانوني؛ بمعنى أن هذا الاتجاه يعتقد بحتمية سيطرة النقابة على المجتمع ككل وهي في هذا تسعى إلى السيطرة على الصناعة من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات، وتعتقد أنّ الوسائل الفعالة في تحقيق الأهداف هي الإضراب، العنف، العمل المباشر، ... فنلاحظ أنّ وسائلها تغييرية ترفض الواقع القائم بمعنى النظام السائد الذي يسيطر عليه الرأسماليين، وتسعى لتجسيد مجتمع عمالي احتكاري إذن هدفها هو تغيير بناء المجتمع وعلاقاته، هذه النظرية يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول تفاؤلي يرى في النقابة وسيلة فعالة في نصرة العمال، والثاني تشاؤمي يعتقد بمحدودية دور النقابة وعدم قدرتها على تحقيق مصالح العمال بصفة جدية وفعالة .

فالاتجاه التفاؤلي لهذه النظرية يعدّ "كارل ماركس" الممثل الرئيسي لها إذ أنّ الحركة النقابية العمالية عند "ماركس" ارتبط ظهورها بتطور قوى الإنتاج ومطالب العمال وكانت نضالاتهم وليدة الاستغلال الرأسمالي حيث تشكلت علاقات إنتاجية متناقضة وذلك لانقسام المجتمع إلى طبقتين :

[1] عبد الباسط محمّد حسن، مرجع سابق، ص ص 212، 214 .

طبقة مالكة لوسائل الإنتاج تعرف بالطبقة الرأسمالية البرجوازية وطبقة مالكة لقوة العمل والتي تعرف بالطبقة البروليتاريا، هذه الأخيرة تقوم ببيع قوة عملها إلى رب العمل مقابل أجر زهيد لا يكفي لتجديد طاقتها ليوم عمل جديد .

لقد وضع " كارل ماركس" تصور نظري للممارسة النقابية انطلاقا من الواقع المادي للرأسمالية خلال القرن 19 في أوربا، حيث ظل الصراع الطبقي المحرك الرئيسي للحركات العمالية وأنّ تعاظم الطبقة العمالية سمح لها بفرض وجودها على المستويين الاقتصادي والسياسي؛ إذن فهو يربط تصوره للدور المطلبي للنقابات العمالية بالرأسمالية واستغلالها للطبقة العاملة ويرى فيه السبب الموضوعي لوجود النقابات التي تتخطى المطالب الاقتصادية المتمثلة أساسا في زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل إلى المطالب السياسية لأن مالكي وسائل الإنتاج وبتحالف مع الدولة يسعون للتكتّل بغرض فرض إرادتهم على العمال ومطالبتهم بتبنّي قوانين ضد مصالح العمال، وأمام هذا التحالف تدرك الطبقة العاملة ضرورة امتلاكها للسلطة السياسية لاسيما أنها القوة الرئيسية في المجتمع .

أما **الاتجاه التشاؤمي** جاء مناقضا لسابقه لأنه في الاتجاه المعاكس إذ يعتبر أنّ النشاط النقابي أقل فعالية في تحقيق مطالب العمال وكذلك بالنسبة للناحية التعبيرية في المجتمع، ويعتبر "لينين و روبرت ميتشلز"[1] من أبرز الممثلين لهذا الاتجاه، فيرى لينين أنّ " الكفاح وحده للنقابات لن يحقق تغييرا ذا بال وأنّ قصارى ما يمكن أن تصل إليه النقابات بكفاحها الاقتصادي هو أن تحسّن قليلا من ظروف بيع العمال سلعتهم (قوة العمل)، وعندما يأتي الانكماش الاقتصادي تصبح النقابات العمالية عقيمة، وثانيا أنّ الكفاح السياسي والثوري يجب أن يكون له مكان بل أولوية في عمل النقابات مع الاحتفاظ بالنشاط الاقتصادي وتسخيره لخدمة الثورة "[2] .

وعليه فإن "لينين" يرى ضرورة وجود فئة طلائعية تقوم بتحمل مسؤولية نشر المبادئ والأفكار الاشتراكية ومراقبتها وأن النقابات العمالية ما هي إلا وسيلة من أجل هذا التأطير .

ما يمكن أخذه عن التصور الذي قدّمه "لينين" الجمع بين العمل النقابي والحزبي ودمجهما من خلال هذه الفئة الطلائعية التي تأخذ على عاتقها الاضطلاع بالأدوار السياسية، ذلك أن نشاط الأحزاب السياسية يختلف في أهدافه ومبادئه ـ باعتباره تنظيم يسعى للوصول إلى السلطة ـ عن

[1] روبرت مشلز (1876_1936) عالم اجتماع واقتصادي إيطالي من أصل ألماني ، أهم مؤلفاته " الأحزاب السياسية " سنة 1911 .
[2] جمال البنا، التاريخ النقابي المقارن، القاهرة، مطابع الجامعة العمالي، بدون تاريخ، ص 161 .

نشاط النقابات ـ التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق العمال المادية والمعنوية ـ وإن كان بينهما ترابط وثيق .

أما "روبرت ميتشلز" فإن تحليله للنقابات استقاه من دراسته للأحزاب السياسية فهو يقدّم نظرة داخلية عن بنية ووظائف النقابات ويعتقد أنّ النقابات العمالية لن تبق على سعيها في تحقيق مكاسب العمال والدفاع عن مصالحهم، وإنما ستصبح منشآت بيروقراطية تتحكّم فيها الأقلية القيادية المنتخبة التي تعمل على تحقيق مصالحها والمحافظة على مكاسبها الذاتية كالمنصب القيادي والمكانة الاجتماعية كما يعتبر أن عدم وجود الديمقراطية الداخلية سوف يكون لها تأثير على آمال العمال ومدى سعيهم لتحقيقها، بالإضافة إلى أنّ الأقلية الحاكمة مع مرور الوقت سوف تتخلى عن دورها في الدفاع عن مصالح العمال لتصبح أداة لتكريس الرأسمالية لأنها سوف تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة والحفاظ على مناصبها[1] وعليه صاغ قانونه المعروف "بالقانون الحديدي للأوليجاركية" والذي يتضمّن الأفكار التالية :

أ ـ اتساع تنظيمات العمال تؤدي إلى عدم تمكّنهم من المشاركة في مناقشة واتخاذ القرارات .

ب ـ انقسام النقابات إلى أقبية حاكمة وأغلبية محكومة .

ج ـ الميل نحو التنظيم البيروقراطي ومركزية القرار .

د ـ الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى اختلاف اجتماعي وحتى إيديولوجي .

هـ ـ التخصص والمعرفة التامة بجميع الجوانب التي تمكّن الرئيس من إدارة التنظيم النقابي ، وهو الأمر الذي لا يتوفر لدى جميع العمال .

يتضح من كل ما تمّ عرضه أنه ليس هناك نظرية واحدة في تفسير نشأة النقابات العمالية، ويعود ذلك نتيجة اختلاف أنماط التنظيم النقابي ، فظهور كل نمط كان متعلقا بفترة زمنية معينة بكل متغيراتها وظروفها وهذا التنوع أيضا في التفسير يرجع إلى تعدد العوامل التي تؤدي إلى نشأة النقابات العمالية ، فهي تكون نتيجة لعوامل اقتصادية ، اجتماعية ، نفسية ، سياسية وتكنولوجية وتعمل على إشباع مجموعة مختلفة من الاحتياجات للأفراد الممثلة لهم .

[1] عبد الله محمّد عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 185 ص 190 .

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

تعتبر الديمقراطية أهم صفة سياسية للنظام العالمي الجديد، وهي بذلك عبارة عن نظام سياسي واجتماعي يقيم علاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين من حيث الحقوق والواجبات ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، والديمقراطية كمصطلح عرفت في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية[1]، كما عرفت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن 20 م العديد من التطورات التي شهدتها دول العالم الثالث تدور في معظمها حول تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية " The global democratic revolution "؛ هذا الانتشار الواسع للتحول الديمقراطي (democratisation) في دول العالم الثالث شمل أكثر من نصف دول العالم بعد انزواء الفكر الشيوعي، وهذا الاتساع والانتشار في نطاق هذه التحولات قاد إلى تفاؤل الكثير بتحوّل قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار والاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبرالية على أن تسود باعتبارها البديل المحتمل الوحيد للنظام التسلطي[2] .

وقد شهدت العديد من دول العالم درجات متفاوتة من التحول الديمقراطي على مدى العقدين الماضيين فضلا عن خبرة التحول في الدول الأوربية الشيوعية السابقة، فقد اجتاحت العالم موجات من التحول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء وبعض دول شرق وجنوب آسيا ، وبدرجة أقل الشرق الأوسط فيما عرف بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي[3] .

وقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، وما زاد الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع هو أنّ طبيعة التحول الديمقراطي يتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له واختلاف هذا المفهوم عن المفهوم التقليدي للديمقراطية حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتيجة لعمليات التحديث مثلما كانت الحال

---

[1] بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص 28 .

[2] أسامة معقابي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي : دراسة حالة تونس (1987_2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 21 .

[3] بان غانم أحمد الصائغ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الدول العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، ع 4، 2011، ص 51 .

في أوربا الغربية، وإنما أصبح نتاجا لتدابير استراتيجية واتفاقيات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية[1] .

ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزا للواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول بل جاءت نتيجة لهذا الواقع بل وتباينت من دولة إلى أخرى بالنظر إلى طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة أنتجت لنا اختلاف نمط وشكل التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى بحيث أن لكل تجربة خصوصيتها، وسوف نعكف من خلال هذا المبحث إلى الخوض في مفهوم عملية التحول الديمقراطي وإلى مختلف المقاربات المنهجية التي تفسر هذه الظاهرة.

المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي

في البدء لابد من الإشارة إلى أن مسألة التعريف والمفاهيم تثير التباسا وإشكالات كثيرة لأسباب عديدة، إما لتعقيد الظاهرة واختلاف رؤية الأشخاص لها تبعا لمشاربهم الأكاديمية أو مدارسهم الفكرية أو اختصاصاتهم أو معتقداتهم الشخصية أو غيرها من الأسباب التي تجعل من الصعب الوقوف على تحديد تعريف محدد[2] حيث تعدّ مسألة التعريف بالمفاهيم على الصعيد النظري والإجرائي من القضايا الأساسية في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة .

إن جلّ الأدبيات لم تهتم كثيرا بالتأصيل النظري والإجرائي لعدد من المفاهيم الرئيسية مثل : الديمقراطية، التحرير السياسي، التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، وفي أفضل الأحوال جاءت معالجة هذه المفاهيم في بعض الأدبيات بشكل موجز وبعيد عن الخوض في التفاصيل النظرية[3] . ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في

[1] هدى ميتيكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث : اتجاهات حديثة في علم السياسة ،تحرير (علي الدين هلال الدسوقي و محمود إسماعيل مُحَمَّد)، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط 1، 1999، ص 135 .

[2] فائز صالح محمود، الفكر السياسي المعاصر : نماذج مختارة ، الموصل، دار العابد للطباعة والنشر، 2008، ص 07 .

[3] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005، ص 91.

اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فمرحلة التحول بهذا المعنى هي مرحلة انتقالية بين حدّي نقيض[1].

يعتبر التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء والمتدرج للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، وبالرجوع إلى ما تمّ تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة بغية الاستفادة منها وأخذها بنظر الاعتبار عند كل عملية إصلاح جديدة، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات[2] .

يعرّف عالم السياسة الأمريكي "فيليب شميتر Philippe Schmitter"[3] التحول الديمقراطي بأنه " عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر "[4] .

يذهب " فيليب شميتر " إلى أنّ مفهوم التحول الديمقراطي يشير إلى تلك المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر أي بين نظام سلطوي وآخر ديمقراطي وإلى مجموعة الإجراءات التي تتطلبها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية دون تحديد نوعية هذه القواعد والإجراءات، وهل تتم من الداخل أم هي عملية تفرضها عوامل خارجية ؟

أما "صامويل هنتنجتون Samuel Huntington"[5] فيعرفه بأنه " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية ... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة

---

[1] أحمد منيسي، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، من كتاب التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 295 .

[2] هالة سيد مصطفى، النظام السياسي وإستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة : دراسة حالة مصر، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1994، ص 134 .

[3] ولد فيليب شميتر بالعاصمة الأمريكية واشنطن سنة 1936 شغل منذ سنة 1969 أستاذ مساعد ثم أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ، ثم في معهد الجامعة الأوربية (1982_1986) ، وفي جامعة ستانفورد (1986_1996) ، ثم أستاذ فخري مرة أخرى بمعهد الجامعة الأوربية إلى غاية تقاعده سنة 2004 .

[4] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 29 .

[5] صمويل هنتنجتون (1927_2008) عالم سياسة أمريكي ومفكر محافظ ، عرف عنه تحليله للتنمية السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث ، أشهر مؤلفاته " صراع الحضارات " و " الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي نهاية القرن العشرين " .

السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح "[1]. وقد أشار "صامويل هنتجتون" في تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي مؤكدا أنّ كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية وذلك انطلاقا مما أقرّه "جون جاك روسو J.J.Rousseau"[2] : " أنّ صاحب القوة لا يمكن أن يظل قويا إلا إذا حوّل هذه القوة إلى حق في أن يتولى الحكم وواجب على الشعب أن يطيعه "[3] . يركز هذا التعريف على أنّ التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام، هذه العملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة ومختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني .

كما عرّفه "تشارلز أندريان Charles Andrian"[4] بأنه : "التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه (التغيير بين النظم)، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي والبعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم "[5]. يركّز " تشارلز أندريان" على عجز النظام السلطوي في التعامل مع مختلف التناقضات داخل أبنية المجتمع بما يستوجب حصول تغيير عميق يطيح بالنظام القائم ليفسح المجال لنظام آخر يملك مقوّمات التغيير .

أما " دانكورت روستو Rustow "[6] يعرّفه بأنه : " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي (النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية) ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع " [7].إن تركيز

---

[1] Samuel Huntington, troisième vague : les démocratisations de la fin de xx siècle, traduit par Française Bugess, Paris, édition nouveau horizon, 1996, p 121 .

[2] جون جاك روسو (1712_1978) كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات ، ساعدت فلسفته في الأحداث السياسية التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر ميلادي . له عدة أعمال في التعليم والأدب والسياسة .

[3] عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، القاهرة ، مكتبة الأدب ، 2004 ، ص 19 .

[4] تشارلز أندريان (1922_ 2004) باحث أمريكي وأستاذ العلوم السياسية .

[5] حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في في الجزائر، 11 ديسمبر 2005، ص 123 .

[6] دانكورت روستو (1916_2003) بروفيسور وعالم اقتصاد أمريكي ، نال العديد من الجوائز والأوسمة كوسام " العمل الشجاع في الحرب الوطنية العظمى 1941 " و "وسام الاستحقاق " 1945 .

[7] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 29 .

"دانكورت روستو Rustow " انصبّ على أسباب اتخاذ قرار التحول الديمقراطي التي ترجع حسبه إلى الصراع القائم بين الفواعل السياسية المختلفة .

ويعرّفه المفكر والفيلسوف العربي المغربي " مُحَمَّد عابد الجابري " بأن : " التحول الديمقراطي هو الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان :

أ . حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافؤ الفرص .

ب . دولة المؤسسات؛ وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي .

ج . تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية على حفظ حقوق الأقلية"[1] .

قدّم " مُحَمَّد عابد الجابري " تصوّره لمفهوم المحول الديمقراطي انطلاقا من الركائز والمقومات التي تقوم عليها هذه العملية والمتمثلة في ثلاث عناصر (احترام حقوق الإنسان، بناء المؤسسات السياسية، واحترام التداول السلمي على السلطة) وهي ما يميّز الأنظمة الديمقراطية عن غير الديمقراطية .

والتحول الديمقراطي هو "عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تمّ فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي؛ وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما

[1] شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية : دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 10 .

يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي "[1] .

نستنتج مما سبق أن التحول الديمقراطي يظل عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية حيث احتمال تعرّض عملية التحول الديمقراطي لانتكاسات تظل واردة وللتخفيف منها لابد من اختيار الأسلوب الأمثل لعملية التحول وتعتبر من بين أكثر الوسائل فعالية للقيام بهذه العملية الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبّل قواعد السياسات الديمقراطية من قبل معظم أفراد النخبة. "ولإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية مع المتغيرات الديمقراطية الجديدة وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديمقراطية بدلا من المؤسسات القديمة للنظام السلطوي وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري "[2] .

وعليه فالتحول الديمقراطي عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة: سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية تؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات الضمنية التي تتعلق بحقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المواطنة بما يتضمناه من مؤشرات المساواة والحريات العامة وتكريس حكم القانون واحترام الإرادة الشعبية، بالإضافة إلى أنها عملية رئيسية تتسم بإعمال الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة لكن دون إهمال ما قد تتضمنه هذه العملية من مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد .

المطلب الثاني: تمييز التحول الديمقراطي عن بعض المصطلحات المرتبطة به

يطرح مفهوم التحول الديمقراطي خلطا لدى الدارسين بينه وبين مصطلحات تكاد تكون مشابهة له نظرا لتداخلها معه إلا أنه في واقع الأمر يختلف ويستقل عنها، ومنه فإننا سوف نحاول تمييزه عنها وإبراز مدى العلاقة بين مصطلح التحول الديمقراطي وغيره من المصطلحات على غرار: الانتقال الديمقراطي، التحول الليبرالي، الترسيخ الديمقراطي، الإصلاح السياسي والتنمية السياسية .

[1] محمّد نصر مهنا ، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 442 .

[2] عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2006 ، ص 137 .

1 / الانتقال الديمقراطي (**Transition démocratique**) : يقصد بالانتقال الديمقراطي المرور من مرحلة إلى مرحلة أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة دفة الأمور، ووفقا لما قاله "أودونيل و شميتر" فإنّ مفهوم الانتقال الديمقراطي يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي إلى تحلّل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي مثلما حدث في باكستان سنة 1977 عندما أعلن "ضياء الحق" فترة انتقال مدتها 06 أشهر ومع ذلك استمر في الحكم 11 سنة ، وفي مصر الناصرية حيث أعلن "جمال عبد الناصر" فترة انتقال مدتها عامين لكن حكمه استمر 18 سنة منذ ذلك الإعلان، ومثل مصر وباكستان دول كثيرة عرفت الانتقال لكنها لم تعرف الديمقراطية[1] .

وقد أجمعت مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع التحول الديمقراطي في أنّ مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لإمكانية تعرّض النظام الجديد لانتكاسة، حيث يكون النظام في هذه المرحلة ذو طبيعة مختلفة حيث تتعايش فيه كل مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق ، ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها الخاصة، وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد لحل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضعه دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسيع نطاق المشاركة[2] .

2 / التحول الليبرالي (**Libéralisation**) : ويقصد بالتحول الليبرالي تفعيل بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والجماعات من أية أعمال تعسفية أو غير قانونية قد ترتكبها الدولة، ويحصر الدكتور "حسنين توفيق إبراهيم" عملية التحول الليبرالي في عملية التحرير السياسي التي تمثل شرطا لتحقيق الديمقراطية لكنها غير كافية وهي بمثابة خطوات على طريق الدمقرطة، كما أنها لا تقود حتما إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها أو اتخاذها آلية لتحديث النظام التسلطي بما يبرر قدرته على حرية الرأي والتعبير وتحسين سجل حقوق الإنسان وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع

[1] أحمد طلعت ، الوجه الآخر للديمقراطية ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1990 ، ص ص 25 ، 26 .

[2] علي خليفة الكواري ، عبد الفتاح ماضي وآخرون ، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب : دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2009 ، ص 275 .

المدني والسماح بشكل من التعددية الحزبية، بينما تتمثل أركان الديمقراطية في كفالة تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والتداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالحرية والنزاهة وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير ضمانات المساءلة والمحاسبة[1].

وبالتالي فالتحول الليبرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها خاصة الإبقاء على النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات ، وتعمل هذه التنازلات على تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية إلا أن هذه الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته وتعيد القبضة من جديد[2] .

ولا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفا لعملية التحول الليبرالي على الرغم مما قد يوجد بينهما من ارتباط ، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدّل في هيكلة السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي[3] .

3 / الترسيخ الديمقراطي (Consolidation démocratique) : حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي ، واجتهدت في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ مؤكّدة على أنّ تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلا أنها خطوة لابد منها[4] .

---

[1] مساعيد فاطمة ، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة ، جامعة ورقلة ، دفاتر السياسة والقانون ، أفريل 2011 ، ص ص 215 ، 216 .

[2] Zbiniew Brizzinski , the grand failure : the birth and the death of communism in twentieth centry , New York , Charles Skribners sons , 1989 , p p 45 , 46 .

[3] بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 27 .

[4] زريق نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي : المشكلات والآفاق ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008 / 2009 ، ص 21 .

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيخ الديمقراطي جدلا واسعا بين مختلف الدارسين وحتى المدارس التي سعى كل منها إلى تحديد مؤشراته ومحاولة استحداث طرق وسبل ضمان استقرار الديمقراطية في دول العالم الثالث. ومن هذا المنطلق فإن ضمان ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية خلال المرحلة الانتقالية لا يعني بأي حال من الأحوال استقرار النظام الذي عادة ما تتهدده الانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف ولذلك فإن حث أفراد النخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية وتأكيد دور المؤسسات يمثل أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية[1] .

فقد أشار كل من "جون هيجلي Higly و ريتشارد جينتر Guenther"[2] إلى أن رسوخ الديمقراطية يعود إلى ثقافة النخبة الحاكمة حول مختلف الإجراءات مع المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى .

أما "خوان لينز Linz"[3] أكد على أن الديمقراطيات الراسخة هي تلك الديمقراطيات التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي لاكتساب القوة ، إلى جانب عدم اعتراض أو رفض أي مؤسسة سلبية أو جماعية على القرارات ونبذ أي بديل للنظام الديمقراطي[4] .

واشترط "فالونزويلا Valonzuela" إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية وأن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي . بينما رأى "ماين وايرينغ Main Wairing" أنّ رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع ذوو الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة والجماهير بأهمية الديمقراطية والتزامهم بها بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة وضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في الارتقاء بأدائها السياسي في حين يتحدث"لاري دياموندL . Diamend" عن ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية[5] .

---

[1] هدى ميتيكس ، مرجع سابق ، ص 137 .

[2] جينتر (1927_2015) أديب ألماني ، حاز على جائزة نوبل للآداب سنة 1999 .

[3] خوان لينز (1926_2013) عالم اجتماع وعالم سياسة إسباني ، أستاذ فخري بقسم علم الاجتماع والعلوم السياسية بجامعة بيل ، عرف بتنظيره حول النظم الاستبدادية والشمولية .

[4] هدى ميتيكس ، مرجع سابق ، ص 137 .

[5] البار أمين ، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية : دراسة حالة الجزائر 1997_2007 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2010 / 2011 ، ص 43 .

وعليه فإن الترسيخ الديمقراطي لا يتحقق على الوجه الأكمل إلّا من خلال اتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها اللعبة السياسية وقبول مختلف فئات النخب والجماهير بأهمية الديمقراطية واقتناعها بأن الخيار الديمقراطي هو الخيار الأمثل مع نبذ كل ما من شأنه إعاقة أدائه، الأمر الذي يسهم في خلق وبناء مؤسسات ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من الشرعية السياسية وترتقي بالأداء السياسي وتضمن احترام التنوع المجتمعي. وعليه يمكن رصد أهم محددات الترسيخ الديمقراطي :

- ✓ وجود ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف الفاعلين السياسيين ولدى النخبة الحاكمة تؤمن بالتعدد والاختلاف وتحترم التنوع المجتمعي مع إيمان النخبة الحاكمة بالديمقراطية واقتناعها بأنها أقل أشكال الحكم شرّا عليها وعلى مجتمعها .
- ✓ بناء وتدعيم المؤسسات السياسية يمكن من خلالها تعزيز الفصل بين السلطات وتكريس سيادة القانون .
- ✓ تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروة بين فئات المجتمع ومواجهة مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص حدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين شرائح المجتمع .

4 / الإصلاح السياسي (**Réforme démocratique**) : يشير مفهوم الإصلاح السياسي إلى كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك بالسير بالمجتمعات قدما إلى الأمام وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق البناء. ويمكن استعمال مفهوم الإصلاح للدلالة على التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج[1] .

وهو بذلك يعني القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بنائه وتشكيله بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية[2]؛ بمعنى تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في

[1] مساعيد فاطمة ، مرجع سابق ، ص 217 .

[2] محمد سعد أبو عامود ، الرأي العام والتحول الديمقراطي ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط 1 ، 2010 ، ص ص 133 ، 134.

بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا[1]؛ وبمعنى آخر فإن الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستنادا لمفهوم التدرّج، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة ويتمّ ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم .

إذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام السلطوي ليتلاءم مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية فإن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية انتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي تسقط فيه النخب والمؤسسات الموروثة عن النظام السابق لتحلّ محلّها نخب ومؤسسات ديمقراطية أفرزتها عملية التحول .

5 / التنمية السياسية (Développement politique) : بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كموضوع دراسة في العلوم السياسية مع نهاية القرن العشرين وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف لها، فهناك من نظر إليها على أنها " التحديث السياسي " باعتبارها هي المحصلة السياسية لعملية التحديث السوسيو اقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات[2]. أما عالم السياسة الأمريكي "صامويل هنتنغتون" فعرّف : " التنمية السياسية بأنها إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية "[3] .

إن التنمية السياسية تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي، لذا تربط العديد من الدراسات التنمية السياسية ببناء الديمقراطية لأنها تسهم في عملية بناء المؤسسات الديمقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية وحماية حقوقهم وحرياتهم، وإيجاد قنوات شرعية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار[4]. إذن التنمية السياسية باعتبارها عملية بناء المؤسسات السياسية تتمّ خلال مرحلة الانتقال

---

[1] أمين المشاقبة و شملان العيسى ، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة 03 و 04 ماي 2004 ، ص 02 .

[2] أحمد باي ، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 / 2009 ، ص 13 .

[3] عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة ، القاهرة ، دون دار طبع ، ط 2، 2006 ، ص 129 .

[4] شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 17 .

الديمقراطي فهي إحدى مظاهر عملية التحول الديمقراطي التي من دونها لا تكتمل عملية التحول لأنها أهم دعامة له .

المطلب الثالث : مراحل التحول الديمقراطي

بالنسبة لمراحل عملية التحول الديمقراطي فقد ميّز كل من " أودونيل O'donnell و شميتر Schmeter" بين مرحلتين نوعيتين هما: التحول إلى الليبرالية السياسية ثم التحول إلى الديمقراطية ذاتها، غير أنه يمكن دراسة هذه المراحل لعملية التحول الديمقراطي من خلال أربعة مراحل وهي :

1 / مرحلة انهيار أو القضاء على النظام السلطوي : هذه المرحلة من مراحل التحول تعبر عن الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فانهيار النظام السلطوي يبدأ عادة بظهور منظمات أو جماعات تنذر بتهديد هيمنة الحزب الأول على الساحة السياسية، ثم يلي ذلك بروز انقسامات في صفوف القيادة السياسية يعيش من خلالها المجتمع عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[1] .

ينهار النظام السلطوي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المتشددين الذين يعارضون عملية التحول الديمقراطي بهدف البقاء في السلطة ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الانقلابات والمؤامرات، وبين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي وساعدوه وتمتعوا في ظله بالمزايا لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وأن يخضع لشكل من أشكال الشرعية الانتخابية؛ ويحدث هذا الصراع في ظل الانشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم نتيجة الضغوط الداخلية خاصة منها تدهور شرعية النظام السياسي وتقلص الموارد الاقتصادية فضلا عن الضغوط الخارجية الدولية لتبنّي التحول الديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول[2] .

يمكن الإشارة هنا إلى أنّ انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديمقراطي، فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الآخر منها إلى مرحلة التماسك

[1] أميرة إبراهيم حسن دياب ، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية 1992_1998 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، معهد الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 22 .

[2] . Larry Diamand , political culture and democracy in developing countries , London , lynne rienner publishers , 1993 , p 145.

والتدعيم وهذا الفشل للتحول نحو الديمقراطية قد يكون نتيجة مقاومة النخب المعادية للتغيير مدنية كانت أم عسكرية أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي .

2 / مرحلة اتخاذ قرار التحول : وهي مرحلة خطيرة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها إلى الحكم السلطوي وتزيد فيها مخاطر الانتكاس والتراجع عن عملية التحول إلى الديمقراطية، فقد وصفها المنظّر البولوني في العلوم السياسية "آدم بريزوفورسكي Adem PREZEWORSKI" بأنها تشبه آلة الغزل (Pin Ball) فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي أيضا يمكن أن تدور إلى الأسفل بطريقة سريعة[1] .

وتتم في هذه المرحلة العديد من الإجراءات والخطوات التي يتكيف من خلالها النظام مع المطالب والضغوطات الجديدة وتنطوي على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولية لأي انتخابات عامة وحرة يتنافس فيها عدد من الأحزاب، كذلك تشمل على تعديلات وتغييرات في الدستور لتقنين الحياة السياسية وضمان الحريات المدنية. مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق كما يتم وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين[2] .

3 / مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي : في هذه المرحلة يسود الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح ومختلف القوى والمنظمات بعدم وجود بديل عن العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة[3] .

فحسب "فلونزويلا Valenzuela" لن يتحقق الاستقرار للديمقراطية الوليدة إلا إذا تخلى النظام عن كافة المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم والتي تعيق الأداء الديمقراطي وفي نفس الوقت بناء مؤسسات جديدة تعزز القواعد الديمقراطية[4] .

---

[1] عامر محمّد الجبو ، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2006 ، ص 12 .

[2] شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 12 .

[3] Guillermo O' Donnell , Illusion about consolidation , journal of democracy , vol 17 , n° 02 ? April 1996 , p 36 .

[4] نجلاء الرفاعي ، التحول عن النظم السلطوية في جمهوريات أوربا وتايوان ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 29 .

ويشير كل من "جون هيجلي و ريتشارد جينتر" إلى أن تماسك واستقرار الديمقراطيات يتحقق عندما ترضى النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسسية الأخرى ، وتضاف إلى ذلك تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع الجيش وأجهزته لسيطرة الرئاسة المدنية المنتخبة[1] .

إنّ بقاء واستمرارية النظام الديمقراطي لا يعني أنه قد حقق التماسك فهذا الأمر كما أشار إليه "روبرت دال R . Dahl "[2] يتطلب جملة من الشروط الأساسية هي :

- ✓ مجموعة من القادة لديهم الرغبة الحقيقية في الحفاظ على الديمقراطية .
- ✓ وجود ثقافة سياسية ليبرالية مؤيدة ومدعمة للديمقراطية ومؤسساتها .
- ✓ وجود مجتمع تعددي منظم ويقرّ بحقوق الأقلية .
- ✓ وجود بيئة دولية لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الأخرى ، وإقامة علاقات وثيقة مع هذه النظم الديمقراطية الجديدة بل ومساعدتها على التغلب على العقبات التي تواجهها[3] .

4 / مرحلة النضج الديمقراطي : وتعتبر أعلى مراحل التحول الديمقراطي ، حيث تسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومترابطتين هما : الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية؛ فالديمقراطية الاجتماعية تعني أن يكون المواطنون على اختلاف أماكن تواجدهم أو صفاتهم داخل المجتمع فاعلين لهم حقوق وواجبات متساوية، فحسب "جون لوكا Jean LECA"[4] فإن التحرك نحو الديمقراطية هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت تسير سابقا على هوى مبادئ أخرى أو توسيعها لكي تضم أشخاصا لم يكونوا يتمتعون بالمواطنة سابقا أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة .

---

[1] أحمد طعيبة ، دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي : حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 19 .

[2] ولد روبرت دال في مدينة آيوا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1915 حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية سنة 1940 من جامعة بال ، كما حصل على دكتوراه فخرية في القانون من جامعة هارفارد ، ترأس جمعية العلوم السياسية الأمريكية ولقّب بـ "عميد علماء السياسة الأمريكية " . نشر كتبا تتعلق بموضوع الديمقراطية .

[3] حسن محمّد سلامة ، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981_1993 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص 63 .

[4] ولد جون لوكا في 20 مارس 1935 بالجزائر ، تخصص في دراسة القانون والفلسفة السياسية والعلوم السياسية .

أما الديمقراطية الاقتصادية فتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة وبالتالي ترتكز على امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية[1] .

المطلب الرابع : مؤشرات وعوامل التحول الديمقراطي

تتعدد مؤشرات وعوامل التحول الديمقراطي التي توضح هذه العملية في صيرورتها والتي تنبئ بحصول التحوّل من نظام غير ديمقراطي إلى الديمقراطية .

أولا : مؤشرات التحول الديمقراطي :

نصل من خلال ما سبق ذكره إلى تحديد المؤشرات التي تدل على وجود عملية التحول الديمقراطي من عدمه وذلك من خلال النقاط التالية :

1 / الدستور : وهو الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحية مختلف السلطات كما ترسم حدود السلطة[2] ، ويقوم الدستور على حماية حقوق وحريات الأفراد وتتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بوضعه للحفاظ على حقوق ومصالح كل القوى في الأمة .

2 / الحقوق والحريات العامة : تؤكدها عادة الوثيقة الدستورية وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها، حرية البحث العلمي، الحق في الاختلاف، الحرية الدينية، ... وغيرها .

3 / التعددية السياسية : وهي تمثل التعبير المادي المباشر عن الحريات العامة، إذ أنه من سمات النظام الديمقراطي الاعتراف بالتعددية السياسية ومنح الأفراد حرية تكوين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط للتعبير عن مطالبهم من خلال قنوات رسمية شرعية يكرسها الدستور، مما يضمن إعطاء مختلف القوى الفاعلة في المجتمع حقها في مخاطبة الشعب دون قيد .

4 / النظام التمثيلي : يضمن التمثيل النيابي ويحمي المشاركة السياسية التي هي شرط واجب للديمقراطية وتتحقق به قيام السلطة التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة، ويرى

[1] البار أمين ، مرجع سابق ، ص 38 .

[2] عبد المنعم المشاط ، دليل الديمقراطية ، القاهرة ، الشروق الدولية ، ط 1 ، 2011 ، ص 15 .

"ألان تورين Alain T"[1] أنّ أزمة التمثيل السياسي قد عرفتها الكثير من البلدان ويعتبرها مسؤولة عن ضعف المشاركة، ولكي تفرز مؤسسات تمثيلية حقيقية تمثل الشعب وتتمتع بالمصداقية لابد من إحاطة عملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة[2] .

5 / التداول السلمي على السلطة : يقوم مبدأ التداول على السلطة على رفض الديمومة والجمود وتشجيع العمل على التغيير سواء في الأحزاب السياسية أو الأشخاص أو السياسات أو الأفكار أو الممارسات السياسية وذلك للحول دون احتكار السلطة وحل مشكلة الصراع بصورة سلمية تحافظ على استقرار وأمن الدولة .

6 / نزاهة الانتخابات : تعتبر الانتخابات الحرة النزيهة آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظم الديمقراطية ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، وبذلك فهي تعطي مشروعية للقرارات التي يصدرها الحكام ذلك أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة .

7 / الفصل بين السلطات : ويعتبر من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الديمقراطية، وينسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" الذي صاغه في كتابه (روح القوانين) الصادر عام 1748 والذي بدأ من فكرة مفادها أنّ كل إنسان يمسك بالسلطة يميل إلى إساءة استعمالها ولا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا ولمنع إساءة استعمال السلطة يجب ترتيب الأمور بحيث توقف السلطة السلطة. ويقرّ الدكتور "سليمان الطماوي"[3] بأن مبدأ الفصل بين السلطات ـ في تفسيره السليم ـ هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية، ذلك أنه لكي تسير مصالح الدولة سيرا حسنا وحتى نضمن الحريات الفردية ، فإنه من اللازم ألاّ تتركز السلطات كلها في يد هيئة واحدة ولو كانت نيابة تعمل باسم الشعب[4] .

---

[1] ألان تورين عالم اجتماع فرنسي معاصر ولد سنة 1925 ، أسس مركز دراسات علم اجتماع العمل سنة 1960 ، اهتم بدراسة الحركات الاجتماعية اشتهر بتطويره مفهوم مجتمع ما بعد الصناعي .

[2] عبد الرحمن أحمد أبو خرس ، من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا ، الخرطوم ، مطابع شركة السودان للعملة المحدودة ، 2007 ، ص ص 09 ، 10 .

[3] سليمان الطماوي رجل قانون مصري ، لقّب في زمنه بعمدة القانون ، تولى منصب عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس وكان عضو مجلس الشورى ، له عدة مؤلفات في القانون على غرار " النظرية العامة لقرارات الإدارية " و " مبادئ القانون الإداري " .

[4] مُحَمَّد فهيم درويش ، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون ، القاهرة ، دار النسر الذهبي ، ط1 ، 2007 ، ص 44 .

ثانيا : عوامل التحول الديمقراطي :

شهد العالم موجات متتالية من التحول الديمقراطي خلقت تحديا أمام الكثير من المفكرين من أجل توضيح مختلف العوامل المحركة لهذا التحول في محاولة لمراجعة المناهج والإقترابات القائمة التي أصبحت تعطي أهمية خاصة لكل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا التحول، إلى جانب اهتمامها بسبل ترسيخ التحول الديمقراطي واستراتيجيات تحقيقه ذلك أن متغير التحول الديمقراطي لا يتسم بالثبات إنما بالديناميكية والتعقيد، وعليه لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالاعتماد على متغير واحد بل إلى مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتفرز في النهاية التحول الديمقراطي .

في هذا الإطار يرى "جابريل ألموند G Almond"[1] أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر: من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض[2] إذ أن عملية التحول الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بيئة هذا النظام لأن النظام السياسي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية يؤثر ويتأثر بها، ومن ثمّ فالعوامل التي تدفع بعملية التحول الديمقراطي تتميز بالتنوع بين عوامل داخلية وأخرى خارجية .

وفي إطار هذا السياق ركزت مختلف الأدبيات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة لعملية التحول الديمقراطي: عوامل داخلية، وعوامل خارجية والتي نفصّل فيها كما يلي :

1 / العوامل الداخلية : هناك أربع أسباب وعوامل داخلية تدفع نحو التحول الديمقراطي تتمثل في :

أ / دور القيادة والنخب السياسية : تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي وكذلك نجاحه أو فشله، فالتحول يحتاج إلى قيادة لديها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول بما قد يترتب عن ذلك نهاية وجودها في السلطة أصلا[3]، حيث

[1] جابريال ألموند (1911_ 2002) فيلسوف وعالم سياسة أمريكي ، أهم أعماله كتاب " السياسة المقارنة " .

[2] مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسية الجزائري 1988_2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص 31 .

[3] أحمد منيسي ، مرجع سابق ، ص 299 .

تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية .

كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة، والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولا في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية بقيام الديمقراطية كافيا في حد ذاته لنجاح التحول وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[1]. وفي هذا الاتجاه يرى "والاس تومسون TEMPSON"[2] أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك[3] .

فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة قد تكون نتيجة إدراكها بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة أكثر من التي تأتي بها عملية التحول ذاتها أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه، ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم[4] وفتح باب المساعدات المختلفة .

لابد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من القيادة السياسية؛ قيادة سياسية تسلطية تقرّ عملية التحول الديمقراطي تحت ضغط عدة دوافع داخلية أو خارجية والتي يمكن لها أن تتراجع عن عملية التحول حالما تمّ تحقيق الاستقرار السياسي، وقيادة سياسية تؤمن بالديمقراطية وأسسها وتتخذ قرار التحول عن قناعة وهذه الحالة نادرة الحدوث .

ب / انهيار شرعية النظام التسلطي : تمثل الشرعية ضمانة استمرار النظام وتجديده من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستيلاء . يرى المفكر الألماني "ماكس فيبر MAX Weber" أنّ نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام

---

[1] أسامة معقابي ، مرجع سابق ، ص 40 .

[2] والاس تومسون (1905_1988) سياسي أمريكي ينتمي إلى الحزب الجمهوري ، تولى رئاسة بلدية ريتشلاند بولاية وسكنسن ثم حاكما عاما عليها مابين عامي 1957 و 1959 .

[3] أحمد ثابت ، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، 1999 ، ص 262 .

[4] بلقيس أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص 36 .

صالح ويستحق التأييد والطاعة[1] إذ أنّ هناك توافق واسع على أنه لا استقرار لأي نظام من دون توفر عنصر الشرعية، وإذا كانت الشرعية عنصر ضروري لبقاء النظام واستقراره إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو انهياره، إذ أن النظام يظل مسيطرا على الحكم لأنه لم يظهر بعد النظام البديل والمقبول وبالتالي فإن مشاكل الشرعية تختلف تبعا لطبيعة النظام السياسي .

فإذا كانت شرعية الحكومات الديمقراطية تقوم أساسا على الأداء الناجح حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم فإنه بالنسبة للنظم السلطوية ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام ككل، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط الحكام والنظام معا ولذلك كان القصور في الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.

ج / الأزمـة الاقتصاديـة : استندت الكثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي الذي يعد أحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث وذلك من أجل ربط العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والتحول الديمقراطي، حيث أن معالم هذا الأخير تتحدد بالأساس الاقتصادي وفقا للتفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية؛ وإذا كان العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي غير أنه ليس العامل الحاسم حيث أنه لا يوجد نمط أو مستوى محدد من النمو الاقتصادي لتحقيق عملية التحول الديمقراطي، فالنمو الاقتصادي حسب "صامويل هنتنجتون" مهّد السبيل لقيام الديمقراطية وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية[2] .

وقد سعت عديد الدراسات في حقل السياسة المقارنة إلى تناول النتائج السياسية للعوامل الاقتصادية حيث أشارت إلى وجود تأثير ملحوظ للتغيرات الهيكلية للاقتصاد على عملية التحول الديمقراطي من خلال مدخلين :

المدخل الأول : من خلال التركيز على الأزمات الاقتصادية التي تزيد من عدم شرعية النظم السلطوية القائمة ويعرّضها لمزيد من عوامل عدم الاستقرار وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي، فتدهور الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من

[1] علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 130 .

[2] شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص ص 19 ، 20 .

دول العالم الثالث ذات الأنظمة السلطوية كانت عاملا في اهتزاز شرعية نظمها وهذا ما تعكسه الاضطرابات والمظاهرات الشعبية[1] التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لضمان العدالة التوزيعية. ولم تسلم الأنظمة العربية من هذه الأوضاع في بداية الثمانينات حيث أن أكثر من 17 دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع حجم مديونيتها مما جعلها تنضم إلى فئة النظم التي عانت من اهتزاز شرعيتها وبدأت محاولة البحث عن مخرج لأزمتها[2] .

المدخل الثاني : تجلى في الافتراض بأن التنمية الاقتصادية تعد عاملا مهما في تقويض أو إضعاف النظم التسلطية حيث تكون أقوى تأثيرا من دور الركود أو التراجع الاقتصادي فقد أسهمت التنمية الاقتصادية في بعض الدول كإسبانيا والبرتغال في السبعينات في صعود فئات اجتماعية لم تستطع النظم التسلطية استيعابها في هيكل النظام السياسي، فالتنمية الاقتصادية في أغلب الأحيان يكون لها تأثير إيجابي على تسهيل عملية التحول الديمقراطي إلا في حالة ما تكون هذه التنمية متمركزة في يد الدولة وهنا يصبح تأثيرها سلبي على عملية التحول لأن الدولة في هذه الحالة تقوم بسنّ مجموعة من القوانين المقيدة للقوى الاقتصادية الحديثة للحيلولة دون مشاركتهم في عملية صنع القرار وبالتالي تحقق الدولة نموا وليس تنمية .

د / تطور المجتمع المدني : يساهم المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال الحد من سلطة الدولة بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة وإدارة العملية السياسية وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[3] ومن ثمّ يكون وجود أو تطور المجتمع المدني دافعا لإحداث التحول وفي الوقت نفسه هو الذي يضمن ترقية هذا التحول .

---

[1] أحمد البرصان ، الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية ، تحرير (حمدي عبد الرحمان) في : التحول الديمقراطي في العالم العربي في التسعينات ، عمّان ، جامعة آل البيت ، 2000 ، ص ص 181 ، 186 .

[2] حسن محمّد سلامة ، مرجع سابق ، ص 42 .

[3] متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2002 ، ص 26 .

فقوة المجتمع المدني تكمن أهميتها في زعزعة مركز الأنظمة التسلطية عندما تحدث العديد من المتغيرات على غرار التنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر التي تسهم في خلق وتقوية جماعات المصالح والجماعات الطوعية التي هي حجر الأساس للديمقراطية والتي أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات كما أن تزايد التعليم والثقافة أمدّت عامة الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات والحوافز لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية، فالتوسع في التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة والإعلام السمعي والبصري فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي طوّر ورفع من معدلات النمو الثقافي لدول العالم الثالث وزاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية[1]، وبالتالي تنامي المطالبة بالمشاركة السياسية لدى الفئة المثقفة خاصة من خريجي الجامعات والحركات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان. ومن أمثلة دور المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي الدور الذي لعبه "عمال التضامن" في بولونيا في دفع النظام التسلطي للدخول معهم في مفاوضات انتهت بحصولهم على الاعتراف الرسمي وإجراء انتخابات آلت نتائجها لنقابة التضامن[2] .

2 / العوامل الخارجية : إن الثورة العارمة في مجال الاتصالات في ضوء تصاعد ظاهرة العولمة أدت إلى تزايد الضغوطات الدولية والإقليمية على الأنظمة السلطوية للقدم نحو الاتجاه إلى عملية التحول الديمقراطي، ويمكن إيجاز مختلف العوامل الخارجة عن بيئة هذه الأنظمة كما يلي :

أ / النظام الدولي : اكتسحت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوربا موجة من التحول الديمقراطي انتشرت في دول العالم الثالث أطلق عليها اسم " الموجة الثالثة "، فقد قدّر عدد الدول التي تحولت إلى الديمقراطية منذ سنة 1975 وحتى نهاية التسعينات حوالي 30 دولة، وهنا بدأ الضغط على النظم التسلطية للقيام بعملية التحول الديمقراطي خاصة مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم حيث وجدت الديمقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لنشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تنفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم[3]. إلا أن تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لعملية التحول الديمقراطي له

[1] أحمد البرصان ، مرجع سابق ، ص ص 206 ، 214 .

[2] Michael Bernard , civil society and democratic transition in East Europe , political science quarterly , vol 108 , n° 02 , summer 1993 , p 37.

[3] شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 22 .

صيغة اختيارية تتوقف بالأساس على مصالحها الذاتية في مناطق التحول، فهذه القوى تدعم النظم السلطوية الحليفة لها في بعض الدول لأن هذه النظم تخدم مصالحها وأنّ المطالبة بعملية التحول الديمقراطي إنما هي ورقة ضغط يتم استخدامها ضد الدول المناهضة لسياساتها، ومن جهة ثانية فإن هذه الدول الغربية إذا ساندت الديمقراطية في الدول العربية فإنها تساندها بحذر مخافة بروز التيارات الإسلامية (مثلما حدث في كل من مصر وتونس) .

ب / التدخل الخارجي وضغوطات المؤسسات المالية الدولية : تكمن أبعاد دور القوى الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي في ضغوط المنظمات الدولية والدول المانحة على النظم السلطوية من أجل الإسراع في عملية التحول، حيث أصبحت هذه الدول والمنظمات تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والحرية الاقتصادية كشرط لتقديم القروض والمساعدات المالية وتشجيع توطين الاستثمارات الأجنبية. فقد جاء منذ قمة مجموعة الدول الصناعية السبعة التي عقدت في "هيوستن" عام 1990، ثم قمة " لندن " عام 1991 التأكيد على أن المساعدات سوف تقدّم وفقا لمدى تطبيق دول عالم الجنوب لأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[1]، وبذلك أصبحت فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية سلاحا استراتيجيا واسع الاستخدام يتضمن تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب الطرف المتلقي من خلال سياسات معتمدة كإقرار الاتحاد الأوربي سنة 2003 " لسياسة الجار الصالح الجديد " وتراجعه عن " الشراكة الأورومتوسطية "، وإطلاقه فكرة " اتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط " مركّزا من خلال ذلك على قضايا إحلال الديمقراطية في الدول العربية .

ويظهر دور المؤسسات المالية الدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي في بلدان الجنوب عموما بفرضها شروط اقتصادية على الدول لتحقيق إصلاحات سياسية ، هذه الإصلاحات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الرشيد الذي حدّد البنك الدولي عناصره (الشفافية، المسؤولية، دولة القانون، المشاركة، ... ، كما يساهم صندوق النقد الدولي في دفع عملية التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة (دول الجنوب) من خلال التأييد المادي والمعنوي كإنشاء المشاريع التنموية بها وفرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية، وتعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية وتشجيع الديمقراطيات الناشئة[2] .

[1] رعد صالح الآلوسي ، التعددية السياسية في عالم الجنوب ، الأردن ، مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 ، ص 186 .

[2] نصر مهنا ، في النظم الدستورية والسياسية : دراسة تطبيقية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2005 ، ص 450 .

كما تلعب التكتلات الاقتصادية دورا فاعلا في عملية التحول الديمقراطي بالنظر لسيطرة الدول الغربية على هذه التكتلات الاقتصادية، حيث يصبح من الضروري على أي نظام يرغب في الانضمام لهذه التكتلات أو الاستفادة من منافع الشراكة معها أن يحدث تغييرا أو تحولا في شكل نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء ومن ثمّ يصبح ديمقراطيا أو على الأقل أكثر ديمقراطيا مما هو عليه[1] .

ج / ظاهرة العدوى أو الانتشار أو المحاكاة : ويقصد بأثر العدوى أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجّع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى وهذه الظاهرة هي ما أسماها "سكالابينو Scalapino"[2] بالانتشار أو العدوى وعبّر عنها "صامويل هنتنجتون" بكرات الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت، ويرجع سبب ذلك إما لأن هذه الدول تواجه مشكلات متماثلة واعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها أو لأن الدولة تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعدّ مثلا سياسيا وثقافيا يحتذى به[3]، وتتم عملية الانتشار بصورة واسعة بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا ، فكان سقوط النظام الشمولي في البرتغال عام 1974 له تأثير مباشر في جنوب أوربا والبرازيل .

وقد يكون الحافز الحاسم في انتشار هذه الظاهرة هو التقدم الهائل الذي عرفته نظم الاتصالات الدولية والقنوات التلفزيونية والإذاعية وسهولة التقاطها أو الاطلاع عليها وبالتالي سهولة انتشار المعلومة عبر الحدود مهما كانت الرقابة والقيود، وأصبح يصعب على النظم التسلطية حجب المعلومات وإخفاء الحقائق على شعوبها من سقوط أنظمة مشابهة لها في دول أخرى، ومن ثم سمحت هذه التطورات للأفراد تلقّي المعلومات والاطلاع على تجارب الآخرين ومحاولة الاستفادة منها. من جهة أخرى أتاح هذا الواقع الجديد لقوى المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان سهولة الاتصال بمختلف وسائل الإعلام مما يتيح فرصة للرأي العالمي الإحاطة بما يجري من أحداث .

كما ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في كشف زيف ديمقراطيات النظم التسلطية ونشر الوعي السياسي بين الأفراد في ظل تنامي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، كما صعّبت على هذه الأنظمة

---

[1] حسن محمّد سلامة ، أثر العولمة على تطور النظام السياسي ، القاهرة ، الديمقراطية ، ع 2 ، ربيع 2001 ، ص 31 .

[2] سكالابينو (1919_2011) محلل سياسي أمريكي تخصص في أعمال دراسات شرق آسيا ، نال جائزة " وودرو ويلسون "لأفضل كتاب سنة 1974 والتي تمنحها جمعية العلوم السياسية الأمريكية .

[3] Samuel Huntington, op.cit., p 168 .

التحكم في تدفق المعلومات والأخبار إلى العالم الخارجي (التعتيم). والمثال جلي في حالة الاحتجاجات التونسية لعام 2011 التي أسفرت عن سقوط نظام "زين العابدين بن علي" رغم محاولات النظام منعها من خلال حجب مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنيت وقطع شبكات الاتصالات الهاتفية وغيرها من الممارسات، إلا أن هذه الإجراءات لم تحل دون نشر الأخبار مما جعل شعوب عربية أخرى تتأثر بهذه التجربة وتحذو حذوها في كل من سوريا، مصر، اليمن وليبيا.

المبحث الرابع : الإطار المفاهيمي والنظري للترسيخ الديمقراطي

أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيخ الديمقراطي جدلا واسعا بين مختلف المهتمين بهذه المرحلة المهمة والمتقدمة من سيرورة التحول الديمقراطي، وسعت مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية إلى البحث عن مؤشرات والعوامل التي من شأنها أن تسهم في رسوخ النظام الديمقراطي وضمان استقراره، حيث ازدهرت الدراسات المتعلقة بالديمقراطية مع منتصف سبعينات القرن العشرين وارتبطت بمفهوم التحول إلى درجة استقلال الموضوع كحقل بحثي وتخصصي مهم في الدراسات السياسية سمي بالتحولية (Transitionism)، وقد ساعد على نجاح التخصص وغزارة دراساته وبحوثه أنه كان مرافقا لأحداث الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتي شملت 60 دولة حول العالم[1] .

حيث ساد اهتمام متزايد حول الأسس والبواعث التي تمكّن من توسيع دائرة النظم التي تشملها هذه الموجة، لكن مع نهاية القرن العشرين بدأ الإشكال الأبرز ينتقل إلى كيفية تقوية وتوسيع دائرة الموجة الثالثة خاصة بعد حصول العديد من الانتكاسات الديمقراطية، حيث أن الديمقراطية لم تترسخ إلا في ثلث الديمقراطيات الجديدة، وبذلك تمّ التحول والانتقال من دراسات التحول الديمقراطي إلى السبل والآليات الأنسب لترسيخ الديمقراطية .

المطلب الأول : مفهوم الترسيخ الديمقراطي

اتخذ مفهوم الترسيخ عدة معان على غرار الاستقرار والمأسسة والثبات ... وغيرها من المصطلحات المشابهة والتي تلتقي مع مفهوم الترسيخ في جوانب محددة، إلا أن الترسيخ يحمل في

[1] Andreas SCHEDLER , what is democratic consolidation ? , jornal of democracy , vol 9, n° 9 , 1998 , p 91 .

دلالته معاني أخرى نحاول الوقوف عليها من خلال المعنيين اللغوي والاصطلاحي وما جاء به المفكرون من تعريفات لهذا المصطلح .

1 / المعنى اللغوي : الرسوخ هو ثبات الشيء أي تثبيت الأمر في موضعه والتمكن فيه ، والفعل منه رسخ يرسخ رسوخا فهو راسخ والمفعول منه مرسوخ ويقال مثلا : إيمان راسخ، له قدم راسخة في العلم، فالجبل راسخ والدمنة راسخة، والورق الدهين لا يرسخ فيه الحبر[1]، والغالب في معنى الرسوخ عند العرب هو الثبات والاستقرار[2]، وتتضح في قوله تعالى " والراسخون في العلم يقولون آمنا به "[3]. وقد تعددت المفردات المرادفة للترسيخ، فهناك من يقول بالنضوج وآخرون يرون في التماسك التعبير الأدق لحالة الترسيخ الذي يعني ترابط أجزاء الأشياء بعضها البعض أي قويت واشتدت ومسك بعضها بعضا، وأيضا هناك من يقول بالاستقرار أي الثبوت والسكون وديمومة الحال، ويقال أيضا التعزيز بمعنى الدعم والتكثيف .

ومن بين هذه المعاني تبقى مفردة الترسيخ هي الأكثر شمولا والأدق تعبيرا وذلك لما فيها من تمكّن وتحديد ووضوح للمعنى، فالنضوج والخبرة هما نتيجة حتمية للترسيخ أما التماسك فهو وصف للحالة الحاصلة بأنها مترابطة الأجزاء، في حين يوحي الاستقرار دوما بالسكون على الرغم من أنّ المفاهيم قيد الدراسة بطبيعتها متجددة،كما أنّ مصطلح التعزيز قد ينصرف إلى وصف العوامل المساندة والداعمة وليس إلى وصف مرحلي أو إجرائي للديمقراطية أو الديكتاتورية[4] .

أما **الديمقراطية** فهي في اللغة العربية لأنها كلمة يونانية الأصل مشتقة من الكلمتين demos بمعنى الشعب و cratia أي حكم، وبهذا فالديمقراطية démocratique تعني حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه ولها معنيان؛ المعنى الأول ضيق بوصفها شكلا من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة وتنقسم إلى ديمقراطية مباشرة وأخرى غير مباشرة أو نيابية من خلال ممثلين منتخبين، و المعنى الثاني وهو الأوسع ويستخدم لوصف ثقافة المجتمع السائدة وتشبع المجتمع بالديمقراطية في مختلف مناحي الحياة .

---

[1] محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، جزء 5 ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، 1306هـ ، ص 1810 .

[2] أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري ، لسان العرب ، ط 3 ، جزء 3 ، بيروت ، دار صادر ، 1994 ، ص 15 .

[3] القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية 7 .

[4] محمد محمود مهدي ، إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري ؟ ، مجلة سياسات عربية ، عدد 16 ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، سبتمبر 2015 ، ص 69 .

2 / المعنى الاصطلاحي : إن أساس الارتباط بين مفهومي الديمقراطية والترسيخ جاء بعد الانتكاسات التي عرفتها موجات التحول، فعلى مرّ التاريخ السياسي للنظم السياسية شهدت هذه الموجات تراجعا واضحا بما يسمى "Reverse wave"، حيث أنّ سقوط نظام "سلازار SALAZAR" في البرتغال 1974 مثّل بداية التأريخ للموجة الثالثة، فعلى امتداد الفترة ما بين عامي 1974-1989 ما يقرب من 30 دولة في أوربا وآسيا وأمريكا حلّت محل نظم شمولية ديكتاتورية، وشملت الموجة إجمالا بآثارها ما يقرب 60 % من نظم العالم[1] .

وعلى الرغم من ذلك بقي هاجس الانتكاس والتراجع الديمقراطي قائما، إذ تراجعت مؤشرات الديمقراطية في باكستان وفنزويلا وكولومبيا، وغامبيا، وزمبابوي، وكوت ديفوار، وجزر السلمون، والفيجي، وتفشت بالمقابل مظاهر الفقر والجريمة والإرهاب في العراق وأفغانستان وهايتي[2] .

ارتكزت الدراسات عقبت سقوط نظام "سلازار" حول موضوع التحول الديمقراطي وسبل وآليات حدوثه، وبقيت الأدبيات والدراسات بعيدة عن موضوع سبل ترسيخ الديمقراطية، لكن مع نهاية العقد الأخير دارت الدراسات حول موضوع كيف يمكن تقوية وإقرار هذه الأنظمة الجديدة[3] وفي هذا الشأن تشير كل الدراسات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي على غرار دراسات "فيليب شمايتر Philippe Schmitter وغليرمو أودونيل Guillermo O'Donnel" أن مفهوم الترسيخ ومعناه الدلالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الدلالي للديمقراطية، حيث استخدم "أودونيل" مفهوم " الانتقال الثاني Second Transition " للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو بذلك يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسس راسخ[4]، كما يرى "أودونيل" أنّ مفهوم ترسيخ الديمقراطية يتطلب وجود حدّ أدنى من الشروط الإجرائية للديمقراطية مثل (الاقتراع السري، كفالة حق المواطنين في الانتخاب، إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودورية، حرية التجمع والتعبير و مساءلة السلطة التنفيذية) .

---

[1] عمار جفال ، التحول الديمقراطي على المستوى العالمي وحالة الاستثناء العربي ، المغرب الموحد ، ع 10 ، جانفي2011 ، ص 29 .

[2] Francis Fukuyama , Building Democracy after conflict , staleness first , Journal of Democracy, Vol 16, N° 1 , January 2005 , p 84 .

[3] - How to strengthen and stabilize these new regimes ?

[4] حسين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي إطار نظري ، مركز الجزيرة للدراسات ، مجلة دراسات عربية، 2013/02/14 ، ص 70 .

وتعتبر دراسات الترسيخ الديمقراطي امتدادا معرفيا هاما لأدبيات التحول في مسعى لتجاوز الانتكاسات والتراجعات التي شهدتها نظم الموجات الثلاث، وعلى الرغم من كون الترسيخ مرحلة لاحقة للتحول إلا أن العديد من الدراسات اقتصرت على مفهوم التحول كمفهوم شامل نهائي يكفي النظم لتباشر تنظيمها وبناءها وفق المقاسات الديمقراطية، وفي سبيل ذلك ركزت الدراسات الأولى لمفهوم الترسيخ على الفرق الجوهري بين التحول والترسيخ .

حيث يضع باحثو المجال الديمقراطي مرحلة الترسيخ الديمقراطي consolidation of democracy في المرتبة الثالثة من مراحل التحول نحو الديمقراطية، إذ أشار أستاذ العلوم السياسية "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington " في كتابة "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" إلى أنّ عملية تحوّل النظام السياسي تمر بثلاث مراحل : تعرف الأولى بمرحلة اعتلال النظام أي تفكك النظام القديم وانحلاله، وأطلق على المرحلة الثانية بالتحول الديمقراطي التي تتضمن تغييرا في البنى الأساسية والأساليب القديمة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فأسماها مرحلة الترسيخ أو الاستقرار الديمقراطي وهي أن تصبح البنى التي تغيرت والأساليب التي تبدّلت مترسّخة ومستقرة ومتماشية مع الوعي الجمعي العام للمجتمع "[1] .

كما عرّف عالم الاجتماع السياسي "خوان لينز" الترسيخ الديمقراطي بأنه "حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات المجتمع بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة قائلا بوجوب النظر إلى الديمقراطية بوصفها اللعبة الوحيدة في المدينة"[2].

فالديمقراطية الراسخة هي نظام يتفق مع أو يستجيب لكل المعايير الإجرائية للديمقراطية وتكون فيه كل الجماعات السياسية الرئيسية موافقة على المؤسسات السياسية القائمة وملتزمة بقواعد اللعبة الديمقراطية[3].

ومع أنه لا يوجد معيار واضح تماما يمكن من خلاله التمييز بين نظام راسخ وآخر غير راسخ إلا أنّ هناك طرقا عديدة لقياس رسوخ الديمقراطية من أهمها تلك التي تركّز على عامل الزمن رغم

---

[1] Samuel Huntington , the third wave: democratization in the twentieth century (Norman & London: University of Oklahoma press) , 1991 .

[2] أميرة إبراهيم حسن ، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية 1992- 1998 ، القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة ، 2002 ، ص 30 .

[3] Samuel Huntington , the third wave: democratization in the twentieth century , op cit , p13 p26 .

ما يعتريها من انتقادات، ووفق هذا الطرح فإن الأنظمة الديمقراطية التي دامت لفترات زمنية طويلة هي أقرب لأن تكون أنظمة راسخة من تلك التي مازالت في السنة الأولى من العمر[1]، وهو نفس ما أكّده " جيف هاينس Jeff Haynes " من أنّ ترسيخ الديمقراطية يتطلب وقتا وجهدا كبيرين، بحيث نجد أنّ الديمقراطية ترسخت في بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا وعبر فترة زمنية طويلة استمرت لعدة عقود[2] .

ويعتبر "غي أرمي" أن الديمقراطية تترسخ عندما تصبح نظاما دون بديل يمكن تصوره حقيقة سواء بالنسبة للنخب أو بالنسبة للأغلبية الساحقة من أفراد مجتمع ما، ويعني ذلك تجذير المبادئ والإجراءات الديمقراطية وتعميقها في إطار البنية الأساسية للنظام الذي يصبح آمنا ومستقرا باعتباره يشكّل أفصل خيار بالنسبة للجميع. وتؤسس "ديان ايتيي" الديمقراطية الراسخة على الاتفاق الجماعي الواسع الذي يتجاوز الدائرة الضيقة للاعبين الرئيسيين، ويمكن تعريف ترسيخ الديمقراطية بناء على ما تقدّم باعتباره المرحلة التي تصبح فيها المؤسسات والممارسات والقيم ثابتة ومستقرة في النظام السياسي[3]، فالترسيخ يتطلب مشروعية واسعة وعميقة تأخذ بعين الاعتبار الاعتماد على مؤشرات تستند إلى معيار عالمي بتطابق السلوك السياسي مع القواعد السياسية .

المطلب الثاني : معايير ومحددات الترسيخ الديمقراطي

اهتمت دراسات كثيرة بالمعايير والشروط التي تسيّر أو تعرقل ترسيخ الديمقراطيات الجديدة الناشئة عن الموجة الثالثة للانتقال إلى الديمقراطية بين 1985 – 1995، ورغم التسليم بعدم وجود معيار دقيق وحاسم لقياس درجة ترسيخ الديمقراطية في بلد ما فقد اعتمدت هذه التحليلات على **معايير** ثلاثة لبيان درجة ترسيخ الديمقراطية وحدوده وهي :

أ/ عامل الزمن : حيث من المنطقي القول "أنّ الأنظمة الديمقراطية التي دامت فترة طويلة من الزمن أقرب إلى أن تكون أكثر استقرارا ورسوخا من تلك التي مازالت حديثة العهد"[4] .

---

[1] غرايم جيل ، السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني ، ترجمة (شوكت يوسف) ، دمشق ، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، 2009 ، ص ص 310، 311 .

[2] Jeff Haynes , Democracy in the Third World ,Cambridge: Polity Press , 2001, p 21 .

[3] علي لبيدي ، الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ ، مجلة دراسات سياسية ، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات ، 29 يوليو 2018، ص 22 .

[4] غرايم جيل ، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني ، ترجمة شوكت يوسف ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 2005 ، ص311 .

ب/ الشرعية : وتتمثل في انخراط المواطنين في قيم الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها .

ج/ المأسسة : وهي التطبيق الفعلي لتلك القيم والقواعد والمؤسسات .

ونتيجة لعدم بلوغ الديمقراطيات الشكلية مرحلة الترسيخ بصفة كاملة أو جزئية وعدم وجود معيار واضح ودقيق للتمييز بين نظام راسخ وآخر غير راسخ، جاءت اجتهادات كل من "خوان لينز وألفريد ستيفان" كمحاولة مهمة لتحديد الديمقراطيات الراسخة واعتمدا ثلاث **معايير** أساسية وهي [1] :

1 / عدم وجود قوى أو هيئات سياسية هامة تهدف إلى قلب النظام الديمقراطي أو الانسحاب منه : فوجود قوى معادية للديمقراطية ترفض التغيير نحو الأفضل وتأبى تغيير النظام القديم يشكّل عائقا أمام بلوغ مرحلة الترسيخ والاستقرار، وعادة ما يمثلها تلك القوى المحافظة التي تسيطر على الحكم كما هي الحال في معظم الدول العربية تدعمها فئات اجتماعية مرتبطة بها سواء داخل مؤسسات الدولة أو خارجها، وهي في ذلك تملك العديد من عوامل القوة تتجلى أبرزها في كونها تسيطر بالفعل على الأوضاع في نظام الحكم (...) إلى جانب أنها تملك السيطرة على قوة هامة من القوى الفاعلة في إدارة المجتمعات ممثلة في مؤسسات الدولة[2] .

2 / ثقة عامة الشعب بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية : باعتبارها أكثر الوسائل الملائمة لتدبير الحياة العامة وإن وجد تأييد محدود لبدائل أخرى أقل ديمقراطية .

3 / القبول العام لدى مختلف القوى والهيئات السياسية بالاحتكام إلى القوانين : والرجوع إلى المؤسسات الديمقراطية لمعالجة نزاعاتها وإيجاد حلّ لخلافاتها .

وتترسخ الديمقراطية عند توافر هذه المعايير الثلاثة مجتمعة حتى تصير ممارسة وثقافة وتصبح مسألة عادية تنفذ بعمق في الحياة اليومية الاجتماعية والمؤسسية بل حتى السيكولوجية[3] .

كما حدّد كل من "لينز وستيفان" خمسة **شروط** تقتضيها عملية ترسيخ الديمقراطية وهي : وجود مجتمع مدني، وجود مجتمع سياسي، وجود مجتمع اقتصادي ممأسس، وجود دولة قانون ووجود بيروقراطية وظيفية .

---

[1] لأكثر تفاصيل أنظر :

L. Whitihead , The Consolidation of Fragile Democracies , in Pastored : Democracy in The Americas , New York Holmes and Meier , 1990 , p03 p11 .

[2] محمد المسفر ، صراعات التغيير والإصلاح في المنطقة .. إلى أين ؟ ن مجلة شؤون عربية ، العدد 123 ، خريف 2005 ، ص ص 29، 30 .

[3] علي لبيدي ، مرجع سابق ، ص 26 .

أما فيما يتعلق **بمحددات** ترسيخ الديمقراطية فلقد تمّ رصد عدد من الدراسات الهامة تناولت قضايا التطور السياسي والديمقراطي في دول العالم وكيفية العمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها في هذه الدول من خلال جملة من محددات متداخلة أهمها :

1 / الثقافة السياسية الديمقراطية السائدة : حيث تعتبر الثقافة السياسية أحد أهم محددات عملية الترسيخ الديمقراطي وفي شكل وطبيعة النظام السياسي في أيّ مجتمع، ذلك أن احترام التنوع المجتمعي بما يتطلبه من ثقافة التعدد والاختلاف لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تدعمه، إذ يؤكد الأستاذ "لاري دياموند" على أهمية وضرورة توطيد ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ باعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي[1].

ويرى الأستاذ "ليبيست" أن النظام الديمقراطي هو ذك النظام الذي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير الحكام من أفراد وأحزاب والذي يتطلب مجموعة من الشروط من أهمها الثقافة السياسية بما تعنيه من توفّر نسق من القيم والمعتقدات يجعل من وجود مؤسسات فعالة والانتخابات والصحافة الحرة مقبولة على نطاق واسع[2] .

2 / بناء وتدعيم المؤسسات السياسية : حيث أسمته الأستاذة "تاتو فنهانن Tatu Vanhanen" "استراتيجيات الهندسة المؤسسية" وذلك بصياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية وإقامة نظام حزبي تعددي وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية[3]، وأنّ ترسيخ الديمقراطية يحتاج إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمكن من خلالها تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون[4]، وأسماه الأستاذ "هنتنغتون" إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي حيث وضع أربعة شروط أساسية حتى يكتسب التنظيم طابعا مؤسسيا وهي: التكيف، التعقيد، الاستقلالية والتماسك .

وتتصدر مقدمة هذه المؤسسات الواجب تدعيمها وتقويتها على الأسس والتقاليد الديمقراطية مؤسسات المجتمع المدني لما يمثّله هذا الأخير من ركيزة أساسية لتطور الديمقراطية ،

---

[1] هدى ميتيكس ، مرجع سابق ، ص 138 .

[2] عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، القاهرة ، مكتبة الأدب ، 2004 ، ص 104 .

[3] حسنين توفيق إبراهيم ، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، في كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة ، تحرير (علي الدين هلال الدسوقي ومحمود إسماعيل محمّد) ، القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط 1، 1999 ، ص 188 .

[4] أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1997 ، ص 41 .

خاصة أنه يضم قاعدة اجتماعية عريضة ويجمع تنظيمات سياسية وجمعيات وجماعات وأفراد يوحد عملهم ونضالهم الإيمان المشترك بمبادئ الديمقراطية كنظام سياسي واجتماعي ، والعمل على ترسيخ هذه المبادئ .

3 / تبني سياسات فعالة في توزيع الثروات : أطلقت عليه الأستاذة "تاتو فنهانن Tatu Vanhanen" عنوان "استراتيجيات الهندسة الاجتماعية" وهي تسهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية لأنها تضمن تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية وتقليص حدة التباينات الاقتصادية والاجتماعية[1]، حيث أن تبنّي مثل هذه السياسات من شأنها المساهمة في تدعيم وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي هي الركيزة الاجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي، وأنّ اتساع نطاق الطبقة الوسطى يجعلها عنصر استقرار وتوازن بل وقاعدة لقوى متعددة ومتنافسة خاصة وأنها تشكّل بمختلف شرائحها القاعدة الاجتماعية للعديد من الحركات والأحزاب السياسية وصياغة أفكارها وبرامجها .

4 / الكفاح من أجل ترسيخ الديمقراطية: وتسمّيها الأستاذة "تاتو فنهانن Tatu Vanhanen" "استراتيجيات الفعل السياسي" التي ترتبط بتأسيس الديمقراطية في الوعي السياسي والاجتماعي للمواطنين، بحيث تصبح مطلبا اجتماعيا جماهيريا تعبّر عنه حركة شعبية واسعة النطاق[2]، ويتطلب ذلك تعزيز مؤسسات سياسية تتصدرها الأحزاب السياسية والبرلمان وتكريس حرية الصحافة وبناء نظام للانتخابات الحرة، والتزام عام بالوصول إلى السلطة السياسية والمشاركة فيها من خلال صناديق الانتخابات وليس عن طريق السلاح[3] .

5 / مواجهة المشكلات الاقتصادية : إنّ الديمقراطية المستقرة توجد غاليا في الدول التي حققت معدلات عالية أو متوسطة من التنمية الاقتصادية، لذلك يتطلب الانتقال نحو الديمقراطية أو الترسيخ الديمقراطي التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكّد "هنتنغتون" في هذا الصدد أنّ التحولات الديمقراطية في العالم خلال الفترة من 1974 إلى 1990 أظهرت أنّ المناطق التي شهدت مثل هذه التحولات قد حققت معدلات تنمية فوق المتوسط، وأنّ الفقر يمثّل عقبة أمام التطور الديمقراطي، وهو ما أكّده "لاري دياموند" في دراسته حول تعزيز الديمقراطية بأن النظم

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 189 .

[2] المرجع نفسه ، ص 190 .

[3] عبد الغفار رشاد القصبي ، مرجع سابق ، ص 315 .

الدستورية الجديدة في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد تنهار إن لم تتمكّن من وضع حدّ للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها[1] .

المطلب الثالث : المداخل والمقاربات النظرية للترسيخ الديمقراطي

لقد تعددت المقاربات والنظريات بالقدر الذي تعددت معه زوايا ومنطلقات دراسة موضوع الترسيخ، وإذا كانت المواصفات والمؤشرات متباينة فإن المنطلقات كانت تدور حول نفس المشكلة البحث، وعليه سوف نسلط الضوء على أهم تلك المقاربات التي عنيت بدراسة الترسيخ الديمقراطي والتي حاولت الوقوف على الزوايا التي انطلق منها الباحثون في هذا المجال .

1 / اقتراب الاستقرار والاستدامة: أبرز رواد هذه المقاربة "جوزيف شومبيترJoseph Schumpeter" حيث انطلق من اعتبار الديمقراطية كمنهج أو ميكانيزم لاختيار المسيرين السياسيين، وكنهج للتسوية السياسية والبناء المؤسساتي، وبناء على ذلك يرى "شومبيتر" أن الترسيخ الديمقراطي يجب أن يعرف بأنه مسار التأسيس للقواعد التي تسمح بثبات أو انتظام الانتخابات مع التأكيد على الفاعلية، الشفافية والاستدامة في المسار الانتخابي[2]، ويرى "شومبيتر" أنه يجب إخضاع جميع المؤسسات والأنساق الفرعية في النظام إلى شروط ثلاث تعد أساسية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية والتي تتمثل في: غياب الأزمة، غياب عوامل اللااستقرار والاستدامة.

تعرضت مقاربة الاستدامة والاستقرار في الترسيخ الديمقراطي للعديد من الانتقادات على أساس أن مسلّماتها غير كافية لقياس درجة رسوخ الديمقراطية في النظم السياسية الناشئة ديمقراطيا، فحسب "خوان لينر، وألفريد ستيفان" فإن المؤشرات المعتمدة في هذه المقاربة والتي تقوم على المؤسسية والاستقرار والاستدامة وغياب مؤشرات الأزمة تفضي إلى أن نظم أوربا الشرقية وجنوب أوربا وأمريكا اللاتينية وآسيا وشرق آسيا ودول الخليج تصبح ديمقراطيات راسخة بقدر الديمقراطيات العريقة .

2 / مقاربة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية: ركزت هذه المقاربة على أهمية المتغيرات غير السياسية كالنظم الاقتصادية والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية والعولمة ودور المنظمات الدولية

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص 191 .

[2] - Andreas Schedler, What is Democratic Consolidation ?, Journal of Democracy , vol 9 , n°9 . 1998 , p 93 p 94 .

ومستوى انحلال الكتل السياسية القديمة في مسار الترسيخ الديمقراطي، تَزَعّم هذه المقاربة عدد من رواد الاقتصاد السياسي أمثال "فيليب أكسهورن، وغراسيلا ديكتنزايلر Graciela & Philip Oxhorn Ducatenzeiler"حيث اهتمت دراساتهما خاصة بالديمقراطيات الناشئة ومستويات التكيف الاقتصادي والنيوليبرالي وما تفرضه من سياسات في الجانب الاقتصادي تحديدا، مع التركيز على الانعكاسات والتبعات الاجتماعية والسياسية للإصلاحات الاقتصادية على النظم الاجتماعية، وقد حددت هذه المقاربة جملة مؤشرات يمكن من خلالها قياس شدة رسوخ الديمقراطية وهي في أساسها مؤشرات اقتصادية تتمثل في :

1- مرونة العمل.

2- تفكك الحماية الاجتماعية.

3- زيادة التنافسية كدافع لزيادة اللامساواة والإقصاء والتهميش الاجتماعي.

4- مستوى الفقر واللامساواة وتركز الدخل القومي.

وحسب كل من "مرافال، بيريرا، برزوسكي Perzeworski &Maravall & Bresser Pereira " فإن مسار تثبيت الديمقراطية وترسيخها يقود إلى دولة الحد الأدنى مقابل استفحال الفردانية الليبرالية وهو حال أغلب النظم التحولية، إذ يؤكد "أودونيل" أنّ أغلب الشعوب والفواعل في النظم التحولية عادة ما تصاب بخيبة أمل في الفترة اللاحقة لانهيار النظم الأولى .

إن مقاربة الاقتصاد السياسي تؤكد أن مؤشرات الترسيخ الديمقراطي إنما تقاس بمدى نجاح ورشادة سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي ومدى مراعاتها للبناء الاجتماعي وكذا توافق الإصلاحات مع الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، فالحل حسب "ديكاتنزايلر" يكون بالنهج الابتداعي أكثر من التقليد، أو التقيد بالتعاليم ويكون النهج الابتداعي نتاجا لسياسة تفاوضية، بين الدولة ومختلف الشركاء الاجتماعيين حسب سبل ومعايير الاستقرار والتحول الهيكلي، هذا التفاوض من شأنه خلق مسار تدريجي لسياسات التكيف الاقتصادي المفروضة، وذلك بإشراك الجماعات الأكثر ضعفا في المجتمع في رسم السياسات واتخاذ القرارات،[1] إضافة إلى ذلك ترى مقاربة الاقتصاد السياسي في الترسيخ الديمقراطي أن أبرز مؤشرات الترسيخ تكون بحدوث القطيعة

[1] - W. L. Miller & M. Mackie, The electoral cycle and the asymmetry of government and opposition popularity: an alternative model of the relationship between economic conditions and political popularity , Political Studies , September 1973 , Vol 21, n° 03, p 263 p 265 .

مع التمثيل المصلحي في عهد النظم الشمولية، إذ يجب أن تظهر قيادات جديدة لتجميع المصالح والتعبير عنها.

حظيت مقاربة الاقتصاد السياسي برواج وقبول واسعين في الأوساط العلمية الأكاديمية والمؤسسات الأممية، حيث أصبحت مؤشرات ومسلمات هذه المقاربة جزءا هاما من المشروطية السياسية المتبعة من مؤسسات الإعانة والدعم وبرامج الدعم للتنمية والتي أصبحت تشترط وتشجع الديمقراطية والحكم الراشد في البلدان المستقبلة للإعانات، وعلى الرغم من نجاح مقاربة الاقتصاد السياسي في استدراك العديد من المؤشرات الهامة في قياس مدى رسوخ الديمقراطية في النظم التحولية، مثل رشادة سياسات التكيف، والتحول الهيكلي، وتحول شبكات التمثيل المصلحي، إلا أن اقتصار المقاربة عل النظم الاقتصادية والفواعل والشركاء الاقتصاديين في النظام الاجتماعي جعل مؤشرات قياسها للرسوخ الديمقراطي أقرب لأن تكون مؤشرات قياس قدرة الأنظمة على مسايرة شروط التنافس الاقتصادي، واحترامها للقيم الليبرالية الرأسمالية أكثر منها مؤشرات قياس الترسيخ الديمقراطي كنمط تنظيم اجتماعي.

3 / مقاربة الرسو في الترسيخ الديمقراطي: انطلق "ليوناردو مورلينو Leonardo Morlino" من العجز النظري والإخفاق الحاصل في صياغة نظرية حقيقية، حيث أن رواد الدراسات الديموقراطية أمثال (أودنيل، شمايتر، وايتهيد، كانتر، ديامندوروس، بوهل، لينز، ستيبان...) استطاعوا إيجاد نظريات امبريقية للترسيخ الديمقراطي لكنهم وقعوا في فخ التعقيد بما يسميه "الرغبة في عدم التبسيط"، حيث يرى "مورلينو" أن العجز النظري يرتبط باللبس والغموض الذي يحيط بالمفهوم، وفي سبيل ذلك يؤسس لما يسميه "النظرية الامبريقية البسيطة"، نظرية تقوم على مراعاة بعدين أساسيين هما : المجال والوقت .

فالترسيخ إذن هو مسار لتثبيت الهياكل والقيم الديمقراطية بما في ذلك العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني، أما عن صياغة فرضيات هذه المقاربة فقد كانت انطلاقا من الدراسة والتحليل الامبريقي لمجموعة من الديمقراطيات (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان)، وبناء على هذه الدراسة تم تحديد ثلاث أبعاد في النظام السياسي هي: المؤسسات الحكومية، المؤسسات التمثيلية، والمجتمع المدني، فالترسيخ إذن هو في النهاية بناء شبكة علائقية بين الأبعاد الثلاث، ثم إن العلاقة بين هذه الأبعاد تأخذ حسب "مورلينو" اتجاهين أساسيين بين القاعدة والقمة، من المجتمع اتجاه

المؤسسات، ومن القمة إلى القاعدة أي من المؤسسات المستحدثة اتجاه المؤسسات الوسيطة أي المجتمع المدني .

لقد اعتبرت نظرية الرسو أن الأحزاب السياسية هي محور عملية الترسيخ الديمقراطي ذلك أنه يفترض وجود حركتين أساسيتين لاكتمال الترسيخ، بحيث تضطلع الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني بالحركية الأولى اتجاه المؤسسات السياسية، وتلعب الأحزاب في هذه الحركية الأولى دور الوسيط التوافقي مع المؤسسات السياسية والضامن للشرعية الدستورية، أما فيما يخص الحركية الثانية فتقوم بها كل من المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية على السواء اتجاه الجماعات والتنظيمات المصلحية، والأحزاب في هذا المستوى هي بمثابة واجهة المؤسسات السياسية وبمثابة الرابط بين المؤسسات الرسمية والمجتمع[1] .

إن المؤسسات السياسية تعتبر راسخة إذا تقبلها المواطن بصيغة ايجابية فالترسيخ في نظرية الرسو ليس مسألة اختيار وإنما مسالة قبول، و إذا كانت الأحزاب المتغير المحوري في نظرية الرسو فإن "مورلينو" يذهب لأكثر من ذلك بالتركيز على رؤساء الأحزاب الذين يعتبرهم القاطرة الرئيسية للتعبير عن الشرعية من خلال دفع العملية السياسية في بعدها النيابي والتمثيلي، وهو عمق وصميم النمط الديمقراطي في الحكم .

شكلت نظرية الرسو إضافة نوعية لأدبيات الترسيخ الديمقراطي بتركيزها على جميع الأبعاد المعتمدة في المقاربات السابقة كالثقافة السياسية والمؤسسات السياسية، وركزت علاوة عن ذلك على النظام الحزبي والشرعية، ومرساة قائمة على التوافق والتسوية بين مختلف المصالح لمختلف الجماعات بالطرق السلمية .

4 / المقاربة المعيارية : أهم رواد هذه المقاربة "دوغان، وكوليي، ولفتسكي، Dogan, Collier, Levitsky"، وتقوم المقاربة على اعتبار الشرعية كشرط محوري وجوهري في الترسيخ الديمقراطي، ويرى كل من "كوليي ولفتسكي" أن الديمقراطية ليست هدفا في حد ذاتها، وإنما هي نمط من التنظيم يستهدف القضاء على الفقر وتحسين المظهر العام، كما يريان أن الموجة الثالثة أنتجت أنظمة ديمقراطية يمكنها البقاء لكنها ليست راسخة، وبالتالي أنتجت فَرْقا واضحا بين ديمقراطيات

[1] - Lawsen.K , political party and linkage : a comparative perspective, New Haven : Yale University press, 1980, p 245 p 249 .

انتخابية Electoral Democracies وديمقراطيات ليبرالية Liberal Democracies [1]، وفي سبيل بناء إطار تحليلي متكامل، سعت دراسات المقاربة المعيارية إلى التفصيل في مصادر الشرعية وتشريح محدداتها، إذ يرى رواد المقاربة أن الترسيخ يجب أن يتجلى في ثلاث مظاهر هي في الأصل توابع للشرعية الصحيحة والتي تتمثل في تجاوز ثلاث عقبات:

- الوضع السوسيو اقتصادي.
- العائق الثقافي.
- العجز الديمقراطي.

5 / المقاربة البنائية للترسيخ الديمقراطي: أبرز رواد هذه المقاربة "آدم برزوسكي Adam Perzeworski"[2] وتقوم أفكار المقاربة على أن الترسيخ الديمقراطي يقوم على محددين أساسين هما:

أ . المحدد المؤسساتي : حيث يرى البنائيون أمثال "برزوسكي" و "أوزبودان Ozbudun" أنه لا مجال للحديث عن ديمقراطية معززة دون تجاوز عتبة التصميم المؤسساتي القوي للحكم إضافة إلى هندسة نظام انتخابي حيادي وتنافسي، واستنادا إلى ذلك يرى البنائيون أن السلوكات سواء كانت سلبية أو إيجابية ما هي إلا متغيرات تابعة لطبيعة التصميم المؤسساتي، وتعبيرا عن حالة الرضا أو عدمه، وعلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد .

ب . المحدد السوسيو اقتصادي : تعود جذور هذا المحدد إلى نظريات الحداثة الأولى للمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مع دراسات "سايمور مارتن ليبست، وكوترايت، وروستو" حيث تم التأكيد على المحددات السوسيو اقتصادية للتنمية السياسية في عالم الجنوب[3] .

حسب تحليلات البنائيين فإن الديمقراطيات التي لا يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 1000 دولار أمريكي في السنة تبقى ديمقراطيات ضعيفة وبعيدة عن الاستقرار والترسيخ وأسموها بالديمقراطيات الفقيرة Poor Democracies، في حين الديمقراطيات التي يتجاوز فيها معدل الدخل

[1] - Andreas Schedler , ‘‘What is democratic consolidation’’ , op. cit , p 93 .

[2] تعود أفكار المقاربة البنائية لـ"برزوسكي" إلى مقالته الشهيرة سنة 1996 بعنوان " مستوى التنمية الاقتصادية وآثارها القوية على إحتمال بقاء الديمقراطية" Level of economic development has a very strong effect on the probability that democracy will survive »

[3] Geoffrey Pridham , The dynamics of democratization : a comparative approach , London: T.J. International Padstow Cornwall , 2000 , p 06 p07 .

الفردي 61000 دولار أمريكي في السنة تحظى باحتمال أكبر للاستقرار والثبات والترسيخ، وتندرج ضمن تحليلات البنائيين دراسة "صامويل هانتنغتون" حول الانقلابات العسكرية بحيث تُظهر الدراسة الفرق بين تفضيلات المواطنين ورغبتهم في قيام انقلاب عسكري ونجاحه بين نظم يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 3000 دولار ونظم لا يتجاوز فيها معدل الدخل الفردي 1000 دولار، وتظهر الدراسة أن النظم الغنية اقتصاديا أكثر حصانة من الانقلابات عنها في نظم الفقر واللامساواة الاجتماعية[1] .

[1] Julian Brückner , Civilian Supremacy and the Consolidation of Democracy: Linking Transition and Consolidation , Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint Conference "Whatever Happened to North-South?" , São Paulo , February 16-19, 2011 .

خلاصة الفصل الأول

ظهر المجتمع المدني بهذا المصطلح خلال عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، وكان لمفكري "نظرية العقد الاجتماعي" توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو الدور الأكبر في بلورة فكرة المجتمع المدني، ويعتبر "هيجل" أول من تحدّث بصراحة على أنّ ثمة فصلا بين ما هو سياسي وما هو مدني؛ ففي كتابه "فلسفة الحق" 1821 يميز "هيجل" بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسية أو المجتمع السياسي .

عرف استعمال مفهوم المجتمع المدني نوعا من الجمود حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، ثم ما لبث أن عاد بقوة إلى الظهور في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الثلث الأخير من القرن العشرين وبصفة خاصة مع نهاية السبعينات إثر الانهيارات التي شهدتها أوربا الشرقية عموما والاتحاد السوفياتي ـ سابقا ـ خصوصا، حيث بدأ المجتمع المدني يفرض نفسه من جديد كأساس لقيام الديمقراطية أو على الأقل كوسيلة للحدّ من استبداد الدولة في أوربا الشرقية والعالم الثالث وظهور "موجات الديمقراطية العالمية" خاصة "الموجة الديمقراطية الثالثة" كما سمّاها "صمويل هنتنغتون S . Huntington ". وتعتبر النقابات إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والأفراد وتحتل أهمية بالغة على عدة أصعدة، وينصرف مصطلح " النقابة " إلى نقابات مهنية ونقابات عمالية تحتل كلا منهما مكانا هاما داخل تنظيمات المجتمع المدني بفضل مختلف الأدوار والمهام التي تؤديها ومن خلال الأهداف والغايات التي تبتغيها وتسعى جاهدة لتحقيقها والتي تجاوزت أهدافها المهنية في بعض الدول إلى لعب أدوار سياسية مكّنتها من المشاركة في الحكم، على غرار" نقابة تضامن " في بولندا التي تحولت إلى حزب سياسي سمح لأعضائها بخوض الانتخابات النيابية التي فازت بأغلب مقاعدها وانتخب زعيمها "فاليسا" رئيسا لبولندا عام 1991 .

يعد التحول الديمقراطي إحدى أهم مراحل العملية الديمقراطية والتي شهدتها العديد من الدول خاصة مع ظهور الموجة الديمقراطية الثالثة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كما يعتبر الترسيخ الديمقراطي المرحلة الأخيرة من العملية الديمقراطية والتي تسعى إليها الديمقراطيات العريقة لتصبح تقليدا من الممارسات الديمقراطية ومثالا لغيرها من الدول يحتذى به

الفصـــــل الثانـــــي

بيئة التحول الديمقراطي في تونس

(الدوافع والمؤشرات)

الفصل الثاني : بيئة التحول الديمقراطي في تونس (الدوافع والمؤشرات)

لقد عرفت عديد دول العالم وخاصة دول أوربا الشرقية انتقال الأنظمة التسلطية فيها إلى التحول نحو الديمقراطية والتي شملت أكثر من ثلاثين دولة في الفترة الممتدة ما بين 1974- 1990 من القرن الماضي حيث عرفت هذه التحولات " بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي "، ولم تكن المنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة في منأى عن هذه الموجة وإن اختلف تأثيرها من بلد إلى آخر نظرا لخصوصية كل مجتمع والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها، إلا أنّ انتشار هذه الموجة كان بفعل تأثير مجموعة من الدوافع الداخلية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) هزت شرعية النظام السياسي وأضعفته وأثارت غضب الشعب وسخطه .

وبالإضافة إلى الدوافع الداخلية تضافرت مجموعة من الدوافع الخارجية ساهمت في عملية دفع عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان وبخاصة في تونس ـ مجال موضوعنا هذا ـ حيث شهدت تونس مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة حراكا شعبيا بعد انتحار الشاب " مُحَمَّد البوعزيزي" أسفر عن سقوط النظام السياسي التونسي وفرار الرئيس "زين العابدين بن علي" لتدخل تونس مرحلة جديدة نحو التحول الديمقراطي .

المبحث الأول : النظام السياسي والمجتمع المدني في تونس قبل الثورة

شهدت تونس بعد استقلالها عن فرنسا سنة 1956 تعاقب رئيسين على حكم البلاد طيلة أكثر من خمسة عقود من الزمن إلى غاية ثورة الياسمين سنة 2011 ، وهما الرئيس "لحبيب بورقيبة" (1956-1987) والرئيس "زين العابدين بن علي" (1987-2011) هذا الأخير الذي أطاحت به ثورة شعبية عصفت به وبنظامه البوليسي الذي كان جاثما على صدور التونسيين حقبة من الزمن .

المطلب الأول : طبيعة نظام " بن علي "

ما إن اعتلى "زين العابدين بن علي" الرئاسة التونسية في السابع من نوفمبر 1987حتى ألقى خطابه الشهير الذي وعد فيه بالإصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث اتّسمت المرحلة الأولى من حكمه بالانفتاح على القوى السياسية والتأكيد على مبدأ الديمقراطية

والتعددية السياسية[1]. وبالفعل بدأ "زين العابدين بن علي" حكمه بكثير من الانفتاح على المعارضة وأطلق سراح العديد من سجناء الرأي والسجناء السياسيين من مختلف التنظيمات والانتماءات الإيديولوجية؛ وقد ركّز النظام الجديد على بناء شرعيته واعتمد في ذلك على اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول يقوم على اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة عن طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي التي وصلت إليها البلاد في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس "لحبيب بورقيبة". **أما الاتجاه الثاني** فهو العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة .

حيث قام " زين العابدين بن علي" – في هذا الإطار– بإطلاق سراح ما يزيد عن عشرة آلاف من المعتقلين السياسيين كان أغلبهم من الإسلاميين وتطبيع العلاقة بين الدولة وعدد من الهيئات والتنظيمات النقابية خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس، والاعتراف ببعض الأحزاب السياسية وبعض الجمعيات الجديدة وإلغاء بعض المؤسسات والمحاكم والقوانين التي ارتبطت بمرحلة النظام السابق والتي شكّلت الرموز الرئيسية لذلك النظام وانتهاكاته لحقوق الإنسان وفي مقدمتها إلغاء محاكم أمن الدولة والمدّعي العام وعقوبة الأشغال الشاقة بالإضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام[2] هذا بالإضافة إلى صدور قانون جديد لتنظيم الأحزاب والجمعيات في 03 مايو 1988. وفي جوان 1988 تمّ إقرار عدد من التعديلات الدستورية تضمّنت إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة الذي تمّ إقراره دستوريا كاستثناء خاص للرئيس "لحبيب بورقيبة" على أن يكون انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر كل خمس سنوات وجواز تجديد انتخابه لدورتين متتاليتين فقط، وألاّ يزيد سن المرشح عن 70 عاما، وبدلا من تولّي رئيس الوزراء منصب الرئاسة في حالة خلوّ المنصب لسبب أو لآخر نصت التعديلات الجديدة على تولّي رئيس مجلس النواب منصب الرئيس إلى حين انتخاب رئيس جديد وعدم جواز ترشح الأخير لنفسه في تلك الانتخابات.

---

[1] راغب السرجاني ، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 ، القاهرة ، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، ط 1 ، 2011، ص 53 .

[2] محمّد فايز فرحات ، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس. من كتاب التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير (أحمد منيسي)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 177 .

وفي خطوة نحو تكريس النظام الرئاسي نصت التعديلات الجديدة أيضا على اعتبار دور رئيس الوزراء " منسّق الأنشطة الحكومية " أكثر منه قائدا للحكومة "[1]. وفي إطار سعي النظام إلى بناء حالة من الوفاق الوطني دعا النظام الحاكم المعارضة إلى توقيع (ميثاق وطني) يكون أساسا للمرحلة الجديدة، وقد شارك في مناقشة هذا الميثاق ـ والتي بدأت في سبتمبر 1988 ـ مختلف القوى الحزبية والسياسية بالإضافة إلى قوى المجتمع المدني خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل وجماعات الشباب والمرأة[2].

وحتى يثبت الرئيس "زين العابدين بن علي" دستورية رئاسته (شرعيته) فقد خاض الانتخابات الرئاسية عام 1989 لكنه خاضها وحيدا دون منافس حقيقي أو حتى صوري ثم فيما بعد عام 1994 أما في عام 1999 فقد سمح لبعض المنافسين الصوريين بمنافسته. وقبل أن تنتهي فترة الولاية الثالثة والأخيرة التي يسمح بها الدستور جرى تنظيم استفتاء عام 2002 على تعديل الدستور بحيث يجيز للرئيس الحق في ولايتين إضافيتين، وهكذا تمّ إقرار التعديل وصار من حق الرئيس "زين العابدين بن علي" أن يترشح في انتخابات 2004 مع تأمين الحصانة له ضد أي ملاحقة[3].

ومن الواضح أنه في ظل هذا النظام فإن التداول السلمي على السلطة ليس واردا في الفقه السياسي للسلطة الحاكمة كما أنّ التنافسية التي تقتضي اختيارا فعليا حرا من قبل الشعب حتى يصوّت ويدلي برأيه حسب البرامج التي تقدمها الأحزاب السياسية أو المرشحين للانتخابات الرئاسية له والتي تستمد مشروعيتها من الثقافة الديمقراطية المؤطّرة لها فهي غائبة ومغيّبة عن تونس. وما الدعوة للانفتاح السياسي الذي أعلنه في خطابه إثر توليه مقاليد الحكم إلا شعارا لا غير فلم يكن إذا "زين العابدين بن علي" أحسن من سلفه "لحبيب بورقيبة" فكلاهما وجهان لعملة واحدة.

بدا "زين العابدين بن علي" في بداية التسعينات ممسكا بزمام السلطة فاحتل الموقع الأول في المشهد السياسي بدون منازع وعيّن مقربين له في أهم مفاصل الدولة مع اتساع نفوذ زوجته الثانية "ليلى الطرابلسي"، في حين جنّد حزب التجمع هياكله بإدخال آلاف من المنخرطين الجدد وسمح بتكوين حزبين جديدين مقربين من السلطة الحاكمة حيث أعطي الاعتماد لتأسيس حزب التجمع

[1] أسامة معقابي ، مرجع سابق ، ص 229 .

[2] محمّد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 178 .

[3] توفيق المديني ، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل : دراسة تاريخية سياسية ، دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2006 ، ص 325 .

الاشتراكي التقدمي بينما رفض اعتماد حركة النهضة (الاسم الجديد لحركة الاتجاه الإسلامي) التي ما لبثت أن دخلت في صدام جديد مع النظام، ورغم تأييد أغلب الأحزاب الأخرى للسياسات الحكومية ظلت حركتها مقيدة ولم يسمح لها بدخول البرلمان إلا رمزيا من خلال إسنادها بعض المقاعد ابتداء من 1994، فيما انتخب "زين العابدين بن علي" رئيسا لتونس ذلك العام بدون منافس وبنسبة قاربت المائة بالمائة .

أما على المستوى الاقتصادي استفادت الحكومة من إصلاحات الثمانينات التي أقرّها "رشيد صفر" بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي سمّيت بـ"سياسة التعديل الهيكلي"[1] ومن مواسم فلاحية جيدة لتحقق نسب نمو فاقت في بعض الأحيان 05 % . وعلى المستوى الاجتماعي اعتمدت سياسة حذرة عززتها بعض البرامج كالصندوق الوطني للتضامن والسيارة الشعبية التي استهدفت من خلالها محاربة الفقر وتقديم تسهيلات للطبقة الوسطى لتوسيع رقعة مساندة النظام .

لقد تبنى نظام "بن علي" أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبنّي معادلة التنمية من دون ديمقراطية . وبالفعل نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية والسياحة الخارجية المندرجة في إطار تصور غربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركة الأصولية بالنجاح الاقتصادي .

المطلب الثاني : منظمات المجتمع المدني التونسي

تعود الجذور التاريخية للمجتمع المدني التونسي إلى أواخر القرن 19 وبداية القرن العشرين حيث عرفت تونس الظاهرة الحزبية خلال فترة الاستعمار الفرنسي على غرار الحزب الشيوعي التونسي والحزب الحر الدستوري التونسي، كما ظهرت بوادر تأسيس منظمات المجتمع المدني خاصة بعد تأسيس "الجمعية الخلدونية" سنة 1896 التي تعد أولى الجمعيات العصرية التي اتخذت نموذج الجمعيات الأوربية آنذاك . إذ يمكن اعتبار التنظيم في شكل جمعيات جزء من ثقافة

[1] يشمل مضمون هذه السياسة تعميق سياسة الانفتاح من خلال عدة إجراءات كتخفيض قيمة الدينار التونسي بنسبة 10 % والتخلي عن الإجراءات الحمائية ، تحرير الواردات تدريجيا نحو حقيقة الأسعار ... وغيرها .

التونسيين على مر تاريخهم وذلك ببروز جمعيات شكلت ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني، فقد ظهرت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية كان لها دورا هاما في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها تحت نير الاستعمار وذلك على يد نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي آنذاك .

حيث صدر أول أمر ينظم الجمعيات بمجلة الرائد التونسي في 15 سبتمبر 1888 والذي نص في مادته الثانية على شرط موافقة الدولة على تأسيس الجمعيات، ونظرا لتزامن صدور هذا الأمر مع دخول الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية فقد حضر على الجمعيات الخوض في أي من القضايا السياسية أو الدينية . وما يجب الإشارة إليه أن ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس وأن معظم الجمعيات التي تكونت في بداية القرن 20 ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920[1] .

وكما ذكرنا آنفا وعلى غرار صدور هذا الأمر فقد تأسست أولى الجمعيات متمثلة في "جمعية الخلدونية " سنة 1896 وفي سنة 1905 تأسست كل من "الجمعية الصادقية" وكذا "الجمعية الخيرية الإسلامية"، وفي سنة 1907 تأسست "حركة الشباب التونسية" كأول حركة وطنية سياسية مثلت صوت سكان تونس الأصليين في وجه المستعمر حيث ضمت نخبة مثقفة من خريجي المدرسة الصادقية الذين واصلوا تعليمهم بالخارج أمثال (علي باشا حامية، بشير صفر، عبد الجليل الزاوش، خير الدين بن مصطفى وعبد العزيز الثعالبي) وفي سنة 1913 تأسست "جمعية التعاون الخيري" بصفاقس .

وقد عرفت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى بين سنتي 1919 و 1921 نضج العمل النقابي لدى التونسيين وهو ما مهّد لميلاد الحركة النقابية التونسية التي تعد أبرز أوجه المجتمع المدني التونسي عبر تاريخه، حيث ساهم تأسيس الكنفدرالية العامة للشغل CGT سنة 1919 التابعة للنقابة المركزية في فرنسا وانخراط العمال التونسيين فيها في تكوين العديد من التونسيين نقابيا، كما مثّل إضراب عمال الرصيف بتونس وبنزرت في 13-08-1924 الذي أطّره " مُحَمَّد علي

[1] منير سنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، ص 02 من موقع http//mena.icnl.org/Docs/Monir%20Snoussi.pdf اطلع عليه بتاريخ 28-03-2017 .

الحامي" فرصة استغلها هذا الأخير لما رأى قوة العمال التونسيين على مستوى التنظيم والتضحية لبعث منظمة نقابية تونسية، حيث سارع في 17-08-1924 إلى تأسيس "جامعة عموم العملة التونسيين" الأولى والتي تعد أول نقابة بمبادرة من رجل من العالم الثالث[1] . ثم تلتها "جامعة عموم العملة التونسيين" الثانية سنة 1937 إلا أنها لم تعمّر طويلا بسبب عدم التناسق بينها وبين القوى السياسية الأخرى خاصة " الحزب الحر الدستوري الجديد " .

من خلال التجربتين السابقتين اتضح للتونسيين أن النضال النقابي لا يمكنه الفصل بين النضالين الاجتماعي والسياسي في ظل الأوضاع التي كانت تعيشها تونس تحت سلطة المستعمر، وهذا ما جسّده "فرحات حشاد" الذي أنشأ **"الاتحاد العام التونسي للشغل"** في 20 جانفي 1946 . أما الحركة الطلابية التونسية فتعود جذور تأسيسها إلى سنة 1910 أي ما قبل تأسيس النقابات العمالية حيث شنت الحركة الطلابية العديد من الأفعال الاحتجاجية على غرار إضراب 18-04-1910، لتتأسس بعدها في 19-02-1950 "لجنة صوت الطالب الزيتوني" الإصلاحية التي لم تعمّر طويلا، حيث وفي سنة 1952 وبدعم من الاتحاد العام التونسي للشغل تأسس "الاتحاد العام لطلبة تونس" وهو أبرز تنظيم طلابي أثناء الفترة الاستعمارية الذي عقد مؤتمره التأسيسي في العاصمة الفرنسية باريس في جويلية 1953، ومنذ تأسيسه بسط الطلبة الدستوريون سيطرتهم على المنظمة الطلابية ما أتاح للرئيس "بورقيبة" استعماله ضمن أدوات تحقيق النظام لسياسته[2] .

لم يقتصر العمل الجمعوي في تونس على المنظمات النقابية فحسب بل عرف ظهور منظمات حقوقية على غرار "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" التي تأسست في ماي 1977 من طلائع منظمات حقوق الإنسان وهي تنظيم يعكس دينامية اجتماعية وسياسية تتكون من شخصيات مستقلة ومجموعة من مختلف التوجهات من نشطاء الحركة السياسية، وتعد من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التونسي بتاريخها الحافل بالنشر والتعريف بقيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان . وفي سنة 1999 تأسس "المجلس الوطني للحريات بتونس" من قبل حوالي 30 شخصا منهم (المنصف المرزوقي، مصطفى بن جعفر وسهام بن سدرين) حيث لم يعترف النظام التونسي بها ومنع نشاطاتها .

---

[1] شوقي بن حسن، النقابة في تونس، مركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية،من موقع http//www.ifriqia.com/detail /27302 اطلع عليه بتاريخ 28-03-2017 .

[2] شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 49 .

كما عرف تطور المجتمع المدني التونسي هياكل للمرأة تمثلت في "الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي" الذي يعتبر أول منظمة نسائية تونسية تأسست سنة 1936، كما يعتبر "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" والذي كان يسمى ب"الاتحاد القومي النسائي التونسي" هو المنظمة النسائية الرئيسة في تونس، أنشأه "لحبيب بورقيبة" في جانفي 1956 من خلال توحيد لجنة المرأة في الحزب الدستوري واتحاد حركات المرأة التونسية وقد لعبت السلطة السياسية دورا كبيرا لدفع ودعم النواة الأساسية لهذه المنظمة[1]، وقد تمتعت المرأة التونسية بحقوق وفّرتها لها الإرادة السياسية لم تصل إليها أية امرأة عربية أخرى حيث تشير إحصائيات 2004 أن عدد الجمعيات النسائية بلغ 25% من إجمالي 8444 جمعية تنشط حوالي 500 منها خارج تونس[2] .

الملاحظ من خلال السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني التونسي أن له تاريخ وتقاليد يتفرد بها عن غيره من المجتمعات العربية والإفريقية فقد عرفت تونس ظهور أولى المبادرات لتأسيس منظمات للمجتمع المدني حتى قبل احتلالها من قبل المستعمر الفرنسي وأثناءه وبعد الاستقلال، لكنها تميزت بالضعف في مواجهة الأنظمة التسلطية التي حكمت الحياة العامة بقبضة من حديد رغم محاولة العديد من تلك التنظيمات تحدّيها للنظام والعمل على تكريس استقلاليتها وتوسيع قواعدها واستقطاب أكبر عدد من المنخرطين في صفوفها لتعزيز تمثيليتها بغية افتكاك مكانة لها تمكّنها من لعب دور الشريك الحقيقي الذي بإمكانه قيادة عجلة التنمية في البلاد على غرار "الاتحاد العام التونسي للشغل" .

المطلب الثالث : خارطة الأحزاب السياسية قبل الثورة

عرفت تونس ظهور الأحزاب السياسية خلال الفترة الاستعمارية حيث أسس "عبد العزيز الثعالبي" عام 1920 "الحزب الدستوري التونسي" الذي كان يهدف إلى الاستقلال وبالقضية العربية، حيث كانت للحزب إذن بداية عروبية وإسلامية على مستوى الهوية، وكانت هذه أيضا إيديولوجية الثعالبي كما وردت في كتاب " تونس الشهيدة "[3] . وفي مارس 1934 أصبح الحزب يسمى "الحزب الدستوري الجديد" الذي خاض معركة التحرير بقيادة "الحبيب بورقيبة" وتولى الحزب

[1] نيفين سعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، مصر، (د.د.ن)، 2008، ص 46 .

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] محمّد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983، ص ص 444، 446 .

التفاوض مع فرنسا من أجل الاستقلال وقد أسفرت تلك المفاوضات عن نشوب خلافات داخلية ضمن الحزب انتهت لصالح "الحبيب بورقيبة" وتوليه رئاسة الحكومة، وفي عام 1957 أعلن "بورقيبة" إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري ثم في أعقاب مؤتمر بنزرت الذي عقد في أكتوبر 1963 تغير اسم الحزب إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري"[1] .

حيث وخلال الفترة الأولى لقيام النظام الجمهوري سنّ دستور في الفاتح من جوان 1959 الذي كرّس شكل وطبيعة الحكم الرئاسي والذي أعطى لرئيس الجمهورية الحق في فرض نظام الحزب الواحد في إطار تعددية شكلية، إلا أن التعددية غير موجودة فعليا على أرض الواقع وعلى رغم سماح دستور 1959 بحرية تأسيس الجمعيات إلا أنه منع الحزب الشيوعي من مزاولة أي نشاط وحظرت جميع أعماله مما جعله ينشط في الخفاء حيث كان الحزب المعارض الوحيد الموجود على الساحة السياسية، واستمر الوضع كذلك إلى غاية سنة 1981 حيث سمح نظام بورقيبة من إقرار التعددية الحزبية نظرا للضغوطات والأزمات الحادة التي عاشتها تونس على غرار الأحداث الدموية التي حدثت سنة 1978 والتي هزت أركان النظام القائم . وبعد انقلاب السابع من نوفمبر 1987 جاء "بن علي" إلى الحكم بوعود الديمقراطية والمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية وبدا من ميثاق 1988 أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية[2] حيث توسعت خارطة الأحزاب السياسية إلى أن وصل عددها تسعة أحزاب معتمدة بصفة قانونية وأخرى لم يتم منحها الاعتماد من قبل سلطة السابع من نوفمبر وبذلك يمكن تصنيف تلك الأحزاب إلى صنفين وهما :

أولا : الأحزاب المعتمدة

وهي تلك الأحزاب التي تمتعت بوجود قانوني سواء تلك التي تم اعتمادها زمن حكم "بورقيبة" أو تلك التي اعتمدت في نظام "بن علي" ويمكن تقسيم هذا الصنف من الأحزاب إلى نوعين بحسب علاقتها بالنظام السياسي القائم والحزب الحاكم على النحو التالي :

[1] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، يناير2012، ص 157 .

[2] عزمي بشارة، المرجع نفسه، ص 153 .

1 / أحزاب الموالاة : وهي الأحزاب المتحالفة سياسيا مع حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" بل إن وجود بعضها كان مرتبطا أشد الارتباط بهذا الحزب والأجهزة الأمنية للدولة التي ساعدت على وجود بعضها ودعم قيادتها مثل "الاتحاد الديمقراطي الوحدوي" الذي استقال مؤسسه "عبد الرحمن التليلي" من اللجنة المركزية لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" ليؤسس الحزب بمعية بعض الشخصيات القومية، ومثل حزب "الخضر للتقدم" الذي استقال مؤسسه "المنجي الخماسي" ليؤسس بمساعدة الأجهزة الأمنية هذا الحزب . أما الإشعاع السياسي لتلك الأحزاب فيكاد يكون منعدما بالنسبة إلى أغلبيتها كما ظل انتشارها الجغرافي محدودا وحجم قاعدتها الاجتماعية متواضعا، غير أنها تمكنت بإرادة جهازي الدولة والحزب من الاستمرار والحصول على مقاعد في البرلمان[1] .

أ) التجمع الدستوري الديمقراطي : وهو امتداد للحزب الحاكم في تونس منذ الاستقلال وإلى غاية قيام الثورة التونسية سنة 2011، الذي أسسه – كما أشرنا آنفا – "عبد العزيز الثعالبي" عام 1920 إبان حكم المستعمر تحت تسمية "الحزب الدستوري التونسي" لتتغير تسميته في مارس 1934 حيث أصبح الحزب يسمى "الحزب الدستوري الجديد"، وبعد الاستقلال خلال فترة حكم "الحبيب بورقيبة" وفي أعقاب مؤتمر بنزرت الذي عقد في أكتوبر 1963 تغير اسم الحزب إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري" الذي كانت ايديولوجيته تشدد على الوحدة التونسية والهوية التونسية . وبعد تولي "زين العابدين بن علي" الحكم في تونس عام 1987 قام بتغيير اسم الحزب مجددا تحت مسمى "التجمع الدستوري الديمقراطي" في أعقاب المؤتمر التأسيسي للحزب المعروف بمؤتمر الإنقاذ المنعقد في يوليو 1988 في محاولة منه إحداث نوع من القطيعة الرمزية مع التوجه السابق[2] ، وبفضل نضال الحزب الطويل الذي كان على امتداد عقود من الزمن خاض خلالها معركة التحرير ضد المستعمر ومعركة البناء والحفاظ على الهوية التونسية بعد الاستقلال فقد اكتسب قاعدة شعبية اكتسحت مختلف مناطق وجهات الدولة التونسية التي ظل يحتفظ بها طيلة إدارته للدولة، لكنه في المقابل عرف صعودا قويا لرجال المال والأعمال وأصحاب المصالح في تبوّء مناصب في اللجنة المركزية للحزب على غرار أصهار الرئيس "بن علي" ليصبح الحزب جزءا من منظومة الفساد الاقتصادي والسياسي في البلاد .

---

[1] عبد اللطيف الحناشي في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2012، ص 204 .

[2] سالم لبيض، مرجع سابق، ص 80 .

ب) حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: ظهرت هذه الحركة منذ بداية السبعينيات من القرن 20 حيث ولدت في خضم الانقسامات التي حدثت في الحزب الدستوري الحاكم وقد انشقت الحركة عن الحزب الدستوري على خلفية المطالبة باحترام الحريات الفردية والعامة وحرية التعبير والأزمة مع "أحمد المستيري" والتيار المطالب بالديمقراطية في مؤتمر المنستير عام 1971[1] . وقد عملت هذه الحركة على أن تتميز عن الخطاب الدستوري القديم، ففي أول مجلس وطني للحركة الذي عقد في أوت 1981 أعلنت الحركة أن من بين أهدافها دعم الشخصية الحضارية لتونس باعتبارها جزءا من الأمة العربية والمجموعة الإسلامية كما كان للحركة مواقف نشطة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي[2] وقد تم الاعتراف الرسمي بها في 19 نوفمبر 1983 .

تعتبر الحركة ثاني أكبر الأحزاب القانونية في تونس بعد الحزب الحاكم التي تزين التعددية الحزبية للنظام بعدما أيدت التغيير الحاصل في السلطة عام 1987 كما ساندت الحركة "بن علي" في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس عام 2009، وقد أصدرت الحركة "جريدة الرأي" السياسية الأسبوعية في تونس التي كان لها دور في تأسيس "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" عام 1977 وهي أول جمعية من نوعها في الوطن العربي وإفريقيا .

ج) حزب الوحدة الشعبية: ظهر هذا الحزب سنة 1981 وتعود جذوره إلى بداية السبعينيات من القرن 20 حيث ظهر أولا باسم "الحركة الشعبية" التي أسسها سنة 1973 "أحمد بن صالح"، وهو حزب قانوني ذو توجهات قومية واشتراكية وحصل على تأشيرة العمل القانوني في 19 نوفمبر 1983 كما يعتبر من أبرز المؤيدين لنظام "بن علي" تحت رئاسة أمينه العام "مُحَمَّد بوشيحة" لكنه عرف عدوى الانشقاقات بين صفوفه[3] .

د) الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: وهو تنظيم سياسي قومي عربي تم الاعتراف به بصفة قانونية في 26 نوفمبر 1988 ومن أبرز مؤسسيه "عبد الرحمن التليلي" القيادي السابق وعضو اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الحاكم إبان حكم "بن علي"، وكان "التليلي" قد انفضّ عن "التجمع" وأسس

---

[1] اعلية علاني، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الاجتماعية، تونس، 1986، ص 32 .

[2] سالم لبيض، مرجع سابق، ص ص 76، 77 .

[3] أحمد السوسي، أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التونسية، عن كتاب: الأحزاب السياسية في تونس، أعمال البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، مؤسسة هانس سايدل، ط 1 ، 2009، ص ص 164، 165 .

الحزب واستمر في قيادته حتى عام 2003 بعدها أودع السجن بتهمة الفساد ليخلفه "أحمد الإينوبلي" الذي ظل على رأس الحزب حتى الثورة[1] .

هـ) الحزب الاجتماعي التحرري: يقود هذا الحزب "منذر ثابت" وهو يقوم على فلسفة وأفكار ليبرالية كالحرية والتعددية السياسية والحوار الوطني تأسس في عام 1988 على يد "منير الباجي"، وعلى الرغم من جهوده للتوسع التنظيمي والقاعدي إلا أن قاعدته الشعبية لم تتوسع كما أراد فلقد حجّمت سيطرة وتمدد حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم دوره بسبب التشابه الإيديولوجي على مستوى الخطاب، كما حجّمت أحزابا أخرى في البلد وأضعفتها وقلّصت انتشارها .

و) حزب الخضر للتقدم: تأسس الحزب سنة 2005 وتم الاعتراف به عام 2006 منشقا عن "الحزب الاجتماعي التحرري"، ويرى الحزب أنه يسلك مسلك الاعتدال لذا فهو منسجم مع المسار السياسي للبلد في فترة "بن علي" كما يقوم برنامجه على كل ما ينتصر للبيئة ويحافظ عليها[2].

جدول 1 : **أحزاب الموالاة المعتمدة**

اسم الحزب	التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية	ملاحظات
التجمع الدستوري الديمقراطي	تم اعتماد التسمية في 1988-02-27	إصلاحي ليبرالي	وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال له جريدتان يوميتان هما: **الحرية** بالعربية و le Renouveau بالفرنسية
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	تأسس 10-06-1978	اشتراكي تقدمي	له جريدة أسبوعية وهي: **المستقبل**
حزب الوحدة الشعبية	تأسس 10-06-1981	اشتراكي تقدمي ذو توجه وحدوي عربي	له جريدة أسبوعية وهي: **الوحدة**
الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	تأسس 26-11-1988	قومي عربي	له جريدة أسبوعية وهي: **الوطن**
الحزب الاجتماعي التحرري	تأسس 12-09-1988	ليبرالي	كانت له جريدة دورية وهي: **الأفق**
حزب الخضر للتقدم	تأسس 03-03-2006	بيئي	_

المصدر: **تحرير الباحث**

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 166 .

[2] المرجع نفسه، ص 167 .

2 / أحزاب المعارضة : تشبه أحزاب المعارضة في تونس أحزاب الموالاة – ماعدا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم طبعا – من حيث إشعاعها وانتشارها الجغرافي عبر ربوع القطر التونسي، غير أنها تتميز عنها بمصداقيتها ونضالها من ناحية وضمها لنسب هامة من أفراد النخبة في العاصمة وبقية مناطق البلاد من ناحية ثانية، فقد واجهت هذه الأحزاب – وخاصة "الحزب الديمقراطي التقدمي" – صنوفا شتى من القمع والملاحقات القضائية طالت نشاطها ومناضليها وصحفها ومقراتها مما ساهم إلى حد بعيد في عرقلة نشاطها وتحجيم تمددها اجتماعيا وانتشارها جغرافيا، وتمثلت هذه الأحزاب في: الحزب الديمقراطي التقدمي، حركة التجديد والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات .

أ) الحزب الديمقراطي التقدمي: تأسس الحزب في 13 ديسمبر 1983 باسم "التجمع الاشتراكي التقدمي" بمبادرة من مجموعة من الشخصيات التي كانت تتبنى الفكر الاشتراكي الماركسي من بينهم "أحمد نجيب الشابي" الذي تولى الأمانة العامة للحزب حتى عام 2006 لتخلفه على رأس أمانة الحزب "مية الجريبي"، حصل على تأشيرة قانونية (الاعتماد) 12 سبتمبر 1988، ويعتبر أبرز أحزاب المعارضة التقليدية حيث كان من بين الأحزاب التي وقعت على الميثاق الوطني بشأن إحلال الديمقراطية واحتج على تزوير انتخابات 1989 التي فاز بها الحزب الحاكم بكل مقاعد مجلس النواب وإخلال "بن علي" بالميثاق المذكور فقرر مقاطعة الانتخابات البلدية التي تلتها، وقد تحدى سياساته وقراراته في عدة مناسبات مثل معارضته للتعديلات الدستورية التي منحت "بن علي" حصانة قضائية تمكّنه من تمديد ولايته عام 2002، وفي المقابل تعرّض الحزب لمضايقات كثيرة نتيجة معارضته للسلطة . غيّر اسمه خلال مؤتمره في يونيو 2001 إلى "الحزب الديمقراطي التقدمي" لتوسيع قاعدته وتنويع مكوناته الثقافية والفكرية بانضمام شخصيات محسوبة على التيارين العروبي والإسلامي[1] .

ب) حركة التجديد: تأسس الحزب في عشرينيات القرن العشرين باسم "الحزب الشيوعي التونسي" كامتداد للحزب الشيوعي الفرنسي وقد حمل الحزب مثل أحزاب شيوعية أخرى في المنطقة العربية عبء نشأته الاستعمارية، فقد بدأ كفرع من فروع "الحزب الشيوعي الفرنسي" وظل تابعا له حتى بعد قرار تونسة الحزب عام 1939 حين غيّر تسميته وأصبح "الحزب الشيوعي للقطر التونسي"،

[1] http//www.aljazeera.net 22:36 تم نشره بتاريخ 11-11-2014، تم الاطلاع عليه في 18-03-2024 على الساعة.

وانتخب "علي جراد" أمينا عاما له[1] . وعلى الرغم من أن تونس كانت تمر بمرحلة تحرير وطني إلا أن التغيير الحقيقي في سلوك الحزب بدأ بعد الاستقلال ما أثّر في شعبيته، إلا أن الحزب تم التضييق عليه وحله عام 1962 على إثر إلغاء التعددية الحزبية في تونس إلا أنه بقي ينشط وغيّر اسمه إلى "حركة التجديد" في أفريل عام 1993 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي – رمز الشيوعية في العالم – .

وفي فترة حكم "بن علي" عمل الحزب على التنسيق مع حزبين يساريين آخرين غير معترف بهما وهما "حزب العمل الوطني الديمقراطي" و "الحزب الاشتراكي" وأعلنوا سنة 2008 على ما سمّوه بـ "المبادرة الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم" التي تهدف إلى تجميع القوى الديمقراطية والتقدمية في النضال من أجل الحريات العامة والمطالب الاجتماعية والسيادة الوطنية والدفاع عن مبادئ العدل والمساواة .

ج) التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات: تأسس الحزب في 09 أفريل 1994 بقيادة "مصطفى بن جعفر" ومجموعة من الناشطين رافعين شعارات الحرية والديمقراطية والتقدم، ومن اتجاهات سياسية مختلفة من نقابيين وناشطي حقوق الإنسان، ولم يمنح الترخيص القانوني حتى تاريخ 25 أكتوبر 2002 إذ أنه بعد قدوم "بن علي" إلى السلطة وقّعت الأحزاب والحركات التونسية على "الميثاق الوطني" وهي وثيقة تنص على مبدأ الديمقراطية المستند إلى تعدد الأحزاب، وقد كان هناك توسع في إعطاء تراخيص للأحزاب السياسية في تونس حتى تلك التنظيمات المحظورة مثل "حركة الاتجاه الإسلامي" و "حزب العمال الشيوعي"، ولكن "بن علي" نسف الإصلاحات لاحقا وتحولت أحزاب 1988 إلى أحزاب موالية ولم تمنح تراخيص جديدة حتى عام 2002 وكان "التكتل" من ضمن هذه التراخيص بعد سنوات نضالية حول مبدأ "الميثاق الوطني" والتعددية الحزبية المقيدة منذ العام 1988[2]

ويعتبر "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" من الأحزاب العلمانية المنفتحة على المشارب القومية والإسلامية، وقد اشترك مع القوى والأحزاب الممثلة لهذه التيارات في إنشاء "هيئة 18 أكتوبر للحريات والحقوق" التي شارك فيها "حزب العمال الشيوعي" أيضا[3] .

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 167 .

[2] المرجع نفسه، ص 171 .

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، الدوحة، معهد الدوحة، أكتوبر 2011، ص 02 .

جدول 2 : أحزاب المعارضة المعتمدة

اسم الحزب	التأسيس	التوجهات الفكرية والسياسية	ملاحظات
الحزب الديمقراطي التقدمي	تأسس في 13-12-1983 تم اعتماده في 12-09-1988 وغيّر تسميته في جوان 2001	اشتراكي ديمقراطي تقدمي	له جريدة أسبوعية وهي: **الطريق**
حركة التجديد	تأسس في عشرينيات القرن 20 تحت مسمى "الحزب الشيوعي التونسي" وتم اعتماد تسميته الجديدة في أفريل 1993	يمثل تحالفا لقوى ديمقراطية يسارية	له جريدة أسبوعية وهي: **الموقف**
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	تأسس 09-04-1994 وحصل على الاعتماد في 25-10-2002	ليبرالي ديمقراطي	له جريدة أسبوعية وهي: **مواطنون**

المصدر: تحرير الباحث

ثانيا : الأحزاب غير المعتمدة

وهي تلك الأحزاب التي لم تتمكن من الحصول على تأشيرة للنشاط العلني وفقا للقانون الأساسي المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية في تونس، وإنما تعمدت السلطة النأي بنفسها من الاعتراف ببعض الأحزاب التي كانت ترى أنها تشكّل خطرا على بقائها واستمراريتها ومن بين أهم تلك الأحزاب نذكر :

أ) حركة النهضة: تأسست أواخر الستينيات من القرن المنصرم تحت اسم "الجماعة الإسلامية" التي أقامت أولى لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في أفريل 1972 ومن أبرز مؤسسيها "راشد الغنوشي" و "عبد الفتاح مورو"، حيث اقتصر نشاطها في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد والانخراط في جمعيات المحافظة على القرآن الكريم، حيث احتوت تيارات تتبنّى مرجعيات من نوع مرجعيات (حسن البنا، سيد قطب، علي شريعتي وباقر الصدر) كما تضمنت تيارات ذات توجه يساري، وتعتمد الحركة في ايديولوجيتها بعث الشخصية الإسلامية لتونس وتبنّي المبادئ الإسلامية في الحياة الاقتصادية وتوزيع الثروة على أسس إسلامية[1] .

[1] فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس: 1932-1984، دمشق، ددن، 1986، ص ص 212، 214 .

في بيان الإعلان بتاريخ 06 جوان 1981 غيّرت "الجماعة الإسلامية" تسميتها إلى "حركة الاتجاه الإسلامي" ثم حاولت الحصول على الترخيص القانوني لكن "بورقيبة" رفض وجودها كحركة سياسية واعتقل مؤسسها الشيخ "راشد الغنوشي"[1] ولم تفرج عنه حتى عام 1984، كما شهد منتصف الثمانينيات صعودا للحركة وتناميا للصدامات مع السلطة بلغت أوجها عام 1987 . بعد الإطاحة "ببورقيبة" بنت الحركة علاقات جيدة مع "بن علي" وشاركت في انتخابات 1989 تحت لوائح مستقلة وحصلت رسميا على 17% من الأصوات واحتلت المركز الثاني بعد حزب "التجمع" متقدمة على جميع الأحزاب المرخص لها[2] وذلك بعد أن غيّرت اسمها إلى "حركة النهضة" استجابة لشروط قانونية تمنع أي حزب سياسي من احتكار الدين أو ادعاء النطق باسمه .

في سنة 1989 أعادت حركة النهضة طلب الاعتماد من السلطة التي رفضت الترخيص لها لأسباب سياسية محضة نظرا لموقف الحركة الغامض من شرعية الدولة المدنية في تونس واعتبارها العدو الأخطر للنظام القائم والمجتمع المتمدن مما أعاد التوتر بينها وبين السلطة، وفي عام 1990 بدأ "بن علي" حملة قمع واسعة ضد الحركة ونفي أنصارها لكنها حافظت على شعبيتها في أوساط الشعب التونسي ولم تستطع سياسات "بن علي" التي جاءت امتدادا لتوجهات "بورقيبة" التحديثية اجتثاث "النهضة" من المجتمع التونسي[3] .

ب) حزب العمال الشيوعي التونسي: يعتبر من أكبر الأحزاب الماركسية اللينينية الناشطة في تونس، تأسس عام 1981 من طرف مناضلين سابقين في منظمة "العامل التونسي"، و"لحزب العمال الشيوعي التونسي" وجود هام على الساحة الطلابية وعمل بشكل سري منذ تأسيسه لرفض السلطة الاعتراف القانوني به . وقد جاهر الحزب بالدعوة إلى إسقاط نظام "بن علي" ويقول في أحد منشورات موقعه الالكتروني: "إن الشعار الذي ينبغي طرحه بإلحاح هو شعار (ليرحل بن علي) وذلك يرجع لطبيعة منصب الرئاسة الذي يجمع بين يديه كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ولا توجد أية مؤسسة قادرة على مراقبته أو محاسبته أو مقاضاته

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق، ص 01 .

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 174 .

[3] Katarina Peuna, Revolution in Tunisia and Egypt and Political Participation of Islalmistes, International Issues and Slovac Foreing Policy Affairs, Vol20, no2, 2011, pp42,44 .

أو عزله عن الاقتضاء، وكذا الفساد الذي يشمل مختلف أجهزة الدولة ودواليبها والذي يمثل العائلات القريبة من القصر (عائلة بن علي وأصهاره وأقربائه وأصدقائه) [1] .

ج) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: تأسس حزب المؤتمر في 25 جويلية 2001 على إثر التقاء عدد من المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمساجين السياسيين السابقين من مشارب فكرية مختلفة من بينهم(عبد الرزاق العيادي، عماد الدائمي، سليم بن حميدان ومنصف المرزوقي) ولم يحصل الحزب على الترخيص القانوني للعمل منذ تأسيسه خلال حكم "بن علي"، واعتمد الحزب منذ تأسيسه منهجا فكريا ينطلق من الهوية العربية الإسلامية ومن القيم والأفكار التحررية الإنسانية كما انفتح "المؤتمر" على النهضة والأحزاب الإسلامية وأخذ موضع تيار الوسط بينها وبين التكتل الديمقراطي الحداثي ويفضل الحزب "النظام المختلط" باعتباره شكل الحكم الأنسب لتونس .

شارك حزب "المؤتمر" في "هيئة 18 أكتوبر" وعبّر عن قطيعة كاملة مع نظام الاستبداد كما أنه تميّز بمواقفه العروبية الديمقراطية، وقد عبّر "منصف المرزوقي" الذي شارك في الإضراب عن الطعام عن موقف واضح بخصوص حق "حركة النهضة" في أن تشارك في العملية الديمقراطية[2]، ورغم انه لم يحصل على الترخيص القانوني والاعتراف به إلا أن ذلك لم يمنعه من النشاط لبعض عناصره التي تعرضت لمحاولات التضييق من قبل عناصر النظام القائم تراوحت بين المنع من السفر والتعنيف ووصلت إلى حد محاولات الاغتيال .

ثالثا : التحالفات والتكتلات السياسية

سعى حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم إلى خلق حزام سياسي من حوله يساند توجهاته السياسية والفكرية مستخدما كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية، وكان هدفه الاستراتيجي عزل حركة النهضة وترويض بعض أحزاب المعارضة على أساس خلق جبهة معادية ضد التوجهات السياسية الإسلامية بدرجة أولى والأحزاب والتنظيمات القومية والعروبية بدرجة ثانية، وإن أفلح النظام في إيجاد بعض الأحزاب من حوله لمباركة مواقفه وسلوكه السياسي فإنه

[1] حزب العمال الشيوعي التونسي، من أجل بديل ديمقراطي: ليرحل بن علي، مقال متوفر على الموقع الالكتروني في 01-05-2001 http//www.albadil.org تم تصفح الموقع في 23-12-2016 .

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 176 .

عجز في المقابل عن ترويض أغلب أحزاب المعارضة التي عملت بدورها على إيجاد أطر جبهوية لمواجهة تحالف الحزب الحاكم مع ما يطلق عليه بـ "الأحزاب الإدارية"، ومن أبرز التنظيمات التي تمكنت المعارضة من تشكيلها استمرت اكثر من غيرها من الأطر التنظيمية نذكر اثنتين هما[1] :

أ) هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات: ولدت هيئة 18 أكتوبر سنة 2005 بعد احتجاجات قام بها محامون وقضاة تونسيون وحقوقيون بعد منع "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"نقابة الصحفيين التونسيين" من عقد مؤتمريهما وإطاحة النظام بالقيادة الشرعية لـ"جمعية القضاة التونسيين"، حيث ضمت الهيئة أحزابا وشخصيات من اتجاهات فكرية إصلاحية وعلمانية وإسلامية بهدف الدفاع عن الحريات العامة والبحث عن أفق للانتقال إلى الديمقراطية في تونس، كما ضمت بعض القيادات ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة ثم انضم إليها بعض من قيادبي "النهضة" بعد خروجهم من السجن .

ومن أبرز النضالات التي خاضتها إعلان الإضراب عن الطعام الذي شنّه ثمانية مناضلين من الشخصيات المدنية والسياسية حيث أعن المضربون خلال ندوة صحفية عن مطالبهم المتمثلة في حرية التعبير والصحافة وحرية التنظيم الحزبي وتحرير المساجين السياسيين وسنّ قانون العفو العام، وقد لقي الإضراب تغطية إعلامية واسعة من مختلف وسائل الإعلام العربية والدولية حيث استغل المشاركون انعقاد "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" في تونس والتغطية الإعلامية التي واكبته من أجل لفت أنظار العالم إليهم، وقد لحق بالهيئة معظم الحركات وأحزاب المعارضة والمنظمات الحقوقية والنقابية وعدد من الأحزاب اليسارية فمن بين الأحزاب المنضمة لها نجد (حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل من أجل العمل والحريات، حزب العمال الشيوعي التونسي،...) أما المنظمات والاتحادات نجد (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المجلس الوطني للحريات، فرع منظمة العفو الدولية بتونس، الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس والمهدية والقيروان وجندوبة) [2] .

ودام الإضراب أكثر من 30 يوما زارت خلاله بعض الوفود المشاركة في قمة "مجتمع المعلومات" مقر الإضراب والتي طلبت من المضربين – نيابة عن الوفود الدولية المشاركة في القمة – تعليق إضرابهم وتعهدت بدعم مطالبهم والعمل على تحقيقها أين استجاب المضربون وعلّقوا إضرابهم يوم 18 نوفمبر 2005 .

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 210 .

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 180 .

ب) تحالف المواطنة والمساواة: تشكّل هذا التحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2009 وضمّ العديد من الأحزاب وهي (حزب التجديد، تيار الإصلاح والتنمية، التكتل من أجل العمل والحريات، حزب العمل الوطني الديمقراطي،...) ومجموعة من المناضلين السياسيين المستقلين، وتعتبر هذه الأطراف السياسية أن القواسم المشتركة التي تجمعها تشكّل منطلقا لعمل سياسي مثمر يلبي حاجة البلاد للإصلاح ويستجيب لانتظارات المواطنين ويمكّن المعارضة الديمقراطية من تجاوز تشتتها وهو ما يسمح لها بالتطور والنجاعة . وبعد نجاح الثورة ومشاركة كل من "حزب التجديد" و"حزب التجمع الديمقراطي التقدمي" في الحكومة المؤقتة أعادت كل الأحزاب تموقعها السياسي، فخرج كل من "حزب العمال الشيوعي التونسي" من هيئة 18 أكتوبر وكذلك "حركة النهضة" كما خرج "حزب العمل الوطني الديمقراطي" وحزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" من "تحالف المواطنة والمساواة"[1] . إن هذه التحالفات السياسية التي نشأت تحت نير سلطة السابع من نوفمبر عكست مدى نضال القوى الحية في تونس من أحزاب سياسية ومنظمات طلابية وحقوقية واتحادات نقابية حرة التي كانت منبر للتعبير الحر الرافض للسياسات القمعية لنظام "بن علي" قبل الثورة، لكنها فقدت شرعية وجودها بعد ثورة الياسمين والإطاحة برمز النظام وفراره خارج البلاد ذات 14 من يناير 2011 .

المبحث الثاني : البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس

كانت تونس من بين الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية وكانت تحتل الموقع التاسع بين الدول التسع والثلاثين في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في تسعينيات القرن العشرين، غير أنّ بنية النظام التسلطي في تونس حالت دون ذلك ويرجع السبب في ذلك إلى التضارب بين المؤشرات الدافعة إلى الانتقال نحو الديمقراطية واستقرار التسلط الذي طوّر قدرات فائقة على المناورة وعلى إعادة إنتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية . إن جذور الفكر الإصلاحي الليبرالي التحرري في تونس تمتد إلى القرن التاسع عشر وقد

[1] عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 211 .

تبلورت في أفكار "خير الدين التونسي"[1] و "الطاهر الحداد"[2] وغيرهما، وهؤلاء رأوا أنّ تخلف العالم العربي سببه الاستبداد السياسي ويكون الخلاص إذا بالانخراط في الفكر الدستوري السياسي الديمقراطي التحرري الذي حقق تطوّر الدول الغربية. تجسدت حركة الإصلاح بعدد من الإصدارات القانونية فكان (عهد الأمان) الذي صدر في تونس سنة 1857 وهو عبارة عن أول إعلان لحقوق الإنسان في تونس، وكذا دستور 1861 الذي يعدّ أول دستور في البلاد العربية[3]، وللوقوف على البيئة الداخلية التحول الديمقراطي في تونس نتطرق إلى جملة الدوافع والمؤشرات كما يلي :

المطلب الأول : الدوافع والمؤشرات السياسية

بعد تولي الرئيس التونسي الراحل "الحبيب بورقيبة" سدة الحكم غداة استقلال بلاده عن فرنسا سنة 1956 انتهج في عملية بناء الدولة التونسية الناشئة نظام أحادي يمثّله الحزب الاشتراكي الدستوري الذي تحول من حزب سياسي ذي طابع نضالي جماهيري إلى حزب سياسي ذي طابع بيروقراطي يعبّر عن مصالح الدولة بالأساس[4]، واستكمل "لحبيب بورقيبة" هيمنته على السلطة بإقرار تعديل دستوري يمنحه الرئاسة مدى الحياة وأصبح مشروع الدولة بأكملها مشروع الرئيس "لحبيب بورقيبة " .

هذه الوضعية السياسية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى انفجار الوضع في تونس في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حيث عبّرت القوى الاجتماعية المتمثلة أساسا في النقابة العمالية (UGTT) واتحاد الطلبة التونسيين والقوى السياسية المتمثلة في الحزب الشيوعي التونسي وحركة الاتجاه الإسلامي غير المعترف بهما، وقوى من داخل النظام نفسه والتي يمثّلها الوزير الأول " مُحَمَّد مزالي"، عبّرت عن رفضها لهذا الوضع وضرورة التغيير والإصلاح في

[1] خير الدين التونسي ولد بقرية بجبال القوقاز سنة 1820 ، جيء به من تركيا في سن 17 إلى قصر الباي كعبد مملوك لأحمد باشا باي الذي تولى تربيته وتعليمه ليتدرج في المناصب العسكرية ، فولّاه أحمد باشا أميرا لأمراء الخيالة سنة 1849 .

[2] الطاهر الحداد (1899_1935) مفكر ونقابي وسياسي تونسي ، قام بحملة لتطوير المجتمع التونسي في مطلع القرن العشرين ، ومعروف عنه أنه خاض نشاطات من أجل حقوق العمال النقابية التونسية وتحرير المرأة والدفاع عن منع تعدد الزوجات في مجتمع مسلم .

[3] لطفي طرشونة ، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير ، من كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1 ، فبراير 2012 ، ص ص 14 ، 15 .

[4] مُحَمَّد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 196 .

البلاد وفي ظل هذه الأوضاع أعلن الرئيس "لحبيب بورقيبة" في أفريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط تخلّيها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي[1]. ونتيجة الأزمات التي تعرّض لها الحزب الحاكم وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفشي البطالة ووقوع الاضطرابات والإضرابات أقدم النظام في ضوء هذا التوتر على إعلان حالة الطوارئ سنة 1984 ووقف الإصلاحات السياسية، واستمر النظام البورقيبي في استخدام أسلوب العنف والاعتقال (خاصة ضد حركة الاتجاه الإسلامي) مما أدى إلى تردي الوضع أكثر في البلاد واهتزاز شرعية النظام السياسي .

وفي ظل هذه الظروف استغل "زين العابدين بن علي" منصبه كرئيس للوزراء – خاصة مع تدهور الحالة الصحية للرئيس "لحبيب بورقيبة" – للقيام بانقلاب سلمي على نظام "لحبيب بورقيبة" في السابع من نوفمبر 1987، وقد تبنّى فور قبضته على السلطة خطابا إصلاحيا أكثر وضوحا بالمقارنة بالمرحلة السابقة حيث دعّم "زين العابدين بن علي" خطابه الإصلاحي بالعديد من الإجراءات والخطوات في ذلك الاتجاه شكلت في بعدها الآخر نوعا من التحول النسبي قياسا بحالة الوضع السياسي الذي كان سائدا في تونس حينها ولكن بالمحصلة النهائية فإن هذا التوجه لم يكن إلا محاولة لتجديد نظام الحكم فقط[2] .

وحتى تتضح الرؤية ويتسنى تحديد أهم الدوافع السياسية سوف نتطرق إليها بنوع من التفصيل من خلال ثلاث مؤشرات وهي : محاولة الإصلاحات السياسية والدستورية ، الانتخابات وأزمة المشاركة وأخيرا الحريات العامة وحرية التعبير.

أولا : محاولة الإصلاح السياسي والدستوري

تعتمد الديمقراطية كشكل للنظام السياسي على فاعلية نظامها السياسي إذ أنّ توفّر الفاعلية توجب الطاعة للنظام وسلطته بالواجب والقناعة والقبول والرضا، فهي تظهر قدرة النظام السياسي على تعميم قيمه ومعتقداته وإضفاء صفة الشمولية والقبول عليها لفترة طويلة وتؤدي بذلك الفاعلية دورا حاسما في رسوخ معتقدات شرعية النظام السياسي ذلك أنّ قوة أو ضعف

[1] محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 175 .

[2] Malar christian et Julian Haward,Citoyennes à part entière , Arabies , n°= 233 , septembre 2006 , p17 .

المعتقدات تحدد استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي، ويحكم على الفاعلية بالنظر إلى مدى قيام النظام السياسي بالمهام الأساسية التي يؤديها كما تقرّرها ردود أفعال معظم أفراد المجتمع .

وفي الحالة التونسية فلقد أحدثت أزمة عدم الشرعية دفعا أساسيا للنظام للقيام بعمليات الانفتاح السياسي ولقد كانت الإضرابات والمواجهات العنيفة التي شهدتها تونس كمؤشرات لاهتزاز شرعية النظام السياسي على غرار انتفاضة " التعاونيات الزراعية " عام 1969، وأحداث "قصر هلال " عام 1974، إلى أحداث " الخميس الأسود " سنة 1978، ثم أحداث " قفصة " سنة 1980، و"انتفاضة الخبز " عام 1984 إلى انتفاضة " الحوض المنجمي " عام 2008 .

لقد قدّم "زين العابدين بن علي" نفسه منذ توليه الحكم على أنه زعيم الإصلاح الذي يضطلع بمهمة وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها وتكريس دولة القانون والمؤسسات، فركّز إعلان مشروع التغيير في 07 نوفمبر 1987 على إصلاح النظام في اتجاه حياة سياسية متطورة تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، ومن منطلق ـ بحسب ما جاء في إعلان التغيير ـ أنّ " شعبنا بلغ من النضج والوعي ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه على أساس سيادة الشعب "، حيث قام في هذا السياق بالعديد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والقبول بالتعددية السياسية[1] .

حاول نظام "زين العابدين بن علي" احتواء القوى الإسلامية خاصة حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة حاليا) من خلال تنظيم عدد من اللقاءات مع قيادات ورموز تلك القوى وتقديم وعود بالاعتراف بها بالإضافة إلى الاعتراف ببعض الحركات الطلابية القريبة من حركة الاتجاه الإسلامي . ومن بين الإصلاحات الدستورية التي قام بها "زين العابدين بن علي" إدخال مجموعة من التعديلات الجزئية كانت أولها في 25 جويلية 1988 للانتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي وأهم ما جاء فيه التخلي عن الرئاسة مدى الحياة وإلغاء الخلافة الآلية، ثم جاء تعديل 06 نوفمبر 1995 وأهم ما ورد فيه استحداث المجلس الدستوري . وفي 27 أكتوبر 1997 تمّ تعديل جزئي آخر للدستور وأهم ما تضمّنه توسيع مجال الاستفتاء خاصة في مشاريع القوانين ذات الأهمية

[1] ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387 ، ماي 2011، ص 122 .

الوطنية وفي المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا كما تعرّض لدور الأحزاب السياسية في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية .

وعلى غرار مجموعة تعديلات جزئية للدستور جاء تعديل ماي 2002 الذي قدمه "زين العابدين بن علي" والذي مسّ أربعة محاور :

المحور الأول : يتعلق بتدعيم حقوق الإنسان وتعزيز ضماناتها .

المحور الثاني : يتعلق بتعديل هيكل السلطة التشريعية باستحداث غرفة ثانية سميت مجلس المستشارين .

المحور الثالث : يتمثل في تطوير العمل الحكومي إلى جانب الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري .

أما المحور الرابع : فيتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية حيث أصبح من حق رئيس الجمهورية تجديد ترشحه لفترات رئاسية جديدة وأصبح أقصى سنّ للترشح للرئاسة 75 عاما[1].

إلا أنه وبعدما كان الإصلاح والديمقراطية قضية "زين العابدين بن علي" ومصدر شرعيته خاصة بعد الفشل المتكرر لمحاولات الانفتاح السياسي في عهد "لحبيب بورقيبة" بدأ التخلي السريع عن الدمقرطة والإصلاح ورست على الأرض التونسية نظام سلطوي بوليسي غير كاريزمي وبلا قضية لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام، وقد تطوّر استبدال حق وعد بالإصلاح وتحديد مدة الرئاسة إلى بناء نظام بوليسي وطغمة حاكمة[2] .

وابتداء من عقد التسعينات ركّز النظام على التخلص من حركة النهضة وتحجيمها بعدما أحس بأنها تمثّل التهديد الحقيقي لوجوده حيث اتّبع نظام "زين العابدين بن علي" في هذا الإطار تأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية والسياسية العلمانية ضد هذه القوة بالإضافة إلى توجيه ضربات أمنية إلى رموز وقواعد هذه القوة الشيء الذي أسهم في عرقلة وتعثر مسار التحول الديمقراطي[3] .

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي (2002 _ 2003) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2003 ، ص 335 .

[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 27 .

[3] إسماعيل معراف ، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ، بن عكنون (الجزائر) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2013 ، ص ص 138 ، 139 .

ثانيا : الانتخابات وأزمة المشاركة

إن العلاقة بين الدولة والقوى المعارضة بقيت بنفس القيم السابقة في المعاملة بحيث لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري وهو ما تجسّد بشكل واضح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في أفريل 1989، حيث كانت جميع الانتخابات التشريعية والرئاسية تأتي في موعد واحد طيلة حكم "زين العابدين بن علي" غير أنّ المعارضة انتقدت هذا الأمر ودعت إلى جعل الانتخابات الرئاسية والتشريعية مناسبتين متميزتين تمكّنان الشعب التونسي من التعبير عن إرادته مرتين[1]، إلّا أنّ النظام استمرّ في تنظيم الحدثين مع بعضهما وكان الفوز دوما في الانتخابات الرئاسية لصالح "زين العابدين بن علي"، والفائز بأكبر قدر من المقاعد في مجلس النواب هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (RCD)[2] وذلك عبر المحطات الانتخابية التالية :

1) الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 1989 : بالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام 1989 ترشح وفاز بها الرئيس "زين العابدين بن علي" وقد ساندته جميع القوى السياسية الموجودة آنذاك على الساحة السياسية بما فيها حركة النهضة، أما الانتخابات التشريعية فأجريت وفق قانون انتخاب يتم حسب نظام الاقتراع بالأغلبية في دورة واحدة وقد حاول نظام "زين العابدين بن علي" استغلاله للميثاق الوطني كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان من خلال تأسيس تحالف انتخابي بين التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم من ناحية، وأحزاب المعارضة المعترف بها من ناحية أخرى بحيث تحصل أحزاب المعارضة على 30 مقعدا من إجمالي 140 مقعدا يتم توزيعها على الأحزاب طبقا لنسبة الأصوات التي تحصل عليها .

ويبدو أنّ الهدف الحقيقي من تخصيص 30 مقعدا فقط للمعارضة هو ضمان عدم إقدامها على الدخول في معركة انتخابات الرئاسة بسبب اشتراط حصول المترشح في تلك الانتخابات على تزكية 30 عضوا على الأقل داخل البرلمان وبما يضمن من ناحية أخرى إضفاء واجهة ديمقراطية على النظام الجديد، إلا أنّ المعارضة خلصت في نهاية المطاف إلى رفض العرض الحكومي وتفضيل المشاركة في الانتخابات بقوائمها الحزبية الخاصة كما حاولت حركة النهضة مقايضة الاعتراف

[1] التقرير الاستراتيجي العربي (2004 _ 2005) ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2005 ، ص 294 .

[2] اعتمدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري هذا الاسم في 27 فيفري 1988 ، فانتقل من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية بعد إقرار للتعددية الحزبية التي جاء بها التعديل الدستوري جوان 1988 .

بالمشاركة في تلك الانتخابات بقائمة خاصة إلا أنّ الحكومة رفضت ذلك الاقتراح أيضا مما اضطر الحركة إلى المشاركة في الانتخابات بقوائم مستقلة وليس ضمن القائمة الموحدة للحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة[1] .

غير أنّ التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم قد استطاع بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة السيطرة على جميع مقاعد البرلمان رغم حصوله على 80،5 % من إجمالي الأصوات الانتخابية مقابل حصول أحزاب المعارضة (الديمقراطيين الاشتراكيين، الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي) على 5،3 % من إجمالي الأصوات ليؤكد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي أنه أكبر حزب في البلاد[2]، واقتصرت عملية التغيير على استيعاب عناصر جديدة داخل الوزارة التي تمّ تشكيلها عقب الانتخابات وتحقيق نوع من التوازن في التمثيل الجغرافي .

تميزت الوزارة الجديدة التي تمّ تشكيلها عقب تلك الانتخابات بسيطرة العناصر الشابة من ناحية ومحاولة إحداث نوع من القطيعة مع النظام القديم من ناحية أخرى، فقد ضمّت الوزارة حوالي 28 وزيرا لم يشغل أيّ منهم منصبا خلال فترة الرئيس "لحبيب بورقيبة"، كما حاولت الحكومة تعويض عدم تمثيل المعارضة في مجلس النواب من خلال العمل على توفير هامش أكبر للتمثيل داخل المجالس النيابية مما اضطر الحكومة إلى تعديل قانون الانتخابات المحلية في مايو 1990، إلا أنّ أحزاب المعارضة بالإضافة إلى حركة النهضة رفضت المشاركة في تلك الانتخابات التي أجريت في 10 يونيو 1990 التي حصل فيها الحزب الحاكم على 1،99 % من المقاعد حيث سيطر التجمع الدستوري على 244 مجلس مقابل سيطرة المستقلين على مجلس واحد فقط[3] .

2 / الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 1994 : اتسمت الانتخابات الرئاسية لعام 1994 بتأييد أحزاب المعارضة للرئيس "زين العابدين بن علي" الذي فاز بها بنسبة 99 % من أصوات الناخبين وتم بمناسبتها القبض على "عبد الرحمان الهاني" و "منصف المرزوقي" لإعلانهما نية الترشح للرئاسيات، أما الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1994 فقد وضعت عملية التحول الديمقراطي على المحك حيث أجريت في ظل مناخ سياسي تميز بوجود تحالف بين الدولة والقوى السياسية

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق ، ص ص 179 ، 180 .

[2] جمال عبد الجواد وآخرون ، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس ، القاهرة ، مركز دراسات حقوق الإنسان ، 1998 ، ص17 .

[3] محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 180 .

العلمانية ضد حركة النهضة الإسلامية، وهو ما ظهر جليا من خلال تعديل قانون الانتخابات في عام 1993 حيث أعطى تمثيلا نسبيا للمعارضة وهو شيء رفضته قيادات هذه الحركة واعتبرته إقصاء وانتهاكا للتقاليد الديمقراطية .

كما أنّ النتائج جاءت مطابقة للتوقعات حيث حصل التجمع الدستوري الديمقراطي على إجمالي مقاعد مجلس النواب المخصصة للانتخاب وفق نظام القائمة المطلقة (144 مقعدا) وتوزيع المقاعد ال19 المخصصة لتمثيل المعارضة على أربعة أحزاب فقط وهي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (10 مقاعد)، حركة التجديد (04 مقاعد)، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (03 مقاعد) و حزب الوحدة الشعبية مقعدان[1] . وتعتبر خطوة مشاركة المعارضة في البرلمان دلالة رمزية على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للمجلس النيابي إلا أنه يبقى في النهاية تمثيلا محدودا ولا يغيّر كثيرا من هيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على مجريات نشاط المؤسسة التشريعية[2] .

3 / الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 1999 : أقرّت السلطة مجموعة من التعديلات على قانون الانتخابات في عام 1998 تمثلت في التراجع عن شرط حصول المترشح للانتخابات الرئاسية على توقيع 30 نائبا برلمانيا على الأقل هذا الشرط الذي صعب على المعارضة ـ في السابق ـ تحقيقه لضعف وجودها داخل البرلمان، كما منح هذا التعديل الحق لرئيس أي حزب وأمينه العام للترشح للانتخابات شرط مضي خمس سنوات على رئاسة الحزب وأن يكون للحزب نائب على الأقل في البرلمان، وقد تميزت تلك الانتخابات بتطورين هامين :

التطور الأول هو تعدد المرشحين لأول مرة في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة بالانتخابات السابقة التي أجريت في عامي 1989 و 1994 والتي اقتصرت على مرشح واحد فقط هو الرئيس "زين العابدين بن علي"، أما التطور الثاني فقد تمثّل في زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان .

وقد شارك في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 ثلاث مرشحين هم: "زين العابدين بن علي" عن الحزب الحاكم، "مُحَمَّد بلحاج عمور" زعيم الوحدة الشعبية ـ ذو التوجه الاشتراكي ـ و "عبد

[1] مُحَمَّد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 182 .

[2] حسنين توفيق إبراهيم ، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي : سلسلة بحوث سياسية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، العدد 113 ، يناير 1997 ، ص 126 .

الرحمن تليلي" زعيم الاتحاد الوحدوي الديمقراطي[1] ـ ذو التوجه القومي ـ وقد جاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز الرئيس" زين العابدين بن علي" بأغلبية مطلقة بلغت 99 % من الأصوات .

وعلى مستوى الانتخابات البرلمانية شملت تلك التعديلات على قانون الانتخابات إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات (المرصد الوطني للانتخابات العامة) ضمت 44 من الشخصيات المستقلة بالإضافة إلى زيادة عدد مقاعد البرلمان إلى 182 مقعد بدلا من 163 مقعد في انتخابات 1994، إلا أنّ التعديل الأهم تمثل في العدول عن نظام القائمة المطلقة الذي جرى تطبيقه في انتخابات 1994 حيث شمل القانون الجديد الجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي معا فتمّ تطبيق نظام القائمة الحزبية المطلقة للتنافس على 148 مقعد و34 مقعد المتبقية يتم توزيعها على المعارضة المشاركة في الانتخابات حسب نسب الأصوات المتحصل عليها من قبل كل حزب، كما تمّ خفض سن الانتخاب إلى 18 سنة بعد أن كان 20 سنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة إضافة إلى المشاركة الواسعة للمرأة في الترشح للمناصب النيابية . وجاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد الـ 148 مقابل حصول أحزاب المعارضة على 34 مقعد، وتوزعت على خمسة أحزاب سياسية وهي : حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (13 مقعد)، حركة التجديد (05 مقاعد)، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (07 مقاعد) بالإضافة إلى حزب الوحدة الشعبية (07 مقاعد) والحزب الاشتراكي للتقدم مقعدان[2] .

وما يلاحظ هنا أنّ فشل المعارضة في الحصول على مقاعد إضافية لا يرجع إلى النظام الانتخابي فقط وإنما إلى ضعف الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وحداثة تكوينها إضافة إلى ضعف التنسيق بين القوائم الحزبية على مستوى الدوائر الانتخابية .

4 / الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2004 : ترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2004 أربعة مرشحين هم الرئيس "زين العابدين بن علي" عن التجمع الدستوري الديمقراطي، "مُحَمَّد بوشيحة" الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، "منير الباجي" عن الحزب الاجتماعي التحرري و "مُحَمَّد علي الحلواني" عضو المكتب السياسي لحركة التجديد . وقد جاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز الرئيس " زين العابدين بن علي" بعهدة جديدة ولكن انخفضت نسبة فوزه إلى 94،48 % ليحصل المرشحون المنافسون له على معدلات تتراوح بين 3،78 % "لمحمد بوشيحة" أمين عام حزب

[1] عامر مُحَمَّد الجبو ، مرجع سابق ، ص 157 .

[2] علي الصاوي ، مستقبل البرلمان في العالم العربي ، القاهرة ، النهضة العربية ، ط 1 ، 2000 ، ص 238 .

الوحدة الشعبية، و"منير باجي" عن الحزب الاجتماعي التحرري بـ 0،79 % و"مُحَمَّد علي الحلواني" حصل على نسبة 0،95 %[1] .

أما الانتخابات التشريعية لعام 2004 فتنافست فيها سبعة أحزاب سياسية منها: التجمع الدستوري الديمقراطي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي التحرري، الحزب الديمقراطي التقدمي بالإضافة إلى المستقلين وقد تمّ في انتخابات 2004 رفع عدد المقاعد المخصصة إلى القوائم غير المتحصلة على الأغلبية إلى 37 مقعدا بعد أن كانت 34 مقعدا في الانتخابات السابقة حيث فاز الحزب الحكم بـ 152 مقعد من أصل 182 مقعد .

5 / الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام 2009 : تنافس على مستوى الانتخابات الرئاسية "زين العابدين بن علي " وثلاثة قادة أحزاب من المعارضة هم : "أحمد أينوبي" الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي، "مُحَمَّد بوشيحة" الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، "أحمد إبراهيم" الأمين الأول لحركة التجديد . أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية على فوز الرئيس "زين العابدين بن علي" بنسبة 89،6 % ، "مُحَمَّد بوشيحة" 5،1 % ، "أحمد أينوبي" حصل على نسبة 3،8 %، "أحمد إبراهيم" حصل على 1،5 %[2] . بالنسبة للانتخابات التشريعية لعام 2009 جرت في ظل رفع نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان إلى 25 % بعد زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى 214 و تنافس عليها 1080 مرشحا ضمن 181 قائمة انتخابية تضم 166 قائمة للأحزاب و15 قائمة مستقلة .

ودخل في منافسة الانتخابات التشريعية مجموعة من الأحزاب السياسية تمثلت في : حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، الحزب الاجتماعي التحرري، حركة التجديد، حزب الخضر للتقدم، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات والحزب التقدمي الديمقراطي . حيث جاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري ب 161 مقعدا أما باقي المقاعد فتمّ توزيعها على حركة الديمقراطيين الاشتراكيين 16 مقعدا، وحصل حزب الوحدة الشعبية على 12 مقعدا، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي على 9 مقاعد والحزب الاجتماعي التحرري على 8 مقاعد، وحزب الخضر للتقدم على 6 مقاعد، وحركة التجديد على مقعدين .

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي (2004 _ 2005) ، مرجع سابق ، ص 296 .

[2] المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي (2009_2010) ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 98 .

جدول 3 : **حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية مقارنة بحزب التجمع الدستوري الحاكم في أربع مناسبات انتخابية**

	انتخابات 02 أفريل 1989	انتخابات 20 مارس 1994	انتخابات 24 أكتوبر 1999	انتخابات 24 أكتوبر 2004
*نسبة التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في مجلس النواب	100	88،34	81،32	80
*التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم حسب عدد المقاعد في مجلس النواب	141	144	148	152
*أحزاب المعارضة في مجلس النواب حسب عدد المقاعد	صفر	19	34	37
*نسبة المصوتين للتجمع الدستوري الحاكم	88،48	97،73	91،59	-
*نسبة المصوتين لأحزاب المعارضة	19،52	2،27	8،41	-

المصدر : . http//www.elkhadra.com/election2004/references/loi8.html .

ثالثا : الحريات العامة وحرية التعبير

ما يلاحظ خلال حقبة حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" في مجال الحريات العامة أنّ الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات وجاءت النصوص المتعلقة بالحريات العامة بمختلف أشكالها موزعة على مختلف فصول الدستور، فقد أقرّ الفصل الثامن من الدستور ضمان حريات الفكر والتعبير جنبا إلى جنب مع حريات الاجتماع وتأسيس الجمعيات والنشر والصحافة غير أنه يلاحظ أنّ الدستور لم يقرّ تلك الحقوق على إطلاقها فقد نصّ على خضوع ممارسة تلك الحقوق والقوانين المنظمة، وبالرغم من أنّ النص على خضوع ممارسة تلك الحريات للقوانين قد لا ينتقص نظريا مع تلك الحقوق إلّا أنّ مثل تلك النصوص أو التعبيرات تكتسب أهمية خاصة في

حالة الخبرة العربية والتي غالبا ما يتم استخدامها بشكل سلبي بما يسمح لتفريغ تلك النصوص من مضمونها[1] .

أما فيما يخص تطور الحريات العامة وحرية التعبير فإن النظام اختار خطابا مزدوجا في هذا المجال حيث حرص على تحسين صورته أمام العالم الخارجي من خلال قبوله ثم توقيعه على كل الاتفاقيات الدولية الداعية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان، لكن هذا الوضع لم يترجم على الممارسات والسلوكيات الداخلية حيث كان الاختراق والانتهاك واضحا ومن ذلك اعتماد الحكومة التونسية أسلوب الملاحقات الأمنية التي طالت مختلف مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة مثلما جرى الأمر بالنسبة لقيادات الاتحاد العام لطلبة تونس الذين تمّ اعتقالهم في ديسمبر 1998 والحكم عليهم بالسجن لمدة تسعة شهور، ونفس المصير لقيه قبلهم نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان الذي تمّ اعتقاله في أوت 1997 والحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات نتيجة اتهامه بالضلوع في أعمال التحريض والإساءة للنظام العام، أضف إلى ذلك التضييق على نشر الكتب حيث تمّ مصادرة الكثير من المؤلفات الخاصة بدراسة الوضع السياسي في تونس مثلما حدث لمؤلفات ودراسات "منصف المرزوقي" الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان[2] .

وفيما يتعلق بتضييق النظام على حرية التعبير فقد تجلى ذلك في فرض العديد من القيود مثل اشتراط إرسال الناشر نسخة من الصحيفة أو المجلة للنائب العام ووزارة الثقافة قبل التوزيع بالإضافة إلى اشتراط الحصول على تصريح قبل توزيع أي إصدارات أجنبية، وتم كذلك صدور قانون خاص بالبريد سنة 1998 يقرر حق الدولة في مصادرة بعض المراسلات الخاصة إذا كانت تتضمن مواد تؤثر على استقرار الدولة والأمن العام، وهي إجراءات عرقلت كثيرا مسعى التحول الديمقراطي ناهيك عن رفض الحكومة اعتماد جمعية خاصة بتأسيس المجلس الوطني للحريات في تونس حيث رفضها وأخضع أعضاءها للمساءلة[3] .

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 187 .

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 140 .

[3] المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي (2000_2001) ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 99 .

المطلب الثاني : الدوافع والمؤشرات الاقتصادية

لقد احتذت تونس في ستينات القرن العشرين نموذجا اشتراكيا من نوع " رأسمالية الدولة " الذي ساد في العالم الثالث لكن مع قدر أكبر من الانفتاح على الغرب والتوجه إلى الخارج، وقام النموذج على أساس تعزيز دور القطاع العام في عملية التنمية وإجراء تحويلات اقتصادية واجتماعية في ضوء هذا النموذج حيث وصلت الاقتصادات التي انطلقت من هذا النموذج إلى أزمات في عديد من الدول لأسباب مختلفة؛ أمّا في تونس فقد كانت المحطة الأساسية للأزمة عام 1969 مع انهيار الخطط الزراعية القائمة على الملكيات التعاونية وملكيات الدولة التي قادها الوزير "أحمد بن صالح" واندلاع احتجاجات واسعة من ملاك الأراضي مما أدى إلى بدايات اللبرلة الاقتصادية في عهد "لحبيب بورقيبة" . فبعد فشل سياسة "التعاضد" الاشتراكية في تونس التي جاء بها "أحمد بن صالح " تحوّل النظام الاقتصادي التونسي إلى النظام الليبرالي الاقتصادي والذي قاده الوزير الأول "الهادي نويرة " مع بداية سبعينات القرن العشرين .

وقد شكلت خصخصة الأراضي في التسعينات المرحلة الأخيرة من عملية تفكيك القطاع العام في الاقتصاد التونسي وهي العملية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين بعد أزمة 1969 الاقتصادية السياسية، وقد استفاد ملاك الأراضي الكبار من هذه الخصخصة وتحوّل جزء كبير منهم إلى رجال أعمال في المدن (البرجوازية الناشئة)، وقد ارتبط هؤلاء بعلاقة قوية مع النظام الحاكم وتقرّبوا سياسيا منه بهدف الاستفادة الاقتصادية[1]. حاولت الدولة سنة 1983 رفع الدعم الذي تقدمه للسلع الأساسية الأمر الذي أدى إلى قيام التظاهرات والانتفاضات الشعبية التي أدت إلى تدخّل "لحبيب بورقيبة" وإلغاء القرار ـ الذي كان هو صاحبه في الواقع ـ وتواصل التدهور الاقتصادي على المستوى الكلي للاقتصاد « Macro » ، وهي الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط وانخفض سعر الفوسفات عالميا وتفاقمت مشكلة العمال الأجانب في أوربا، وطرد في الوقت ذاته 30 ألف عامل تونسي من ليبيا عام 1985 مما مهّد لانقلاب "زين العابدين بن علي" عام 1987 ومهّد لبدء تدخّل المؤسسات المالية الدولية المباشر في الاقتصاد التونسي[2] .

[1] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص ص 87 ، 88 .

[2] المرجع نفسه ، ص 90 .

لقد هدفت السياسة الليبرالية الاقتصادية التي انتهجها الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى إنهاء سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي باعتبار أنّ الحاكمية المطلقة في هذه الليبرالية للسوق وقوانينه، لكن طبيعة الدولة البوليسية التونسية تتجاوز حدود الملكية المباشرة إلى سلطة التشريع والضوابط التشريعية للاقتصاد والمجتمع، وفضلا عن ذلك فإن البيروقراطية المركزية للدولة تضع المعوقات التي يمكن أن تعرقل أيّ ليبرالية اقتصادية حقيقية تكون السلطة الوحيدة فيها في المجال الاقتصادي هي سلطة المستثمر بوصفها سلطة تخضع لمقاييس واعتبارات بعيدة جدا[1] .

ونرصد من خلال الوقوف على أبعاد ودوافع الأزمة الاقتصادية في تونس مؤشرين هامين يتمثلان في : برنامج الخصخصة ، وبرنامج الشراكة الأوربية المتوسطية .

أولا : برنامج الخصخصة في تونس

لقد بدأت تونس عملية الإصلاح الاقتصادي عام 1970 قبل تدخّل المؤسسات المالية الدولية المكثّف في عام 1986 وقد أصرّ اقتصاديو وموظفو الحكومات التونسية الذين فاوضوا المؤسسات الدولية على الحفاظ على إيقاع تونس الخاص الذي بدأ في تلك الفترة فيما يتعلق بالخصخصة، ولكن التعديلات البنيوية الشاملة للاقتصاد التونسي تمّت بعد عام 1986 بموجب "برامج التكيّف الهيكلي" المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .

إنّ عملية التحول الديمقراطي في تونس تحكّمت فيها عوامل أخرى لم يضعها الكثير من الباحثين في الحسبان من ذلك عملية الخصخصة التي برزت كمتغير إضافي وإيجابي كان من المفروض أن يدفع إلى الانفتاح مثلما حدث في بلدان شرق أوربا، لكن الذي حدث هو أن النظام تحكّم في درجة تأثيره ولم يسمح له من أن يتطور ويؤثر إيجابا على الحياة السياسية ككل بحيث احتفظت الحكومة لنفسها من البداية بدرجة مرتفعة من الاستقلالية في مواجهة القوى السياسية بمعنى أنها تحكّمت بمفردها في مسار الخصخصة[2] وبذلك لم يكن لعملية الخصخصة تأثيرها الكبير على عملية التحول الديمقراطي في تونس وذلك بالنظر إلى عاملين رئيسيين هما :

[1] توفيق المديني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، 2011 ، ص 154 .

[2] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص 142

العامل الأول: أنّ الحكومة التونسية قد احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاستقلالية في مواجهة القوى السياسية والرأي العام ـ كما أشرنا إلى ذلك ـ سواء فيما يتعلق بقرار الخصخصة ذاته أو أولوياته ومراحل تطبيق برنامج الخصخصة الأمر الذي وفّر لها قدرة أكبر على إدارة برنامج الخصخصة فلم تطرح الحكومة البرنامج للمناقشة العامة، واتخذ تدفّق المعلومات حول البرنامج مسارا واحدا من أعلى إلى أسفل واقتصرت المناقشات الخاصة بعملية الخصخصة على داخل الدوائر الحكومية ومؤسسات صنع القرار، فلم يتردّد "زين العابدين بن علي" في إقالة العناصر الحكومية التي أبدت اعتراضها على عملية الخصخصة والإصلاح الاقتصادي كان من أبرز أمثلتها إقالة رئيس الوزراء "الهادي بكوش" في سبتمبر 1989 .

كما وظفت الحكومة الصحافة للتأكيد على مشروعية قرار وبرنامج الخصخصة من خلال نشر سلسلة من المقالات لأساتذة الجامعات حول فشل القطاع العام واستعراض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، بالإضافة إلى تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات المغلقة بين عامي 1987 و1989 لمناقشة قضية الخصخصة ناهيك على أنّ الحكومة التونسية لم تقدّم أية معلومات أو بيانات حول الإجراءات والسياسات التي سيتم تطبيقها في عملية الخصخصة مما لم يتح الفرصة لتوجيه النقد إلى الحكومة. فبالرغم من بدء برنامج الخصخصة في منتصف الثمانينيات إلا أنّ الحكومة لم تعتمد قائمة محددة للمؤسسات والشركات المقترح خصخصتها ولم يتم الإعلان عن تلك القائمة إلا في منتصف عام 2000[1] حيث تمّ إعلان برنامج يشمل خصخصة 41 مؤسسة عامة بين عامي 2000 و 2001 .

وقد استندت الحكومة التونسية في تأخّر تطبيقها لتلك السياسة إلى عدد من المبررات منها، حداثة القطاع الخاص التونسي في المجالات الصناعية والتجارية، وصعوبة توقّع ردة فعله إزّاء طرح وحدات محددة للخصخصة، والرغبة في عدم تحويل اهتمام المستثمرين من المشروعات الجديدة إلى المشروعات المطروحة للخصخصة .

العامل الثاني : ويتمثل في عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة، وعلى العكس من ذلك فقد اتسمت الطبقة الرأسمالية الجديدة ـ من كبار موظفي الدولة وأبنائهم ـ التي تطورت نتيجة الإصلاح الاقتصادي

[1] محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص ص 188 ، 189 .

والخصخصة بالارتباط والتحالف مع الدولة، وقد جاء هذا التحالف بفعل عوامل عديدة كان أهمها استمرار الدور الاقتصادي الهام للدولة، الأمر الذي جعل استمرار تحقيق تلك الطبقة للتراكم الرأسمالي مرهونا بعلاقاتها الجيدة بالدولة أكثر منه ارتباط بآليات السوق[1] .

ثانيا : برنامج الشراكة الأوربية المتوسطية

كانت تونس أول دولة على الضفة الجنوبية للمتوسط وقّعت على "معاهدة شراكة أورومتوسطية" واستفادت ضمن إطار هذه الشراكة أو ما يدعى "عملية برشلونة " من دعم مالي واسع النطاق بهدف تكييف اقتصادها مع شروط التبادل الحر[2]، وتهدف هذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها بين الجانبين في يوليو 1995 إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي بنهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين .

وفي عام 2004 كانت تونس ـ ولدى توسّع الاتحاد الأوربي ـ من بين الدول العربية التي انضمّت إلى نظام التعاون الثنائي الجديد، حيث توّجت تونس شراكتها مع الاتحاد الأوربي بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع أوربا وفقا للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموقعة في يناير 2008 [3] معتقدة بذلك أنّه أسلم طريق لتلميع مطالب القوى الديمقراطية الضاغطة والظهور بمظهر المتقبّل للطروحات الديمقراطية خصوصا بالنسبة للطرف الخارجي . إلا أنّ توقيع الاتفاقية تبعه تطور جدل واسع في المجتمع التونسي حول تحديث وتنمية الاقتصاد التونسي وتنمية القدرات التنافسية في مواجهة السوق والمنتجات الأوربية غير أنّ الأهم في هذا الجدل هو ما أثاره بدء مشروع الارتباط بالسوق الأوربية من طموحات وتساؤلات حول مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس، كما أدى هذا المشروع إلى تطوّر خلاف بين الحكومة والمعارضة السياسية .

قامت الرؤية الحكومية على أنّ نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي كشرط رئيسي مما دفع بالحكومة التونسية إلى إحكام القبضة والسيطرة على المعارضة السياسية ومصادر التهديد المختلفة للاستقرار السياسي خاصة تصاعد الإسلام السياسي، وقد ترتب على ذلك اتجاه الحكومة إلى فرض المزيد من القيود وعدم التسامح مع المعارضة السياسية بما في ذلك المعارضة

[1] محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص ص 189 ، 190 .

[2] توفيق الديني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، مرجع سابق ، ص 254 .

[3] المرجع نفسه ، ص 255 .

الليبرالية، ولم يقتصر انشغال الحكومة على مصادر التهديد الداخلية وحسب ولكنها أولت قدرا من الاهتمام أيضا بمصادر التهديد التي يمكن أن يرتبها عدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي خاصة في كل من الجزائر وليبيا [1] .

لقد كانت جل الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع تونس تركّز على الجوانب الاقتصادية وأهملت الجوانب السياسية فقد كان الاتحاد الأوربي يرى أن تونس من بين الدول الأكثر استقرارا اقتصاديا من بين الدول المغاربية رغم أنّ هذا الاستقرار أتى على حساب التحول الديمقراطي، وعلى هذا الأساس لم تتعرض تونس للضغوطات وتمّ التغاضي عن القيود والإجراءات القمعية التي اتخذها النظام الحاكم ضد المعارضة السياسية (خاصة الإسلامية)، هذا بالإضافة إلى الصورة التي روّجتها تونس لنفسها لدى الدول الغربية على أنها أكثر الدول العربية ليبرالية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي. وعلى الرغم من ذلك فقد اتخذ الاتحاد الأوربي عديد المواقف من الوضع السياسي في تونس خاصة في شقّه المتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية .

وعلى العموم فإن تطبيق برنامج الخصخصة والدخول في مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية لم يلعبا الدور المؤثر في عملية الإصلاح السياسي بسبب التصور الذي انطلق منه النظام السياسي التونسي القائم بشأن العلاقة بين هذين البرنامجين وعملية التحول الديمقراطي على اعتبار أنّ النظام كانت له وجهة نظر خاصة في هذا الشأن، حيث اعتبر الاستقرار السياسي أساس نجاح المشروعين (الخصخصة و الشراكة الأورومتوسطية)، وبالتالي عزّز مكانة الدولة البوليسية وأجّل الإصلاحات السياسية الهيكلية إلى حين اكتمال هذين المشروعين؛ أي أنّ النظام عزف على وتر ضرورة إحداث التنمية قبل الحديث عن تطبيق التحول الديمقراطي إلا أنّ السياسة الاقتصادية التي انتهجها "زين العابدين بن علي" منذ سنة 1987 والتي أقدمت على تعزيز آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار من القيود الإدارية والجبائية ودفع المبادرة الخاصة إلى الأمام التي جاءت في سياق اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الدولية من خلال الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، أوجدت في النهاية جملة من الضغوط على الاقتصاد التونسي تجسّد في ارتفاع معدلات البطالة واختلال التوازن التنموي بين المناطق التونسية

[1] محمّد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 190 .

وارتفاع نسبة الضرائب، الأمر الذي أدى إلى اتساع شريحة غير المستفيدين من ذلك النمو الضئيل الحاصل[1] .

المطلب الثالث : الدوافع والمؤشرات الاجتماعية والثقافية

لقد ضاعفت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس منذ أواخر عام 2007 وارتباطها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة نمط التنمية الذي أرسته حكومات "زين العابدين بن علي" وعمقت الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف مناطق البلاد، كما مثّل مشكل التشغيل والبطالة أهم المشاكل التي تثير جميع مكونات المجتمع التونسي والدولة ومنظمات المجتمع المدني إذ أصبحت إحدى مقدمات التهميش والإقصاء وتعطّل آليات الاندماج الاجتماعي.

ولقد كان لتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها تونس منذ الاستقلال واستفحالها آثارا عميقة في أوضاع كل الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب المتعلم الذي انسدّت أمامه أبواب العمل وظل على هامش الدورة الاقتصادية وقتا طويلا يعاني التهميش والاغتراب في الوقت الذي كانت فئات محدودة تنعم بجميع خيرات البلاد[2] وتتمثل أهم المؤشرات الاجتماعية في :

أولا : تفاقم ظاهرة البطالة

لقد تفاقمت ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي وأصبحت من أبرز التحديات التي تؤرق الحكومات نظرا إلى ارتفاع عدد خريجي التعليم العالي إلى نحو 80 ألف سنويا في تونس بعد أن كان لا يتجاوز 40 ألف خلال الأعوام الخمسة الماضية[3] التي سبقت إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، إذ بلغ معدل البطالة 13،3 % في عام 2009 بموجب الإحصاءات الرسمية،

---

[1] عائشة التايب ، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس : قراءة سوسيولوجية ، من كتاب ثورة تونس : الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق ، ص ص 15 ، 16 .

[2] عبد اللطيف الحناشي ، الكوادر الحزبية تفوقت على قادتها في الثورة ، من سلسلة ملفات : الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، مايو 2011 ، ص 12 .

[3] محمد علي الكبسي ، كيمياء الربيع التونسي والعربي ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، أغسطس 2014 ، ص 170 .

كما بلغت نسبة البطالة الفعلية 30 % لدى الأفراد في الشريحة العمرية 20_24 سنة، و25 % لدى الشباب خريجي الجامعات، وأسهمت ثلاثة عوامل في ارتفاع نسبة البطالة لدى المتعلمين وهي :

- دخول عدد كبير من خريجي التعليم العالي لسوق العمل مما أدى إلى ارتفاع المعروض من العمالة .
- توجه القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة والنسيج والملابس وقطاع السيارات نحو توظيف العاملين ذوي المهارات المحدودة .
- عدم توفر عدد كافي من الشركات التي تعتمد على كثافة معرفية في الاقتصاد التونسي[1] .

ولقد باتت البطالة تشكل التحدي الأكبر للحكومة التونسية في سعيها نحو توفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الخريجين حيث أصبح اليأس والإحباط يسود في أساط هذه الفئة المتعلمة من الشباب الأمر الذي دفع البعض منهم إلى الإقدام على الانتحار أو إضرام النار في أجسادهم في أماكن عامة، لكن الأهم هو ارتفاع نسبة المتعلمين بين هؤلاء العاطلين الذين شكلوا في السنوات الماضية اتحادا للخريجين العاطلين إلا أنّ الملاحقات الأمنية والاعتداءات شلّته؛ وبهذا المعنى فالعاطل التونسي يشكل أنموذجا خاصا لكونه ليس عديم التكوين ولا فاقدا للخبرة بل إنّ مستواه التعليمي يحول دون عثوره على فرصة العمل[2] .

وقد حذر تقرير للبنك الدولي من أنّ البطالة تظل مشكلة مهمة لخريجي مؤسسات التعليم العالي في تونس الذين يمثلون 60 % من الوافدين الجدد إلى سوق العمل بينما كانت الإحصاءات الرسمية تكتفي بالحديث عن معدلات بطالة لا تتخطى 13 %، كما أنّ نظام "زين العابدين بن علي" تجاهل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب الذين يحملون شهادات جامعية وسوء الأوضاع الاقتصادية في المحافظات المحرومة والمهمشة في الوسط الغربي والجنوب وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء إلى هوة سحيقة تطول كل مناحي الحياة، وأهمل أهمية العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها واعتمد على سياسية نيوليبرالية من دون ضوابط ومن دون التفات كاف إلى قضايا توزيع الثروة والبطالة والأمية والفقر[3] .

---

[1] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 103 .

[2] توفيق المديني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، مرجع سابق ، ص ص 258 ، 259 .

[3] المرجع نفسه ، ص 261 .

ثانيا : تطلعات الطبقة المتوسطة إلى الديمقراطية

تتبوّأ الطبقة الوسطى أهمية اجتماعية وسياسية في تونس ، فالثورة التونسية نتجت من تفاعل الطبقة المسحوقة (عاطلين عن العمل ومهمشين ..) والطبقة الوسطى بمختلف شرائحها (عمال وموظفين، خريجي جامعات، فلاحين وحرفيين)، وأنّ هذا التفاعل يمثل ظاهرة فريدة إذ أن الطبقة الوسطى نادرا ما تتطلع إلى تغيير جذري للواقع حتّى وهي تتطلع إلى حياة أفضل، إلا أن هذه الطبقة تعرضت للتآكل خلال السنوات الماضية من جراء "برنامج الإصلاح الهيكلي" الذي ينصّ على تخلي الدولة عن دورها في الحياة الاقتصادية، مما أدى بالتدريج إلى انحسار موقع الطبقة الوسطى وظهور نواة اجتماعية جديدة مثل المافيا التي استحوذت على جزء مهم من الثروة هذه المافيا التي تشكلت من المحيط العائلي للرئيس " زين العابدين بن علي " (زوجته وأقاربها) ، وتوافق ذلك مع جمود الأجور وارتفاع الضرائب إلى جانب ذلك ما عاد التعليم وسيلة إلى الترقي الاجتماعي الأمر الذي دفع المتخرجين إلى البطالة ، وهذا ما يفسر انحياز الطبقة الوسطى إلى الثورة[1] .

قام نظام " زين العابدين بن علي" بتدجين والتمييز بين مختلف فئات المجتمع، باستثناء أولئك الأفراد الذين انتفعوا بامتيازاته والأطراف القمعية لجهاز الدولة فلم يكن ضحايا النظام من الشباب أو التونسيين الذين يعيشون في المناطق الداخلية فقط بل من جميع الفئات الاجتماعية والمهنية الذين تضرروا بطريقة أو بأخرى من نظام المافيا الذي أوجده "زين العابدين بن علي" إذ شبّه السفير الأمريكي في تونس في تقرير له يونيو 2008 نظام "زين العابدين بن علي" بالمافيا كما كشفت عنه "ويكيليكس"[2]. فعلى الرغم من أنّ منطقة الساحل (ولايات سوسة، المنستير والمهدية) تضم أقل من 14،4 في المائة من التونسيين بحسب تعداد السكان لسنة 2010 فهي تتمتع ببنية تحتية ومرافق اجتماعية ومصانع وفنادق وجامعات أكثر من محافظات الوسط الغربي والجنوب كلها (سيدي بوزيد ، القصرين، قفصة، قبلي، توزر، مدنين و تطاوين) ، هذه المناطق

[1] حسين الديماسي ، الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس، من كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات ، مرجع سابق ، ص ص 19 ، 20 .

[2] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية : ثورة الكرامة ، من كتاب الربيع العربي : الانتفاضة والإصلاح والثورة ، ترجمة (لطفي زكراوي) ، تحرير (يوسف محمّد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت) ، بيروت، منتدى المعارف ، 2013 ، ص 54 .

المحرومة التي تمثل أكثر من 70 في المائة من مساحة تونس وتحضن 19،3 في المائة من سكانها بحسب تعداد عام 2010، فأصبح الشعور بالظلم والتهميش في الوسط الغربي والجنوب لا يطاق .

وعلى الرغم من تراجع نسبة الفقر في تونس بشكل كبير بين عامي 1990 و 2003، ارتفع معدل الفقر بنسبة كبيرة في المناطق الريفية في الوسط الغربي والجنوب وفي جيوب كثيرة في الشمال وحتى في العاصمة وبدا التباين بين المناطق الغنية والفقيرة واضحا، ففي عام 1990 قدّر متوسط الإنفاق السنوي للفرد التونسي ب 716 دينارا لكن لم يتعدّ ذلك الـ 437 دينارا في سيدي بوزيد مهد الثورة، وبلغت معدلات الأمية في القصرين عام 2004 ما نسبته 33 % و56،7 % في حالة النساء في حين كان المستوى الوطني للأمية لا يتجاوز 20% [1].

جدول 4 : **نسب الفقر والبطالة في تونس بحسب المناطق (عام 2000)**

المنطقة	نسبة الفقر (في المائة)	نسبة البطالة (في المائة)
الجنوب الغربي	12.1	21.1
الشمال الغربي	9.3	21.1
الوسط الغربي	7.7	17.9
الجنوب الشرقي	7.1	14.7
الشمال الشرقي	4.6	14
الوسط الشرقي	3.6	12.8
العاصمة وضواحيها	2.9	15.9
النسبة الكلية	5.6	15.8

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ثالثا : محاولة التغريب الثقافي وتهميش المجتمع المدني

وعلى المستوى الثقافي تكتسي تونس تاريخا عريقا ورائدا في الثقافة الإسلامية والعربية ولما احتلتها فرنسا حاولت طمس هويتها الإسلامية والعربية إلا أنها فشلت أمام تمسك شعبها بثقافته وحضارته، وإثر استقلالها تولى الحكم الرئيس "لحبيب بورقيبة" الذي انتهج سياسة علمانية مناهضة للدين الإسلامي من خلال تغيير المناهج التعليمية بحذف مادة التربية الإسلامية والموضوعات الشرعية والفكرية الإسلامية، والقيام بجميع الأعمال التي تستهدف إبعاد الشعب التونسي عن ثقافته العربية والإسلامية كإغلاق جامع الزيتونة ومطاردة العلماء حيث أنه كان يصرّح :" أنّ كل

[1] عميرة علية الصغير ، مرجع سابق ، ص 52 .

ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأنّ مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخصّ، إن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق أو القاهرة، وأنّ اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء الليبية "[1] .

لقد طرحت سلطة السابع من نوفمبر نفسها بديلا عن مؤسسات المجتمع المدني ووضعت رموز هذا النظام فوق أية مساءلة أو محاسبة وأمدّتهم بمدونات وأجهزة وميليشيات وشرّعت أفعالهم غير القانونية ومكّنتهم من زرع الرعب في نفوس كل من ينتقدهم، لذا ألغت الدولة البوليسية المجال السياسي الذي كانت تتحرك من خلاله تكوينات ومؤسسات المجتمع المدني وأبعدت السياسة عن المجتمع وأفقرت شرائح واسعة من الناس وخلقت تمايزا طبقيا شديد الوضوح وبالتالي فقد غيّبت المؤسسات المعبرة عنه لمصلحة بنى وأشكال من صنع النظام تساعده على ضبطه وتقييده بدلا من تحريره وإطلاق طاقاته .

فقد تمّ ضرب فواعل المجتمع المدني المتمثلة في المنظمات الوطنية حيث نجح النظام في تدجين المركزية النقابية (UGTT) التي أمست بقيادة "إسماعيل السحباني" منذ العام 1989 وسيلة لتحجيم دور المنظمة النقابية وضمان هذه القيادة الجديدة للسلم الاجتماعي المطلوب وتزكية اختيارات النظام الاقتصادية ومباركة إعادة التجديد لـ" زين العابدين بن علي" للرئاسة كل مرة . إلا أنّ نظام "زين العابدين بن علي" لم يفلح في السيطرة على كل هياكل المجتمع المدني ومن ذلك الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي تأسست سنة 1976 وجمعيتا المحامين والقضاة[2] حيث أصبحت الرابطة ضحية لقوانين زجرية سنّت خصيصا لحل الرابطة سنة 1992، ثم وقع التراجع عن ذلك بعد صدور قرار المحكمة الإدارية في 26 مارس 1993 القاضي بوقف تنفيذ قرار تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة ليبقي عليها مكبلة بقوانين تقيد من نشاطها وتضعف من فعاليتها ومن خلال الضغوط الأمنية والملاحقات التي تعرّضت لها قياداتها وأعضائها باستبعاد أبرز الرموز داخلها ولاسيما رئيسها "منصف المرزوقي" .

[1] إبتسام الكتبي وآخرون ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2004 ، ص ص 201 ، 202 .

[2] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث ، من كتاب الديمقراطية المتعثرة : مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير (علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، د ط ، مارس 2014 ، ص 56 .

ولم تسلم الحركات الطلابية (الاتحاد العام التونسي للطلبة ـ ذو التوجه الإسلامي ـ والاتحاد العام لطلبة تونس ـ ذو التوجه اليساري ـ) من سلسلة التصفية لوجودها، حيث شنّ النظام هجمة شرسة عليها فتمّ حل الاتحاد الأول ومنع الثاني من النشاط فثبّت الشرطة داخل الحرم الجامعي للحيلولة دون أي نشاط سياسي أو نقابي، وقد كانت سنة 1991 سنة جامعية دموية في ظل احتدام الصراع بين النظام وحركة النهضة بعد إطلاق الرصاص على الطلبة العزّل يوم 08 مايو مما أودى بحياة العديد منهم وجرح آخرين[1] .

المبحث الثالث : البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس

لقد كان للمؤثرات الخارجية دورا مميزا ـ إن لم نقل محدّدا ـ في رسم معالم الإصلاح الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية التي بدت في وضع حرج جراء تزايد إعصار البيئة الدولية فيما يتعلق بضرورة الدمقرطة والانفتاح السياسي، وإن كانت تلك الضغوط قد نجحت في جوانب الإصلاح الاقتصادي فإن الأمر كان مختلفا في القضايا السياسية حيث بدت الاستجابة ضعيفة ومحتشمة وفي بعض الأحيان كانت منعدمة مما يدفعنا للحديث عن المؤشرات التي كانت سبب انطلاق عملية الانفتاح والتحول نحو الديمقراطية وإجبار هذه الأنظمة على الولوج في قضايا الإصلاح السياسي التي ظلت ترفض حتى الحديث عنها.

ثم إن المقاربة الأمريكية للإصلاح والتغيير احتوت على أبعاد جد خطيرة لاسيما وأنها اعتمدت في توصيفها للحالة العربية على تقارير عربية بشأن تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية في الدول العربية، بالإضافة إلى أن أفكار العولمة وصدام الحضارات واحتلال العراق وتدمير قوته العسكرية تلاقت مع هذه الدعوة الضاغطة لتطبيق إصلاحات ديمقراطية وسياسية ذات عمق غربي بحت لم يراع خصوصية دول المنطقة[2] .

المطلب الأول : انعكاسات ما بعد الحرب الباردة

مع انعقاد مؤتمر مالطا بين "جورج بوش" و"غورباتشوف" في 1989/12/02 وظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة لاحت معالم النظام الدولي الجديد الذي طرح مفاهيم جديدة مست البناء

[1] توفيق المديني ، سقوط الدولة البوليسية في تونس ، مرجع سابق ، ص 159 .
[2] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص ص 347 ، 348 .

السياسي والاقتصادي للدول، كما مست العلاقات الدولية وكرّست مفاهيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر والحكم الراشد بوصفها دعامات النظام الدولي الجديد .

ويؤكد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" هذه الرؤية الجديدة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1990/10/01 بقوله: "إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التحاور والتعاون وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار وتخفيض الأسلحة" ويضيف موضحا: "الانتخابات الحرة أساس الحكومات الديمقراطية وبإمكانها تحقيق نجاحات كالذي شاهدناه في ناميبيا ونيكاراغوا ". ولم تكن أمريكا وحدها في الدعوة لهذا النظام وإنما جسّدت ذلك أوربا أيضا ففي مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوربي الذي عقد عام 1990 جاء التأكيد على أن الحكومة الديمقراطية هي تلك الحكومة التي ترتكز على الإرادة الشعبية المعبر عنها في فترات منتظمة من خلال انتخابات حرة ونزيهة[1]. وفي واقع الأمر فإن هذه التأكيدات على عنصري الديمقراطية والتعددية في إطار النظام الدولي الجديد كان هدفه الأساسي تأكيد الحق في قيادة وسيطرة عالمية لدول الهيمنة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

اجتمعت دول العالم في فيينا في جوان 1993 لتطوير فهم مشترك وجديد حول حقوق الإنسان حيث ركز هذا المؤتمر على فكرة تكامل الحقوق بأبعادها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة وللانتقاد وذلك بالربط لأول مرة بين حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وقد قامت لهذا الشأن الأمم المتحدة ومؤسساتها باتخاذ عدد من التدابير الخاصة يجعل هذه الثلاثية القيمية عالمية التنفيذ وعالمية المبدأ انطلاقا من إقرار مجلس الأمن سنة 1994 مبدأ التدخل الديمقراطي في حالة إعادة نظام ديمقراطي منتخب كان ضحية انقلاب عسكري .

وفيما يخص النظام السياسي التونسي فقد خففت عدة عوامل الضغوط الدولية المفروضة على النخبة السياسية الحاكمة فيها لإجراء تحولات ديمقراطية حقيقية والتغاضي عن القيود والإجراءات القمعية التي اتخذها النظام الحاكم ضد المعارضة السياسية، ومن هذه العوامل تلك الصورة التي استطاعت تونس أن تروّجها لنفسها لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية

[1] رعد صالح الآلوسي ، مرجع سابق ، ص ص 141 ، 144 .

باعتبارها أكثر الدول العربية ليبرالية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي وذلك بالقياس إلى واقع الدول العربية .

واستندت تونس في هذا الإطار إلى عدد من السياسات تعلقت بالتوجهات الخارجية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي والسياسات الاجتماعية الداخلية وتعود تلك التوجهات إلى السياسة البراغماتية التي بدأها "لحبيب بورقيبة" حيث عبّر في الستينيات عن قناعته بأن الدول العربية سوف تقبل في يوم ما إسرائيل، وقد أخذ هذا التوجه البراغماتي أبعادا أكثر وضوحا مع اتجاه نظام "زين العابدين بن علي" إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل عقب بدء عملية التسوية السلمية في التسعينيات والتي عبّر عنها قرار الرئيس "زين العابدين بن علي" الاعتراف بإسرائيل والإعلان في يناير 1996 فتح (مكاتب مصالح) في تونس وإسرائيل.

وعلى المستوى الاجتماعي أيضا تميزت السياسات التونسية بقدر كبير من الليبرالية على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة وموقع الدين ، وهكذا فقد أدت تلك التوجهات إلى ترويج صورة أكثر اعتدالا وليبرالية لتونس على مستوى العلاقات الخارجية والقضايا الاجتماعية الداخلية بالمقارنة بالمقاييس والمؤشرات العربية في هذا المجال[1] .

وتعتبر فرنسا من الدول التي ساهمت ومازالت تساهم بشكل كبير في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية للدول المغاربية بما في ذلك تونس ففي نهاية سنة 1991 الذي تزامن مع انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر، اتخذ الرئيس "زين العابدين بن علي" جملة من التدابير لمواجهة خطر إمكانية تأثر نتائج الانتخابات التشريعية والتي كانت لصالح الحزب الإسلامي المتمثل في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ " على الأوضاع الداخلية في تونس خصوصا على الحركة الإسلامية وبعدها حركة النهضة المحظورة بحيث في ظل هذه الظروف تلقت البلاد أشكال الدعم من أوربا وبخاصة فرنسا التي ساندت السياسة الأمنية التي كانت يطبقها النظام الحاكم ضد التيار الإسلامي[2] وهذا لأسباب جيوسياسية لها علاقة بالأوضاع السائدة آنذاك في الجزائر ولأسباب إيديولوجية مرتبطة بتخوف النخبة الفرنسية من الإسلاميين الذين تعتبرهم خطر على المصالح الفرنسية في المنطقة إلى جانب الخوف من أعمال إرهابية على أراضيها .

---

[1] محمد فايز فرحات ، مرجع سابق ، ص 191 .

[2] ليلى سيدهم ، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009، ص 114.

و يمكن القول في هذا الإطار أن فرنسا بوصفها دولة محورية في مشروع الشراكة الأورو متوسطية ساعدت على تغليب الشراكة الاقتصادية والمالية على حساب القضايا السياسية، جاعلة من استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتحديث السياسي ورقات تستخدمها في إطار تكتيك ومناورات سياسية، حيث هناك مفارقة كبيرة في سياستها الخارجية كون أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي بصفة عامة تعتمد بشكل كبير على مساندة الدول الغربية رغم توجهاتها غير العابئة بالحياة الأساسية للمواطن، ففرنسا التي تنتقد هذه الأنظمة لخرقها حقوق الإنسان هي ذاتها التي تحميها وتحرص على استمرارها وذلك لخدمة ما تسميه بمصالحها القومية العليا[1].

المطلب الثاني : تأثير وضغوط المؤسسات والدول المانحة

منذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبير السبع التي عقدت في هيوستن عام 1990 ثم قمة لندن عام 1991، جاء التأكيد على أن المساعدات سوف تقدم وفقاً لمدى تطبيق دول العالم الثالث للأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[2]، ثم جاءت المناقشات والبيانات الختامية لهذه القمم الصناعية لتؤكد هذا النهج من خلال تأكيدها على مسألة الإصلاح الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق و تحت اسم تحرير الاقتصاد و إعادة الهيكلة لعموم دول العالم الثالث، وإذا ما أرادت هذه الدول كسر حلقة الفقر المفرغة التي تدور داخلها فعليها بادئ ذي بدء الأخذ بالأسلوب الديمقراطي في الحكم و هو الأسلوب المرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الاقتصاد الحر وذلك للتداخل العضوي بين اللبرالية السياسية من جانب و آليات السوق من جانب آخر.

إن دور المؤسسات المالية الدولية اليوم أكثر حيوية عن أي وقت آخر فهي تقوم بتقديم المساعدات الفنية والمالية لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية التي تساعد على الازدهار ودعم الديمقراطية و المساهمة في استقرار المناطق المختلفة وزيادة الفرص التجارية العالمية والاستثمار وإيجاد فرص العمل وكذلك المساعدات الإنسانية، وإذا ما علمنا أن الدول المتلقية للمعونات تفضل أن يكون التعامل مع هذه المؤسسات ذات الأطراف المتعددة على تلك التي تتأتى من خلال المعونات الثنائية والتي قد تثير معها الكثير من التساؤلات في ظل الشروط القاسية التي تضعها الدولة المانحة خصوصاً إذا ما اضطرت الدولة المتلقية إلى شراء

[1] ليلى سيدهم ، مرجع سابق ، ص 114 .

[2] رعد صالح الآلوسي ، مرجع سابق ، ص 186 .

كل احتياجاتها منها و بأسعار باهظة مما يدفع المتلقية إلى تفضيل التعامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعاظم دور البنك والصندوق الدوليان وهذا الدور المتنامي تقف وراءه مجموعة من الأهداف التي خططت لها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة .

وعليه فإن أفضل طريقة لإصلاح النظم الاقتصادية لدول عالم الجنوب يبدأ أولاً بإصلاح الإيديولوجية وفقاً للرأسمالية اللبرالية فذلك الإصلاح إنما يتم عن طريق هذه المؤسسات الدولية[1] التي سوف تقوم بتعزيز التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة .

أصبحت الساحة السياسية لمجموع الدول الإفريقية خاضعة للرقابة الدولية كما أن انهيار اقتصادياتها أدى إلى تعاظم دور مؤسسات (بروتون وودز) في توجيه السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية خاصة فيما يخص برنامج التصحيح المالي والهيكلي التي لجأت إليها كافة البلدان الإفريقية في محاولة للخروج من أزماتها الاقتصادية .

فمع تناقص الصادرات الأفريقية من 4،4 % من إجمالي الصادرات العالمية عام 1970 إلى 2% عام 1995، ووصول التضخم فيها إلى 8،25 % وارتفاع الدين الخارجي للقارة في العام نفسه ليصل إلى 313 مليار دولار بما يساوي 200 % من دخل الصادرات الأفريقية و80 % من الناتج القومي الإجمالي لدول القارة، خضعت لضغوط الدول المانحة وبالتالي لاتجاهات العولمة الكونية هذه من خلال ربط الحصول على مساعدات بإقامة مؤسسات ديمقراطية حتى ولو كانت هذه الأخيرة مجرد هياكل شكلية، ولم تكن تونس بعيدة عن هذه الأحداث حيث خضعت كغيرها من البلدان الإفريقية إلى ما يسمى المشروطية السياسية في إطار المساعدات التي تلقتها حيث نفذت تونس برنامج الإصلاح الهيكلي[2]. وكان إقرار الخطة الإصلاحية البنيوية للاقتصاد هو الحل للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها تونس خصوصا مع ظهور الاختلالات الكبيرة الداخلية والخارجية من جراء التدهور الخطير في الأوضاع التجارية والتراجع الكبير في احتياط النفط في الوقت الذي بقي فيه الطلب الداخلي قويا، الأمر الذي قاد الحكومة التونسية إلى الاقتراض من السوق الدولية بفائدة عالية [3] .

---

[1] رعد صالح الآلوسي ، مرجع سابق، ص 188 .

[2] توفيق المديني ، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 619 .

[3] المرجع نفسه، ص 620 .

تبنى البرلمان الأوربي برنامج "ميدا" الذي يهدف إلى تمويل الدول الشريكة مقابل إصلاحات سياسية حيث تمّ اتخاذ قرار إنشائه في جوان 1995، والذي من خلاله تم تحديد إجراءات المتابعة المالية والتقنية المناسبة لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إطار الشراكة الأورومتوسطية. ففي فترة الممتدة من 1995 إلى 2004 كانت الميزانية المخصصة لتونس في إطار هذا البرنامج ما قيمته 84 مليون أورو تقدّم كل سنة، حيث ساهم البرلمان الأوربي سنة 2000 في منح فواعل المجتمع المدني قروض مباشرة تدعيماً لنشاطاتها الميدانية من بينها الرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي استفادت في سنة 2002 من تمويل على إثر قبول مشروعها حول تسهيل شروط اللجوء للعدالة .كما طالب البرلمان الأوربي في 16 جوان 2006 السلطات التونسية التوقف عن منع وصول الأموال الأوربية لتمويل المشاريع الموجهة لمنظمات المجتمع المدني حيث أعلنت رئاسة الاتحاد الأوربي عن تخوفها من الأحداث التي من خلالها تمّ منع انعقاد المؤتمر السادس للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في 27 و28 مايو 2006 .

و أخيراً نشير إلى أن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوربي على تونس كانت هي الأهم في تأثير العوامل الخارجية على الانفتاح السياسي في تونس فمنذ التسعينات بدا واضحاً أن الاتحاد الأوربي أصبح له دور كبير في الضغوط الدافعة للتحول الديمقراطي، و بحكم أنّ هذه الدول تعدّ منطقة نفوذ تاريخي سابق لدول أوربية فقد مارس الاتحاد الأوربي في حالة تونس ضغوطاً قوية لدفعها إلى تدشين تجربة الانفتاح السياسي .

المطلب الثالث : تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001

يجمع العديد من المفكرين على أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أهم حدث بعد نهاية الحرب الباردة حصل في العلاقات الدولية[1] وذلك بالنظر إلى ما جلبته من تغييرات وتحولات في العلاقات بين الغرب والعالم العربي على وجه الخصوص، حيث أنّ الاتهامات التي ظهرت بعد هذه الأحداث توجهت كلها إلى المنطقة العربية والإسلامية على اعتبار أنّ المتهمين الأساسيين هم من جنسيات تنتمي إلى دول من هذه المنطقة، وبالتالي فإن هذا العامل زاد من أهمية هذه الأحداث وفتح المجال أمام مخابر التحليل الغربية لكي توجه دراساتها نحو طبيعة الأسباب التي أدت

[1] سعيد اللاوندي ، أمركا في مواجهة العالم ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2003 ، ص 27 .

إلى وقوع هذه الأحداث لكن للأسف لم تكن الموضوعية معيارها الأساسي[1]، بل كان التوجيه هو سيد الموقف بحيث أنّ الآراء كلها ركزت على أنّ المنطقة العربية أصبحت بيئة مساعدة لتفريخ أفكار التطرف والإرهاب، وتمّ بموجب هذه التحاليل إدانة الدين الإسلامي واعتباره سببا في جنوح المتطرفين إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم .

فهذه الأحداث استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في الترويج لفكرتها القاضية بمحاربة الإرهاب الدولي وتشكيل تحالف يجمع بين الكثير من دول العالم، كما ظهر في العلاقات الدولية مبدأ أو حق جديد يعرف بـ "حق التدخل"، وبالتالي فإن هذا الوضع أثّر كثيرا على حرية وسيادة الدول في العالم ولاسيما دول المنطقة العربية التي تعرّضت أكثر من غيرها للضغوطات الأجنبية بغية القضاء على آخر قوى الممانعة فيها. ومن ثمّ تحولت البيئة الدولية إلى صراع بين الدول الديمقراطية الغربية ونظيرتها من دول الجنوب التي تعاني من نقص فادح في مجال الديمقراطية والحريات العامة، وأصبحت المشاكل التي تسبب اللااستقرار واللاأمن في العالم ناجمة عن تخلف دول الجنوب في الميادين السياسية والاقتصادية والتربوية ومن ثمّ فإن إصلاحا جذريا للأوضاع هو البديل الحقيقي للخروج من هذا النفق المظلم .

كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت مباشرة بعد وقوع تلك الأحداث عن رغبتها في ضرورة تغيير أساليب الحكم في الدول العربية والإسلامية متخلية بذلك عن مساندة النظم التي كانت تحسب بأنها حليفة لها في وقت سابق كما أنّ المقصود من التوجهات الأمريكية هو تطوير النظم التي تحكم هذه البلدان لكي تصبح أكثر كفاءة في تقليل إنتاج حركات المقاومة أو حركات الإرهاب. ويتركز ذلك التحديث على أسس ثابتة تحدث تغيرات اجتماعية وثقافية دون أن تتخلى واشنطن في هذا المجال على خيار استخدام القوة العسكرية وأشكال الضغط فيما يخص تغيير النظم التي ترفض الانصياع إلى تنفيذ مطالبها[2] .

وإن الملاحظ لتوجهات أمريكا بشأن الإصلاح في المنطقة العربية بعد تلك الهجمات يستنتج جملة من الأفكار لعل أهمها الغموض والتسرع فهي تعاملت مع الدول العربية بمنطق الاتهام دون أن تبحث في حقيقة الفاعلين الأساسيين واكتفت بمطالبة بعض الدول دون غيرها بحتمية الإصلاح

[1] أمل يازجي و محمد عزيز شكري ، الإرهاب الدولي والنظام العامي الراهن ، دمشق ، دار الفكر ، ط 1 ، 2002، ص ص 12 ، 13.
[2] محمد مسفر ، صراعات التغيير والإصلاح في المنطقة .. إلى أين؟ ، مجلة شؤون عربية ، ع 123 ، خريف 2005 ، ص 25 .

والتغيير فقد طرحت قضية الديمقراطية على الصعيد العربي بشكل براغماتي؛ بمعنى أنّ سياستها تقوم على معايير مزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين ولا يعبّر بالمرة عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]. إنّ منهج أمريكا في قضايا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بعد الأحداث أخذ سبيل الضغط والترهيب وكان هدفه الأساسي هو تغيير الأنظمة القائمة في المنطقة دون أن يكون لمشروعها رؤية واضحة[2] . ومن ثمّ فإن أحدث 11 سبتمبر تمّ استغلالها جيدا خصوصا في الضغط على الأنظمة العربية وإجبارها على ركوب قطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية، وتمّ ولأول مرة تمرير مشروع سياسي بواسطة مقاربات جمعت بين الترغيب السياسي والضغط الاقتصادي والتهديد لكل من يخالف التوجه الأمريكي .

إن مضمون المبادرة الأمريكية التي تضمنت مشاريع وأفكار جاهزة تريد تطبيقها على المنطقة العربية لاسيما وأن واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وصلت إلى قناعة بأن الوطن العربي بات معملا مولدا للإرهاب بسبب نظمه الاستبدادية وتخلفه التعليمي والاقتصادي، لذلك أصبح من الضروري تغيير المناهج التعليمية المعتمدة عربيا لتخليصها من الأفكار والشوائب التي تدعو إلى كراهية أمريكا والغرب عموما ومن ثمّ فإن مبادرتها بشأن الشرق الأوسط الكبير اعتقدت بأنها الأصلح والأشمل، كما أنّ الجديد الذي جاءت به هذه الأخيرة هو أنه لأول مرة تطلق فيها الولايات المتحدة مبادرة تتحدث على الإصلاح الداخلي وهي بذلك استطاعت أن تجلب لها تأييد النخب السياسية المعارضة والفكرية في العالم العربي، ذلك كل المشاريع السابقة كان لها بعد أمني فقط مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط في مطلع خمسينيات القرن العشرين ومشروع حلف بغداد[3] .

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، كراسات إستراتيجية ، ع 130 ، السنة 13 ، 2003 ، ص 39 .

[2] إسماعيل معراف ، مرجع سابق ، ص 353 .

[3] المرجع نفسه ، ص 358 .

خلاصة الفصل الثاني

تميزت مرحلة ما قبل الثورة خلال فترتي حكم " الحبيب بورقيبة " و" زين العابدين بن علي" بنوع من السلطوية حيث أن النظام سيطر على كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية حيث ومع ظهور لقوى سياسية وفواعل للمجتمع المدني التونسي وتجذرها إلا أنها لم تستطع مقاومة تلك الأنظمة المتعاقبة، حيث حرص النظام على تكريس الحزب الواحد المتمثل في الحزب الدستوري والذي حكم البلاد منذ الاستقلال إلى غاية قيام الثورة مع وأد أية محاولة لصعود التيارات ذات الطابع الإسلامي والعروبي القومي وتحييد أغلب أشكال المعارضة التي يعتقد النظام أنها تشكل خطرا على استمرارية الدولة لكنه في حقيقة الأمر يخشى على وجوده وبقائه. كما سعى النظام عل التضييق على منظمات المجتمع المدني بكل أطيافها ومحاصرتها سواء كانت جمعيات، اتحادات، نقابات ... وغيرها، لكن كل تلك الممارسات السلطوية للنظام حملت في طياتها بذوره فنائه لما خلقه من احتقان وصدامات بينه وبين كل تلك الكيانات السياسية والمجتمعية .

بدأ نظام "بن علي" يفقد مشروعيته شيئا فشيئا نظرا لجملة الضغوطات التي كانت تعترضه سواء في الداخل أو على صعيد البيئة الخارجية والتي كانت تتجه نحو فرض الانتقال الديمقراطي، فعلى المستوى الداخلي لم تجد الإصلاحات السياسية والدستورية صدى لدى النخبة السياسية في تونس لأنها جاءت لتقوية دعائم النظام الحاكم بدل الانفتاح السياسي ولا أدل على ذلك من التعديلات الدستورية التي فتحت الباب لترشح الرئيس "بن علي" لأكثر من عهدة والتي سمحت له كذلك بالفوز في كل الاستحقاقات الانتخابية المتعاقبة سواء لمنصب رئاسة الجمهورية أو لشغل الحزب الحكم لأغلبية مقاعد البرلمان، ناهيك على فشل الخطط الاقتصادية التي عززت تفاقم ظاهرة البطالة بين أوساط الشباب التونسي و سيطرة رجال المال والأعمال على الحياة الاقتصادية لتكرس اللبرلة الاقتصادية الحقة. وما ساهم بدرجة كبيرة في الضغط على النظام المناخ الدولي وظهور القطبية الأحادية مع نهاية الحرب الباردة الأمر الذي أثّر على العالم أجمع وتونس لم تكن في منأى عن تلك التغييرات وبخاصة الأحداث التي فجرت العالم في 11 سبتمبر 2001 حيث كانت المنعرج في تغيير خارطة العالم السياسية و كان تأثيرها على المنطقة العربية خاصة في مجا احترام حقوق الانسان والحريات العامة، كل تلك الظروف مجتمعة وغيرها عجّلت في سقوط نظام "بن على" وقيام ثورة نحو التحول للديمقراطية فيما عرف بـ"الربيع العربي" .

الفصـــــل الثالـــــث

الحراك الشعبي وأثره في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

الفصل الثالث : الحراك الشعبي وأثره في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس في السابع عشر من شهر ديسمبر 2010 إثر قيام عاطل جامعي "مُحَمَّد البوعزيزي" بإحراق جسده في سيدي بوزيد أمام مقر حاكم الولاية بسبب تعرّضه لاعتداء جسدي ونفسي على يد أحد عناصر الشرطة المحلية التي صادرت بضاعته وعربته، وعلى إثر الجروح والحروق البليغة التي نخرت جسمه توفي "مُحَمَّد البوعزيزي" في وحدة الحروق والصدمات بمستشفى "بن عروس" في تونس، ولقد أضرم السخط الشعبي النار في الوضع الاجتماعي الذي كان مهيأ للانفجار بعد انتحار "مُحَمَّد البوعزيزي" فبدأ الاحتجاج في اليوم نفسه وكان هذا الحدث بداية الزوبعة التي عصفت بسائر البلاد حيث امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها لتصل إلى المدن الساحلية السياحية مثل سوسة لتستقر في وسط العاصمة مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد .

وقد اتخذت الاضطرابات أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها بين احتجاجات وتظاهرات واعتصامات وإضرابات ومسيرات ووقفات احتجاجية وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة تجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوربية كباريس ولندن حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية، إلا أن ما يمكن رصده في كل هذه الأفعال الاحتجاجية هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي حيث انخرط بشكل واسع فيها وأخذ نوعا من الاستقلالية معبرا عن سخطه عن البطالة والتهميش والإقصاء وسوء الأوضاع الاجتماعية وسوء المعاملة والدوس على الكرامة التي مسّت "البوعزيزي" وبقية الشباب التونسي خاصة من خريجي الجامعات، ولم يكن الشباب الفاعل الوحيد في الثورة رغم أنه كان السبّاق إليها والطرف الرئيس فيها فقد امتدت لتشمل كافة الشرائح والتكوينات الاجتماعية والمهنية والسياسية مثل النقابيين والمحامين والطلاب والقضاة والأطباء والأحزاب السياسية مثلما سوف يتم تبيانه من خلال المباحث اللاحقة، حيث سوف نسلّط الضوء على أهم فواعل الحراك الشعبي في تونس ومختلف الآليات التي تم استخدامها من قبل الفواعل والتي ساهمت بشكل كبير في انتشار كرة الثلج واتساعها لتعمّ الاحتجاجات كافة مناطق تونس وتستقطب مختلف الشرائح والفئات والتي كانت لها بصمتها في تغيير تاريخ تونس السياسي .

المبحث الأول : فواعل الحراك الشعبي في تونس

لقد كان لانطلاق الاحتجاجات يوم 17 ديسمبر 2010 (تظاهرات، اضرابات، غلق المحلات، مشادات مع قوات الأمن ، حرق، ...) كردة فعل على انتحار "البوعزيزي" يوما فارقا في تاريخ تونس الحديث حيث كان يوم ميلاد "ثورة الكرامة" في تونس كما كان تاريخ 14 يناير 2011 منعرجا حاسما بإرغام الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" على الفرار، لتتحول الثورة كلهيب صيف للمدن والبلدات المجاورة من منزل بوزيان وبن عون وجلمة والمكناسي والرقاب ثم لتنتشر بعنف إلى مدن القصرين وتالة ونحو الجنوب الغربي إلى مدن قبلي وقفصة ودقاش[1] ... وغيرها، فقد فشل نظام "بن علي" هذه المرة في السيطرة على الحراك الشعبي على خلاف ما حدث في انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 عندما فرض الصمت على تمرد أهالي المدينة وقمعها بقوة الحديد والنار، حيث عجزت ميليشيات الحزب الحاكم من إقحام الجيش لوقف الاحتجاجات والحد من انتشارها أمام صمود الثائرين على النظام الذين استفزتهم فظاعة صور القتل لشباب الثورة وعجز أجهزة إعلام السلطة عن تسويق الدعاية الرسمية في أن المحتجين هم أقلية إرهابية مدفوعة من أعداء خارجيين مما أجّجت كلها مشاعر الغضب عند التونسيين في بقية البلاد، حيث انتشرت الاحتجاجات أكثر شمالا وجنوبا إلى جندوبة، باجة، بنزرت وإلى مدن أخرى في الجنوب مثل توزر، دوز، الحامة، مدنين وجرجيس لتأخذ أبعادا أكبر عندما عمّت مدنا هامة في الساحل شأن سوسة والمنستير والشابة وبخاصة المدينة الصناعية الثانية بالبلاد صفاقس التي عرفت يوم 12 يناير 2011 تظاهرة ضخمة نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل، وقد وصلت الاحتجاجات أخيرا إلى العاصمة تونس وبخاصة في الضواحي الشعبية للعاصمة لتبلغ مداها وقوتها في أكبر مظاهرة يوم 14 يناير 2011 ضمت اكثر من 100 ألف متظاهر انطلقت من ساحة "مُحَمَّد علي" – معقل النقابيين – في تظاهرة ضخمة لتكسر حواجز الأمن وتقتحم شارع بورقيبة لتصل إلى رمز الاستبداد في تونس بناية وزارة الداخلية ويصيح المتظاهرون ضد الرئيس بصوت واحد "ارحل dégage"[2].

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 58 .

[2] المرجع نفسه، ص 59 .

المطلب الأول : دور القوى الشبابية

لقد كان المتظاهرون من كل الفئات العمرية شبابا وكهولا ومن كل الشرائح المهنية والاجتماعية ومن البطالين والعمال والطلبة والقضاة والموظفين والمحامين وغيرهم، حيث يتميز المجتمع التونسي بأنه مجتمع فتيّ لهذا فمن الطبيعي أن تكون القوة التي لعبت دور المحرك الرئيس في هذه الثورة وفي قيادتها حتى سقوط الرئيس "بن علي" هي الحركة الشبابية التي تمثّل نسبة 60 % من السكان ما دون سن الثلاثين؛ أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم من حالة الفساد التي عرفتها تونس واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من نظام " بن علي" بجزء هام من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوعة مثل البنوك والصناعة والعقارات، فهذه الفئة الاجتماعية وليدة النظام التونسي ووليدة عجزه في آن معا[1] . فالثورة التونسية عبّرت عن مرحلة تغيير جديدة في حياة الشعب التونسي وهذا التغيير لا يمكن أن يتحقق بدون وجود هذه العناصر الفتية المحركة لطاقات المجتمع، حيث كانت النسبة الأكبر من شهداء الثورة من هذه الفئة كما شكّلت الغالبية التي خرجت إلى الشوارع للتظاهر والغالبية التي تصدت لقوات البوليس والتي زحفت للعاصمة وحاصرت قرطاج يوم الجمعة 14 يناير 2011 واستمرت بالتظاهر وأسقطت محاولات الالتفاف وسرقة الثورة[2] .

مثّلت هذه الخاصية في المجتمع التونسي دينامو التغيير في المجتمع ككل وجعلت من هذه الثورة ثورة الشباب بلا منازع، وما يميز هذه الفئة هو وعيها السياسي وإن كانت غير مؤطرة سياسيا رغم تعطشها للمشاركة السياسية التي حرمت منها أجيال سبقتهم، ولعل هذه الرغبة الجامحة تفسّر انخراط الشباب في الثورة بصورة عفوية كما أنه من الجدير بالذكر أن الشباب التونسي امتلك الإرادة أكثر من احتكامه إلى القيادة ذلك أن القيادات السياسية عجزت أن ترقى إلى التعبير عن آماله وطموحاته فقد دفع الشباب القيادات السياسية إلى اللحاق بهم إلى ميدان الثورة وأخذ الشباب زمام المبادرة وصنعوا بإرادتهم فضاء التغيير، وإرادة التغيير هذه أوجدت حالة

[1] توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص 265 .

[2] العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة" ثورة بلا رأس"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011، ص ص 24، 25 .

من التحدي والصمود أمام آلة القمع الرهيبة التي مارسها نظام "بن علي" حيث حاول النظام خلال الأيام الأولى من الثورة اللجوء إلى استراتيجية "كي الوعي" من أجل تفتيت عضد هذا الشباب الثائر وإجباره على الاستسلام، لكن جبروت هذا النظام قوبل بتحدّ وإصرار فكلما زاد النظام في طغيانه وقمعه للمتظاهرين في الشوارع ازداد إصرار الشباب الثائر على مواجهة إرهاب النظام وقاد شيئا فشيئا إلى رفع سقف مطالب الثورة[1] .

فعلى مدار التاريخ كان الشباب هم الشريحة الأكثر تهيأ للقيام بالاحتجاجات والثورات الشعبية والشباب التونسي لم يكن استثناء في ذلك والذي قاد الثورة، فوفقا لمكتب الإحصاء الأمريكي وشعبة الأمم المتحدة للسكان قدّر عدد سكان تونس في جويلية 2010 ب 10.48 مليون نسمة، والمجموعة الأكبر ضمن هذه الفئة من السكان تتكون من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بن 25 و 29 عاما، والتي شكّلت الفئة الغالبة ديموغرافيا في المجتمع التونسي وهي الفئة التي أدت دورا بارزا في الحراك الشعبي سواء في الحشد أو التعبئة أو في التنظيم والمساعدة في تسيير الأمور اليومية أثناء الحراك، وقد تميّز هذا الجيل من الشباب الذي قاد الحراك الشعبي بالجرأة والمخاطرة والسرعة والقدرة على الحشد والتحدي والإصرار، واستغل في ذلك كل الوسائل التكنولوجية الحديثة والقديمة كالأغاني والرسوم الكاريكاتورية ومواقع التواصل الاجتماعي .

المطلب الثاني : دور الأحزاب السياسية

من خصوصية الثورة التونسية أن الجماهير الثائرة كانت أكثر جذرية (ثورية) من النخب فبينما كان المحتجون يريدون طرد "بن علي" وإسقاط النظام كانت النخب السياسية تتطلع إلى إصلاح النظام فحسب، لكن ما يمكن قوله أن النخب السياسية في تونس لم تكن كلها تسير في فلك النظام فقد كانت منقسمة إلى " أحزاب الديكور" الموالية لبن علي والتي استزلمها باقتطاعها مناصب في مجلس النواب وابتياع ذمم قياداتها برشى وامتيازات متنوعة كما كان معروفا وكشفته لجنة تقصي الحقائق لاحقا[2] وهذه الأحزاب هي (حزب الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي والتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم)، وهناك أحزاب

[1] العربي صديقي، مرجع سابق، ص 26 .

[2] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 83 .

معترف بها لكن مضيّق عليها وآخذة مسافة مع "بن علي" ونظامه القمعي وهي (حزب الجديد وهو الحزب الشيوعي سابقا، حزب التكتل من أجل العمل والحريات والحزب الديمقراطي التقدمي) إضافة إلى هذه الأحزاب القانونية كانت تنشط في تونس كذلك قبل ثورة 14 يناير 2011 مجموعات من التنظيمات السياسية غير المعترف بها تعارض النظام، وكانت الأنشط منها هي المنضوية إلى التيار اليساري الماركسي واهمها وأقدمها "حزب العمال الشيوعي التونسي" برئاسة السجين السياسي السابق "حمه الهمامي"، ثم حركة "الوطنيون الديمقراطيون" يقودها المحامي "شكري بلعيد" و"حزب العمل الوطني الديمقراطي" وكذا "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بقيادة "منصف المرزوقي" . أما القوميون العرب فكانوا تيارات من البعثيين والناصريين ومن أبرز مجموعاتهم التيار الذي كان يقوده العميد السابق "البشير الصيد"، أم الإسلاميون فكانوا شبه غائبين عن الساحة السياسية والاحتجاجية قبل 14 يناير 2011 لأن جلّ قيادتهم كانت إما في الهجرة أو مراقبة أو ممنوعة من النشاط أو في السجن[1] حيث أن غيابهم تكشفه قوائم الشهداء وصور التظاهرات والاعتصامات وعلى المستوى النضالي أثناء الثورة عموما .

رغم الاختلاف حول دور الأحزاب والنخب السياسية التونسية في ثورة الكرامة فهناك من ينكر مشاركتها فيها وأن الحراك فاجأها وتجاوزها ولم تكن المبادرة به وإنما وقفت موقف المتفرج وتأخرت في الإعلان عن موقفها تجاه ما يجري من أحداث، وهناك من يؤكد تواجدها على خطى الحراك رغم تأخرها في الانضمام إليه رغم اتهامها بمحاولة استغلال الحراك وتوجيهيه لمصالحها الخاصة[2]، لذلك سوف نحاول التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل تلك الأحزاب فيما يتعلق بموقفها ودورها تجاه الحراك الشعبي ومجرياته ومآلاته .

1 الاتجاه الأول : والذي يمكن وصفه بالاتجاه الجذري (الثوري) برغم أنه يضم أحد الأحزاب غير اليسارية حيث يمثّله على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" و "حزب العمال الشيوعي التونسي " .

أ)حزب المؤتمر من أجل الجمهورية : كانت قيادة هذا الحزب منذ سنة 2005 تدعو إلى القطع مع نظام "بن علي" وتنادي بالعصيان المدني والتوقف عن الجري وراء سراب إصلاح نظام متهالك

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 84 .

[2] عبد اللطيف الحناشي، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014، ص 13 .

أثبت أنه غير قابل للإصلاح، حيث اعتبر الحزب أنه لا حل سوى الانتفاضة الشعبية السلمية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة وبذلك يعدّ هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار " الحرية والعدالة والكرامة " الذي رددته جماهير سيدي بوزيد وبقية مناطق البلاد فيما بعد، ودعا إلى مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار خاصة بعد المجزرة الفظيعة التي ارتكبها النظام يوم 08 يناير 2011 في تالة والقصرين في الوقت الذي نادت به بقية الأحزاب الإصلاحية بالإصلاح السياسي، كما توجه رئيس الحزب بدعوة شباب الحراك وكل القوى الحية لتكثيف الاحتجاجات السلمية لهدف واحد وهو رحيل الديكتاتور[1] حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن تمديد أو توريث للحكم وإنما عن بديل للرجل ونظامه .

شدّد الحزب على مواصلة الحراك الشعبي وسد الطريق أمام عودة نظام "بن علي" من خلال تحريضه لقوات الجيش والشرطة على العصيان وبعدم الإذعان لأوامر إطلاق النار على المتظاهرين العزّل، كما حرّض كل قوى المجتمع المدني على العصيان المدني ودعا كل أطيافه ومكوناته سواء في داخل تونس أو في المهجر إلى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس بعد الحراك ويكون بمثابة حصن منيع أمام عودة نفس النظام ورموزه، وبذلك فإن "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" طرح أفكارا سياسية جريئة ورؤية استشرافية دقيقة[2] . طالب رئيس الحزب "منصف المرزوقي" بعد الحراك وسقوط "بن علي" بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم كل الأحزاب باستثناء حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي"، وجاء في بيان صدر عن الحزب وكتبه " المرزوقي" نفسه أن الحزب يسجل بكل فخر واعتزاز بما سمّاه (الثورة التونسية) وأنه معني باستكمالها وتحقيق أهدافها، ورحّب بكل الطاقات الوطنية على اختلاف توجهاتها الفكرية والعقائدية من أجل العمل على إنقاذ البلاد وإرساء النظام الديمقراطي[3] .

ب)حزب العمال الشيوعي التونسي : بعد اندلاع الأحداث وتطورها في سيدي بوزيد اعتبر الحزب أن حركة الاحتجاج في سيدي بوزيد لن تتوقف بل إنها مرشحة في المستقبل إلى الامتداد إلى مناطق أخرى وربما إلى البلاد قاطبة لأن المشاكل التي أثارت الاحتجاجات في المناطق المذكورة

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، من كتاب: ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سابق، ص ص 219، 220 .

[2] المرجع نفسه، ص 220 .

[3] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 177 .

هي مشاكل عامة حتى وإن اتخذت شكلا حادا وأعمق في الشريط الغربي للبلاد، فقد واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الحراك الشعبي وحذّر من إمكانية تطوّر الأحداث ودعا قوى المعارضة السياسية والمدنية إلى استخلاص الدرس من كل الأحداث الجارية بالدولة وتوحيد الصفوف في جبهة عريضة من أجل التغيير الديمقراطي والاجتماعي، ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه ترتفع أكثر فأكثر مع تطور الأحداث الميدانية حيث أكّد في أحد بياناته "أن الشعب التونسي في حاجة إلى نظام جديد ديمقراطي وطني شعبي نابع من إرادته ويمثّل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي ولا من مؤسساته أو دستوره أو قوانينه بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية بعد أن يكون وضع حدا للاستبداد وتكون مهمة هذا المجلس صياغة دستور جديد يحدد أسس الجمهورية الديمقراطية ومؤسساتها وقوانينها[1]".

فتونس حسب الحزب تدخل مرحلة جديدة من تاريخها وتتميز بنهوض الشعب من أجل استعادة حريته وحقوقه وكرامته وأن هذا التحول أو التغيير الذي احتمل الحزب حصوله سيكون مشروطا برحيل "بن علي" عن السلطة وحل مؤسسات الحكم الحالية الصورية وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تنظم وتشرف على انتخابات حرة ونزيهة، حيث وبعد مجزرة تالة والرقاب والقصرين التي اقترفتها الأجهزة الأمنية للنظام أعلن الحزب أن دعوات المعتدلين للتفاوض مع "بن علي" لن تجدي نفعا وأن محاولاتهم لن يكون لها أي جدوى، لذلك ناشد الحزب المعارضة السياسية – إن كانت تحترم نفسها حسب قوله – بنزع الشرعية عن النظام وبأن تتخلى عن كل مناشدة له والانخراط في المقاومة والتضحية إلى جانب شعبها وان ترفع صمود الجماهير[2]، أما عن تحركات ونشاط الحزب ميدانيا فقد تميز مناضلوه بنشاط ملحوظ نظرا لتواجده المتجذر في المناطق التي اندلعت فيها أولى الاحتجاجات وفي جميع التحركات النقابية وفي الجامعات والكليات .

2 الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه المعتدل (الإصلاحي) ويمثله حزبين أساسيين هما "الحزب الديمقراطي التقدمي" و "حزب التجديد" .

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 222 .

[2] المرجع نفسه، ص 223 .

أ)الحزب الديمقراطي التقدمي : طالب هذا الحزب الحكومة بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في سيدي بوزيد بسحب قوات الأمن فورا من المدينة ومن محيطها، وبإطلاق سبيل كل المعتقلين وإيقاف كل المتابعات العدلية ضدهم وبفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل عن العمل ومع الهيئات المدنية التي تأسست خلال هذه الأحداث بهدف إحداث مواطن شغل بالجهة عاجلا، والتمهيد لوضع خطة تنموية تراعي التوازن والعدل بين الجهات، كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وباستراتيجية التنمية المتبعة وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية، ودعا إلى عقد ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئات المجتمع المدني لتأمين الانتقال إلى الديمقراطية[1]، وحل وزارة الاتصال التي ترمز إلى الخلط بين النشاط الحكومي والقطاع العمومي للإعلام وحل المجلس الأعلى للاتصال والتشاور مع مختلف هيئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية قصد بعث هيئة مستقلة للإعلام تشارك فيها كل الأطراف السياسية والاجتماعية والثقافية .

كما اعتبر الحزب أن الأحداث التي جرت في البلاد خلال الفترة الأخيرة قد كشفت من خلال شعاراتها ومضامينها السياسية عن أزمة الثقة وعمق الهوة التي باتت تفصل الشعب والحكم وعن تطلّع الشعب إلى التغيير السياسي والقطع نهائيا مع نظام الحزب الواحد والحكم الفردي . ويرى الحزب أن الإسراع بإنجاز هذه المهام العاجلة من شأنه إعادة الاستقرار وتأمين البلاد ضد مخاطر الهزات العنيفة وقطع الطريق أمام الانفلات الأمني والفوضى المدمرة وإعادة الثقة والطمأنينة إلى نفوس التونسيين، لذلك رحّب الزعيم التاريخي للحزب الديمقراطي التقدمي "نجيب الشابي" بقرارات "بن علي" التي أعلن عليها ليلة 14 يناير 2011 والمسارعة في قبول المشاركة حكومة "الغنوشي" بعد رحيل "بن علي" رغم معارضة حلفائه وهذا الموقف أوقع الحزب في خطأ جسيم وفي تناقض مع رصيده التاريخي النضالي[2] رغم أن مناضليه من شباب الحزب ساهموا في تفعيل الاحتجاجات الشعبية وتعرّض الكثير منهم إلى الاعتقال والسجن .

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 225 .

[2] عزمي بشارة،، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص 170 .

ب)حركة التجديد : لم تختلف مواقف "حركة التجديد" من الأحداث التي جدّت في سيدي بوزيد عن مواقف "الحزب الديمقراطي التقدمي" إذ طالب الحركة بدورها فك الحصار الأمني على المدينة وإطلاق سراح الموقوفين فورا وبرفع التعتيم الإعلامي وفتح تحقيق عاجل للوقوف على أسباب هذه المأساة ومحاسبة المسؤولين عنها، كما دعت السلط الجهوية والوطنية إلى التحاور مع ممثلي الأهالي من النشطاء السياسيين والنقابيين بالجهة وإلى المطالبة بمراجعة الخيارات السياسية في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلا سلميا وعادلا في كامل أنحاء البلاد دون استثناء أو تمييز[1]، لكن عقب التصعيد الخطير الذي شهدته منطقة سيدي بوزيد يوم 24 ديسمبر 2010 إثر إقدام قوات الحرس الوطني على استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين بمنزل بوزيان استنكرت الحركة الممارسات العنيفة للسلطة وحذّرت من عواقب التمادي في استسهال الركون إلى الحلول الأمنية عوض اعتماد نهج الحوار الذي ما انفكت تنادي به مختلف القوى السياسية والاجتماعية .

كما توجهت الحركة إلى رئيس الجمهورية بنداء ملحّ لاتخاذ قرارات وإجراءات فورية وملموسة كفيلة بوضع حد لهذا التصعيد والتمهيد لمعالجة جذرية للأسباب الحقيقية التي دفعت بالشعب وبالشباب خاصة إلى هذه الدرجة من الغضب والاحتجاج بداية من إرجاع الجيش إلى ثكناته ورفع الحصار الأمني وأمر قوات الأمن بالتزام ضبط النفس والحرص على ضمان سلامة المواطنين واحترام حقهم في التعبير عن رأيهم بالطرق السلمية، والإسراع في تكوين لجنة مستقلة لتقصّي الحقائق وتحديد مسؤوليات بعض الأجهزة والأطراف في التصعيد الذي أدى إلى مثل هذا التدهور الخطير، ومع التطورات الخطيرة التي شهدتها البلاد وسقوط أعداد متزايدة من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين عبّرت الحركة عن سخطها إزاء هذا الوضع وشكّل بيان الحركة الصادر بتاريخ 11 يناير 2011 نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها، إذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الحراك الشعبي إلى اتخاذ مواقف حاسمة ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية المستقلة والشباب والفنانين وغيرهم إلى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق والبحث عن الحلول الوطنية المناسبة لإيقاف التدهور الخطير للأوضاع والإسراع بتنظيم ندوة وطنية للتحول الديمقراطي لدراسة سبل الخروج من الأزمة[2] .

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 228 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 230، 231 .

المطلب الثالث : دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني

فاجأ الحراك الشعبي الذي قاده الشباب التونسي والذي حصل بصورة عفوية كافة الأطياف والتنظيمات المدنية والسياسية في تونس لذلك لم يساهم المجتمع المدني في الحراك الشعبي في مرحلته الأولى إلا بعد اتساعه وانتشاره وذلك يعود إلى نتيجة القمع والحصار المطبق على مكونات المجتمع المدني التونسي لكن وبمجرد انضمام فواعله لثورة الشعب أعاد للحراك الروح والدينامية وأعاد تأطير الثورة بالتعاون مع المتظاهرين لتتجلى قيادات ميدانية مدنية ساهمت في رفع سقف المطالب والتي تجاوزت البعدين الاقتصادي والاجتماعي إلى البعد السياسي وهو خلع النظام ورموزه وصوغ عقد اجتماعي جديد يقوم على أساس العدالة الاجتماعية وحق المواطنة والانتقال الديمقراطي . حيث تمّ تأطير الانتفاضة التونسية من قبل الناشطين الحقوقيين وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل ولكن مدعومة من قبل منظمات المجتمع المدني الذين اعتمدوا على الخبرة المتراكمة لعقود من العمل الجماعي في تونس وتحالف المتظاهرين الشباب الإبداعي والناشطين من ذوي الخبرة، فقد شارك فيها كل من نقابة العمال (UGTT)، النقابة الوطنية للمحامين التونسيين (ONAT)، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان (LTDH)، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD) والنقابة الوطنية للصحفي التونسي (SNJT)، هذه المنظمات دعمت الثورة من خلال تعبئة أعضائها في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى زيادة جذوة الحركات الاحتجاجية لتصل إلى العاصمة[1] وتنظم يوم 14يناير 2011 أكبر مسيرة استطاعت إسقاط النظام وأجبرت الرئيس "بن علي" على الفرار، وسوف نسلّط الضوء على أهم التنظيمات المدنية التي كان له تأثير ودور فاعل في الثورة وهي:

أولا | الاتحاد العام التونسي للشغل: الاتحاد العام التونسي للشغل هو منظمة نقابية تونسية تأسست في 20 جانفي 1946 خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية وقد ضم أول مكتب له "فرحات حشاد" كاتبا عاما و "مُحَمَّد الفاضل بن عاشور" رئيسا، وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما "جامعة عموم العملة التونسية الأولى" في العشرينات والثانية في الثلاثينات من القرن الماضين وقد بقي الاتحاد المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية يعد الاستقلال رغم محاولات للخروج عليها بتأسيس منظمات أخرى وهي

[1] أمير وحشي، عمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، جامعة باتنة 1، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 439 .

"الاتحاد التونسي للشغل" في الخمسينات و"الاتحاد الوطني التونسي للشغل" في الثمانينات و"الجامعة التونسية للشغل" عام 2006 .

لقد ساهم تدجين الاتحاد العام التونسي للشغل في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي" بعد إصراره على إبعاد الزعيم النقابي التاريخي للاتحاد "الحبيب عاشور" في تفكيك الدور الذي لعبته النقابات في عهد "لحبيب بورقيبة" بوصفها القوة المعدلة للموازين في وجه الحزب الحاكم ذي النفوذ شبه المطلق، كما شكّل وقوف قيادة الاتحاد في صف "زين العابدين بن علي" خلال مراجعة الدستور عام 2002 لضمان المزيد من الولايات الرئاسية أحد العناصر الحاسمة في فقدان الاتحاد قوته السياسية والرمزية السابقة وتصدّع نفوذه لدى القواعد التي باتت في قطيعة مع القيادة[1].

كان الاتحاد العام التونسي للشغل أثناء الثورة قوة تعدّ أكثر من 350 ألف منخرط وكان نظام "زين العابدين بن علي" لا يحكم بقوة البوليس والقضاء التابعة له فحسب بل كذلك عبر هذه الأطر والمنظمات المتحكمة في المجتمع مقابل منحها امتيازات أكثر وتوريطها في الفساد العام وإشراكها في إعطاء المشروعية السياسية للسلطة وكانت هذه العلاقة المشبوهة للبيروقراطية النقابية مع نظام "بن علي" محل استنكار ونقد من قبل النقابيين النزهاء في المستويات المختلفة من المسؤوليات النقابية، لذلك لاحقت الكثير منهم عقوبات التجميد وحتى الطرد من النقابة ومن هنا كانت الأطر النقابية الوسطى والجهوية هي الحاضنة الفعلية للاحتجاجات والمسايرة لوقعها وحتى توجيهها أحيانا[2]. بيد أنه وعلى اعتبار أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل القوة الشعبية المنظمة في تونس منذ فترة الاستعمار التي دمجت منذ ذلك الوقت العمل النقابي بالعمل السياسي الوطني وتجاوزت بنضالاتها الشعبية الوطنية حدود نضالات الأحزاب السياسية المعارضة وعملت على لعب دور الحزب المعارض للحزب الدستوري في فترة الاستقلال[3]، كل ذلك جعل من الاتحاد

[1] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2013 ، ص 229 .

[2] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 78 .

[3] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص 230 .

الحاضن للثورة (ثورة الكرامة) بانخراطه فيها وتغييره موازين القوى لصالح الحركات الاحتجاجية والمطالب الشبابية التي انتهت إلى إسقاط نظام "بن علي" في 14 يناير 2011 .

لقد كان موقف قيادة الاتحاد خلال بداية الثورة غير مؤكد بعد فقد حافظت القيادة النقابية ـ دون أن تشارك في الأحداث مباشرة ـ على موقف اللاموقف واكتفت بالتفرج، وعمدت الأوساط القيادية في الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التذكير بمضامين دراسات التي أنجزها قسم الدراسات التابع للاتحاد حول الوضع الاجتماعي بالجهات الداخلية، وهي دراسات بيّنت العمق الحقيقي للأزمة حيث نبّهت إلى خطورة الوضع التنموي بالجهة ووصفه بالكارثي في مجالات (البطالة، التعليم العالي، البنية الأساسية، الصحة، الفلاحة وغلق المؤسسات ...) محذّرة من عواقب هذه السياسة، وكان أول تحرّك نقابي للتفاعل مع الثورة يوم 25 ديسمبر 2010 أي بعد 08 أيام على بداية الأحداث وقام المئات من النقابيين والحقوقيين بالتجمع في ساحة مُحَمَّد علي في تونس العاصمة للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد واحتجاجا على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال الرصاص الحي ضد المحتجين العزّل[1] .

أما الاتحاد العام التونسي للشغل فكان أول تفاعل له مع الأحداث يوم 27 ديسمبر 2010 حيث أرسل عضوين من المكتب التنفيذي إلى ولاية سيدي بوزيد والتقيا بوالي الولاية في محاولة لتجنب الحل الأمني في التعامل مع الأحداث وإطلاق سراح الموقوفين، لكن عندما قتل القناصة المتظاهرين في القصرين في 08 يناير 2011 بدأت قيادة هياكل الاتحاد بالتحول عن "بن علي" وأعربت عن معارضتها لاستخدام القوة ضد المتظاهرين، وصدر البيان الأول للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 11 يناير 2011 يقرّ فيه بمشروعية المطالب المرفوعة ويطالب السلطات الرسمية للاستجابة لها، بل وأكثر من ذلك فقد أرشد النقابيون الشباب خلال الثورة في مراكز الاحتجاج بالمناطق الداخلية للبلاد مثل سيدي بوزيد والقصرين وقفصة وقبلي، وأعطى ذلك الحركة الاجتماعية الناشئة توجها سياسيا وانضمت قيادة الاتحاد شيئا فشيئا إلى الثورة العامة ضد "بن علي" وبدأت تسمح بالإضرابات على المستوى المحلي التي أعطت لها الضوء الأخضر في ذلك حسب ظروف كل اتحاد جهوي تم تحولت مقرات الاتحاد المحلية ومكاتبه الجهوية في نهاية المطاف

[1] العربي صديقي ، مرجع سابق، ص 29 .

إلى مراكز للثوار حيث تجمّع النشطاء واتخذت منطلقا للمظاهرات بحيث أصبح مقرّ اتحاد الشغل في ساحة "مُحَمَّد علي" نقطة حشد للمتظاهرين في العاصمة تونس[1] .

وتأتي أهمية التحرك النقابي من كونه جاء بعد اجتماع الوزير الأول التونسي "مُحَمَّد الغنوشي" مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد وطلب منهم مساعدة الحكومة في إخماد الحركة الاحتجاجية في تونس[2] . وفي هذا الصدد ذهب الأمين العام للاتحاد ـ حينها ـ "عبد السلام جراد" ليقابل الرئيس "زين العابدين بن علي" في قصر قرطاج يوم 13 يناير وذلك لضمان دعم الاتحاد من دون الأخذ بالاعتبار معارضة أعضاء الاتحاد من الاتحادات الجهوية للنظام[3] مما جعلهم يطعنون في هذه القيادة ويحدثون القطيعة معها في اتجاه مسار الشباب الثائر، فقد كانت هناك قيادات وسطى وقاعدية وقطاعات نقابية معادية لسياسة التهاون تلك وبالخصوص قطاعات التعليم والصحة والبريد، وبالفعل لم تكن القيادات النقابية محكمة السيطرة على كل النقابيين إذ كان المئات منهم وعشرات النقابات المحلية يفعلون ما يرونه مناسبا برأيهم .

لقد كانت أيام 12، 13، 14 يناير 2011 أياما حاسمة في الثورة التونسية التي أدت إلى سقوط "بن علي" ففي صفاقس ـ القاعدة الأساسية للسلطة في الوسط والجنوب التونسيين ـ خرج عشرات الآلاف من مختلف الشرائح الاجتماعية يوم 12 يناير وفي مقدمتهم النقابيون والطلاب الذين انطلقوا بعد تجمّعهم أمام الاتحاد الجهوي للشغل واستهدف المحتجون المقار الأمنية ومقر حزب التجمع الدستوري الحاكم، وعرض موقع اليوتيوب مقاطع لتظاهرات ضخمة وغير مسبوقة هتفت ضد النظام ونادت باسم الاتحاد العام التونسي للشغل[4] . وقد كان فرع الاتحاد في صفاقس أول من أعلن الإضراب العام الجهوي في 10 يناير 2011 وهو أهم جهة من حيث الثقل النقابي استجابة لدعوة الهيئة الإدارية للاتحاد التي سمحت ـ كما أسلفنا ـ لكل جهة بإعلان الإضراب بحسب الظروف التي تناسب تلك الجهة لتتمّ تدريجيا الإضرابات التي شلت كافة القطاعات الحيوية في تونس، إلا أنّ نقطة الحسم في مسار إسقاط النظام كانت تلك المظاهرة الحاشدة في العاصمة

[1] أنظر : المعتصم بالله أبو عين ، دور اتحاد الشغل في التحول الديمقراطي في تونس ، مأخوذ من موقع
تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/01/01 على الساعة 16:51 .http//www.ahewar.org/s_asp ?aid

[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق، ص 269 .

[3] المعتصم بالله أبو عين، مرجع سابق .

[4] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص ص 281 ، 282 .

تونس يوم 14 يناير 2011 والتي كانت لحظة تاريخية وحاسمة في تاريخ الثورة التونسية والتي انطلقت من بطحاء (ساحة) مُحَمَّد علي[1] القريبة من مقر الاتحاد العام التونسي للشغل لتكسر حواجز الأمن وتقتحم شارع لحبيب بورقيبة بكامله في وسط العاصمة تونس، حيث صرخ عشرات الآلف من التونسيين بصوت واحد أمام وزارة الداخلية مرددين شعارا واحدا (ارحل ، dégage)[2] .

لقد ساهم الاتحاد بقوة في الحراك الشعبي التونسي وما ساعده على ذلك هو المصداقية الواسعة التي يحظى بها عند غالبية أفراد المجتمع التونسي رغم الانتقادات الموجهة أحيانا لأعضاء الهيئة المركزية للاتحاد بتواطئهم مع النظام إلا أن الاتحاد كان قريبا من المواطنين[3]، فقد كان المتظاهرون من كل الفئات العمرية (شبابا ، كهولا ، نساء ورجالا) ومن كل الشرائح المهنية والاجتماعية من العاملين ومن العاطلين ومن الطلبة والموظفين ... وغيرهم، وفي مساء الجمعة 14 يناير والبلاد في حالة احتقان وثورة شاملة لم تهدّئها لا خطابات "زين العابدين بن علي" السابقة ولا حتى خطابه الأخير ليلة 13 من يناير وإعلانه للشعب "غلطوني" و"فهمتكم" وأنه "لن يترشح مجددا "حيث لم تفلح كلها في تهدئة روعته فغادر البلاد فارّا .

ثانيا | المحامون والقضاة: لقد كان لهيئة المحامين دور مميز في النضال الوطني والديمقراطي وكانت منحازة دوما إلى قضايا الشعب وقضايا الأمة والقضايا العادلة في العالم، كما كانت هيكلا نشطا مدافعا عن الحق متنوع المشارب لأعضائه من لائكيين ويساريين إلى قوميين وإسلاميين، حيث تصدّر العديد من المحامين مجابهة الاستبداد منذ العهد البورقيبي وبخاصة تحت حكم "بن علي" كمحامين متطوعين في المحاكمات السياسية الكثيرة للمعارضين السياسيين والنقابيين وكمنشطين للهياكل السياسية المعارضة العديدة، ولم تتردد الهيئة في التنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم وحقهم في محاكمة عادلة كما نددت الهيئة بالتعذيب

[1] سميت الساحة "بساحة مُحَمَّد علي" نسبة إلى مؤسس الحركة النقابية في تونس "مُحَمَّد علي الحامي" ، وهو مكان رمزي لعموم التونسيين وللطبقة العاملة على وجه الخصوص ، و"ساحة مُحَمَّد علي" هي مكان يشير للكفاح من أجل الحرية والكرامة بدءا من النضال الوطني من أجل الاستقلال ، لذلك لهذا المكان أثر بالغ الأهمية لفهم وقراءة هذه الحركة (الاتحاد العام التونسي للشغل) في دلالة ومعنى لمرافقة الثوار للاتحاد العام التونسي للشغل انطلاقا من مقره الرئيسي وليس من المساجد والجامعات .

[2] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية: ثورة الكرامة، من كتاب: في الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة (لطفي زكراوي)، تحرير (يوسف مُحَمَّد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت)، بيروت، منتدى المعارف ، 2013 ، ص 57 .

[3] عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور ؟، جامعة خميس مليانة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر2014، ص 159 .

وقمع الحريات التي كان يمارسها النظام، وكان المحامون يناضلون في صلب "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و "الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب" وغيرهما لذا تعرّض مناضلو هذه الجمعيات على انتقام النظام عبر أعوانه وحتى البوليس السياسي للمراقبة في الشارع والهاتف وحرق المكاتب والاعتداءات الجسدية ومنع السفر وحتى السجن[1] .

وكان للمحامين دور متميز في الحراك الذي اندلع في البلاد من خلال مساندة أهالي القصرين وسيدي بوزيد وقفصة وتونس من خلال تضامنهم معهم وتظاهروا معهم في الشارع وكان الأمر كذلك في مختلف أنحاء البلاد ونزلوا للشارع بزيّهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين، وفي يوم 22 ديسمبر 2010 كانوا في شارع باب بنات الذي يضم أهم المحاكم في تونس العاصمة ومقر الهيئة الوطنية للمحامين ونددوا بصوت عال بالرئيس والعائلة الفاسدة التي كانت تنهب الثروات، كما نظّموا يوم 31 ديسمبر 2010 وقفات احتجاجية وإضرابا عن المرافعات في كامل المحاكم التونسية رفعوا خلالها الشارة الحمراء في تمرّد واضح ومقصود والاصطفاف إلى جانب المحتجين للتعبير عن تضامنهم مع مطالب الحركة الاحتجاجية في تونس والمطالبة بإطلاق الحريات واستقلال القضاء[2] . وقامت الشرطة بالاعتداء بالعنف الشديد والضرب على عدد كبير من المحامين المحتجين في حرم المحاكم وداخل قاعات الجلسات ليكون ذلك كافيا ليعلنوا الإضراب العام يوم 06 يناير 2011 . ومنذ ذلك التاريخ أضحت "الروبة السوداء" للمحامين بارزة في كل التحركات لإسقاط النظام ولعل أشهر صور للثورة هي صورة وقفة المحامين صفا أمام باب وزارة الداخلية يوم 14 يناير 2011 في شارع بورقيبة، وكان حضور المحامين بزيّهم في المسيرات والوقفات والمصادمات يعطي لشباب الثورة ثقة ودفعا أكبر حيث عقد المحامون في اعتصام القصبة مكتبا في الهواء الطلق في خيمة لشدّ أزر المعتصمين وحمايتهم من هجمات البوليس وميليشيات التجمّع[3] .

أما القضاة كان انخراطهم أقل كثيرا من المحامين في الثورة بحكم واجب التحفظ وكذلك لإحكام السيطرة على القضاء في تونس وتطويعه من السلطة السياسية منذ تأسست دولة الاستقلال إضافة إلى استشراء الفساد في هذا القطاع، إلا أنه ارتفعت بعض الأصوات من بين القضاة معارضة لاستعمال السلطة السياسية للعدالة حيث كان القضاة عند اندلا ع الثورة أول من أعلن مساندته

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 80 .

[2] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص 236 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 81 .

ودعمه للشعب الثائر وبعد 14 يناير 2011 استعادت جمعية القضاة حقها الشرعي معززة بقوة 1400 من قضاتها وطالبت بتكريس مطلب الثورة في عدالة مستقلة ونزيهة وضرورة تطهير نظام العدالة عامة وإعادة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء على أسس التمثيلية والنزاهة والاستقلالية[1] .

ثالثا | المنظمات الطلابية: منذ انطلاقة الأحداث في سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010 شهدت الحركة الطلابية وقفات احتجاجية جابهتها قوات الشرطة السياسية بحملة من الاعتقالات والإيقافات استهدفت الشباب والتلاميذ والطلبة حيث تم نقل عدد كبير منهم إلى مناطق بعيدة للتحقيق معهم وخاصة مقر وزارة الداخلية ومناطق الشرطة بصفاقس وغيرها من المدن الأخرى وتعرضوا لتعذيب قاسي ووحشي على يد البوليس، وبالرغم من شروع الطلبة في غالبية المؤسسات الجامعية في اجتياز الامتحانات عرفت مختلف الكليات بالبلاد حركات مساندة لأهالي سيدي بوزيد واحتجاجا على تواصل حصار أهالي المدينة، وتعرضت جميع المؤسسات الجامعية ومبيتات الطلبة والمعاهد الثانوية منذ يوم 03 يناير 2011 إلى مراقبة وحصار بوليسي مكثّف فكان الملجأ الأخير لهؤلاء الساحة المركزية لمقر الاتحاد العام التونسي للشغل[2].

المطلب الرابع : دور المؤسسة العسكرية

كان الرئيس الراحل "الحبيب بورقيبة" مهوسا باحتمال قيام بعض الضباط الأحرار المصابين بحمى الانقلابات الثورية التي اجتاحت العالم العربي في مرحلة الستينات من القرن الماضي بالاستيلاء ذات ليلة على قصر قرطاج وإصدار بيانهم الأول، فحرص على تحجيم الجيش وتحويله إلى جهاز احترافي صغير مبعد عن شؤون السياسة الداخلية حيث فرض "بورقيبة" التقاعد الإجباري على العديد من الضباط وتعطيل ترقيات ضباط آخرين والحدّ من ميزانية وزارة الدفاع، كما حدّد الدور العسكري للجيش في مجالات الدفاع عن الوطن والتنمية ومواجهة الكوارث الطبيعية وحفظ السلام العالمي تحت غطاء الأمم المتحدة، فكان التهميش والإضعاف والإقصاء التام عن الساحة السياسية وهذا ما جعل النظام التونسي على خلاف الديكتاتوريات العربية نظاما بوليسيا بامتياز، وسار الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" على نهج سلفه إذ لم يكن يثق

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 82 .

[2] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص ص 237، 238 .

بالجيش التونسي الذي لا يتجاوز تعداده 50.000 عسكريا بينما يبلغ تعداد أجهزة الأمن القمعية الأولى عند "بن علي" والمتمثلة برجال الشرطة والأمن الداخلي والحرس الرئاسي الخاص حوالي 155000 رجلا، وهي معروفة بعنجهيتها وفسادها واحتقارها للشعب فضلا عن أن الامتيازات المالية والعقارية والقيام بالدورات في الولايات المتحدة وفرنسا كانت كلها تذهب إلى ضباط الأمن، الأمر الذي ولّد نقمة داخلية في المؤسسة العسكرية ضد حكم "بن علي" نتاج الغبن الذي كانت تشعر به[1] .

وبعد أن أخفق "بن علي" في خطابه الثاني الذي ألقاه مساء يوم 13 يناير 2011 في تهدئة حركة الشارع أصرّ في لقائه مع قائد الجيش الجنرال "رشيد عمار" على تعهّد الجيش لدور أكثر فعالية في قمع الانتفاضة أو أن يقوم قائد الأركان بتقديم استقالته، وقد أدى رفض قائد الأركان مطالب "بن علي" إلى أن يدرك هذا الأخير أن لعبته قد انتهت فانهارت قدرته على إدارة جهاز الدولة وآماله في احتواء الانتفاضة الشعبية بعد أن تدنّت شرعية النظام وشعبيته حيث لاذ بالفرار، وبذلك لعبت المؤسسة العسكرية دورا محوريا في الحراك الشعبي برفضها الانصياع لأوامر "بن علي" الموجهة ضد المتظاهرين من جهة، ومن جهة أخرى وعلى إثر إقلاع طائرة "بن علي" قامت القوات المسلحة بإعلان مطار قرطاج الدولي بتونس العاصمة منطقة عسكرية وإغلاق المجال الجوي التونسي لمنع أفراد عائلة "بن علي" وأصهاره "الطرابلسية" وأركان النظام المتهاوي من مغادرة البلاد، فقام الجيش التونسي بحماية المؤسسات الحيوية من شركات المياه، محطات توليد الكهرباء، شركات الغاز، البنوك، السجون، المصانع، الجامعات، الوزارات، المستشفيات والغابات، وأشرف الجيش على حماية حقول القمح والتمور وقام بتأمين امتحانات الثانوية العامة ولاحق بعض عناصر القوى الأمنية وقدّمهم للقضاء[2] .

لكن التحدي الأكبر الذي واجهه الجيش بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي هو عمليات القنص والقتل والسلب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحاكم التي حاولت خلق حالة من الفوضى، إلا أن الجيش قام بالتعاون مع لجان أحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجيا خاصة بعد المواجهات التي امتدت على عدة أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس

[1] توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص ص 272، 273 .

[2] بدرة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، منشور على رابط carengieendowment.org/sada/2011/11 شوهد يوم 23-11-2016 .

الرئاسي، وقد تمكنت القوات الخاصة من تحييد جهاز الأمن الرئاسي على الرغم من التسليح الجيد الذي كان يتمتع به هذا الأخير، وعلى الرغم من حلات التشكيك في نيات الجيش وقيادته تجاه العملية السياسية التي انبثقت عن ثورة 14 من يناير فإن تصريحات قائد الجيش التونسي الفريق أول "رشيد عمار" في 22 يناير أعلن فيها أن الجيش " حامي الثورة ولن يخرج عن الدستور " لم تترك أي مجال للتأويل الخاطئ حول المؤسسة العسكرية في الفترة الانتقالية وما بعدها[1] الأمر الذي جعل من "رشيد عمارّ" بطلا قوميا في نظر المتظاهرين الذين طالبوه بتوليه سدّة الحكم لكنه رفض واستمر في منصبه قائدا للجيش إلى أن أحيل على التقاعد سنة 2013، وهو ما يدل على وعي القادة العسكريين في تونس بمخاطر الدخول في المعترك السياسي وضرورة تركه للقوى المدنية .

المبحث الثاني : آليات الحراك الشعبي في تونس

لم يكن للمتظاهرين في الحراك الشعبي في تونس من إيصال مطالبهم ولا للحراك أن ينتشر ويتعمم على مختلف مناطق الجمهورية بعيدا عن الآليات والوسائل التي دعمت ذلك ولعل أهمها توفر الانترنت واتساع انتشار استخدام مختلف فئات المجتمع للفيس بوك ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت بقوة في استقطاب المحتجين وخروجهم للميدان، فضلا عن التغطيات الإعلامية العربية والأجنبية التي رافقت الحراك الشعبي منذ اطلاق شرارته الأولى لذلك نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند أهم تلك الآليات المتمثلة في وسائل الإعلام وكذا مواقع التواصل الاجتماعي .

المطلب الأول : وسائل الإعلام

تنظر الأنظمة في مختلف الدول العربية للمنظومة الإعلامية كأداة لتثبيت سيطرتها على المجتمع ووسيلة لتعبئة الجماهير لصالحها وتعتبر مهمة الإعلام مكمّل لدورها ويتضح ذلك جليا في وسائل الإعلام الحكومية والقنوات الموالية للسلطة، فقد كان الإعلام في تونس قبل الحراك الشعبي خاضعا لسياسة الحكومة وتوجهاتها وكانت ملكية أغلب وسائل الإعلام تتوزع بين الدولة والحزب الحاكم وعائلة الرئيس والمقربين منه بشكل أو بآخر وبذلك تتمتع بالتمويل الكافي، وذلك على خلاف الإعلام المعارض الذي عاش ظروفا صعبة في ظل الضغوط السياسية والاقتصادية التي مورست عليه

[1] عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها، مرجع سابق، ص ص 346، 347 .

من قبل أجهزة السلطة الحاكمة، حيث خضع الإعلام المرئي والمسموع إلى هيمنة قناتين تلفزيونيتين كبيرتين تمثّل دورهما في تغطية نشاطات الرئيس وعائلته وهما "الوطنية1"و "الوطنية2" إضافة إلى هاتين القناتين الكبيرتين كانت هناك قناتان تلفزيونيتان خاصتان واثنا عشر محطة إذاعية تملك الدولة اثنتين منها، كانت القناتين الكبيرتين ترتبطان بالنظام (حنبعل و نسمة) وتتمتعان باستماع واسع في جميع أنحاء البلاد لكن لا يمكن وصفهما بالمستقلتين تماما فد منعت وسائل البثّ الخاصة من تقديم تقارير عن المجال السياسي وظل الأمر حكرا على وسائل الإعلام التي تديرها الدولة فقط[1] .

لهذا يمكن تفسير أن أغلب القنوات الإعلامية التابعة للدولة عمدت إلى تجاهل الحراك الشعبي في بدايته ولم تعر الحراك أي أهمية والذي كان تتزايد قاعدته الشعبية يوما بعد يوم، وفي المقابل كانت تنقل مشاهد التخريب والحرق التي تعرضت لها بعض المؤسسات العمومية ومقرات الشرطة والحزب الحاكم ومشاهد العنف والنهب المنظّم من قبل بعض الجهات التي تبيّن لاحقا أنها من فعل ميليشيات النظام والتي كان هدفها التشويش على الحراك الشعبي، لذلك فقدت تلك القنوات الإعلامية الوطنية مصداقيتها وارتفعت مكانة القنوات الخاصة المنحازة للحراك والفضائيات العربية والأجنبية التي كانت تغطي الأحداث، وبعكس القنوات الإعلامية الرسمية التي مارست التعتيم المنهجي المقصود وأمام محدودية تأثير الإعلام المستقل والمعارض نجد أن القنوات الفضائية العربية شهدت انفتاحا وتحولات مهمة إذ تطوّر المشهد الإعلامي وأصبح أكثر حيوية وأكثر تنوعا، وتجلى هذا في تعدد القنوات الفضائية التي انبثقت وغنى البرامج التي أصبحت متاحة للجمهور[2] .

قامت القنوات الفضائية بنقل أخبار الثورة ووقائعها واستقبال الفاعلين فيها مباشرة أو عبر الهواتف وبثّ الصور والفيديوهات التي تصل من ناشطين في الميدان أو مأخوذة من مختلف المواقع في الانترنت، فقد اهتمت القنوات العربية وتلك الناطقة باللغة العربية كالجزيرة والعربية و بي بي سي وفرانس24 بما يجري في تونس وسخّرت كل امكانياتها ومواردها المادية والبشرية على مدار 24 ساعة وبشكل متواصل على تغطية كل ما يحدث في الميدان كما أفسحت المجال للخبراء السياسيين

[1] فاطمة العيساوي، الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية، أوراق كارينغي الشرق الأوسطن واشنطن مؤسسة كارينغي للسلام الدولين يوليو 2012، ص 04، الموقع الالكتروني http//shortest.link/6Zrc شوهد يوم 23-11-2016 .

[2] مُحَمَّد الزياني، في معضلة الإعلام والسياسة في الشرق الأوسط، من تقرير: في الإعلام والسياسة في أعقاب الانتفاضة العربية، تقرير رقم 14، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، 2017، ص 13 .

لتحليل مجريات الأحداث وتداعياتها وتطوراتها، وهنا نذكر قناتين أدّيتا دورا هاما في الإعلام وهما قناة "الحوار" التي تبثّ من لندن وقناة "الجزيرة" من قطر، وكانت هذه الأخيرة بمنزلة العدو لبن علي ورجال دولته وإعلامه رغم أنها كانت ممنوعة من العمل في تونس منذ سنة 1996، حتى أنه قطع في وقت سابق العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر الحاضنة لهذه الفضائية، حيث تصدّرت القنوات العالمية التي غطّت الحراك الشعبي في تونس وكانت هذه القناة فعلا أثناء الثورة قبل وبعد سقوط "بن علي" تضع الأحداث في تونس محور بثّها وبرامجها ليل نهار من المادة الإخبارية إلى الوثائق والحوارات السياسية وفتح المجال لكل الأصوات المعارضة للنظام التونسي وفي انحياز واضح إلى صف الثائرين على النظام[1] .

وخلافا لذلك فقد كانت القنوات الفرنسية إلى آخر لحظات حكم "بن علي" إما متجاهلة أحداث تونس أو متبنّية طرح النظام القائم تماشيا مع الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية، ولم تراجع مثلا "فرانس 24" سياستها الإعلامية وتنقل أخبار الثورة إلا بعد 14 يناير 2011 أما القنوات الأخرى إما أنها كانت ناكرة ومتجاهلة لما كان يحدث في تونس أو ناقلة باهتة له، وما يجب التنويه إليه هنا أن هذه القنوات لم تكن لتتمكن من تغطية الأحداث في تونس لولا اعتمادها على ما ينقل إليها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال شبكة الانترنت التي كانت تنشر الصور والفيديوهات التي سجلها شباب الحراك، فقد أبرز الحراك الشعبي في تونس وجها آخر للعلاقة بين وسائل الإعلام التقليدية والحديثة .

يتضح من خلال التغطية الإعلامية التي واكبت الحراك الشعبي في تونس فعالية الدور الذي لعبته وسائل الإعلام ففي حين لجأت القنوات الوطنية والصحف التابعة للنظام منهج التعتيم والتكتم وحتى التجاهل فيما يجري من أحداث في الميدان، كان الإعلام الخاص المعارض وكذا القنوات الفضائية العربية وحتى الأجنبية منها تتعمد التصعيد والتركيز على المشاكل الداخلية للنظام السياسي وسمحت للمواطنين والمعارضة بنقل انشغالاتها ونقل محتوياتهم التي قاموا بتوثيقها كما فسحت لهم المجال للتعبير عن أصواتهم ومشاركتهم في صنع الأخبار كما فتحت لهم خطوط اتصال مع القنوات .

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص ص، 88، 89 .

المطلب الثاني : الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

شكّلت شبكة الانترنت الفضاء والملاذ لحرية شباب الحراك الشعبي في تونس باعتباره الفضاء الوحيد المتاح لها أكثر من سواه، ويقدر عدد المستخدمين لشبكة الأنترنت في تونس بنحو 5,3 مليون شخص من مجمل عدد السكان 10 ملايين نسمة، فمن بين كل البلدان المغاربية تعتبر تونس البلد الوحيد الذي يضم الجماعة الأكثر ارتباطا في ال "فيسبوك" وبفضل المدونات الالكترونية وتويتر وفيسبوك بلور هذا الجيل حيّز حريته واعتراضه على الشبكة[1]، حيث وظّفوا ثورة وسائل الاتصالات الحديثة في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمّت معظم المدن التونسية وفرضوا على نظام "بن علي" ثورة معلوماتية جديدة استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز[2] .

يبلغ عدد مستخدمي الفيسبوك في تونس حوالي مليونين ونصف المليون بنسبة تقترب من ربع العدد الإجمالي لسكان البلاد 23.5 % هذا العدد يجعل من تونس البلد الإفريقي الأول من حيث مستخدمي الفيسبوك مقارنة بعدد السكان، وعلى المستوى العالمي تتقدم تونس على أكثر الدول تقدما في هذا المجال مثل روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والبرازيل، كما أن نسبة المستخدمين من الجنسين متقاربة جدا بحكم الطبيعة العلمانية للمجتمع (58 % للذكور و42 % للإناث) مما يعني أن غالبية الشعب التونسي منخرط في الفضاء الالكتروني حين اتسعت قاعدة الاحتجاجات الاجتماعية لتشمل كل المحافظات وأدمجت النساء والرجال معا في حركية التغيير . بيد أن النظام كان يجنّد آلاف المهندسين إضافة إلى الرقابة الأوتوماتيكية وإغلاق عديد المواقع ويستعمل أرقى البرامج لإحكام السيطرة على الشبكة، كانت قاعدات البيانات مراقبة وزبائنها مجبرين على تقديم هوياتهم عند كل طلب استعمال حيث يقدّر أفراد بوليس الانترنت بأكثر من 600 فرد[3]، وقد أفادت شهادات عديدة لاحقا بعد سقوط النظام وبشهادة وكالة الانترنت أنّ تدخّل الأمن كان دائما وأنّ عمليات التتبع والمراقبة كانت تتم من القصر الرئاسي ذاته .

اعتمدت الثورة التونسية اعتمادا كبيرا على وسائط الإعلام الالكتروني وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل الجماهيري ومثّلت حلقة التواصل الأفقي هذه أبرز أدوات نجاح الثورة، ومن خلال هذه الوسائط ضمن الثائرون وصول صوتهم إلى قطاع كبير من الشباب التونسي

[1] توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، مرجع سابق، ص ص 266، 267 .

[2] المرجع نفسه، ص 267 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 87 .

بالإضافة إلى العالم الخارجي ونقل الأحداث على طبيعتها وحقيقتها إلى قطاع كبير من الشعب التونسي، لقد سهّلت الوسائل الالكترونية التواصل وألغت طغيان المركز على الأطراف وسهّلت انسياب الأفكار والمعلومات بدون وجود مقص الرقيب[1]، ولعل أكثر ما يثير الانتباه في الحراك الشعبي هو "مؤسسة الفيس بوك" – ان صح التعبير – وهذا بالمعنى الوظيفي للكلمة وليس البنائي كدلالة على الاستخدام المكثّف لمختلف الوسائط والتطبيقات الاتصالية الجديدة، أو كما سمّتها الدكتورة "رشا عبد الله" بـ(الجمهورية الديمقراطية للأنترنت)، هذه الجمهورية أو المؤسسة الافتراضية التي انخرط فيها كل الشباب المتعلم والمثقف من كامل المحافظات ومناطق البلاد للتعبير عن مدى سخطهم وتذمّرهم من الأوضاع المزرية التي يعيشونها من جهة وكذا حالة القيد المفروضة عليهم من طرف النظام البوليسي[2] .

ومع اندلاع الثورة اتخذ شباب الحراك الهاتف المحمول سلاحا آخرا للمقاومة من خلال استخدامه في تحميل الأفلام والصور على موقع فيس بوك مساهمين بالتالي في إنشاء وكالة ظلّ أسهمت في كسر حاجز الصمت في الوقت الذي حظر على أجهزة الإعلام الحكومية تغطية التظاهرات فكان الفيس بوك أداة حقيقية للثورة وقد تمّ استخدامه للضغط على النظام والتأكد من ظهور الحقيقة، وكذلك فعل آلاف التونسيين من المنتسبين إلى هذا الموقع غير المحظور خلافا لـ"يوتيوب"، وللإفلات من عين الرقيب كان التونسيون يتبادلون برامج إبطال الرقابة (البروكسي) وأبدعوا حتى في الانتصار على مقيّدي حريتهم في الاستعلام وفي التواصل رغم أن العديد منهم تم وقفهم وحتى محاكمتهم بتهمة الإبحار في مواقع ممنوعة أو موصوفة بالإرهابية[3] .

لقد ساهمت الانترنت مساهمة فعلية في مسار الثورة وفي تغذية روح المواطنة ونشر الوعي بحقيقة الأوضاع في تونس وكشف نظام "بن علي" حيث كانت شبكة الانترنت صلة الربط بين كل الثائرين والمتظاهرين من خلال تبادل المعلومات والتنسيق فيما بينهم لضبط مواعيد ومواقع التحركات الجماعية التي يقع النداء عليها لأوسع الفئات من الناس، كما ساعدت على تجاوز حاجز المسافات والزمن وأظهرت مدى قوتها على الحشد والتعبئة، لكن من الحيف القول أنها السبب المباشر في الحراك الشعبي فشبكة الانترنت كما الفضائيات كانت مصاحبة للثورة في تونس

[1] العربي صديقي، مرجع سابق، ص ص 17، 18 .

[2] عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص 158 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 88 .

ودافعة لها ولم تكن الثورة من صنعها، وكان خلف وسائل التواصل هذه شباب نشطون في الميدان واجهوا قوات الأمن بصدور عارية حاملين لافتات وشعارات مناهضة للظلم والقهر فهم الثوار الحقيقيون فالثورة التونسية إذا لم تكن ثورة الأنترنت وإنما ثورة زمن الانترنت، وفي هذا الصدد يقول "رياض قرفالي" – أحد مؤسسي موقع "نواة" المشهورة – "إن الإعلام الغربي مخطئ عندما يقدّم الثورة التونسية على أنها ثورة الأنترنت، فإسقاط نظام بن علي كان سيكون ممكنا بدون الأنترنت ولكنه كان سيتطلّب وقتا أطول، سرعة انتقال المعلومة على مواقع التواصل الاجتماعي سمح للتونسيين بضرب مواعيد لبعضهم البعض في الشارع، ثورة الأنترنت ليست ثورة الفيس بوك ولا ثورة التويتر إنما وسيلة جديدة أو قناة جديدة لانتقال المعلومة[1]" .

المبحث الثالث : دور المجتمع المدني في مسار الانتقال الديمقراطي

عقب الإطاحة بالرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" عشية الرابع عشر من يناير 2011 أعلن وزيره الأول "مُحَمَّد الغنوشي" في خطابه للشعب التونسي توليه الرئاسة وفق الفصل 56 من الدستور الذي ينص على أن يفوّض الوزير الأول برئاسة البلاد في حالة حصول "شغور مؤقت" لمنصب رئيس الجمهورية، وفي يوم 15 جانفي 2011 دعا المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في بيانه إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني لا تشمل وجوه قديمة كما دعا إلى تطبيق الدستور واحترام فصوله المتعلقة بآليات الخروج من الأزمة والاطلاع على أحكام الفصل 57 من الدستور فيما يخص شغور منصب رئاسة الجمهورية، حيث اتضح أن مغادرة رئيس الجمهورية البلاد ودون أن يفوّض سلطاته إلى الوزير الأول في الظروف التي تعيشها تونس يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه وهو ما يمثّل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه بمفهوم الفصل 57 من الدستور، وفي 15 جانفي تم الإعلان عن حالة الطوارئ واجتمع المجلس الدستوري لإقرار الشغور النهائي لمنصب رئاسة الجمهورية ليتولّى رئيس مجلس النواب "فؤاد المبزع" مهام رئاسة الدولة بصورة وقتية إلى حين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال ستين يوما حسب الفصل 57 من الدستور التونسي .

[1] سونيا التميمي، الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته ؟، من كتاب: في جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 58 .

المطلب الأول : سمات المرحلة الانتقالية بعد الثورة

أكدت "جبهة 14 يناير 2011" التي أعلن عن تشكيلها في 22 يناير2011 والتي ضمّت عديد الأطياف من منظمات المجتمع المدني على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل وغيره باعتبارها إطارا سياسيا يعمل على التقدم بالثورة نحو تحقيق أهدافها والتصدي لقوى الثورة المضادة، حيث تعمل هذه الجبهة بالخصوص على "صياغة دستور ديمقراطي جديد" وعلى حل حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" – الحاكم سابقا – وعلى أن لا يكون له أي دور في مستقبل تونس السياسي خوفا من عودة الظلم والاستبداد واغتيال الديمقراطية[1]، وهو ما حدث بالفعل حيث استجابت وزارة الداخلية لمطالب الثوار ولضغوط "جبهة 14 يناير 2011" وأعلنت بتاريخ 06 فيفري 2011 تعليق أنشطة الحزب قبل حلّه قريبا عن طريق المحكمة الابتدائية .

تمثلت إنجازات الثورة في الحل النهائي لحزب "التجمع الدستوري الديمقراطي RCD" بحكم قضائي بتاريخ 09 مارس 2011 ومصادرة مقراته وأملاكه وأرصدته المالية باعتبارها من أموال الشعب[2] بوصفه حزبا شموليا انتشرت فروعه في جميع أنحاء تونس إذ كان يضم حوالي مليون ونصف المليون منخرط، إلا أن أهم مكتسبات الثورة وانتصاراتها دون ريب هو أن الشعب تحرر من كابوس الخوف الذي تحكّم في النفسيات والعقول حيث تحرر الشباب من الرهبة ومن هيبة الدولة المتغطرسة ولا شيء أضحى يخيف الناس وشعارهم "لا خوف بعد اليوم"، واستعاد التونسيون حقهم في تملّك الفضاء العام الذي أصبح مجالا للحديث السياسي والجدل الدائم وأفرغت السجون من المحكومين السياسيين وعاد المهجّرون من منفاهم ومنح الجميع العفو التشريعي العام حتى وإن لم يفعّل مرسوم العفو تماما[3] .

وعلى إثر ذلك عرفت الساحة السياسية والمدنية والإعلامية انفجارا غير مسبوق نتاج الكبت والحظر اللذين كانا مفروضان إبان حكم المخلوع، حيث تمّ خلال هذه المرحلة إصدار العديد من المراسيم المنظمة للحياة العامة كإعادة تنظيم الإطار القانوني للأحزاب السياسية بالمرسوم عدد 87 والمرسوم عدد 88 المتعلق بتنظيم الجمعيات المؤرخين في 2011/09/24، والمرسوم عدد

[1] توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، مرجع سابق، ص 384 .

[2] عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم : الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 03، فيفري 2014، ص 56 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 95 .

115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم عدد 116 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة له المؤرخين في 2011/11/02، والمرسوم عدد 35 المؤرخ 2011/05/10 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي .

أولا/ الانفجار الحزبي والجمعوي : بعد حل "التجمع الدستوري الديمقراطي" وسقوط حكومة "الغنوشي" عاشت تونس ظاهرة انفجار حزبي هائلة لم يعرف لها التونسيون مثيلا من قبل فخلال أشهر قليلة فقط انتقل عدد الأحزاب في تونس من تسعة أحزاب إلى أكثر من مائة حزب[1]، وأن هذه الظاهرة عقّدت إلى حد كبير من وضع أحزاب المعارضة ذات الحضور التقليدي في البلاد وخاصة منها أحزاب اليسار أو تلك الأحزاب ذات المرجعية التقدمية والحداثية، ويرجع سبب ذلك إلى الذين شكّلوا تاريخيا المعارضة التونسية اليسارية والتقدمية الذين كانوا في غالبهم من المثقفين من الطلبة والمعلمين والأساتذة والمحامين وغيرهم من الفئات الوسطى، إلا أن هذه التعددية الحزبية المفرطة لا تترجم حركية وفاعلية سياسية حقيقية وثراء في البرامج والخيارات السياسية المتاحة أمام المواطن حيث أن 36 % من التونسيين لا يعرفون اسم أي حزب سياسي في تونس، وأن 30 % من البقية يعرفون فقط بين اسم واحد أو ثلاثة أسماء من هذه الأحزاب السياسية – حسب استطلاع أنجزه معهد البحوث الإحصائية وتحليل المعطيات –[2] .

وما ان انقشعت غمامة الاستبداد تحولت كل حلقة نقاش فكري وكل شبكة صغيرة من العلاقات النضالية إلى نواة سياسية شبه مستقلة غير مستعدة للذوبان في الأطر الحزبية الجاهزة وتبحث لها عن مواطن قدم في الخارطة السياسية الجديدة من خلال تأسيس أحزاب مستقلة، وهكذا فإن ما واجهته أحزاب المعارضة التقليدية في السياق السياسي الجديد ليس فقط كيفية بناء الجسور مع الجماهير التي كانت مقطوعة عنها، إنما أيضا كيفية التجذر في الأرضية الفكرية التي كانت تعتقد أنها تمثلها بعد أن انفجرت إلى حلقات يقودها مثقفون هرموا لكنهم بقوا متشبثين بحقهم في الحصول على منافع اعتبارية من الثورة التي جاءت جزئيا كثمرة لعملهم الطويل في مقاومة الاستبداد[3] .

---

[1] المولدي الاحمر، الانتخابات التونسية خفايا القوى الحداثية ومشكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، نقلا عن موقع www.dohaoinstitute.org شوهد بتاريخ 02-06-2012 .

[2] العملية السياسية في تونس : بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 27-09-2019، مقال منشور على الموقع http://www.csds-center.com شوهد بتاريخ 23-01-2020 .

[3] المولدي الاحمر، مرجع سابق .

في مقابل ذلك لم تعان التيارات الإسلامية كثيرا من هذه الظاهرة ذلك أن المرجعية العقائدية العامة للإسلاميين ساعدتهم إلى حد ما تفادي التوجه الإيديولوجي وهذا لا يعني البتة عدم وجود تعدد داخل التيار الإسلامي لكن ذلك لم يؤثر في أداء "حركة النهضة" الذي ضم في صفوفه أغلب القيادات التاريخية في التيار الإسلامي في تونس، وما ساعدهم في ذلك محافظتهم على أدنى درجات الوحدة إضافة إلى خبرتهم التنظيمية حيث لم يكونوا معنيين في خطاباتهم بالبنية الأفقية للمجتمع التونسي وبتكوينه الطبقي ولم يتوجهوا للتونسيين بصفتهم مواطنين من حقهم الاختلاف في عقائدهم وأفكارهم وأساليب عيشهم بل توجهوا إليهم بصفتهم مؤمنين ينتمون إلى رابطة واحدة وهي الإسلام دون اعتبار للطبقية الاجتماعية .

كما شهد النسيج الجمعياتي مباشرة بعد الثورة مستعينا بالتشريع التحرري في مجال تأسيس الجمعيات انفجارا كميا هائلا تماما كالذي حصل إثر انقلاب 07 نوفمبر 1987 إذ قفز العدد الجملي للجمعيات التونسية من 9969 جمعية سنة 2010 إلى 12111 سنة 2011 ثم إلى 14966 سنة 2012 أي بمعدل جمعية لكل 724 تونسي، فقد كانت منظمات المجتمع المدني إبان حكم الرئيس "بن علي" لا تتجاوز العشرات وكانت تتعرض لمضايقات يومية في تمويلها وفي نشاطها كما كانت محل مراقبة أمنية دائمة ومحاصرة قضائية مستمرة باختلاق قضايا الهدف منها تعطيل نشاطها والحدّ من انتشارها، وكانت إلى جانب المنظمة النقابية منظمات عريقة مثل "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" وعمادة المحامين وغيرها، ورغم قلة عددها ومحاصرتها المستمرة من قبل النظام كانت فاعلة وتمكنت من مواجهته وربط علاقات متينة بمنظمات دولية كما لعبت دورا أساسيا في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكشف طبيعة السلطة والمساهمة في إزاحتها[1] .

حيث وبعد التهميش الذي كان يلفّها أصبحت للجهات الداخلية في الشمال الغربي والوسط الغربي وفي الجنوب جمعياتها التي انضم إليها جيل جديد من الشباب فتيانا وفتيات طارحة جملة من القضايا الحقة التي تجعل من المجتمع المدني شريكا فاعلا في التغيير الاجتماعي، وتنوعت مجالات التدخل لهذا النسيج الناشئ فظهرت نقابات جديدة تكريسا للتعدد النقابي وأحدثت نقابة للقضاة وبرزت عشرات من الجمعيات تشتغل في دعم قدرات الشباب وتعزيز الوعي السياسي

[1] مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، سلسلة قضايا الإصلاح(36)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، 2017، ص 16 .

والمواطني لفئة من الشعب التونسي كانت عازفة تماما على الانخراط في الحراك المدني وأخرى تهتم بمسائل الديمقراطية والحوكمة والمشاركة والشفافية ومحاربة الفساد[1] .

ومن بين هذه المنظمات النشطة تلك التي اتخذت لها كمجال للنشاط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الفاعل الأساسي لثورة الحرية والكرامة ولعل أبرزها "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" الذي ركّز نشاطه حول الحق في الشغل والحقوق البيئية وقضايا الهجرة، ولعل الحيوية التي اتسمت بها الجمعية الوليدة وطبيعة القضايا التي تطرحها تفسر إلى حد كبير إضافة للمناخ الثوري الذي تعيشه البلاد انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي مرتين على التوالي بتونس سنة 2013 ثم في 2015[2]، لقد حررت ثورة 14 يناير المجتمع المدني التونسي من الأغلال التي كانت طيلة عقود وأطلقت العنان لزخمه وقواه الكامنة ليصوغ – بالشراكة مع المجتمع السياسي– تضاريس الجمهورية الثانية ويأخذ مكانه باستحقاق في الهيئات التي سوف يكون لها دور مركزي في مختلف الإصلاحات الهيكلية المقبلة في تاريخ تونس .

ثانيا/ الانفجار الإعلامي: بعد ثورة 14 يناير عرفت تونس انفجارا إعلاميا وطفرة منقطعة النظير لم تشهدها من قبل حيث تجاوز عدد وسائل الإعلام المسموعة الخمسين إذاعة وبلغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن خمسة عشر محطة أما عدد الصحف المطبوعة والمجلات فبلغ مائتي مطبوعة تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية وأسبوعية ودورية، وعلى صعيد المواقع الإلكترونية فهي كذلك زادت بشكل كبير وأصبحت بالمئات وإلى جانب هذا الكم الكبير من الوسائل الإعلامية أيضا تمتّع الإعلام بحرية أوسع دون قيود خانقة[3] . هذه الطفرة الإعلامية التي شهدتها تونس عقب الثورة كانت نتيجة الكبت وقمع الحريات وتقييدها إبان حكم "بن علي" ونظام القطب الواحد التي انتهجه طيلة عقود من الزمن، وما يلاحظ أيضا أن من أبرز الأسباب الإضافية لهذه الطفرة في وسائل الإعلام هو التحرر من قيود التراخيص والإجراءات الصعبة في طريق الاعتماد القانوني، فقبل الثورة كانت وزارة الداخلية تمنح التراخيص عبر الطلب من المطبوعات الصحافية الجديدة مع تقديم ملف إلى وزارة العدل يتضمن معلومات أساسية عن أي مشروع إعلامي جديد.

---

[1] أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، في كتاب: تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، تونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص 175 .

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] مُحَمَّد معمري، الإعلام التونسي الفائز الأكبر، العربي الجديد، 14-01-2015، نشور على الرابط التالي:
http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ealf-4dec-b181 . شوهد يوم 28-09-2017 .

إلا أنه وحتى بعد رحيل "بن علي" إلا أن ثقافة الخوف والتبعية التي رسّخها رافقت التونسيين عامة والإعلام خاصة لفترات طويلة بعد ثورة 14 يناير فقد تحكّمت دكتاتورية "بن علي" في الإعلام بنفس الأسلوب الذي سيطر به على أجهزة الدولة والحزب الحاكم المنحل واتضح أثر هذه الثقافة وهذا الكبت عندما فرّ "بن علي" من تونس، كما لم تكن علاقة الحكومات – التي جاءت عقب ثورة الكرامة – بالإعلام جيدة وفق التصور المأمول حيث تعددت مظاهر التوتر بين الطرفين مما جعل الوزير الأول "الباجي قايد السبسي" يتهم القناة الأولى للتلفزيون العمومي بكونها معارضة له وللحكومة لكنه لم يتدخّل في شؤون الإعلام[1]، وامتد التشويش في القطاع الإعلامي ليتصاعد بعد انتخاب " المجلس الوطني التأسيسي" في 2011/10/23 حيث اختار قسم الأخبار في القناة الوطنية الأولى أن لا يعطي الأولوية لخبر تولّي الرئيس الجديد "منصف المرزوقي" لمهامه ثم تكرر الأمر عند إعلان تشكيل حكومة "حمادي الجبالي"، حيث أدت هذه التراكمات إلى أزمة ثقة متبادلة بين الائتلاف الحاكم "الترويكا" وبين غرفة الأخبار بمؤسسة التلفزيون، ورغم تغيير غرفة الأخبار إلا أن الحوادث تكررت حتى اعتبر رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" غرفة الأخبار التابعة للتلفزيون الوطني بالمعادية للثورة[2].

حقيقة أن الثورة التونسية أحدثت تغييرات واسعة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلا أن الوسائل الإعلامية لم تضبط سياساتها على إيقاع يتناغم مع أهداف الثورة، فقد تبنّت مضمون إعلامي بعيد عن الموضوعية والمهنية في وقت كانت فيه تونس تحتاج إلى إعلام صادق يراعي إرهاصات الثورة وارتداداتها خاصة خلال مرحلة تحول سياسي حساس ووسط جدالات بين التيارات السياسية ذات الإيديولوجيات المتباينة. فقد انطلقت التعددية من سجنها بعد الثورة لكنها ولّدت ظاهرة " الفوضى الإعلامية " أو " الانفلات الإعلامي "الذي انعكس بفعل عدة عوامل أبرزها كونه انعكاسا للخلافات والتباينات بين الأحزاب السياسية على الساحة التونسية، إضافة لعدم نجاح الإعلاميين في الانتقال من المناخ الديكتاتوري الذي أفرز ثقافة التبعية، حيث رافقت الفوضى الإعلامية مراحل التحول الديمقراطي منذ انتخاب المجلس التأسيسي سنة 2011 مرورا بتشكيل حكومة "الترويكا" ووصولا إلى الانتخابات التشريعية الأولى وما بعدها .

---

[1] صلاح الدين الجورشي، حرية الصحافة في تونس تحسنت لكن التجاذبات بين الإعلاميين والحكومة مستمرة، سويس أنفو، 03-03-2021، منشور على الرابط التالي : http:/www.swissinfou.ch/ara/ شوهد يوم 28-09-2017 .

[2] المرجع نفسه .

لقد تجلت ظاهرة الانفلات الإعلامي في وسائل الإعلام التي انتشرت بعد الثورة بشكل واسع كما أسلفنا حيث ضربت كثير من وسائل الإعلام أخلاق المهنة وميثاق الشرف عرض الحائط بل وصل ببعضها إلى الشتم والتشهير على الرغم من وجود قرارات رادعة صادرة عن نقابة الصحفيين والهيئة المستقلة للإعلام، ورغم ذلك اتسعت رقعت الكتابات التشهيرية ولم تقتصر تجاوزات وسائل الإعلام على البرامج الهابطة والمخالفة للقانون فقط بل تعدّته إلى تعمّد الإقصاء والتخوين وممارسة دورا تحريضيا والعمل على تنمية مشاعر الحقد والكراهية بين أطياف الشعب التونسي .

إلا أنه يمكن القول أن الواقع التونسي الجديد شكّل رافعة للنهوض بحرية الإعلام والتعبير والحريات بمختلف أشكالها حيث زال احتكار القطاع الإعلامي وزالت هيمنة النظام المنهار على كافة وسائل الإعلام والاتصال، فأصبح الفضاء مفتوحا لكافة الايديولوجيات كي تطرح وجهات نظرها كما تمّ تطوير معظم المؤسسات الحكومية التي كانت تشرف على إدارة صناعة الإعلام والعمل على إنهاء وظائفها القمعية[1]، كما حدث انفجارا حقيقيا في الخطاب العام والنقاش إذ أصبحت المحطات التلفزيونية الكبرى تخصص برامجها المسائية للنقاش في المواضيع السياسية والأوضاع في البلاد وإتاحة النقاش لكل الأطراف حت تم وصف المجتمع التونسي آنذاك بأنه مجتمعا مناظرا . ونظرا لإدراك الحكومات الأولى لأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي وكون حرية التعبير والإعلام كانت من المطالب الرئيسية للثورة أطلقت الجهات الرسمية في تونس عملية الإصلاحات التي تخص المنظومة الإعلامية، حيث ألغت وزارة الإعلام التي عانى منها الصحفيون إبان حكم "بن علي" وأجرت عدة تغييرات واسعة أخرى .

كما يلاحظ أيضا أن الإصلاح شمل الجانب القانوني فيما يخص الإعلام التونسي فتمّ إلغاء السمات القمعية للقوانين القديمة التي تنظّم عمل الإعلام بصفة عامة[2]، حيث صدرت عدة مراسيم لتنظيم القطاع الإعلامي بعد الثورة أبرزها المرسوم رقم 115 والمرسوم رقم 116 الصادرين عام 2011 وبنودهما تضمن حرية التعبير وحركة المعلومات وتداولها إضافة لتأكيدهما على حقوق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات والمصادر السرية وحماية الصحفيين من الابتزازات

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون الأول 2010، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016، ص 161 .

[2] فاطمة العيساوي، الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية، مركز كارينغي، 10-07-2012، منشور على الرابط التالي : http://carnegiemec.org/ شوهد بتاريخ 13-04-2014 .

والاعتداءات بأنواعها على خلفية الرأي، وهذه المراسيم القانونية التحررية أكدها فيما بعد الدستور التونسي الذي تمّ إقراره بعد الثورة في 27 يناير 2014 والذي جاء ليعزز الحريات المختلفة من حرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية بشكل عام ويمثّل ضمانة إضافية حتى يؤدي الإعلاميون التونسيون دورهم بعد الثورة[1] .

المطلب الثاني : دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تصحيح مسار الثورة

إن الأمر اللافت كان تصرف القيادة النقابية غداة يوم 14 يناير وفرار "زين العابدين بن علي" خارج البلاد فرغم حالة الحرج التي كانت عليها تلك القيادة ممثلة بالخصوص في المكتب التنفيذي لم تشعر بأنها معنية بالانتقادات الموجهة إليها بفعل مواقفها السابقة من السلطة فانطلقت في مجهود يجعلها في مقدمة الأحداث وجعلها تستثمر الثورة استثمارا سياسيا مسبوقا حيث سارع المكتب التنفيذي للاتحاد من إصدار بيان مؤيد للثورة وتثمين مساهمة مناضلي الاتحاد في نجاحها ورغم تمكين الاتحاد العام التونسي للشغل من المشاركة في الحكومة الانتقالية بعدة وجوه فإن الاتحاد سرعان ما رفض ذلك وقد أحس قراءة ردود الفعل التي أحدثها تشكيل حكومة "مُحَمَّد الغنوشي" الأولى التي ضمت 14 وزيرا من الحزب الحاكم سابقا مما عرّض ذلك الاتحاد إلى هجمات عنيفة من الحكومة ومن الحزبين المعارضين اللذين قبلا المشاركة فيها على عيوبها .

ساهم موقف الاتحاد الرافض لمشاركة واسعة لعناصر من النظام القديم في الوزارتين اللتين شكّلهما "مُحَمَّد الغنوشي" في 15 يناير و 27 فبراير في إسقاطهما عبر اعتصامين جماهيريين في ساحة الحكومة بالقصبة[2]، حيث أنه وعقب إسقاط نظام "بن علي" في 14 يناير 2011 واصل الحلفاء السياسيون للرئيس "بن علي" والأمن ووزارة الداخلية وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التشبّث بالحكم وكأنّ أمرا لم يقع فأعربوا عن اعتقادهم بأنّ الثورة لم تكن أكثر من مجرد انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس لكن لم تغيّر النظام السياسي، حيث دافع رئيس الوزراء "مُحَمَّد الغنوشي" في 18 يناير 2011 عن احتفاظه بوزراء من الحكومة السابقة بمقاعدهم في حكومته وقال إنه احتفظ

[1] مُحَمَّد معمري، مرجع سابق .

[2] عدنان المنصر ، جدلية السياسي والاجتماعي في اتحاد الشغل ، من سلسلة ملفات : الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية ، مرجع سابق ، ص 22 .

بالوزراء ذوي " الأيدي النظيفة الذين عملوا دائما على مصالح البلاد "، إلا أنّ الشعب التونسي الذي صنع الثورة رفض بقاء وزراء العهد السابق في حكومة "الغنوشي" .

وتحت الضغط الشعبي واستمرار التظاهرات ضد الحكومة، قدّم ثلاثة وزراء[1] ينتمون إلى المركزية النقابية في الاتحاد العام التونسي للشغل في ذات اليوم استقالتهم من الحكومة بسبب تشكيلتها التي سيطر عليها الحزب القديم الحاكم إلى جانب حيازته جميع الوزارات السيادية ومنح القوى المعارضة والمستقلة مناصب وزارية هامشية[2] وكانت هذه الاستقالات قبل أن تعقد الحكومة الجديدة الانتقالية أول اجتماع لها يوم 20 يناير 2011 .

ولتجسيم تطلّع الشعب التونسي إلى إرساء نظام ديمقراطي والابتعاد نهائيا عن الاستبداد وقف الاتحاد صمّام أمان ضد كافة إرهاصات الثورة المضادة أو مؤشرات إجهاض الثورة والانحراف بها عن مسارها الصحيح فدعّم اعتصامات القصبة1 والقصبة2 حيث احتلت وفود الشباب القادمة من المناطق الداخلية للبلاد إلى العاصمة تونس في " قوافل الحرية "، وبالتنسيق مع اللجان الثورية بساحة القصبة تحت مكاتب رئيس الوزراء في اعتصام كبير استمر من 23 إلى 28 من شهر يناير عطّل هذا الاعتصام عمل الحكومة التي طردت واعتقلت المعتصمين .

أما الاعتصام الثاني فتمّ تنظيمه على نحو أفضل ممثلا من قبل مختلف المنظمات السياسية والمهنية بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل وجمعية المحامين في القصبة لمدة اثني عشر يوما حيث تمكّن المعتصمون ـ بدعم من السكان ـ من إسقاط حكومة "مُحَمَّد الغنوشي" التي اعتبروها مجرد امتداد لنظام الرئيس المخلوع[3] لتحل بذلك الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية، حيث قدّم على إثرها "مُحَمَّد الغنوشي" استقالته في 27 فبراير 2011 وخلفته حكومة "الباجي قايد السبسي" الذي بات واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق وبضرورة إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية، وهنا بدأ مسار الثورة التونسية يشهد تطورات نبّأت عن رغبة عارمة في تغيير نظام "زين العابدين بن علي" بالكامل حيث تقدّم الثوار ومنظمات المجتمع المدني بمجموعة من المطالب منها :

---

[1] الوزراء الثلاثة المستقيلون عن اتحاد الشغل من الحكومة هم : "عبد الجليل البدوي" وزير معتمد لدى الزير الأول ، "حسين الديماسي" وزير التكوين والتشغيل و " أنور بن قدور" وزير دولة للنقل والتجهيز . أنظر: عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة ، مرجع سابق ، ص 302 .

[2] عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 302 .

[3] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية : ثورة الكرامة ، مرجع سابق ، ص 58 .

- ✓ إيقاف العمل بالدستور .
- ✓ إجراء انتخابات مجلس وطني تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد ليتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية .
- ✓ حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية أمواله وممتلكاته .
- ✓ تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي .

وقد بعث "الباجي قايد السبسي" ـ بالفعل ـ (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي) برئاسة "عياض بن عاشور" والتي صاغت مشروع قانون انتخاب المجلس الوطني التأسيسي حيث تمّ اعتماده من الحكومة ونشر في 07 مايو 2011[1]، كما تميزت هذه الفترة بجملة من التقلبات حول تاريخ إجراء انتخابات المجلس التأسيسي ودوره وحدود صلاحياته[2] وتمّ تأجيل هذه الانتخابات التي كان من المقرر أن تجرى في 24 يوليو إلى 23 أكتوبر 2011 .

المبحث الرابع : تداعيات انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

خارطة الطريق التي أعلن عليها السيد رئيس الجمهورية المؤقت "فؤاد المبزع" في خطابه بتاريخ 03 مارس2011 مثّلت العنوان الأبرز لفشل الحكومة السابقة في إدارة العملية السياسية والذي يعزى بالأساس إلى إصرارها على علوية الشرعية الدستورية الشكلية وتجاهل الشرعية الثورية، بينما الواقع الجديد الذي أنشأته الثورة أن تسعى هذه الحكومة إلى اكتساب ثقة الشعب وإقناعه بأنها حريصة على صون مكاسب الثورة وجادّة في تحقيق أهدافها، إلا أن كسب مثل هذا الرهان كان يتطلب من الحكومة أن تعي بضرورة المزاوجة بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية وإلى تغليب منطق الوفاق وإشهار مبدأ الشراكة في التعاطي مع العملية السياسية[3] .

---

[1] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية : ثورة الكرامة ، مرجع سابق ، ص 59 .

[2] قناة الجزيرة ، تونس ... ثورة التوافق ، www.aljazeera.net .شوهدت يوم 2016/01/14 .

[3] الهاشمي الطرودي، المشهد السياسي في تونس (1960-2015) : في البحث عن كتلة تاريخية جديدة، صفاقس، دار محمّد علي للنشر، ط1، ديسمبر 2016، ص ص 239، 240 .

إن خارطة الطريق الرئاسية انحازت لمنطق الشرعية الثورية ويتمثل هذا الانحياز في قرار وقف العمل بدستور عام 1959 وبالتالي انتهاء مدة الرئاسة المؤقتة (15 مارس 2011) والتي ينص عليها الفصل 57 من الدستور، ويترتب على ذلك أيضا حل مجلس النواب والمستشارين وفي مرحلة لاحقة الدعوة لانتخاب مجلس وطني تأسيسي والذي حدد تاريخ انتخابه يوم 24 جويلية 2011 هدفه وضع دستور جديد للبلاد. إن الاستجابة لهذا المطلب الذي رفعه معتصمو القصبة وكل الفعاليات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تؤيد هذا المطلب والتي تناضل بدورها من أجل تحقيقه يشكّل خطوة أخرى في اتجاه القطيعة مع تمشّي الحكومة السابقة، كما ورد في الخطاب الرئاسي "مرحلة جديدة أساسها ممارسة الشعب لسيادته كاملة في إطار نظام سياسي جديد يقطع نهائيا وبلا رجعة مع النظام البائد"[1] .

المطلب الأول: هيئات المرحلة الانتقالية

حيث أوقف المرسوم عدد 14 الصادر بتاريخ 23 مارس2011 المتعلق بـ"التنظيم المؤقت للسلط"[2] العمل بدستور جوان 1959 الذي نصّ في فصله الثاني على "تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس التالية: مجلس النواب، مجلس المستشارين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الدستوري"[3]، والإبقاء على بقية المؤسسات الدستورية كالمحكمة الإدارية ودائرة المحاسبات والسلطة القضائية والجماعات المحلية والاعتماد كذلك على الفصلين 57 و 58 من دستور 1959 لإسناد الوظيفة التشريعية إلى رئيس الجمهورية المؤقت يمارسها بمقتضى مراسيم. وللاستجابة للمطالب الشعبية وبخاصة لتدجين جموح المسار الثوري والحيلولة دون تجذّره وقّع بعث ثلاث هيئات على رأسها شخصيات قريبة من السلطة؛ الأولى هي (لجنة إصلاح التشريعات والمؤسسات) ترأسها أستاذ القانون "عياض بن عاشور" وأنيطت بها مهمة تقليص القانون التونسي من أحكام النظام السابق وقد دمجت هذه اللجنة وكذا "المجلس الوطني لحماية الثورة" لاحقا في "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، أما اللجنة الثانية فكانت "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد المالي" تحت إدارة أستاذ القانون "عبد الفتاح بن

[1] الهاشمي الطرودي، مرجع سابق، ص 240 .

[2] يعتبر "قانون تنظيم السلط" عبارة عن دستور مؤقت يتم من خلال أحكامه تنظيم المؤسسات السياسية في تونس إلى حين وضع دستور جديد .

[3] الفصل الثاني من المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسطات العمومية .

عمر" أما اللجنة الثالثة فكانت "لتقصي الحقائق حول دور قوات الأمن في إطلاق الرصاص على المتظاهرين "[1]،كما تم تشكيل لجان وهيئات أخرى وسوف نعرض أهم اللجان بالنظر لدورها في التحضير لعملية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وفي خلق نوع من التوافق السياسي بين مختلف مكونات الساحة السياسية وهي:

أولا/ المجلس الوطني لحماية الثورة : تم تشكيل المجلس الوطني لحماية الثورة كليا خارج الأطر الرسمية وضمّ أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية[2]، وقد تكوّن رسميا يوم 11 فبراير2011 من 28 هيئة وحزب وجمعية ومنظمة جلّها من قوى اليسار والقوميين والحقوقيين أهمها "الهيئة الوطنية للمحامين" و "الاتحاد العام التونسي للشغل" و "حزب العمال الشيوعي" و "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" و "حركة الوطنيين الديمقراطيين" و "حركة النهضة" و "التيار البعثي" و " حركة الشعب" و " الاتحاد العام لطلبة تونس" و "حزب العمل الوطني الديمقراطي "[3]، كما ضمّ "جبهة 14 يناير 2011" – أشرنا إليها سابقا – التي أعلن عن تشكيلها في 22 يناير 2011 باعتبارها إطارا سياسيا يعمل على التقدم بثورة الشعب التونسي نحو تحقيق أهدافه والتصدي لقوى الثورة المضادة .

إن خارطة الطريق التي يراها "مجلس حماية الثورة" تكمن في دعوة الرئيس المؤقت إلى حل الحكومة الحالية والدخول بصورة عاجلة في مشاورات واسعة من أجل ضمان أوسع لوفاق وطني حول اختيار الوزير الأول وتشكيل حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال مشهود لأعضائها بالكفاءة وعدم التورط مع النظام السابق وتنتهي مهامها بانتخاب المجلس التأسيسي، ولا يكون لأعضائها حق الترشح للانتخابات اللاحقة للفترة الانتقالية الرئاسية والتشريعية كما تعهّد المجلس في بيانه بتقديم خطة متكاملة ومحددة في الصيغ القانونية والعملية وفي التوقيت من أجل انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا جديدا للجمهورية ويتولى إدارة المرحلة الانتقالية تكريسا للشرعية الشعبية على أن ينحلّ "المجلس الوطني لحماية الثورة" فور انتخاب المجلس التأسيسي[4] .

---

[1] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 63 .

[2] هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص 01 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 63 .

[4] توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، مرجع سابق، ص 397 .

ثانيا/ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي: في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بعد إسقاط النظام الديكتاتوري السابق هناك مؤسستان قامتا بإدارة هذه المرحلة الانتقالية في تونس لوضع أسس النظام الديمقراطي الجديد ما بعد الثورة وهما : الحكومة المؤقتة وهيئة الخلاص الوطني بنسختها التونسية التي تحمل اسما هو بحدّ ذاته برنامج " الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، حيث وبعد تولّي "الباجي قائد السبسي" رئاسة الحكومة المؤقتة الثانية وقع الالتفاف على "مجلس حماية الثورة" و "جبهة 14 يناير2011" التي شهدت خلافات داخلها، فتدخلت الحكومة واختارت الفريق الذي يشكّل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" وهي هيئة غير منتخبة وإن كانت تضم أناسا منتخبين في منظماتهم وأحزابهم وشخصيات وطنية[1] .

هذه الهيئة التي أحدثت بموجب المرسوم عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فبراير2011 تعرض أمامها مشاريع المراسيم للتداول بشأنها قبل إصدارها من قبل رئيس الجمهورية المؤقت، وضمت الهيئة 31 حزبا ومنظمة إضافة إلى شخصيات وطنية وممثلين عن الجهات وعائلات الشهداء ليبلغ العدد النهائي لأعضائها الذي تم تعديله ثلاث مرات 155 عضوا ينتمون إلى تيارات فكرية مختلفة من بينها التيار الإسلامي المعتدل والاشتراكي والقومي العربي والبعثي والتروتسكي والماوي، وكانت تركيبتها مثار جدل واعتراض من قبل القوى السياسية اليسارية والإسلامية فضلا عن تكوينات المجتمع المدني بسبب ضم هذه الهيئة شخصيات دعت إلى مساندة ترشح الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" لانتخابات 2014[2] .

وقد كان الدور الأهم في ترتيب الأوضاع السياسية والقانونية في هذا الطور من الثورة للهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي برئاسة الأستاذ "عياض بن عاشور" والتي كانت تجتمع بمقر "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بتونس ثم بمقر "مجلس المستشارين" المنحل بباردو وخصوصا أن عدد أعضائها تضاعف لانتقاد ضعف تمثيليتها[3]، وهي تعتبر من أولى الهيئات التي تمّ إقرارها لتملأ الفراغ التشريعي الدي أحدثه تعطيل عمل مجلس النواب فقد أمّنت هذه الهيئة آليات الانتقال بالتصدي إلى إشكاليات المرحلة الانتقالية وملفاتها

[1] توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، مرجع سابق، ص 401 .

[2] المرجع نفسه، ص 402 .

[3] عميرة علية الصغير، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق، ص 64 .

العالقة باستعمال آلية التوافق للحد من النزاع والصراع خاصة وأنها مكونة من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني ومن شخصيات وطنية تتخذ قراراتها بالتوافق، حيث يرى الأستاذ " عبد الرزاق مختار" أن مؤسسات مواكبة الانتقال ومنها الهيئة العليا مثّلت خطوة نحو تفكيك مكونات النظام السابق واستبدالها في اتجاه بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة طبق آليات خاصة تستجيب إلى منطق الثورة وغايتها[1] .

وكان إنشاء الهيئة بمنزلة المخرج التوافقي في تلك المرحلة التي شهدت ارتباكا في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئاسة الجمهورية وحلا للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحياتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت وما سبّبه من غياب التوازن في المشهد السياسي، وأساسا على مستوى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إضافة إلى عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي لتتحول بذلك هذه الهيئة إلى إحدى أبرز المؤسسات السياسية المستحدثة في المرحلة الانتقالية التونسية[2]، وبالتالي فالهيئة حلّت الإشكالية المثارة حول مسألة الشرعية الجديدة في تونس هل هي الشرعية الثورية أم الدستورية؟ نظرا لتمثيلها للشرعيتين الدستورية والثورية وهذا بناء على رغبة الشعب التونسي الذي أراد شرعية جديدة منبثقة عن مؤسسات جديدة وليس حسب ما نص عليه الدستور القديم بإجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين .

وبالنظر إلى التركيبة الفكرية والإيديولوجية المتنوعة لمكوناتها مثّلت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة أول إطار جامع حضر فيه التوافق بين مشاريع سياسية مختلفة إلى حدّ التناقض فيما بينها وهو ما كشفته مداولاتها التي لم تخل من تشنجات وشدّ وجذب فرضته اللحظة التاريخية والإحراج السياسي الذي وجدت فيه النخبة التونسية نفسها إثر ثورة رفعت شعارات اجتماعية وسياسية، إلا أنها كانت تحتاج إلى صياغة جماعية لمشروعها السياسي بما فيها مؤسسات وقوانين تضمن تواصل الدولة[3]، إلا أن الهيئة نجحت في الجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية على الرغم من الجدل الذي رافق أشغالها وتركيبتها وموازين القوى داخلها، ففي حين كانت الحكومة المؤقتة قد

[1] رضا الرداوي، الدستور التونسي: النص وإمكانية التطبيق، من كتاب: تونس الانتقال الديمقراطي العسير، مرجع سابق، ص 30 .

[2] منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، تقديم: إبراهيم محمّد الرفاعي، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014، ص 169 .

[3] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص ص 02، 03 .

انشغلت بتسيير شؤون الدولة وإدارتها لملفات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية كانت الهيئة حريصة على وضع الإطار التشريعي العام، فخلال الأشهر الثمانية من عملها أصدرت عددا مهما من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة كان أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل2011 والذي نشأت بمقتضاه "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات" التي وضعت القانون الانتخابي، والتي أشرفت على تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر2011[1]، وقد أنهت الهيئة أعمالها يوم 13 أكتوبر 2011 أي قبل 10 أيام من انتخابات المجلس التأسيسي لتفسح المجال للمجلس المنتخب .

ثالثا/ اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة بعد 17 ديسمبر2010 : وكانت مهمتها الرئيسية التحقيق في التجاوزات التي وقعت منذ بداية الحراك الشعبي في 17 ديسمبر2010 والبحث عن المتورطين فيها، وتجدر الإشارة إلى أن دورها ليس قضائيا وإنما لتوثيق وإحصاء عدد القتلى والجرحى وهذا تمهيدا لتحقيق العدالة الانتقالية .

رابعا/ اللجنة العليا للإصلاح السياسي : تم الإعلان عن تأسيسها الوزير الأول " مُحَمَّد الغنوشي" في 17 يناير2011 أي بعد مرور 03 أيام من نجاح الثورة، وترأّسها المحامي والقانوني "عياض بن عاشور" الذي التحق فيما بعد بجنيف للعمل لدى الأمم المتحدة في "اللجنة الدولية لحقوق الإنسان"، حيث كلفت اللجنة العليا بالإشراف على الإصلاحات السياسية والدستورية لمرحلة ما بعد نظام الرئيس "بن علي"، لكن تم توجيه عدة انتقادات إليها بخصوص طريقة تعيين أعضائها[2].

خامسا/ اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد : وهي هيئة أحدثت بعد الثورة بموجب المرسوم عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فبراير2011 تتكون من خبراء في المسائل القانونية ومراقبة الحسابات، وخبراء في المحاسبة والجباية وخبراء في القانون وغيرهم، وتتمثل مهمتها الأساسية في تقصي الحقائق والبحث والتدقيق في كل الوثائق والملفات والممارسات ذات الصلة بالرشوة والفساد المالي والإداري وتفكيك المنظومة الفاسدة التي تغلغلت في مؤسسات الدولة[3] .

---

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص 03 .

[2] عبد الوهاب بن حفيظ، على أبواب الوضع الدائم: رؤية مقارنة بشأن تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، من كتاب: تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس2010-2020 معضلات التوافق والاستقطاب، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ص 34 .

[3] خميس بن بريك، لجان تونسية لتقصي الحقائق، على الموقع الالكتروني: http://shortest.link/6K-W، تم الاطلاع عليه بتاريخ 08- 03-2020 .

سادسا/ الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال : وهي هيئة مستقلة أسست في 02 مارس2011 مهمتها إدخال إصلاحات للمشهد الإعلامي في تونس بعد الثورة، أنشئت بموجب المرسوم رقم 10 لسنة 2011 المؤرخ في 02 مارس2011 الذي قضى بحل "المجلس الأعلى للاتصال"، وأنهت مهمتها بعد تنصيب "الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري" في 03 مايو2013 والتي أصبحت بعد ذلك هيئة دستورية[1] .

المطلب الثاني: مجريات العملية الانتخابية ونتائجها

تعتبر الانتخابات آلية حاسمة بالنسبة للدول التي تمر بعملية التحول الديمقراطي فنتائجها تؤثر بشكل محوري على مستقبل التحول الديمقراطي وترسيخه، لكن المشكلة ليست متعلقة بالعملية الانتخابية بحدّ ذاتها وإنما ترتبط أيضا بالسياق الذي تجرى فيه، وهو ما يحدد أهداف هذه الانتخابات حول ما إذا كانت تهدف فعلا للتحول الديمقراطي وضمان تداول السلطة أو ان كانت مجرد انتخابات شكلية هدفها عرقلة هذا المسار وإعادة إنتاج الأنظمة السياسية السابقة، لهذا يمكن القول أن بلوغ الانتخابات لأهدافها الوظيفية ومساهمتها في إنجاح التحول الديمقراطي مرهون بوجود بيئة داخلية وخارجية سليمة ومتكاملة مع ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا المسار من التحول نحو الديمقراطية وتجاوز معيقاته في مختلف مراحله .

فالمشهد في تونس غرق في دوامة جدل واسع حول قيادة التحول السياسي والمجتمعي وشهد اختلافات كبيرة حول تصور النموذج الأنجح لقيادة واقع ما بعد الثورة في إدارة دفة الدولة والمجتمع، حيث اتسمت الأشهر الأولى بعد الثورة بالتخبط الواضح في الاختيارات على صعيد الحياة السياسية التونسية وبعض الارتباك في تبنّي الخطوط العريضة لمستقبل تونس السياسي والاجتماعي، فقد ساد الخلاف في تونس حول موعد إجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي خاصة بعد انقسام الآراء الحزبية والنخبوية، فقد رأى المؤيدون لإجراء الانتخابات أن تأجيل الانتخابات بحجة استكمال الجاهزية والاستعدادات أما المعارضون للتأجيل فكانت حجتهم ضرورة الإسراع في نقل البلاد إلى حالة الاستقرار واستكمال مراحل التحول الديمقراطي، حيث أعلنت عدد من الأحزاب السياسية التي ولدت بعد الثورة التونسية عن عدم جاهزيتها لخوض الانتخابات

[1] عبد الوهاب بن حفيظ، مرجع سابق، ص 35 .

بتاريخ 24 جويلية2011 لأنها لا تزال في مرحلة تعريف الجمهور ببرامجها وتوجهاتها، واعتبرت هذه الأحزاب أن إجراء هذه الانتخابات لن يخدم سوى الأحزاب الحاضرة في الساحة منذ سنوات طويلة .

وفي المقابل أكدت أبرز التنظيمات السياسية التي كانت في صف المعارضة أيام نظام "بن علي" على تمسكها بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بالتاريخ المذكور، ومن هذه الأحزاب "حركة النهضة" و "الحزب الديمقراطي التقدمي" و "حركة التجديد" و "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، وعبّر معارضو تأجيل الانتخابات عن تخوفاتهم من ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي ستدفعه تونس مع كل يوم تتأخر فيه الانتخابات[1]، رغم أن الصراع حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي كان بين أطراف مختلفة وتيارات كثيرة إلا أنه تركّز بين التيارات اليسارية التي تهيمن على تركيبة هيئة حماية الثورة ولها امتدادات في المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهة، وبين التيار الإسلامي المتمثل في "حركة النهضة" من جهة أخرى والتي تتمتع بحضور متزايد في الشارع التونسي وفق استطلاعات الرأي التي تمت قبل الانتخابات .

أصرّت الأحزاب التونسية الوليدة بعد الثورة على تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي أملا في تكوين قواعد شعبية جماهيرية لها وكسب مزيد من الوقت لصياغة برامجها لإقناع التونسيين بالتصويت لصالحها في الانتخابات، وكذلك بقايا نظام "بن علي" كانت ترغب في تأجيل الانتخابات من أجل رصّ صفوف أفرادها ومحاولة تشكيل تحالف لحصد أكبر عدد ممكن من المقاعد في المجلس التأسيسي لتكون لهم كلمة في صياغة الدستور وبنوده وليحجزوا لهم حيزا في السلطة[2] . إلا أن رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات "كمال الجندوبي" أعلن أنه ليس بالإمكان ولأسباب لوجستية تنظيم الانتخابات التشريعية الأولى في يوليو2011، مشيرا إلى أن ضمان ديمقراطية ونزاهة وشفافية أول عملية انتخابية في تونس ما بعد الثورة يتطلب تأجيل الانتخابات إلى أكتوبر2011 وفي الأخير تم حسم الجدل بقرار تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 23 أكتوبر2011 .

---

[1] منير السويسي، جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي، العربية DW، منشور على الرابط http://dw.com/p/RQXa تم الاطلاع عليه بتاريخ 22-06-2011 .

[2] الجزيرة نت، الانتخابات في تونس صراع على كسب الوقت، منشور على الرابط http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2011/20119211637265155473.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-06-2011 .

لقد جرت الانتخابات بشكل منظّم ووسط أجواء من الشفافية وبمشاركة عريضة للناخبين التونسيين وشكّلت فاتحة لائقة للعهد الجديد كما مثّلت خطوة كبيرة باتجاه طيّ صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، فقامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية انتخابية تتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية وكانت مهمة المجلس التأسيسي هي صياغة دستور جديد للبلاد خلال فترة سنة واحدة، وقد تمّت الانتخابات وفق نظام القائمة النسبية مع الأخذ بأكبر البقايا وعلى قاعدة التناصف بين الرجال والنساء، والهدف من اعتماد هذا النظام الانتخابي يتمثل في توسيع تمثيل كافة الهيئات الاجتماعية وجعل الانتخابات تنافسية تتساوى فيها جميع حظوظ المترشحين مما يفضي إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي تعددي وشامل لكافة التيارات السياسية والفكرية[1] .

فشكل النظام الانتخابي يعدّ مؤشرا هاما لقياس مدى الاستعداد والإرادة للتحول الديمقراطي لذلك كان لزاما اختيار نظام انتخابي يتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة ويتماشى مع تركيبتها المجتمعية مراعيا حقوق الأقليات بما يضمن مشاركة عادلة لجميع فئات المجتمع في اتخاذ القرار، كما قد يؤدي سوء اختيار النظام الانتخابي إلى عرقلة التحول السياسي وحصول ارتداد ديمقراطي بفعل حدّة الصراع ما بين النخب السياسية مما سيؤثر على حالة الاستقرار السياسي[2]، ففي الدول التي تشهد عملية التحول الديمقراطي تميزها عادة العديد من الانقسامات والصراعات الحادة بين مختلف الأطراف السياسية لذلك يكون نظام التمثيل النسبي فيها أكثر فعالية كونه يتيح فرصة متساوية للجميع في المشاركة في اتخاذ القرار وتدعيم البناء الديمقراطي[3] .

جرت إذا الانتخابات تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 23 أكتوبر 2011 وشارك فيها 04 ملايين و439 ألف ناخب منهم 652 ألف ناخب من التونسيين بالخارج، وكان عدد المرشحين 11618 لشغل 217 مقعدا في المجلس الوطني موزعة على 655 قائمة مستقلة و828 قائمة أحزاب و 24 قائمة تحالف أي مجموع 1517 قائمة[4]. وما يلاحظ على هذه الانتخابات

---

[1] أحمد السوسي، في كتاب: في الثورة والانتقال والتأسيس، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011، ص 56 .

[2] ماجدة إبراهيم الباز، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2017، ص 64 .

[3] فؤاد أعلوان، الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجا، دراسة منشورة على موقع رواق عربي بتاريخ 17-05-2021، ص 33، على الرابط http://shortest.link/7149، تم الاطلاع عليه في 28-12-2021 .

[4] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق ، ص 65 .

ارتفاع نسبة القوائم المستقلة إلى حوالي 40 % بسبب اهتزاز ثقة الشعب التونسي في الأحزاب السياسية، وكذلك بروز ظاهرة التحالفات الانتخابية حيث اختارتها العديد من الأحزاب والمنظمات والمستقلين مثل "القطب الديمقراطي الحداثي" الذي كوّنه "حزب التجديد" وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية مثل "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" .

أفرزت نتائج الانتخابات فوزا ساحقا لحزب "حركة النهضة" الإسلامي بالمرتبة الأولى إذ حصل وحده على 89 مقعدا في 33 دائرة انتخابية (27 عن التراب الوطني و 06 عن الجالية التونسية بالخارج) أي ما يعادل 41 % من مجموع نواب المجلس الوطني التأسيسي البالغ عدده 217 مقعدا، ثم تلاه حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" ـ وهو حزب يساري قومي ـ الذي يتزعمه "منصف المرزوقي" الذي حصل على 29 مقعدا، وفي المرتبة الثالثة حزب "العريضة الشعبية" التي حصلت على 26 مقعدا، ثم حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" بزعامة "مصطفى بن جعفر" الذي جاء في المرتبة الرابعة وحصل على 20 مقعدا، ولم يحصل حزب المحامي "نجيب الشابي" – وهو حزب يسار وسط — " الحزب الديمقراطي التقدمي" إلا على 16 مقعدا، أما "القطب الديمقراطي الحداثي" فلم يحصل إلا على 05 مقاعد، أما الأحزاب المتفرعة من "التجمّع" المنحل (المبادرة وآفاق تونس والحزب الدستوري الجديد) فقد تمكنت من جمع 10 مقاعد بالمجلس، وتقاسم بقية مقاعد المجلس (حوالي 15) قوائم لقوميين عرب ويساريين ومستقلين[1] .

وفي نتائج هذه الانتخابات كانت نسبة المشاركة فيها 51.4 % نجد أنّ حزب النهضة حقق نسبة عالية (41 %)، ويرجع ذلك إلى رغبة الشعب التونسي القيام بقطيعة نهائية مع النظام السابق لـ "زين العابدين بن علي" إلى جانب اعتماد حزب النهضة خطابا سياسيا إيديولوجيا يحيي الهوية التونسية التي طمسها "لحبيب بورقيبة" ثم "زين العابدين بن علي" من بعده إلى جانب تبنّيه خطاب متفتح على مختلف القوى السياسية التونسية، إذ عكست انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رغبة ووعي الشعب التونسي في تمثيله من قبل عدد من الأحزاب المعتدلة القابلة للطرف الآخر سواء كان علماني أو إسلامي، ومثّلت هذه الانتخابات خطوة إيجابية أنتجت سلطة تشريعية مؤقتة تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد كما أنتجت مؤسسات انتقالية تنفيذية تتمثل في رئيس مؤقت للدولة وحكومة انتقالية ائتلافية، وتعتبر هذه المرحلة خطيرة جدا بسبب ما

[1] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق ، ص 65 .

تستطيع أن تحدثه من ارتداد فالثورات لا تنتهي بإسقاط الحكام فهي المرحلة التمهيدية الأسهل ولكن الأصعب هو عملية إعادة بناء النظام البديل[1] رغم التأخر الملحوظ في الإعلان عن نتائج الانتخابات بسبب كثرة المشاكل في عملية الفرز والتجميع تولت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التصريح بالنتائج النهائية يوم 13نوفمبر2011 كما في الجدول الموضح أدناه :

جدول 5 : نتائج انتخاب المجلس الوطني التأسيسي

الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
النهضة	41	89
المؤتمر من أجل الجمهورية	17.8	29
العريضة الشعبية	6.74	26
التكتل	7.03	20
الحزب الديمقراطي التقدمي	3.94	16
المبادرة	3.19	5
القطب الحداثي الديمقراطي	2.79	5
آفاق تونس	1.89	4
حزب العمال الشيوعي التونسي	1.75	3
حركة الشعب	1.57	2
حزب الديمقراطيين الاشتراكيين	1.56	2
الاتحاد الوطني الحر	1.26	1
حركة الوطنيين الديمقراطيين	0.83	1
الحزب الليبرالي المغاربي	0.47	1
حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	0.38	1
الحزب الدستوري الجديد	0.38	1
حزب الكفاح التقدمي	0.25	1
حزب المساواة والعدالة	0.19	1
حزب الأمة الثقافي الوحدوي	0.14	1
مستقلون	1.54	8
قوائم لم تحصل على مقاعد	31.83	0
المسجلون (المجموع)	100	217
الناخبون	51.97	–
الصوات المعبر عنها	94.06	–
الأوراق البيضاء والملغاة	5.94	–

المصدر: موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات http://www.isie.tn

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية، القاهرة، مجلة الشؤون العربية، ع147، خريف2011، ص 17 .

المطلب الثالث: إرهاصات العملية الانتخابية

تميزت الانتخابات التي جرت في تونس يوم 23 أكتوبر2011 بقدر عالي من الشفافية في الغالبية العظمى من مراكز الاقتراع ومن التنظيم العالي وحرية التعبير والإقبال الشديد من قبل الناخبين، فترجمت في حقيقة الأمر إرادة الشعب التونسي في انتخاب سلطات جديدة بصورة ديمقراطية، فهي أول انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تحصل في تاريخ تونس الحديث بعد تسعة أشهر من إنجاز الثورة التي أسقطت نظام "زين العابدين بن علي" في 14 يناير2011، وقد عبّر التونسيون من خلال هذه الانتخابات عن حسّ مدني وحضاري يعكس تطلعاتهم الحقيقية نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية تتسع لجميع المواطنين الأحرار الذين أنقذوا الديمقراطية، حيث أكد مراقبو بعثة الاتحاد الأوربي يوم 25 أكتوبر2011 أن الانتخابات التونسية تمت بشفافية وأن الانتخابات ترجمت إرادة واضحة للشعب التونسي في أن يحكم بسلطات منتخبة ديمقراطيا تحترم دولة القانون، وأشارت إلى أن تنظيم هذه الانتخابات جاء ثمرة وفاق سياسي كبير عبّر عن نفسه في مناخ من حرية التعبير الواسعة جدا[1] .

ونظرا لعدم حصول أي طرف على الأغلبية المطلقة للمقاعد بسبب النظام الانتخابي فإنه ليس بمقدور أي حزب الانفراد بالحكم وبصياغة الدستور الجديد المرتقب مما يستدعي الأمر اللجوء إلى التحالفات، وهو ما أدى بـ"حركة النهضة" إلى تشكيل تحالف ثلاثي لعدم حصولها على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس التأسيسي (109 مقعد)، حيث دخلت "حركة النهضة الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد 89 مقعد في مفاوضات من أجل تشكيل تحالف مع حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" بقيادة "منصف المرزوقي" الذي احتل المرتبة الثانية في نتائج الانتخابات بحصوله على 26 مقعد، ومع حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" بزعامة "مصطفى بن جعفر" الذي جاء في المرتبة الرابعة وحصل على 20 مقعدا، وقد جمع هذا التحالف تيارات ايديولوجية مختلفة من إسلاميين وعلمانيين جسّد نوعا من التوافق السياسي سمّي بـ"الترويكا".

اجتمع المجلس الوطني التأسيسي المنتخب يوم 22 نوفمبر2011 في جلسة تاريخية بمقر مجلس النواب وقد انتخب النواب "مصطفى بن جعفر" ـ أمين عام التكتل ـ رئيسا له تنفيذا لاتفاق بين أحزاب الأغلبية الثلاثة (النهضة والمؤتمر والتكتل)، وصوّت المجلس يوم 10 ديسمبر2011 على

[1] توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، مرجع سابق، ص ص 440، 441 .

قانون "التنظيم المؤقت للسلط العمومية" في شكل دستور صغير وبنظام برلماني تقريبا يمنح الحكومة صلاحيات أكبر حسب رغبة حزب النهضة ذي الأغلبية، وفي يوم 12 ديسمبر2011 اختار النواب كما كان منتظرا ومرتبا من أحزاب الترويكا وبأغلبية كبيرة أمين عام المؤتمر "منصف المرزوقي" رئيسا للجمهورية وبصلاحيات محدودة حسب ما سطّره قانون "التنظيم المؤقت للسلط العمومية "، وفي يوم 23 ديسمبر2011 تحصل السجين السياسي السابق "حمادي الجبالي" ـ أمين عام حزب النهضة والمكلف من رئيس الجمهورية ـ على ثقة المجلس لحكومته بأغلبية واسعة (154 نائبا مع و38 ضد و11 احتفظوا بأصواتهم) وهي حكومة ائتلاف بين أحزاب الترويكا ـ وإن كانت أغلب الوزارات السيادية منها ماعدا الدفاع والخارجية أحرزها حزب النهضة[1] ـ .

وفي غضون تلك التطورات السياسية تمّ تسليم السلطة من الرئيس المؤقت "فؤاد المبزع" إلى الرئيس الجديد المنتخب "منصف المرزوقي" بقصر قرطاج يوم 13 ديسمبر2011، ومن الوزير الأول "الباجي قائد السبسي" إلى رئيس الحكومة "حمادي الجبالي" بالقصبة يوم 26 ديسمبر2011، وتكونت حكومة "الترويكا" من 63 عضو فيها برتبة وزير في حين عززت الرئاسة بـ 60 مستشارا، ورغم أنّ رئيسها وأغلب مسؤوليها من الإسلاميين فقد حظيت هذه الحكومة المنبثقة من مشروعية الثورة ومن مجلس منتخب بترحيب واعتراف كل حكومات الدول المتعاملة مع تونس من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية إلى البلدان العربية[2].

عكست نتائج انتخابات المجلس التأسيسي حقيقة بسيطة تتجلى في رغبة المجتمع التونسي في إحداث قطيعة تامة مع عهد الرئيس المخلوع "زين العابدين" بما في ذلك القطيعة على مستوى الهوية الثقافية، وقد تقاطعت أصوات الناخبين حول ذلك لكنها افترقت في كيفية ترجمتها، كما تعكس الانتخابات محاولة الفئات الفقيرة والمتوسطة أن تستعيد الثورة بعد أن ادّعي أنها صودرت من قبل بقايا النظام السابق[3]، فالثورة التونسية كانت في جوهرها ثورة الفئات والجهات الفقيرة التي عانت من الخلل التنموي البنيوي وقد عبّرت هذه الفئات في الانتخابات عن موقف واضح برفض كل ما يمتّ بصلة للنظام القديم .

[1] عميرة علية الصغير ، الثورة التونسية في عامها الثالث، مرجع سابق ، ص 70 .

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مرجع سابق، ص 03 .

ويدلّ فوز "حركة النهضة" على تحولات بنيوية كرّستها الثورة في المجتمع التونسي حول مفاهيم الهوية والانتماء، فالتصويت لحركة النهضة تجاوز الاقتراب أو الابتعاد الايديولوجي من الأوساط الشعبية التي همّشت في عهد "بن علي" ليصل إلى رأي عام في أوساطها يربط بين التوجهات العلمانية المتطرفة للنظام السابق والاستبداد الإلغائي، ومن ثمّ فإن المعطى الأهم الذي حفّز التصويت لحركة النهضة لا يتأتّى فقط من كونها أكثر الأحزاب السياسية تعرّضا للاضطهاد السياسي بل أيضا من قناعة مفادها أنها النقيض الشامل للنظام السابق، وفي المحصّلة يمكن التوصل في قراءة نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي إلى ما يلي :

- شكّلت انتخابات المجلس التأسيسي اختبارا حقيقيا أولا لوثوق التحول الديمقراطي ورقيّ الثقافة السياسية التونسية، كما شكلت مناسبة لتحدي النظام السابق على مستوى هوية الشعب التونسي وانتمائه أكثر مما شكلت تنافسا بين كتل سياسية .
- لقد كان بعد الأحزاب عن النظام السابق والثمن الذي دفعته في مواجهته عاملا أكثر تأثيرا في توزيع الأصوات من الفوارق الايديولوجية بين الأحزاب .
- ميّز الناخب التونسي بين الكتل السياسية بحسب درجة تطرّفها ومدى ممارساتها للإلغاء السياسي للخصوم، فحركة النهضة والحركات العلمانية الفائزة هي حركات تميل إلى الوفاق والوحدة الوطنية .
- كشف النظام الانتخابي في تونس عن ثغرات فيما يخص تمويل الحملات الانتخابية وتنظيمها بشكل أثّر سلبا في بعض جزئيات العملية الانتخابية .
- بيّنت الانتخابات التونسية أن طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية حتى لو كانت على مستوى الدوائر تمنح تمثيلا أكثر تنوعا وعدالة، فلو اعتمدت طريقة الانتخابات بالأغلبية لما حصلت أحزاب الأقلية على أيّ تمثيل أو بالكاد، وإلا استأثرت "حركة النهضة" بأغلبية ساحقة من المقاعد دون أن تكون لها أغلبية الأصوات[1] .

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مرجع سابق، ص ص 03، 04 .

خلاصة الفصل الثالث

قامت ثورة الرابع عشر من يناير2011 على الرغبة الجامحة للشعب التونسي بجميع فئاته لاسترداد حقوقه وحرياته المسلوبة ورد الاعتبار لكرامته المهدورة زمن الاستبداد، لم تكن ثورة الحرية والكرامة وليدة اللحظة أو كما يحلو للبعض اختزالها في "ثورة الشباب" بل كانت نتاجا لتراكمات نضالات أجيال من النساء والرجال حملوا حلم الكرامة والحرية وعملوا في أتون القمع والترهيب على تحقيق حلمهم، ودفع بعضهم حياته قربانا لهذا الحلم وأفنى آخرون شبابهم في غياهب السجون في حين عانى الجميع من المراقبة البوليسية اللصيقة وشتى أنواع التنكيل وقطع الأرزاق، وقد كانت بعض المنظمات العريقة كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وهياكل المحامين والاتحاد العام لطلبة تونس من أهم الفعاليات المدنية والاجتماعية التي دعمت الحراك الثوري، وكانت سببا في كنس الاستبداد بعد عقود من الصمود والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وساهم مناخ الحرية الذي أتاحته الثورة في إثراء الخارطة الحزبية والجمعياتية بعودة الجمعيات القديمة للعمل في ظروف عادية وإعادة التشكّل بعد سنوات من التضييق والحصار كما تشكّل في ذات الوقت عدد هائل من الجمعيات الناشئة معبّرة عن التنوع الاجتماعي والاقتصادي والجهوي للمجتمع التونسي، وقد ترجمت هذه الجمعيات الجديدة في تحول ملحوظ نشاط أعضائها ومجالات تدخلها باكتساح الشباب والنساء حلبة الفعل المدني وبتناولها لمجمل القضايا والاستحقاقات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، لإصلاح المؤسسات الإعلامية والأمنية والقضائية وحقوق الإنسان، الحريات والمساواة، التنوع الاجتماعي، الديمقراطية والمواطنة، حرية التعبير، قضايا التنمية الجهوية، الحكامة المحلية، العمل الثقافي ومكافحة الفساد. كان من الطبيعي أن تتصدر فكرة الحقوق والحريات وبناء المؤسسات الديمقراطية مختلف استحقاقات مرحلة الانتقال الديمقراطي، وأن يكون المجتمع المدني بمختلف مكوناته الحقوقية والنقابية والنسوية والشبابية وغيرها من بين أهم صانعي لبنات الجمهورية الجديدة كما كان طيلة عهود في المواقع الأولى في مواجهة الاستبداد والنضال من أجل التغيير الاجتماعي، فقد حررت ثورة يناير 2011 المجتمع المدني التونسي من الأغلال التي كبّلته طيلة عقود وأطلقت العنان لزخمه قواه الكامنة ليصوغ بالشراكة مع المجتمع تضاريس الجمهورية الثانية ويأخذ مكانه في الهيئات ودواليب السلطة .

الفصـــــل الرابـــــع

آفاق الترسيخ الديمقراطي في تونس

ودور الاتحاد العام التونسي للشغل

الفصل الرابع : آفاق الترسيخ الديمقراطي في تونس ودور الاتحاد العام التونسي للشغل

شهدت الساحة السياسية التونسية عهدا جديدا نحو التحول نحو الديمقراطية ومرت العملية الديمقراطية التي جاءت نتاج الحراك الشعبي بعدة مراحل أهمها العمل على إسقاط النظام ومن ثم الدخول في مرحلة انتقالية تبنى فيها مؤسسات ديمقراطية وفق شرعية ثورية ودستورية أساسها التوافق السياسي بين مختلف أطراف العملية السياسية، إذ لا يمكن الانتقال من حالة الحراك إلى حالة الاستقرار دون المرور بمرحلة انتقالية والتي تعنى في أبسط معانيها الانتقال من حالة إلى حالة أخرى مغايرة جزئيا أو كليا وفق برنامج مخطط وفي مدى زمني متفق عليه . فالمرحلة الانتقالية تهدف للتخلص من دعائم الاستبداد وإرساء الأسس وإقامة الأعمدة التي يمكن أن تحمل البناء الديمقراطي، لهذا فهي مرحلة جد حساسة في تاريخ أيّة دولة تنتقل نحو الديمقراطية نظرا للخطر الذي يمكن أن يداهمها جرّاء النفوذ بين الأطراف الموجودة واللاعبة في الساحة السياسية سواء تلك التي زالت وبقيت تبعاتها، أو تلك الأطراف القديمة التي لم تزال موجودة ونافذة والتي تحاول أن تبذل قصارى جهدها للحفاظ على الوضع القائم وعلى مبررات وجودها من أجل تحقيق أعلى المكاسب وأقل الخسائر، أو تلك الأطراف الجديدة على الساحة والتي تحاول أن تتأقلم مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتحقيق مطامحها في الوصول إلى الحكم أو على الأقل تقاسم السلطة ووضع قدم لها في الخارطة السياسية .

ولتجاوز هذه المرحلة الانتقالية الحساسة وتحقيق الوصول إلى مرحلة الاستقرار والترسيخ الديمقراطي حدّد "جين شارب Gene Sharp" مجموعة من الإجراءات يجب مراعاتها للوصول إلى هذا المبتغى منها[1] وضع دستور جديد يفرض قيودا على السلطة التنفيذية ويمكّن السلطة التشريعية من وظيفتي التشريع والرقابة ويحقق استقلال القضاء ويعزز حقوق وحريات الأفراد ويعمّق اللامركزية من خلال تمكين الجماعات المحلية والمشاركة الشعبية، وإقرار قوانين تعزز منظومة الحريات الأساسية

[1] سامح فوزي، في معنى المرحلة الانتقالية، في عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 2012، ص 381 .

كحرية التنظيم، حرية العقيدة، حرية الرأي والتعبير وغيرها، وكذا التحصين ضد التدخلات الخارجية التي قد تجهض عملية التحول الديمقراطي ويتحقق ذلك من خلال بناء التوافق الداخلي وتعظيم القدرات الاقتصادية ومنع أية محاولات من شأنها إتاحة الفرصة للتدخل الخارجي خلال عملية التحول الديمقراطي .

المبحث الأول : التحالفات السياسية بعد انتخابات المجلس التأسيسي

نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي أقرّتها هيئة تحقيق أهداف الثورة في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي كبداية لإرساء مؤسسات النظام والجمهورية الجديدة، وبهذا انتحت مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية بنجاح واتجهت تونس بالإقبال نحو مراحل التحول فالترسيخ الديمقراطي حتى تصبح من الدول الرائدة في مؤشرات الديمقراطية في الوطن العربي وفي العالم الثالث عموما، إلا أن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في 23 أكتوبر2011 تعرّض للعديد من الضغوطات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وصلت لحد المطالبة بحلّه، وكاد المسار الانتقالي أن يدخل في مأزق لولا تغليب منطق الحوار على التصادم مما سمح بتذليل العقبات .

المطلب الأول : الائتلاف الحاكم (الترويكا)

الترويكا عبارة عن مصطلح للتعبير عن الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم في تونس منذ 26 ديسمبر2011 بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي، وتشكّل من "حركة النهضة" ذات المرجعية الإسلامية التي فازت ب 89 مقعدا من مجموع 217 مقعد في المجلس التأسيسي، وكذا "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي حصل على 29 مقعدا، و"حزب التكتل من أجل العمل والحريات" الحصل على 20 مقعدا، وشكّل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموع 138 مقعد من بين أعضائه الـ 217 بما يمثّل حوالي ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي حيث فاز بثقة 154 نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية مقابل اعتراض 38 نائبا وتحفّظ 11 نائبا، حيث أن "حركة النهضة" بدأت في إجراء مشاوراتها لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على ترجمة المعطيات التي تمخّضت عنها انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، فبدأت المفاوضات بين الأحزاب الثلاثة

الفائزة في الانتخابات والتي تحصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس، وقد تمكّنت الأحزاب الثلاثة من خلال المفاوضات التي دامت لأسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي لأول مرة في تاريخ تونس ليمثّل قطيعة مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس سنة 1956 وحتى سقوط نظام "بن علي" في يناير 2011[1] .

نجحت "حركة النهضة" في تشكيل ائتلاف حكومي مدني مثّل ائتلافا سياسيا وسطيا كرّس التوافق بين حزبين يساريين يمثلان يسار الوسط ومثقفين وعلمانيين، حيث اختارت النهضة – التي تبنّت باكرا التوافق مع العلمانيين والعمل المشترك مع خصومها السياسيين المختلفين معها ايديولوجيا – أن تعمل على تحقيق تطلعات الشعب التونسي وإزالة مخلفات عقود من الفساد، ولم يكن التوافق بين الإسلاميين والعلمانيين وليد اللحظة "فالمنصف المرزوقي" زعيم "المؤتمر من أجل الجمهورية" والذي أصبح رئيسا لتونس وفقا لتحالف الترويكا يتحدث عن هذا التوافق وخلفياته التاريخية وعن الإسلام السياسي والترويكا وعن معاناة المناضلين العلمانيين والإسلاميين من القمع في العهود السابقة على حد سواء، وأن هناك تقارب تدريجي بين العلمانيين والإسلاميين حيث توصّل الطرفان إلى التوقيع على وثيقة مشتركة في "إعلان تونس" في فرنسا سنة 2003، تلك الوثيقة التي اعترف فيها الإسلاميون بالدولة المدنية والمساواة بين الرجل والمرأة وبالحريات العامة وبالديمقراطية فلا مفاجأة في أن يقبل بذلك اليوم، ولقد أصبحت هذه الوثيقة نصا مرجعيا[2] .

وقد عمل العلمانيون والإسلاميون المعتدلون سويا من أجل تونس" غير إسلاموية" لكنها تعترف بالإسلام دينا رسميا وتتبنى الديمقراطية كنظام حكم، لهذا يعتبر التوافق داخل الترويكا الحاكمة نتيجة تطور تاريخي وليس أجندة خفية من سبيل الاستحواذ على السلطة، لذلك تعتبر التجربة التونسية في الحكم لها خصوصياتها فهي تجربة فريدة في العالم العربي بحيث يحكم فيها العلمانيون والإسلاميون سويا رغم الاختلافات الايديولوجية بينهما، فبينما يتبنّى الإسلاميون ليبرالية اقتصادية فإن العلمانيين يتبنّون ليبرالية سياسية بما يخدم مصلحة كل طرف والتي كانت الدافع الأول لهذا التوافق .

---

[1] غيورغ سورنس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص 25 .

[2] عبد النور بن عنتر، ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو2013 على الرابط http://www.studies.aljazeera.net/2013/07/20.137411520532941.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017-12-30 .

وقد ظل هذا التحالف ممسكا بزمام الحكم على مدى أكثر من سنتين وذلك بتشكيل حكومة الترويكا الأولى بقيادة النهضوي "حمادي الجبالي" ثم حكومة الترويكا الثانية بقيادة "علي العريّض"، إلا أن هذا الائتلاف الحكومي شهد حضورا شعبيا باهتا وتراجعا ملحوظا بسبب بطء وتيرة الإصلاحات وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل والتنمية والاستقرار الأمني، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[1]، حيث واجهت حكومة الترويكا في بداية عملها جملة من التحديات المرتبطة بأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية وايديولوجية أهمها :

أولا/ التحديات الاقتصادية: يعتبر التحدي الاقتصادي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة في تونس وبالتالي فتحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين هو أهم أهداف الثورة، وقد ورثت حكومة الترويكا أوضاعا متدهورة من آثار سياسات النظام السابق حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية كما تراجعت عائدات السياحة باعتبارها الشريان الرئيسي للاقتصاد التونسي[2]، وذلك في ظل حالة عدم الاستقرار التي عاشتها تونس بعد رحيل "بن علي" بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة البطالة والغلاء وارتفاع معدلات الفقر، ورغم هذه العثرات الاقتصادية فإن سقف التوقعات الشعبية كان عاليا مع تولّي أول حكومة منتخبة إدارة شؤون البلاد وهو ما زاد من الضغوط الاقتصادية المفروضة على الحكومة الجديدة .

ثانيا/ الصراعات الايديولوجية: إن الورقة الأساسية التي لعب بها العلمانيون والليبراليون مع تولي النهضة قيادة الائتلاف الحكومي في البلاد هي ورقة "أسلمة أو أخونة المجتمع"، فالأسطورة التي لم تستطع التيارات العلمانية والليبرالية في تونس أن تتحرر منها هي أن فوز "حركة النهضة" في الانتخابات الأخيرة لا يعني تلقائيا هيمنة الإسلاميين على المجال العام، وهي أسطورة ايديولوجية بامتياز وتعكس صراعا سياسيا واجتماعيا أكثر منه عقائديا أو دينيا فالفضاء العام الذي صنعته الأنظمة المخلوعة في تونس ومصر وليبيا كان علمانيا بامتياز ولم يحدث تمدد للإسلاميين في هذا المجال إلا بعدما قررت هذه الأنظمة "تديين" هذا الفضاء واستخدام الدين كأداة، إما للمزايدة على

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 72، 85 .

[2] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص 40 .

"إسلامية" الإسلاميين لتعزيز شرعيتها أو لضربهم ببعضهم البعض[1] والأكثر من ذلك لم يكن كلا الطرفين ليلجأ إلى توظيف الدين في الفضاء العام لولا قناعتهما الشديدة بقبول المجتمع لهذا الدين.

ورغم أن حركة النهضة بعد الثورة أصدرت العديد من التصريحات التي توضح تمسكها بالنظام الجمهوري والخيار الديمقراطي التعددي والصبغة المدنية للدولة والتي وصلت إلى حدّ تأكيد زعيم "حركة النهضة" على أنه مع الديمقراطية وضد الخلافة الإسلامية، إلا أن المعارضة اتهمت النهضة بازدواجية الخطاب وأن الديمقراطية وسيلة للاستحواذ على الحكم وأن النهضة تحاول السيطرة على مفاصل الدولة[2] .

ثالثا/ التحديات الأمنية: شهدت تونس موجات من العنف ارتبطت في غالب الأحيان بحالة الاستقطاب والاحتقان السياسي بين المعارضة وحكومة الترويكا كما ارتبطت بالجماعات السلفية المتشددة والجماعات الجهادية التكفيرية، ومن المعروف أن التيار السلفي الجهادي في تونس يعتبر فصيلا عنفيا نظرا لتورّطه في أعمال إرهابية منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، وتحوّله إلى الفصيل الأكثر راديكالية والأكثر تهديدا للاستقرار السياسي والأمني في البلاد بعد سقوط النظام السابق وهو ما دفع بعض الخبراء إلى القول بأن شبح "القاعدة" يخيّم على تونس لاسيما أمام كمّ السلاح المتدفق من القطر الليبي[3]، هذا الخطر السلفي الجهادي الذي كان أكبر التحديات الذي واجهته حكومة الترويكا خاصة مع قيامه ببعض أعمال العنف في تونس استهدفت دور الثقافة والسينما والجامعات ومؤسسات إعلامية، مع تركيز النخب العلمانية عليه في الإعلام والصحافة، حيث استغلت المعارضة العلمانية والمعارضة المحسوبة على نظامي "بن علي" و "الحبيب بورقيبة" هذه الأحداث في تشويه تيار الإسلام السياسي بصفة عامة و "حركة النهضة" الحاكمة بصفة خاصة رغم ما أبدته من مرونة سياسية عالية ورفض كل أعمال العنف الصادرة من التيار السلفي.

[1] توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، مرجع سابق، ص 449 .

[2] الحسين لرقط، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس 2010-2019، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية: تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020/2019، ص 224 .

[3] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص ص 188، 189 .

المطلب الثاني : ائتلافات المعارضة

بعد تشكيل حكومة الترويكا شهدت تونس حركية سياسية غير مسبوقة على صعيد الأحزاب السياسية والائتلافات والتحالفات التي لم تعد أمرا مفاجئا في ظل الديناميكية التي أطلقتها الثورة وذلك من خلال تزايد الأحزاب وتشكيل الجبهات، ومن الملاحظ في ديناميكية التحلل وإعادة تشكيل التي شهدتها الساحة السياسية في تونس، وأن أهم تطور في هذه الديناميكية للحياة السياسية في تونس هو ظهور تكتلات مهمة للمعارضة كان لها التأثير الأكبر في الحياة السياسية التونسية على صعيد حالة الاستقطاب الشديدة والاحتقان بين الائتلاف الحاكم والمعارضة، فأصبح هناك إرادتان متعارضتان في تونس، إرادة الائتلاف الحاكم المتمثل في الترويكا، وإرادة ائتلاف المعارضة ومحورها التحالفات الآتية[1]: "التحالف من أجل تونس" و"الجبهة الشعبية" و"جبهة الإنقاذ الوطني".

أولا/ الجبهة الشعبية: تأسست في 07 أكتوبر2012 وتتألف من 14 حزبا وتضم مجموعات من اليسار الراديكالي والقومية العربية والناصرية والبيئية والتي لا تحظى بعمق شعبي كبير غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والهياكل التمثيلية العمالية تستمد مكانتها من نضالها ضد الديكتاتورية وتوجهها العمالي وعدم التعامل مع الإسلاميين، ومن أبرز تلك الأحزاب "حركة الشعب" ذات الخلفية القومية والميل الناصري، إلا أن الشخصية البارزة التي قادت هذا التكتل هو زعيم حزب العمال "حمه الهمامي"، وقد تبنّت "الجبهة الشعبية" توجها راديكاليا في معارضة الترويكا الحاكمة عموما و"حركة النهضة" خصوصا متّهمة إياها بأنها خانت الثورة وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام "بن علي" أعادت إنتاج النظام القديم، كما حمّلت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وخصوصا ما تعلق بتفشّي ظاهرة البطالة وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وتنامي ظاهرة الإرهاب.

ونجحت "الجبهة الشعبية" في استغلال فشل الحكومة في معالجة العديد من الملفات لتحرّك الشارع من حين لآخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدة محافظات وعدة قطاعات مهنية، وهو ما ساهم في زيادة الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية وفي تصعيد درجة الاحتقان السياسي من ناحية أخرى، وقد امتدت يد الاغتيالات السياسية إليها

[1] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص ص 48،49 .

بمقتل قياديها "شكري بلعيد" و " مُحَمَّد البراهمي"[1] مما أدى إلى خلق أزمة سياسية تجاوز مداها "الجبهة الشعبية" إلى كافة أطياف المعارضة السياسية .

ثانيا/ الاتحاد من أجل تونس: تأسس ائتلاف "الاتحاد من أجل تونس" بتاريخ 15 فبراير2013 ويتكون من خمسة أحزاب، من الوسط (حزب نداء تونس، الحزب الجمهوري) ومن اليسار المعتدل (حزب المسار الاجتماعي) وريث الحزب الشيوعي، وحزبان من تشكيلات صغيرة من أقصى اليسار دون تمثيل برلماني (الحزب الوطني الديمقراطي الموحد وحزب اليسار الاشتراكي) [2]، وهو تحالف سياسي (تيار حداثي) موسّع معارض للترويكا الحاكمة ويضم أيضا عددا مهما من أنصار "الحزب الدستوري" من عهد "الحبيب بورقيبة" وعددا من أتباع "التجمع الدستوري" الحاكم المنحل من عهد "زين العابدين بن علي"، كما استقطب الاتحاد عددا من رجال الأعمال ووجوه من النخبة المثقفة في تونس من الداعين لإحياء التجربة البورقيبية، ويعتبر حزب "نداء تونس" بزعامة رئيسه "الباجي قائد السبسي" العمود الفقري بالنسبة "للاتحاد من أجل تونس"، وقد استطاع هذا التحالف أن يشكّل قوة ضاغطة على الترويكا ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس، كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية لاستقالة الترويكا.

ثالثا/ جبهة الإنقاذ الوطني: عرفت الساحة السياسية التونسية منعرجا خطيرا إثر اغتيال النائب اليساري المعارض "مُحَمَّد البراهمي" بتاريخ 25 يوليو 2013 حيث أشارت أصابع الاتهام في اغتياله إلى حركة النهضة ، وعقب هذا الاغتيال تمّ الإعلان عن تأسيس "جبهة الإنقاذ الوطني" يوم 26 يوليو 2013 تكونت من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها "حركة نداء تونس" ، "الجبهة الشعبية" وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها "الاتحاد من أجل تونس"، كما ضمّت إليها "حركة تمرّد" السياسية وست عشرة منظمة مدنية وحقوقية[3] ، وعبّرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكيل "الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني" الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني التي تتولى ـ بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري ـ استكمال صياغة

[1] حمادي الرديسي، رحاب بوخياطية، التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات، باريس، مجلة مبادرة الإصلاح العربي، أوت 2018، ص 06 .

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة .

[3] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 05 .

الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي وتشكيل حكومة إنقاذ وطني ترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق وتعدّ لانتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، كما دعت "جبهة الإنقاذ الوطني" إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية في مقار السلطة المحلية والجهوية لفرض حل المجلس التأسيسي وجميع السلطات المنبثقة عنه من ذلك الحكومة ومؤسسة الرئاسة[1] .

لذلك تظاهر عشرات الآلاف يوم الجمعة 26 يوليو2013 في العاصمة التونسية وفي المدن الأخرى للمطالبة برحيل الحكومة التي تقودها حركة النهضة[2] ، كما نجحت "الجبهة الشعبية" في حشد الشارع طوال صيف 2013 في إطار ما سمّي "اعتصام الرحيل" الذي ضمّ آلاف المحتجين المؤيدين للنواب الستين (60) الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي والمحتجين على مقتل "البراهمي" والمطالبين الحكومة بالاستقالة، الأمر الذي أدى إلى تعليق أعمال المجلس لمدة شهرين ما ساهم في تعطيل الحوار الوطني ومسارات استكمال صياغة الدستور والتحضير للانتخابات، وقد وجدت "جبهة الإنقاذ" في اتحاد الشغل نصيرا لها في جانب من مطالبها، وبدورها ساندت المركزية النقابية الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكوّنات المجتمع المدني وأيّدت المطالبة برحيل الحكومة غير أنها لم تقبل بنسف المسار الانتقالي جملة وتفصيلا لذلك دعا اتحاد الشغل إلى استبقاء المجلس التأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة[3] .

المطلب الثالث : محددات الصراع بين حكومة الترويكا والمعارضة

كان يفترض أن ينه المجلس التأسيسي مهّمته الرئيسة المتمثّلة بصياغة الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر2011 حسب ما اتّفق عليه 11 حزبا من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقّعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم 15 سبتمبر2011 التي تحدد المرحلة الانتقاليّة بعام واحد لا يقبل التّجديد . لكن ذلك الميثاق لم يطبَّق وذلك الوعد لم يتحقّق إذ جرى تمديد المرحلة الانتقاليّة ولم يجر الانتهاء من صوغ الدستور وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسّية (الجبهة الشعبّية، الاتحاد من أجل تونس،

[1] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص ص 05 ، 06 .

[2] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص 513 .

[3] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص ص 06 ، 07 .

جبهة الإنقاذ وحركة تمرد...)، وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محاولةً من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الّدولة واعتبر كل من (حزب نداء تونس، الحزب الجمهوري وحزب العمّال) الشرعية الانتخابّية منتهيةً بحلول يوم 23 أكتوبر2012، وطالبت هذه الأحزاب بناء على ذلك بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تستمّد سلطتها من الشرعّية التوافقيّة .

وفي المقابل رفض أنصار الترويكا هذا التوّجه ورأوا أنه محاولة للانقضاض على الحكم وتشبثوا بالشرعية الانتخابّية عِادّين التفويض الشعبي للمجلس التّأسيسي باقًيا ما لم يتَم مهماته التأسيسية والدستورّية، وأورث هذا الجدل المتعلق بمدة المرحلة الانتقالية وحدودها ومهمتها حالةً من الانقسام داخل المشهد السياسي وعمّق الأزمة بين الترويكا الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة[1]، ناهيك عن عدد من المسببات والمحددات التي أشعلت فتيل الأزمة بين الترويكا والمعارضة والمتمثلة في :

أولا/ التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي : مثّل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألةً خلافيّة حادة بين الائتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة اللبرالية واليسارية، فقد جرى التصديق على القانون المنظم للسلطات العمومية في 02 ديسمبر2011 وقد نصّ على أن المجلس التّأسيسي سيّد نفسه ومنحه صلاحيِات واسعة انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته الأساسية صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة وتحديد صلاحياتها ومنحها الشرعية أو حجبها عنها وأن من صلاحياته أيضا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلّقاتها وسن التشريعات، وبذلك جمع المجلس بين السلطة التّأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ربقة واحدة .

ولقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر ووجدتا فيها حيادا عن الدور الأساسي الموكول للمجلس المتمثل بكتابة دستور توافقي يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون سنة واحدة، واعتبرت أحزاب المعارضة استئثار المجلس بسلطة القرار وجمعه بين صلاحيات شتَى تكريسا لمنطق الدكتاتورية المجلسية القائمة على فرض هيمنة الأغلبّية على الأقلّية، والحال أن المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة . وقد ساهم هذا التّباين في تقويم أدوار المجلس التّأسيسي وفي تشتّت المشهد السياسي وتأجيل التّوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنها مهمشة وأن المجلس بات خادما لسياسة الترويكا ذات

[1] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 09 .

النصيب الأكبر من المقاعد، وأَدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرة فعاليات المجلس التأسيسي ما ساهم في تعطيل مسار الصوغ التوافقي للدستور وتوتّر الأجواء بين الفرقاء السياسِيين[1].

ثانيا/ التنازع في صياغة الدستور : استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلّف أعضاء المجلس التّأسيسي بصوغه كثيرا من الوقت والجهد، وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة ونظام الحكم والحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة. ففي مستوى هويّة الدولة افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيص على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور وبين داع إلى الاكتفاء بمنطوق الفصل الأول من دستور 1959 في هذا الشأن والقائل إن "تونس دولة مستقلّة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها "، أما في مستوى طبيعة نظام الحكم فتباين دعاة نظام برلماني (النهضة) ودعاة نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري) ودعاة حكم مختلط تتوازن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرلمان (المؤتمر من أجل الجمهورية) .

أما في مستوى حقوق المرأة فقد احتدم الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقا؛ ذلك أن الليبراليين ذهبوا إلى المطالبة بالتنصيص على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول إن العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم، كما أن دعوة (حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية) وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح "قانون تحصين الثّورة"[2] على التّصويت وإدماجه في الصوغ النهائي للدستور قد مثّل سببا من أسباب التنازع بين القوى السياسية، إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة الليبرالية هذا المقترح ورأت أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحِريات بحجة حماية مكتسبات الثورة. عملت الحكومة الوليدة تحت ضغط من كل الجهات؛ ضغط أنصارها المطالبين بإدراج

[1] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] المراد بتحصين الثورة : قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد قيادات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل ، ورموز النظام السابق من الحياة السياسية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات حتى لا تساهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية أو تعيد إنتاج منظومة الدولة الدكتاتورية على عهد "بن علي" .

الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريع في الدستور وإقصاء رموز نظام "زين العابدين بن علي" وحرمانهم من المشاركة في المشهد السياسي، وضغط معارضة تتهمها بأخونة الدولة[1] نسبة للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي تنتمي إليها الحركة .

ثالثا/تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي : لقد اصطدمت حكومة "حمادي الجبالي" باستمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت السبب الرئيسي في اندلا ع الثورة التونسية كارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الصارخ في مجال التنمية بين مختلف مناطق البلاد وكذا التهريب والفساد والتي يمكن أن تؤدي إلى تأجيج الأحداث من جديد، وكانت حركة النهضة تعهدت في برنامجها الانتخابي أن تحقق معدل نمو سنوي يناهز 07 % خلال الفترة ما بين العامي 2012 و2016 وهو ما من شأنه أن يرفع الدخل السنوي للفرد في تونس[2] .

وعلى الرغم من الإنتعاشة التي شهدها قطاع السياحة في تونس إلى حدود نهاية يونيو2013 ذلك أنّ مؤشراته سجلت ارتفاعا بنسبة 3.4 % مقارنة بعام 2012، وهو قطاع يشغل 15 % من اليد العاملة ويؤمّن 07 % من مجمل الناتج الداخلي، فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف الثّاني من سنة 2013 وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النّقد الدّولي بتاريخ 02 ديسمبر2013 .

وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التّونسي عدة مشاكل مردها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية وارتفاع قيمة الدين الخارجي (2،4 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري (6،6 %) ما أثّر سلبيًّا في الوضع الاجتماعي وقد تجلّى ذلك من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية والزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين سنة 2013 بنسبة 07 %، فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقما مما أدى ذلك إلى اتّساع دائرة الفقر لتشمل 24،6 % من مجموع السكان، الأمر الذي زاد الأعمال الاحتجاجية تصاعدا وأدى إلى اتّساع التظاهرات المطلبية التي دعمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها من ناحية ولتوظّف الغضب الشعبي في المناطق المحرومة للضغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى، وكل ذلك ضاعف حدة توتر المشهد الراهن الاجتماعي والسياسي وأثر سلبيا في الاقتصاد[3] .

---

[1] قناة الجزيرة ، تونس ... ثورة التوافق ، مرجع سابق .

[2] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص 236 .

[3] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص ص 14 ، 15 .

رابعا/ تنامي ظاهرة العنف السياسي : تنامت حوادث العنف السياسي في تونس فترة حكم الترويكا فشهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين "لطفي نقض" في 18 أكتوبر2012، كما جرى الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 04 ديسمبر2012 ما زاد في توتر الوضع السياسي بالبلاد، غير أن الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثْر مقتل المعارض اليساري "شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين يوم 06 فبراير2013، وإثر مصرع " مُحَمَّد براهمي" في 25 يوليو2013 ـ أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي ـ على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجهادي (أنصار الشريعة)، وذلك بعد فشل حركة النهضة في سياسة مد اليد للسلفيين وعجزها عن إقناع عدد منهم بالإقلاع عن التمرد المسلح على الدولة والانخراط في النسيج المجتمعي والتنافس السياسي السلمي، الأمر الذي جعل حركة النهضة تختار طريق المواجهة مع التيار السلفي الجهادي التكفيري نتيجة تزايد الضغوطات المتعددة على الحكومة من جانب المعارضة في الداخل التي تتهم الحكومة بالتّلكّؤ في تطبيق القانون وحماية السلفيين ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوربي لاسيما بعد أحداث السفارة الأمريكية (الاعتداء على السفارة)، وأخيرا نتيجة العنف السياسي الذي يمارسه التيار السلفي والذي أضرّ بشكل كبير بسمعة حركة النهضة الحاكمة[1] .

وقد مثّل الاغتيال حدثا صادما لعموم التونسيين وترتّب عليه استياء واسع عندهم وذلك لانتقال الصراع السياسي من حيز السجال إلى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية، وبادر بعض أعلام المعارضة بعد سويعات معدودة من حدوث عملية الاغتيال الأولى والثانية إلى توجيه الاتهام إلى حركة النهضة قبل أن يدلي التحقيق بنتائجه النهائية في الجريمتين، فزاد ذلك الاتهام القبلي المضاعف الوضع السياسي توترا وأدى إلى زرع بذور الفتنة وهدّد بانزلاق البلاد في مغبّة الحرب الأهلية، وقد تمكنت المجموعة الوطنية من تجاوز أزمة الاغتيال الأول باستقالة حكومة "حمادي الجبالي" وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة "علي العريّض"، كان وزراء السيادة فيها من التكنوقراط (وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية ووزارة الدفاع)، أما بقية الوزراء فهم من المستقلين أو من أتباع الترويكا[2] .

[1] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص 154 .

[2] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص ص 16 ، 17 .

خامسا/ تداعيات الوضع في مصر : كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبي في 30 يونيو2013 أدى إلى إزاحة أول رئيس مصري منتخب ـ بعد الثورة ـ عن السلطة وأفضى إلى صعود العسكر إلى الحكم في 03 يوليو2013 الأثر البيّن في المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من الانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع المصري، فذهب عدد من السياسيين إلى تأييد التحول المشهود في مصر عادّا ما حصل تصحيحا لمسار الثورة وإيذانا بنهاية الإسلاميين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية . في هذا الإطار أعلنت حركتا (نداء تونس والجبهة الشعبية) عن موقفهما إذ باركتا عزل الرئيس المصري "مُحَمَّد مرسي" وعمدتا إلى ترويج خطاب سياسي يهدف إلى حشد الشارع وتقويض المسار الانتقالي بقصد إطاحة الترويكا وإقامة منظومة حكم بديلة، فدعت "حركة نداء تونس" بزعامة "الباجي قائد السبسي" إلى حل الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط وطالبت بوضع خريطة طريق للانتخابات وتكوين لجنة فنّية لإصلاح مشروع الدستور والإعلان عن حل روابط الثورة داعية إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي[1] .

وفي السياق نفسه دعت "الجبهة الشعبية" إلى حل المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور معتبرة المجلس التأسيسي فاقدا لشرعيته بعد أن "استبدّت به حركة النهضة وحلفاؤها وحادت به عن مهماته الأصلية وحولته إلى وكر للتآمر على مكاسب الشعب"[2]، وطالبت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات برنامج مستعجل لحل الأزمة تشرف على الانتخابات القائمة، وجرت محاولات حثيثة لاستنساخ المشهد المصري فجرى الإعلان عن إحداث "حركة تمرّد" التونسية بتاريخ 03 يوليو2013 المشابهة لحركة تمرّد المصرية، وجرى أيضا تأسيس "جبهة إنقاذ تونسية "على الشاكلة المصرية وذلك بتاريخ 26 يوليو2013 وكان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول بتحوّل في هرم السلطة يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية .

وفي المقابل تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدات المشهد السياسي المصري فالتقت عند التنديد بما حصل واعتبار الإطاحة بحكم الإسلاميين عملا إنقلابيا

[1] انظر: حركة نداء تونس تطالب بحل الحكومة الحالية، جريدة الصباح، 05-07-2013 على الرابط http://www.turess.com/assabah/92045 تم الاطلاع ليه بتاريخ: 14-03-2014 .

[2] انظر: "الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو إلى إسقاط التأسيسي ، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني" ، تونس، **أفريكان مانجر** ، 2013/07/05 على الرابط : http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856 تم الاطلاع ليه بتاريخ: 14-03-2014 .

بامتياز، وقد ذهبت حركة النهضة إلى أنّ الانقلاب كرّس تقسيم المصريين وأبرز مطالب جزء منهم على حساب جزء آخر دعم الرئيس المنتخب ما أَّدى إلى التيئيس من الديمقراطية، وعلى الرغم من سعي طيف من أحزاب المعارضة لاستيراد التجربة المصرية بعد 03 يوليو2013 وإجرائها داخل المجتمع التونسي فإن تلك المساعي لم تنجح بل زادت المشهد السياسي احتقانًا[1] .

ولم تحذ تونس حذو مصر نحو مسار الحكم العسكري المغري ليس بسبب جيشها المحترف وغير السياسي فحسب بل أيضا لأن التونسيين استفادوا من سلسلة الأحداث التي وقعت في القاهرة والمتعلقة بالإطاحة بالرئيس "مرسي" حيث دفعت التطورات في تونس إلى الإقرار بمخاطر التدخل العسكر في السياسة[2] .

المبحث الثاني : موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من حكم الترويكا

عندما تشكلت الترويكا في ديسمبر2011 عبّر الاتحاد العام التونسي للشغل بأن مهمته تكمن في تأمين المسار الديمقراطي حتى يقطع كل صلة مع الماضي، كما تميز المشهد السياسي في تونس بحركية متسارعة وبظهور تحديات متعددة تباين الفاعلون السياسيون في التعامل معها وأدت إلى إنتاج أزمة سياسية طيلة حكم الترويكا ساهمت في تغذية مشهد الاستقطاب الثنائي بين السلطة والمعارضة كان للاتحاد مواقف ملتبسة إزاءها، حيث أن مسببات الأزمة السياسية نفسها التي اشعلت الصراع بين المعارضة وحكومة الترويكا – المذكورة آنفا – جعلت الاتحاد يقف إلى صف المعارضة ويطالب باستقالة حكومة الترويكا .

المطلب الأول : في تأسيس ونشأة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)

الاتحاد العام التونسي للشغل هو منظمة نقابية تأسست في 20 جانفي 1946 خلال المؤتمر الذي عقد بالمدرسة الخلدونية[3] وكان مدير مكتبها "فرحات حشاد"[4]، وقد جاء تأسيس

---

[1] أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 18 .

[2] محمّد كرّو ، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 22 أفريل 2014 من الرابط : http//carnegie-mec.org./22/04/2014/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/01 .

[3] الخلدونية كانت في الأصل مكتبة كبيرة ومشهورة تقع في "سوق الربيع " داخل مدينة تونس وكانت مقصد أغلب الزيتونيين والمثقفين .

[4] فرحات حشاد هو زعيم نقابي ووطني وأحد مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل ، ولد بقرية العباسية بجزيرة قرقنة في 02 فيفري 1914، تحصل سنة 1928 على شهادة ختم الدروس الابتدائية ، وظّف سنة 1930 كقابض بالشركة التونسية للشغل بالساحل وانضمّ سنة 1936 إلى

الاتحاد بعد فشل محاولتين لتأسيس منظمتين نقابيتين وطنيتين هما (جامعة عموم العملة التونسية الأولى) عام 1925 ثم (جامعة عموم العملة التونسية الثانية) عام 1938[1] . ويعتبر "مُحَمَّد علي الحامي" باعث أول حركة نقابية تونسية مستقلة الذي استطاع في ظروف استعمارية قاسية تأسيس جامعة عموم العملة التونسية في 19 جانفي1925 بالرغم من كل أنواع السيطرة والقمع . وقد أدرك المستعمر أن هذه الحركة تشكل خطرا على كيانه فأقدم على إيقاف "مُحَمَّد علي الحامي" ورفاقه يوم 05 فيفري1925 وإحالتهم على المحكمة الفرنسية بتهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي وحوكموا في 12 نوفمبر1925 بأحكام قاسية بالإبعاد والتغريب[2] .

لقد ولدت الحركة النقابية التونسية ضمن تطورات الحركة الوطنية التونسية بدوافع سياسية تتعلق أساسا بظروف الاستعمار التي كانت تعيشها تونس ونتيجة واقع الاضطهاد الاقتصادي الاستعماري، فقد كانت النقابات الأولى في تونس فروعا للنقابات الفرنسية وكانت تساهم في تكريس سياسة التميز العنصري ضد التونسيين حيث لم يكن ممكنا للتونسي أن يترشح للاضطلاع بمسؤوليات نقابية بل ذهبت النقابة الفرنسية "الكنفدرالية العامة للشغل" إلى توقيع اتفاقية مع الأعراف (أرباب العمل) والسلطة، تنص على أن يتقاضى العامل الأوربي أجرا يفوق أجرة العامل التونسي بنسبة الثلث مقابل نفس العمل فحصلت إضرابات قطاعية شنها العمال التونسيون في منتصف سنة 1924 تطالب بالمساواة في الأجور وتحسين ظروف العمل، ولم تساند النقابات هؤلاء العمال المنخرطين في صفوفها فتكونت لجان مساندة لدعمهم ماديا وسياسيا، من هنا جاءت فكرة النقابات العمالية التونسية المستقلة (جامعة عموم العملة التونسيين الأولى) التي تأسست سنة 1925 وضمت عمال الرصيف والموانئ، السكك الحديدية، مطاحن الحبوب، النسيج، الاسمنت ومواد البناء وبعض المهن الأخرى ذات العدد المحدود من العمال .

نقابة موظفي الشركة التابعة للاتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل وأصبح كاتبا عاما لتلك النقابة . فصل عن عمله سنة 1939 لنشاطه النقابي ، نجح في مناظرة عمل بإدارة الأشغال العمومية فتمّ توظيفه بصفاقس حيث عمل من جديد بعد سنة 1943 على إعادة نشاط الاتحاد المحلي وأصبح كاتبه العام ، استقال من CGT بعد مؤتمرها الذي انعقد في مارس 1944 وعمل مع ثلة من النقابيين بصفاقس على تأسيس النقابات المستقلة ، ثمّ أسّس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 وأصبح أمينه العام حتى تاريخ اغتياله في 05 ديسمبر 1952 .

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970_1987، قسم التاريخ،كلية الآداب، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 4، 2012، ص 83 .

[2] عبد العزيز بوراوي، نضالات نقابية: زوابع وانفراجات 1943_1988، تقديم وتحقيق (عبد الجليل بن عباس و مُحَمَّد الزواري)، صفاقس، مطبعة التسفير الفني، ط1، 2013، ص ص 57، 58 .

حاربت السلطة الفرنسية هذه النقابات الجديدة التي عملت على تأسيس تعاونيات وتعاضديات للعمال، وأسست لجان مساندة شعبية صاغت خطاباً مناهضاً لرأس المال حيث أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يحجر عملها وألقي القبض على القادة فسجنوا وطردوا من العمل كما تم إبعاد "مُحَمَّد علي الحامي" القائد النقابي وتمّ نفيه خارج البلاد مع بعض رفاقه إلى أن توفي في ظروف غامضة، وبدوره عمل الحزب الدستوري التونسي كل ما في وسعه لتشويه النقابيين وتقديم شهادات البراءة منهم .

بعد فشل هذه المحاولة الأولى جرت محاولة ثانية لتأسيس نقابات تونسية مستقلة تحت نفس الاسم "جامعة عموم العملة التونسيين" وذلك عندما وصلت "الجبهة الشعبية" الفرنسية إلى السلطة سنة 1936، ولكن الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا في الحكم حاربوها بشدة وكان مصيرها مثل الأول السجن للقيادة والحرب الايديولوجية والسياسية ضد كل من تسول له نفسه الخروج عن مشاريع السلطات الاستعمارية، كما حاول الحزب الدستوري احتواءها ولما لم ينجح دبر انقلابا قاده "الهادي نويرة" الذي أصبح رئيس حكومة لاحقا من 1970 إلى 1980 ولم يكن حتى منخرطا نقابيا، لذا انبعث الاتحاد العام التونسي للشغل في أعقاب الحرب العالمية الثانية فمثّل انعطافا حاسما في الوعي العمالي الشعبي[1] . وقد كانت القضية الوطنية هي المحرك لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أيقن أنّ النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال .

ويعد الاتحاد العام التونسي للشغل المبادرة النقابية الوطنية الثالثة التي كتب لها النجاح في النصف الأول من القرن العشرين بعد أن قمعت السلطات الاستعمارية جامعة "مُحَمَّد علي" الأولى الرائدة في العشرينات وأجهض الحزب الدستوري الثاني في الثلاثينات جامعة عموم العملة التونسية الثانية التي أرادها "علي القروي" ثم "بلقاسم القناوي" منظمة نقابية وطنية مستقلة[2]، وبدورها تعرّضت مبادرة "فرحات حشاد" في تكوين الاتحاد إلى انتقادات لاذعة من بعض النقابيين التونسيين التابعين للنقابات الفرنسية الذين اعتبروها تفريقا للعمال، حيث طالبه الشيوعيون ـ الذين

[1] سعد توفيق عزيز البزاز ، مرجع سابق ، ص 82 .

[2] سالم الحداد، الحركة النقابية بين الاستقلالية والتبعية 2: الاتحاد العام التونسي للشغل والإشكالات الصعبة، تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، 2006، ص 07 .

كانوا يسيطرون على "الكونفدرالية العامة للشغل CGT" ـ بالنشاط ضمن فروع الكونفدرالية لكن "فرحات حشاد" رفض على اعتبار أنّ الاتحاد يجب أن يكون تونسيا[1]، فردّ الشيوعيون على ذلك وأنشأوا "الاتحاد النقابي التونسي للعمال USTT " في 27 أكتوبر 1947 .

وقد سميت هذه المنظمة **بالاتحاد العام التونسي للشغل** حسب ما ذكره أحد مؤسسي الاتحاد "عبد العزيز بوراوي" على لسان المؤسس "فرحات حشاد" قائلا : "سألت الأخ فرحات حشاد بعد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل لماذا سمّي هكذا بدلا من الاتحاد العام للعمال التونسيين فأجابني : سمّينا المنظمة النقابية القومية بهذا الاسم لأننا خرجنا من "السي جي تي" للتخلص من عنصريتها ونحن لا نريد تقليدها، بل نريد أن نخصص قيادة الاتحاد للتونسيين باعتبارهم أهل البلد مثل ما هو حاصل في كل بلدان العالم وأن نجعل الانخراط في اتحادنا مفتوحا لكل الجنسيات ولكل المعتقدات الدينية، ولهذا لا نقول الاتحاد العام للعمال التونسيين بل نقول الاتحاد العام التونسي للشغل وهي تسمية فيها معنى الشمولية بقطع النظر عن الجنسيات والأديان"[2].

وهكذا يتضح أنّ اسم الاتحاد بهذه الصيغة له في حد ذاته قيمة كبيرة ودلالة واضحة؛ فهو تونسي لأنها منظمة نقابية تونسية، وللشغل يعني أنّ الشغل والانخراط متيسّران لكل عامل سواء كان تونسيا أو أجنبيا وبذلك استطاع العمال أن يشكّلوا مع الأدباء والمفكرين تنظيما نقابيا وطنيا واحدا . أما فيما يتعلق بالإطار الزماني لتأسيس الاتحاد فلم يكن اختيار تاريخ 20 جانفي صدفة فهذا اليوم جاء تواصلا وامتدادا للتاسع عشر من جانفي 1925 وهو آخر أجل حددته الإدارة الفرنسية "لمحمد علي الحامي" لحلّ جامعة عموم العملة التونسية الأولى (CGTT)، ففي هذا التاريخ رفض العمال التونسيون المجتمعون في هذا الموعد الانصياع لأوامر مدير الأمن الذي طلب منهم فضّ الاجتماع الذي انعقد دون ترخيص ... ، فهذا التوقيت هو وفاء أيضا من "فرحات حشاد" ورفاقه لروّاد الحركة النقابية الأولى وتأكيد على أن النضال العمالي لن تنطفئ شعلته مهما خبا نورها[3] .

[1] عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، 1986، ص 45 .

[2] عبد العزيز بوراوي ، مرجع سابق ، ص ص 63 ، 64 .

[3] سالم الحداد ، مرجع سابق ، ص 59 .

المطلب الثاني : صراع حركة النهضة مع اتحاد الشغل

بدأت هذه المجابهة بين حركة النهضة والاتحاد العام التونسي للشغل عندما احتشد أكثر من عشرة آلاف متظاهر يوم السبت 25 فبراير2012 أمام مقر الاتحاد في العاصمة التونسية للمطالبة بسقوط الحكومة والتنديد بهجمات استهدفت مقراته من قبل عناصر "روابط حماية الثورة "[1] ـ التي أنشأتها حركة النهضة عقب الثورة ـ وشارك عدد من الأحزاب في هذه التظاهرات حيث صرّح الأمين العام الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل "حسين العباسي"[2] قائلا: "يريدون خنق أصواتنا لكي يقرروا وحدهم مصيرنا يريدون أن يزرعوا الرعب في قلوبنا لكي يمنعونا من الدفاع عن قضيتنا وحقوقنا، لكننا لن نستسلم ولن نخضع" إلا أنّ السيد "نور الدين عرباوي" عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة يرى أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل تديره قوى من النظام السابق من أجل إعاقة عمل الحكومة[3] .

وقد بلغت المواجهة في الفاتح من مايو 2012 من خلال المظاهرات التي خرجت للتذكير برهانات الثورة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمناسبة الاحتفال بالعيد العالمي للعمال، فلم يقتصر الصراع الحاد الذي يخوضه اتحاد الشغل على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية لأنه أصبح طرفا حقيقيا في الصراع ضد التطرف الأصولي ولاسيما بعد استفحاله في تونس مع غضّ حركة النهضة الطرف عنه . فقد نجح الاتحاد العام التونسي للشغل في احتلال الفضاء العام وتصدّر مشهد الحياة العامة التونسية في خريف عام 2012، تظاهرات وإضرابات عامة واحتجاجات مطلبية لاسيما بعد قيامه بانتفاضة سليانة في شهر نوفمبر 2012، حيث شهد يوم 23 نوفمبر2012 إضرابا عاما دعا إليه اتحاد الشغل والذي أفضى إلى مواجهات بين آلاف المتظاهرين ورجال الأمن أدت إلى إصابة حوالي 300 شخص[4] .

---

[1] تشكلت إبان ثورة 14 جانفي 2011 من أجل حماية الأحياء والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة في ظل غياب شبه كلّي لأجهزة الدولة الأمنية والإدارية وحصلت على ترخيص العمل القانوني فيما بعد وأصبح لها تنسيقيات منتشرة في جميع المحافظات التونسية ، كما عزت إلى نفسها مهام تحيق أهداف الثورة والمحافظة على الشرعية الانتخابية والتي كانت محلّ خلاف بين الترويكا التي دعمتها وبين أحزاب المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل الذين دعوا إلى حلّها بحجة أن حماية الثورة ومكتسباتها ليس من مسؤولياتها .

[2] تولى السيد "حسين العباسي" الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمر المنظمة الذي انعقد في ديسمبر 2011 وخلف بذلك "عبد السلام جراد" الأمين العام السابق المحسوب على نظام "بن علي" .

[3] توفيق المديني ، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة ، مرجع سابق ، ص ص 232 ، 233 .

[4] المرجع نفسه، ص 236 .

وحين كان النقابيون التونسيون يستعدون يوم 04 ديسمبر2012 للاحتفال يوم 05 ديسمبر بالذكرى الستين (60) لاغتيال الشهيد "فرحات حشاد" ـ مؤسس الاتحاد العام التونسي للشغل ـ ويوم توقيع اتفاقية الزيادة في الأجور لسنة 2012 تعرّض هؤلاء النقابيون إلى اعتداءات من قبل ميليشيات "رابطات حماية الثورة" في عملية اقتحام مقر الاتحاد بوصفها عملية مدبّرة ومبرمجة لتنصيب قيادة جديدة، وفي المقابل ردّ المئات من أعضاء الاتحاد والمتعاطفين معه على ذلك الاعتداء ودعوا إلى الإضراب العام يوم 13 ديسمبر2012 وإسقاط الحكومة[1]، وصرّح الأمين العام للاتحاد "حسين العباسي" عقب الاعتداء قائلا: " ... ولكن خفافيش الظلام أعداء الحرية، أعداء الديمقراطية، أعداء العدالة الاجتماعية، كشّروا عن أنيابهم وأرادوا اغتيال الاتحاد يوم اغتيل مؤسّسه"[2] في إشارة منه إلى حزب النهضة الداعم لـ"روابط حماية الثورة"، وجاء بيان الإضراب العام في نقطتين أساسيتين: أولهما رفع شكوى إلى منظمة العمل الدولية لاتخاذ موقف من الاعتداءات المتكررة على اتحاد الشغل؛ وثانيهما المطالبة بحلّ "رابطات ولجان حماية الثورة "[3] .

كما ساهم الجدل الحاد بشأن المسائل الدستورية وغيرها في إطالة المدى الزمني للفترة الانتقالية وفي تأخر بلورة صوغٍ توافقِي لمحتوى الدستور[4]، فتقدّم الاتحاد العام التونسي للشغل بصوغ مشروعه الخاص لدستور تونس الجديد إلى المجلس التأسيسي لمناقشته ومن أبرز النقاط التي نصّ عليها هذا المشروع :

- مراعاة نقاط بارزة أهمها التعريف بمقومات الدولة التونسية "تونس دولة ذات سيادة دينها الإسلام والعربية لغتها والجمهورية نظامها " .
- التشديد على شكل النظام السياسي الذي يريده لتونس، فالاتحاد يريد نظاما جمهوريا شبه رئاسي لا يكون فيه لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة صلاحيات مطلقة .

الملاحظ هنا أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل لا يزال يلعب دور الملجأ للمعارضة التي تستجير به من هيمنة حركة النهضة، حيث بات يقوم بدور الإنابة عن الأحزاب السياسية المعارضة

[1] توفيق المديني، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة، مرجع سابق، ص 239 .

[2] قناة الجزيرة ، تونس ... ثورة التوافق، مرجع سابق .

[3] توفيق المديني، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة، مرجع سابق، ص 240 .

[4] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 11، 12 .

العاجزة عن لعب دورها لحداثتها وقلة تجربتها من جهة، ولعدم تمكّنها من الوسائل الفعالة في مواجهة النظام على خلاف الاتحاد (العريق) الذي له تاريخ وخبرة نضالية في مواجهة النظام، الأمر الذي خلق نوعا من المواجهة بين مؤيدي الحكومة الذين يرون أنّ الاتحاد يجري التلاعب به وتوظيفه من بيروقراطيته لأهداف حزبية فئوية ضيقة في حين أنه من الأجدر به أن يكتف بلعب دوره النقابي فقط وبين مؤيدي الاتحاد الذين يرون بضرورة أن يكون الاتحاد مستقلا وأن يتدخّل بشكل فعّال في الحياة السياسية، بينما بات الرأي العام في تونس يتعاطى مع الاتحاد كما لو أنّه حزب سياسي معارض ، كما أن نضاله التاريخي وتقديمه للعديد من الشهداء في سبيل دفاعه عن حقوق العمال التونسيين المهنية والاجتماعية سواء كان أثناء الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال خلال فترتي حكم "الحبيب بورقيبة" و "زين العابدين بن علي" هو ما مكّنه من احتلال تلك المكانة .

المطلب الثالث : رعاية الاتحاد العام التونسي للشغل للحوار الوطني

لقد عارض الاتحاد العام التونسي للشغل حكومة الترويكا من دون أن يسعى إلى تقديم نفسه بديلا عنها أو إلى مصارعة السلطة الحاكمة، لكنه سعى في منتصف أكتوبر2012 إلى جمع كافة القوى السياسية في حوار وطني للتباحث حول الدستور الجديد الذي تعثّرت صياغته على مستوى المجلس التأسيسي معتبرا أن الحوار الوطني وسيلة لحلّ الأزمة الاقتصادية والسياسية[1] والأمنية التي تشهدها تونس خاصة مع تصاعد الإرهاب في جبال الشعامبي على الحدود الجزائرية وتردّي الأوضاع الاقتصادية .

أولا/ الجولات الأولى من الحوار الوطني : لقد ساند اتحاد الشغل في طرحه لمبادرة الحوار الوطني أحزاب المعارضة المتحالفة ضد الترويكا على غرار الجبهة الليبرالية المنضوية تحت تحالف "الاتحاد من أجل تونس" وكذلك الجبهة القومية اليسارية المنضوية تحت تحالف "الجبهة الشعبية"، حيث لوّحت التحالفات الجديدة بوجوب انسحاب الترويكا عن الحكم في 23 أكتوبر2012 ـ وهو موعد انتهاء عهدة المجلس الوطني التأسيسي ـ ودعت إلى حوار وطني برعاية الاتحاد العام التونسي للشغل منتصف أكتوبر 2012، يقول الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل "حسين العباسي" في هذا الصدد :" شاركنا مع عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وكنا ثلاثة

[1] محمّد كرّو ، مرجع سابق .

وأطلقنا مؤتمر وطني للحوار، حيث شاركت في هذه الفترة كل الأحزاب ـ تقريبا ـ الموجودة واتفقنا على أساس أن تشارك الأحزاب التي يكون لها تمثيلية داخل المجلس الوطني التأسيسي، وقد شاركت كل الأحزاب باستثناء حزبين لم يشاركا هما (حزب النهضة و المؤتمر من أجل الجمهورية)"[1] .

وقد رفضت النهضة والمؤتمر المشاركة في الجولة الأولى من الحوار واعتبروه بأنه طرح بديلا عن المؤسسات المنتخبة وطالبا بالتمسك بشرعية المجلس التأسيسي كما كانت لهما احترازات على مشاركة حزب "نداء تونس" ذلك ـ الحزب الجديد الذي تمّ اعتماده في مارس 2012 ـ في الحوار، فقد اعتبراه حينها إعادة إنتاج لحزب التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحل، وفي هذا الشأن صرّح "علي العريّض" الأمين العام لحركة النهضة ورئيس حكومة الترويكا الثانية في حوار له مع قناة الجزيرة : " كان لابد عندها من أن نتصدى وأن نقف بكل ما تقتضيه المسؤولية التاريخية لأن في ذلك إجهاض للثورة "[2] الأمر الذي زاد من حدّة الأزمة السياسية وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي وفشل الحوار الوطني في جولته الأولى .

وإثر تنامي ظاهرة العنف في البلاد خاصة بعد اغتيال "شكري بلعيد" في 06 فيفري2013 وتصاعد الضغوط على حكومة الترويكا وفشل جولة الحوار الوطني ورفض مقترح رئيس الحكومة "حمادي الجبالي" تشكيل حكومة كفاءات جديدة قدّمت حكومته استقالتها في 19 فيفري2013 ليخلفه "علي العريّض" ويشكّل حكومة ترويكا جديدة استلمت مهامها مطلع مارس 2013، ودعا الرئيس المؤقت "منصف المرزوقي" بمناسبة عيد الاستقلال في 20 مارس إلى التهدئة وإلى الحوار بين مختلف الأطراف السياسية برعايته للوصول إلى توافقات بخصوص الدستور والتسريع في الفترة الانتقالية .

انطلق الحوار الذي دعت إليه رئاسة الجمهورية وجلست "حركة النهضة" أخيرا إلى جانب حزب "نداء تونس" على طاولة واحدة بينما قاطعت "الجبهة الشعبية" جلسات الحوار بقرطاج لرفضها إشراف رئاسة الجمهورية على الحوار، وبالرغم من التقدم في المسار التأسيسي وصياغة الدستور، لم يلبث "نداء تونس" أن علّق مشاركته في الحوار لنفس السبب وصرّح بذلك السيد "الطيب البكوش" ـ أحد قياديي النداء ـ في مؤتمر صحفي قائلا :" ثمّة قضايا عديدة لا يمكن الحسم فيها على مستوى الأحزاب فقط، وإنما لابد من إشراك المجتمع المدني والأطراف الفاعلة فيه

[1] قناة الجزيرة ، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه .

وفي مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل، وإذا كان سيتواصل الحوار نحن سوف نعلّق مشاركتنا بصفة مؤقتة دون مقاطعته "[1]، وعلى إثر هذا الانسداد في عملية الحوار أرسلت الأحزاب المتحاورة وفدا خاصا للاتحاد العام التونسي للشغل لإقناعه بالالتحاق بالمبادرة حيث ثمّن هذا الأخير حوار الأحزاب مع بعضها لكنه تشبّث بمبادرته في الحوار الوطني والتزم بأنه سيدعو إلى جولة أخرى للحوار على أمل مشاركة الجميع .

ثانيا/ الجولات الثانية من الحوار الوطني : انطلقت بالفعل في ماي 2013 الجولة الثانية من الحوار الوطني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل وثلاث منظمات للمجتمع المدني وهي (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان) وشكلت هذه المنظمات الأربعة ما سمّي بـ "الرباعي الراعي للحوار الوطني" .

فكان الاتحاد المبادر لهذه الجولة إذ عبّر أمينه العام عن ذلك في حوار له في قناة "فرانس 24" ـ عقب إعلان فوز الرباعي الراعي للحوار بجائزة نوبل للسلام لسنة 2015 ـ "كان لابد أن يكون هناك مبادر وطبعا المبادرة سواء كانت في المرحلة الأولى أو في المرحلة الثانية انطلقت من قبل اتحاد الشغل خاصة بعد الاعتداءات التي وقعت على الاتحاد في 04 ديسمبر2012، وبعد التجاذبات التي وقعت في البلاد وبعد العنف اللفظي والمادي الذي عرفه في أكثر من مناسبة وفي أكثر من موقع على الصحفيين وعلى الفنانين حيث بدأنا نشعر بأنّ تونس تحدق بها المخاطر وأنّ القادم سوف يكون خطيرا، وبالتالي كان لابد من التفكير في إطلاق مبادرة حيث لا تستطيع الأحزاب التوفيق رغم محاولة العديد منها بإطلاق مبادرة من هذا النوع لكنها لم تنجح لأنها كانت تحتاج إلى طرف محايد بعيد عن اللعبة السياسية "[2] .

واتفق أطراف الحوار على نقاط أساسية كأرضية للانتقال الديمقراطي تمثلت أهم هذه النقاط في :

- الإجماع على نبذ العنف والتعهد بمقاومة كل من يأتيه .
- التوافق على خارطة طريق محددة المهام والآجال لإدارة المرحلة الانتقالية التي تسبق موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية .

[1] قناة الجزيرة ، مرجع سابق .

[2] حوار أجرته قناة فرانس 24 مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل "حسين العباسي " ، www.france24.net تمّ الاطلاع يوم 18-10-2015 .

- التوافق على وضع أجندة سياسية وتجاوز الخلافات حول وضع الدستور في أقرب وقت ممكن .

تواصلت جولات الحوار تحت رعاية الرباعي الراعي للحوار في ظل توافق هش حيث انسحبت بعض قيادات حركة النهضة في بداية الجلسة الافتتاحية لبعض الوقت احتجاجا على تصريحات بعض قيادات الاتحاد ضد النهضة، كما عرفت هذه الجولة من الحوار عدة تعثرات لأسباب عدة أهمها :

- أن المشاريع الأولى للدستور (المسودّات) لم تستجب لمطالب الثورة ولطموحات الشعب، كمكانة المرأة في الدستور وعدم اتصاف الحريات بالبعد الكوني .
- التخوف من تنامي دور المجتمع المدني في تونس من قبل الأحزاب المكوّنة لحكومة الترويكا.
- تأثير تعليق العمل بالدستور في مصر إثر الإطاحة بحكم الإسلاميين من قبل الجيش في 03 جويلية2013، وتداعيات ذلك على الداخل التونسي على اعتبار تزامن الثورتين المصرية والتونسية، ومحاولات استنساخ التجربة المصرية من قبل بعض الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في تونس المناهضة لحكم الترويكا .

ثالثا/ الجولات الثالثة من الحوار الوطني : أعلن "مصطفى بن جعفر" ـ رئيس المجلس الوطني التأسيسي ـ تعليق عمل المجلس إثر كل تلك الضغوط إلى حين بدء الحوار من جديد بين الفرقاء السياسيين إلا أنّ الحكومة رفضت الاستقالة وقال "علي العريض" رئيس الحكومة: " لا يمكن أن يفرض على البلاد طريق ليس طريق ديمقراطي وإنما يتم تغيير الحكومة بشكل طوعي من خلال وضع البلاد على سكة الانتخابات والقبول بالدستور وحينها تشكّل حكومة تدير البلاد، ونحن إن قبلنا أن نتنازل لأن همّنا هو نجاح التجربة الديمقراطية "[1] .

التقى أخيرا كل من "راشد الغنوشي" رئيس حركة النهضة مع رئيس نداء تونس "الباجي قائد السبسي" إضافة إلى "عامر العريّض" القيادي في حركة النهضة و"نبيل القروي" القيادي في نداء تونس" وذلك بفندق " بريستول" بباريس بالجناح الخاص لرئيس "الاتحاد الوطني الحر" السيد "سليم الرياحي" يوم 15 أوت2013 . يقول علي العريّض :" أنّ لقاء باريس كان أحد أهم المنعرجات التي

[1] قناة الجزيرة ، مرجع سابق .

ساعدت على بداية التقارب وكسر الجليد ثم التطور نحو الحوار إلى أن نصل إلى الشراكة "، وتضيف السيدة "وداد بوشماوي" رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ـ أحد أطراف الرباعي الراعي للحوارـ " أنّ لقاء باريس كان تحضيريا للوصول إلى توافق مبدئي بين زعيمي الحزبين الكبيرين في تونس (النهضة والنداء)، ولذلك سهّل اللقاء المهمة وآمن الأطراف بأن الحوار هو الحلّ"[1] .

وبذلك كانت تلك الاجتماعات المباشرة بين القياديين نقطة تحوّل حقيقية نحو تسوية الأزمة السياسية التي تعصف بتونس والاتفاق على العودة للحوار بقيادة اتحاد الشغل مجددا رغم معارضة بعض أنصار الحزبين لهذا الاتفاق، فقد كانت الصعوبات تواجه الطرفين في تطبيق جملة ما اتفق عليه بباريس فكان على "السبسي" إقناع حلفائه "بجبهة الإنقاذ الوطني" على فضّ "اعتصام الرحيل" والعودة إلى قبة المجلس التأسيسي، فاستخدم "الباجي قائد السبسي" ثقله وخبرته في إقناع حزبه من أجل الدخول في حوار مع الإسلاميين متحدّيا بذلك اعتقادا راسخا لدى العلمانيين بربط الإسلاميين بالإرهاب منذ حقبة "زين العابدين بن علي"[2] .

ومن جهة أخرى تحدى "راشد الغنوشي" حزبه ووقّع على خارطة الطريق من أجل حوار وطني نصّ على استقالة حكومة الترويكا الثانية بقيادة "علي العريّض" لأن الشرعية الانتخابية وحدها لم تعد كافية في مثل هذه الظروف وباعتبارها مقدمة للتفاوض على تشكيل حكومة كفاءات وطنية وإنهاء صياغة الدستور والاتفاق على الانتخابات العامة المقرر إجراؤها نهاية عام 2014 والتنازل على "قانون تحصين الثورة " وغيره من الفصول المثيرة للجدل والخلاف، لكن الأهم في ذلك هو الاتفاق على العودة للحوار تحت مظلة الاتحاد العام التونسي للشغل وتنفيذ خارطة الطريق وتتبنّي قيادات النهضة خطابا أكثر ليونة تجاه اتحاد الشغل والقبول به كطرف راعي للحوار ، ويقول في هذا الصدد علي العريّض :" الرباعي الراعي للحوار انتقل بشكل تدريجي من مستوى تزعّم الضغط على الحكومة والمطالبة باستقالتها وبحلّ المجلي التأسيسي إلى مستوى نوع من الوسطية التي يريد أن يدير بها الحوار بين مختلف المكوّنات السياسية، وهنا وجدت الحركة نفسها في وضعية أفضل لأنها صارت أمام من يدير الحوار لا أمام مصارعة الرباعي"[3] .

[1] قناة الجزيرة ، مرجع سابق .

[2] مُحَمَّد كرّو ، مرجع سابق .

[3] قناة الجزيرة ، مرجع سابق .

ولقد تضمنت خارطة الطريق خمسة (05) محاور أساسية هي :

1) صياغة الدستور التوافقي في ظرف شهر .
2) استكمال إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات .
3) تعهّد حكومة الترويكا بالاستقالة في ظرف 21 يوما بدءا من تاريخ الاتفاق .
4) سنّ القانون الانتخابي .
5) الإبقاء على المجلس التأسيسي في المرحلة القادمة مع ضبط مهامه و آجاله .

انطلق الحوار من جديد في 23 أكتوبر2013 واستأنف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله في 27 أكتوبر2013 ورافق ذلك جدل حول تلازم المسارات وأولويات خارطة الطريق فتأجلت استقالة الحكومة في انتظار التوافق على البديل وهو ما أثار حفيظة العديد من الأطراف بسبب مشكل انعدام الثقة بين الأطراف السياسية حول الشخصية التوافقية، لينتهوا في الأخير وبعد التصويت إلى اختيار "مهدي جمعة" ـ وزير الصناعة في حكومة "علي العريّض" ـ المستقلّ وتسميته رئيسا للحكومة، كما تمكّن المجلس من صياغة الدستور الجديد في 26 يناير2014 والمصادقة عليه بأغلبية 200 صوت من أصل 217 المشكلة لمقاعد المجلس الوطني التأسيسي والذي تضمّن على عدة بنود تصب في مصلحة المنظمة الشغيلة وهي حق العمل اللائق، حق ممارسة العمل النقابي وحق الإضراب، إلا أنه وبعد تحقيق هذه المكاسب برز الخلاف من جديد داخل الأحزاب الممثلة في المجلس التأسيسي وبين مختلف الفاعلين السياسيين حول مواعيد الانتخابات العامة المقررة نهاية عام 2014 والتي كان محل الخلاف يتمحور حول تزامن كلّ من الانتخابات التشريعية والرئاسية أو تقديم الأولى على الثانية، مما عطّل تحديد تاريخ لها لتحسم في النهاية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الجدل بإعلان يوم 26 أكتوبر2014 موعدا للانتخابات التشريعية ويوم 23 نوفمبر2014 موعدا للانتخابات الرئاسية .

فاز حزب " نداء تونس " بالأغلبية في الانتخابات التشريعية وفاز رئيس النداء "الباجي قايد السبسي" برئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية، وشكّل مع " حركة النهضة " شراكة وتحالفا تمكّن من خلاله رئيس الحكومة "لحبيب الصيد" تشكيل حكومة ائتلافية مع العديد من المكوّنات السياسية لضمان بقائها واستقرارها للسنوات الخمس القادمة، وبذلك اكتمل بناء المؤسسات السياسية والدستورية التوافقية في تونس ما بعد الثورة (الدستور، المجلس التشريعي ورئاسة الجمهورية) .

المبحث الثالث : الانتخابات كآلية للترسيخ الديمقراطي

استطاعت الأحزاب السياسية التونسية ذات الايديولوجية المختلفة أن تذلّل كافة الصعاب التي اعترضت المشهد السياسي التونسي والتي عرفت أزمة سياسية حادة كادت أن تعصف بالجمهورية الثانية، حيث أن جولات الحوار الوطني التي قادها الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين)، أنهت كافة الخلافات وأوصلت الأحزاب إلى الاتفاق على أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق أهم الإنجازات للقضايا التي كانت عالقة أبرزها تمثّل في صياغة الدستور الجديد وإقرار قانون انتخابي وبعث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وبذلك مهّدت الأرضية للاستحقاقات الانتخابية المقبلة .

المطلب الأول : الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014

تعد هذه الانتخابات تتويجا للمسار الانتقالي بتونس، فهي أول انتخابات تتم بعد إقرار دستور2014، وأول تجربة ديمقراطية تحققت في المنطقة العربية، حيث تمت تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وتميزت بالشفافية والنزاهة بشهادة جميع المراقبين المحليين والدوليين رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها تونس اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا في تلك الفترة . حيث جرت الانتخابات ما بين أكتوبر بالنسبة للتشريعية و ديسمبر بالنسبة للرئاسية وفقا للأحكام الانتقالية التي حددت مدتها بأن لا تتجاوز نهاية سنة 2014، وقد غيّرت المشهد السياسي بصفة تكاد تكون جذرية .

أولا/ الانتخابات التشريعية 2014: حدّد القانون الانتخابي عدد مقاعد البرلمان التونسي (مجلس الشعب) بـ 217 مقعدا، وتمّ تخصيص 199 مقعد لداخل الأراضي التونسية بينما خصص للجالية التونسية في الخارج 18 مقعدا، تنافست عليها 1327 قائمة انتخابية منها 1230 قائمة داخل تونس و 97 قائمة أخرى مخصصة للجالية التونسية في الخارج، وقد ضمّنت القوائم الانتخابية نحو 13 ألف مرشح، وقد توزعت الدوائر الانتخابية بين الداخل والخارج إلى 33 دائرة

انتخابية حيث تمّ تخصيص 27 دائرة انتخابية داخل تونس و06 دوائر انتخابية في الخارج، وتجرى الانتخابات التشريعية في تونس كل 05 أعوام وفق قانون الانتخابات الصادر بعد الثورة[1] .

حيث بلغ عدد المنتخبين المسجلين 05 ملايين و236 ألفا و240 تونسيا أي ما نسبته 70 % تقريبا ممن يحق لهم الانتخاب، ولوحظ أن 63 % من الناخبين المسجلين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة، وحاز مؤشر تسجيل المرأة في انتخابات 2014 ارتفاعا مقارنة بانتخابات 2011 حيث بلغت نسبة مشاركتها في انتخابات 2011 حوالي 45% بينما بلغت 50.5% في 2014[2] . أمّا عن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في تونس التي جرت بتاريخ 26 أكتوبر2014 فقد بلغت نسبة التصويت في الانتخابات نحو 62%[3]، حيث خرجت الترويكا منهزمة فلم يحصل حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" (29 مقعد سابقا) إلا على 04 مقاعد (حوالي 69000 صوت) بينما غاب نهائيا حزب "التكتل من أجل الحريات" (20 مقعد سابقا)، أما الأحزاب الأخرى المساندة للنهضة فلم يبق منها إلا "التيار الديمقراطي" المنشق عن حزب المؤتمر (04 مقاعد) كما غاب "حزب المسار" (05 مقاعد سابقا)، ولم يتحصل "الحزب الجمهوري" وحزب "التحالف الديمقراطي" المنشق عن الحزب الجمهوري إلا على مقعد واحد .

دفعت هذه الأحزاب ثمن استراتيجيات انتخابية غير متوقعة فبينما لم يتمكّن "حزب المسار" من إبراز خصوصيته بالنسبة لـ"نداء تونس" دفع كل من "الحزب الجمهوري" و "التحالف الديمقراطي" ثمن ضبابية موقفهم من "حركة النهضة"، هذه الأخير التي لم تهزم ولكن تراجع عدد المقاعد التي تحصلت عليها (69 مقابل 89سابقا) وتراجع عدد ناخبيها بحوالي حوالي 570 ألف ناخب (1.5 مليون سنة 2011 مقابل 930 ألف سنة 2014) أي ما يعادل 38% من مجموع الأصوات التي حصلت عليها سنة 2011، وسجّل التراجع تقريبا في كل الدوائر الانتخابية حيث بلغت أقصاها في الشمال الغربي ودوائر تونس وأدناها في الجنوب مثل تطاوين ومدنين[4].

---

[1] يورونيوز، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، على الرابط http://arabic.euronews.com/2014/10/21/ar-presidential-election-in-tunisia تم الاطلاع عليه 23-10-2015 .

[2] عبد اللطيف الحناشي، تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الرابط http://www.studies.aljazeera.net/report/2014/09/20.149249204591131.htm تم الاطلاع عليه في 23-10-2015 .

[3] المركز الفلسطيني للإعلام، نداء تونس يفوز ب86 مقعدا مقابل 69 مقعدا للنهضة، على الرابط http://www.polinf.com/11525//vnnsujijkqk.email تم الاطلاع عليه في 23-10-2015 .

[4] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 20 .

أما الفائز الأكبر في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 هو حزب "نداء تونس" الذي حصل على 86 مقعد أي ما يناهز (1.3 مليون صوت)، وفاق عدد ناخبي "نداء تونس" عدد ناخبي "حركة النهضة" ماعدا دوائر الجنوب وتضاعف أكثر من مرتين ونصف في غالبية الدوائر الانتخابية للشمال والشمال الغربي، وكما هو الشأن بالنسبة للنهضة سنة 2011 لم يتحصل "نداء تونس" على أغلبية مريحة تسمح له بتكوين حكومة بمفرده وتمكّنه من ذلك دون عناء، كما يعتبر "الحزب الوطني الحر" من الفائزين أيضا حيث تحصّل على 16 مقعدا مقابل (مقعد واحد سابقا) وعلى (140.000 صوت) يترأّس الحزب رجل الأعمال "سليم الرياحي" الذي أمكنت له نتائجه أن يلعب دور الوسيط بين الأغلبية والأقلية والنهضة والنداء، ثم يليه "الجبهة الشعبية" ذات الميولات اليسارية والتي تحصلت على (124.000 صوت) و15 مقعدا مقابل (03 مقاعد سابقا)، وحزب "آفاق تونس" الذي تحصل على (103.000 صوت) و08 مقاعد مقابل (05 مقاعد سابقا[1]) .

جدول 6 : **نتائج الانتخاب التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014**

الحزب / القائمة	عدد المقاعد	الحزب / القائمة	عدد المقاعد
نداء تونس	86	تيار المحبة	02
النهضة	69	الحزب الجمهوري	01
الاتحاد الوطني الحر	16	مجد الحرية (قائمة مستقلة)	01
الجبهة الشعبية	15	حركة الديمقراطيين الأحرار	01
آفاق تونس	08	حزب صوت الفلاح	01
المؤتمر من أجل الجمهورية	04	رد الاعتبار (قائمة مستقلة)	01
حزب المبادرة	03	التحالف الديمقراطي	01
التيار الديمقراطي	03	الجبهة الوطنية للإنقاذ	01
حركة الشعب	03	نداء المهاجرين بالخارج	01
المجموع	217		

المصدر: موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات http://www.isie.tn

أعادت نتائج الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية والحزبية في البلاد وترتيبها بشكل جديد وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي العام، حيث أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية تراجعا في مقاعد "حركة النهضة" في حين أظهرت تقدما لحزب "نداء تونس"

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص ص 20، 21 .

بقيادة "الباجي قائد السبسي" الذي تحصّل على أغلبية المقاعد (86 مقعدا من مجموع 217 مقعد) بنسبة 39.17% يليه الإسلاميون (حركة النهضة) بـ 69 مقعدا بنسبة 31.79% [1] .

ولعل ما يمكن قراءته حول هذه النتائج وفوز حزب "نداء تونس" بها يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- أن تراجع "حركة النهضة" سببه التجربة الصعبة التي خاضتها في حكم البلاد خلال المرحلة التأسيسية منذ نهاية عام 2011 في المسار السياسي المضطرب واختلافها الايديولوجي مع الأحزاب السياسية، كما أن الشعب التونسي كان ينتظر من النهضة حلولا سريعة لمعضلات كبيرة وكثيرة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما أدى إلى تزايد ضغط المعارضة عليها، هذا الضغط الذي دفع بالحركة لاستخدام العنف ضد معارضيها عبر ما يسمى بـ"روابط حماية الثورة" وهو ما أعطى انطباعا بأن "حركة النهضة" غير قادرة على التعامل مع الوضع وتسيير الأزمات .
- صعود قوى سياسية جديدة منافسة لحركة النهضة استفادت من أخطاء الترويكا في إدارة المرحلة الانتقالية على غرار أحزاب (نداء تونس، آفاق تونس، الاتحاد الوطني الحر، ...) والتي مثّلت في تشكيلاتها عودة رموز النظام السابق وكذا رجال المال والأعمال .
- تقدّم الأحزاب الليبرالية مقابل تراجع الأحزاب ذات التوجه اليساري والقومي العروبي على غرار (الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي التونسي والمؤتمر من أجل الجمهورية) .

ثانيا/ الانتخابات الرئاسية 2014: أعلنت "حركة النهضة" عن قرارها بعدم تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية منذ البداية، لكنها كانت مع تقديم مرشح توافقي يحظى بدعم أكثر الأحزاب لرئاسة تونس قبل أن تتراجع عن دعم أي مرشح رئاسي، حيث قرر مجلس الشورى في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية في اجتماع يوم 20 نوفمبر تفويض أعضائها وأنصارها اختيار من يرونه الأصلح للقيام بمهام رئيس الجمهورية[2]، وجددت الموقف نفسه في الدورة الثانية للانتخابات، حيث جرت الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الثورة في تونس في جولتين كانت الأولى بتاريخ 23

[1] عبد اللطيف الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج والدلالات، سياسات عربية، العدد 11، نوفمبر 2014، ص ص 07، 08 .

[2] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 21 .

نوفمبر2014، أما الجولة الثانية كانت بتاريخ 21 ديسمبر2014، وقد بلغت نسبة المشاركة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية 64.6 % من مجموع المسجلين في سجل الناخبين الذي يبلغ (5285625 ناخب) . وقد أسفرت النتائج في الدور الأول عن تصدّر كل من "الباجي قائد السبسي" و "منصف المرزوقي" المرتبة الأولى بمجموع ما يقارب 73 من المائة من الأصوات توزعت بين "السبسي" 39.46% و"المرزوقي" 33.43%، وتنزل النسبة مباشرة إلى حدود ما يقارب 08% لصالح "حمة الهمامي" وفي حدود 06% لكل من "الهاشمي الحامدي" و "سليم الرياحي"[1] .

تحصّل "الباجي قائد السبسي" مرشح "نداء تونس" في الدور الأول على مليون وثلاث مائة ألف صوت وهو ما يعادل مجموع الأصوات التي تحصل عليها الحزب في الانتخابات التشريعية، في المقابل انطلق المرزوقي – المرشح المستقل – برصيد انتخابي هزيل فلم تتحصل الأحزاب الموالية له (حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتيار الديمقراطي) في الانتخابات التشريعية إلا على (135.000 صوت) واستقطب ما يعادل 70% من أصوات النهضة و05% ممن صوّتوا لنداء تونس في الانتخابات التشريعية فضلا عن رصيده الخاص . ونظرا لعدم حصول أي من المرشحين خلال الدورة الأولى على أغلبية الأصوات جرت الجولة الثانية للانتخابات يوم 21 ديسمبر2014 بنسبة مشاركة قدّرت بـ 60.11%، إذ شارك في الاقتراع (3189672 ناخبا) .

فاز في هذه الانتخابات "الباجي قائد السبسي" بعد تحصله على نسبة 55.68% وقد حظي بدعم النساء (مليون صوت) وكذا القوى الحداثية الرافضة لعودة الإسلاميين للحكم، في حين تحصل منافسه "منصف المرزوقي" على نسبة 44.32% من الأصوات والذي حظي بدوره على دعم المتخوفين من عودة النظام السابق للحكم، ومن جهة التقسيم الترابي يتصدر "السبسي" المرتبة الأولى في 18 دائرة الأكثر كثافة سكانية في حين يحتل "المرزوقي" الصدارة في 15 دائرة، فانحازت ولايات الشمال والساحل لصالح "السبسي" في حين اكتسح "المرزوقي" ولايات الجنوب وتساوى الطرفان في الوسط[2]، نجح "السبسي" الوزير السابق في عهد "بورقيبة" والرئيس الأول للبرلمان في عهد "بن علي" في أن يقدّم نفسه المنقذ الوحيد وأمل الخلاص والتغيير لجزء هام من المجتمع التونسي، كما استطاع حشد شتات الشريحة الأوسع من كوادر ورجال أعمال نظام "بن علي" .

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 21 .

[2] المرجع نفسه، ص 22 .

كان من المنتظر أن يكلّف "الباجي قائد السبسي" بوصفه رئيسا للجمهورية حزب "نداء تونس" – المتحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان – بتشكيل الحكومة خلال شهر كما يقتضيه الفصل 89 من الدستور، وتحت ضغط مختلف الأحزاب رشّح حزب "نداء تونس" شخصية مستقلة لتشكيل الحكومة وهي "الحبيب الصيد" ليقدّم يوم 23 يناير2015 تشكيلا ضمّ 40 عضوا يتكون من 23 وزيرا و03 وزراء معتمدين و14 كاتب دولة، والأهم أنه كان تشكيلا من دون "حركة النهضة" صاحبة الكتلة البرلمانية الثانية، لكن أهم الأحزاب الممثلة في مجلس نواب الشعب قررت عدم منحها الثقة وهذه الأحزاب هي (حركة النهضة، آفاق تونس، الجبهة الشعبية والمؤتمر من أجل الجمهورية) لذلك تمّ تأجيل عرضها على المجلس لمنحها الثقة الذي كان مقررا في 27 يناير2015، وبعد مشاورات أدخل "الصيد" تعديلات على تركيبة حكومته المقترحة ليلحق حزبا (حركة النهضة وآفاق تونس) بحزبي (نداء تونس والوطني الحر) اللذين كانا حاضرين في التشكيل الأول، لتصبح حكومة ائتلافية ضمت أربعة احزاب ومستقلين هيمن فيها "نداء تونس" بحصوله على 06 وزارات من بينها وزارة الخارجية، وتحصلت هذه الحكومة على تزكية نواب الشعب يوم 05 فبراير2015[1] .

أعلن الرئيس التونسي "الباجي قائد السبسي" يوم 02 يوليو2016 خلال حوار تلفزيوني مباشر فاجأ به الجميع عن مبادرة تتمثل بالدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من زاوية تحديد البرامج وضبط الأولويات الكفيلة بإخراج البلاد من الوضع الصعب نظرا لفشل العمل الحكومي في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وقد بدت مبادرة "السبسي" متسرّعة حينها بخاصة أنها لم ترفق بخريطة طريق لتطبيقها ولم يحدد لها سقف زمني ولا إطار ترتيبي، وهو ما أدخل المشهد السياسي والحكومي التونسي في حالة ارتباك . وبعد أسبوع من الغموض انطلقت المشاورات حول حكومة الوحدة الوطنية لتتوج يوم 13 يوليو2016 بتوقيع تسعة أحزاب وثلاث منظمات وطنية (احاد الشغل، منظمة الأعراف والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري) **"وثيقة قرطاج"** التي تلخص أولويات حكومة الوحدة الوطنية، ومن بينها كسب الحرب على الإرهاب وتسريع نسق النمو لتحقيق أهداف التنمية ومقاومة الفساد وإرساء مقومات الحكومة الرشيدة والتحكم في التوازنات المالية

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص ص 06، 07 .

ومواصلة تنفيذ سياسات اجتماعية ناجعة وإرساء سياسة خاصة بالمدن والجماعات المحلية ودعم نجاعة العمل الحكومي واستكمال تركيز المؤسسات .

وبعد سحب الثقة من "الحبيب الصيد" برلمانيا يوم 30 يوليو2016، اجتمع السبسي بالأطراف التي وقّعت على "وثيقة قرطاج" واقترح "يوسف الشاهد" – وزير الشؤون المحلية في الحكومة المتخلّية – ليكون رئيس الحكومة المقبلة، ثم كلّفه رسميا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية يوم 03 أوت2016 لتنطلق مشاورات المرحلة الثانية من تشكيل الحكومة بين رئيس الحكومة المكلّف والأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، وانتهت المشاورات بإعلان "الشاهد" تركيبة حكومته المقترحة يوم 20 أوت2016 التي ضمّت شخصيات نقابية وأخرى مستقلة و07 أحزاب من بينها "نداء تونس" و "حركة النهضة"، وإثر عرض هذه التشكيلة الحكومية على مجلس نواب الشعب وعلى الرغم من التحفظات التي عبّرت عنها مختلف الأحزاب علنا أو في الكواليس حولها، منحت حكومة "الشاهدّ الثقة لتشهد تونس أوسع ائتلاف حاكم في تاريخها[1] .

المطلب الثاني : الانتخابات المحلية 2018

تأجلت الانتخابات البلدية مرات عدة بسبب عدم التوصل إلى توافق بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة حول قانون الانتخابات المحلية ومجلة الجماعات العمومية المحلية ولعل أهم أسباب الخلاف بين الكتل السياسية هو منح العسكريين وقوات الأمن حق انتخاب أعضاء المجالس البلدية والجهوية الأمر الذي تسبب في تأجيل صدور القانون، وكان حزب "نداء تونس" من أكثر المتمسكين بالسماح لهؤلاء بالمشاركة في الانتخابات في حين عارضت "حركة النهضة" منح حق التصويت للأمنيين لأن ذلك قد يهدد العملية السياسية والانتقال الديمقراطي، إذ تمّ تأجيل التصويت على القانون الانتخابي أكثر من مرة ليتم أخيرا التصويت على مجلة الجماعات العمومية المحلية قبيل إجراء الانتخابات البلدية التي كان مقررا إجراؤها في البداية في أكتوبر2016 ثم تأجلت إلى 26 مارس2017 لتتأجل مرة أخرى لأجل غير معلوم، الأمر الذي أثار قلق المجتمع المدني والهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتمّ تحميل المسؤولية للأحزاب السياسية الكبرى وخاصة "نداء تونس" لعدم جاهزيتها للانتخابات .

[1] هيثم سليماني، مرجع سابق، ص ص 07، 08 .

وفي الأخير صدر في 19 ديسمبر2017 أمر رئاسي يدعو عموم الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس البلدية يوم 06 مايو2018[1]، وقد اقتضى الفصل 133 من الدستور أن ينتخب أعضاء المجالس البلدية والمجالس الجهوية انتخابا عاما حرا مباشرا سريا وشفافا، وهو ما دعا إلى ضرورة تنقيح قانون الانتخابات والاستفتاء لإضافة جزء يتعلق بالانتخابات المحلية والجهوية، وقد حدد القانون المدة النيابية بخمس سنوات وأقرّ التصويت على القوائم في دورة واحدة حيث يتم توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا، وينتخب رئيس البلدية من بين رؤساء القوائم الفائزة في الجلسة الأولى من قبل أعضاء المجلس البلدي بالأغلبية المطلقة للأصوات وفي حال عدم الحصول على هذه الأغلبية يتم التصويت في دورة ثانية[2] .

وتكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها تندرج ضمن سياق تركيز السلطة المحلية في إطار الباب السابع من دستور 2014 المتعلق باللامركزية، كما أن لنتائجها أهمية كبيرة بالنسبة للحياة السياسية بشكل عام، وقد أجريت يوم 06 مايو2018 أول انتخابات محلية في تونس بعد ثورة 2011 وهي رابع مناسبة انتخابية يدعى إليها التونسيون بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، والانتخابات التشريعية أكتوبر2014 والانتخابات الرئاسية في دورتيها نوفمبر/ديسمبر2014، وشكّلت الانتخابات البلدية فرصة لإعادة تقييم الساحة السياسية وامتثال المواطن للعمل السياسي والطبقة السياسية في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها تونس بعد سبع سنوات في تجربة الانتقال الديمقراطي، وهي أيضا فرصة للأحزاب السياسية الفاعلة إعادة النظر في مدى قربها من الناخبين وفي استراتيجيتها وتموقعها السياسي استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة خصوصا أمام ابتعاد المواطن عن الشأن السياسي بحسب ما تعكسه نسب المشاركة[3] .

جرت الانتخابات البلدية التي صوّت فيها العسكريون والأمنيون يوم 29 أفريل2018 والمدنيون يوم 06 مايو2018 في 350 بلدية موزعة على 24 ولاية حسب التقسيم الإداري الجديد، وتنافس خلالها 53668 مرشحا ضمن 2074 قائمة؛ 1055 قائمة حزبية و159 قائمة ائتلافية و860 قائمة مستقلة، حيث غطّت "حركة النهضة" جميع الدوائر الانتخابية وحلّ بعدها حزب "نداء تونس" التي ترشحت قوائمه في 345 دائرة انتخابية، بينما لم يتمكن باقي الأحزاب من

[1] أسماء نويرة، الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية، باريس، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2018، ص 02 .

[2] المرجع نفسه ، ص 02 .

[3] المرجع نفسه، ص 03 .

تغطية أكثر من 69 دائرة انتخابية في أفضل الأحوال، أما القوائم المستقلة فقد سجلت انتشارا كثيفا في معظم الدوائر الانتخابية وهي سابقة في تاريخ تونس الحديث[1]، حيث كان العدد الإجمالي للناخبين المسجلين لانتخابات 2018 (5.369.892ناخب) توجه منهم نحو 35.6% إلى صناديق الاقتراع وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع نسبة المشاركة في انتخابات 2014 التي بلغت 64.7% .

ويمكن تفسير تراجع نسب المشاركة مقارنة بانتخابات 2014 بعدد من المعطيات أولها اختلاف السياق التاريخي، فقد رأى التونسيون في الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014 نهاية للأزمة السياسية وبداية لعهد جديد شعر المواطن خلالها بأنه قادر على تغيير موازين القوى، كما أن انتخابات 2018 جاءت في سياق أزمة اقتصادية فعكست نسبة المشاركة مدى أزمة الثقة بين المواطن والطبقة السياسية من جهة، وعدم الثقة في المنظومة ذاتها من جهة أخرى، وزاد على ذلك عدم وضوح البرامج والرؤى لدى السياسيين من تعميق هذه النتيجة.

تصدّرت القوائم المستقلة المرتبة الأولى وطنيا في نتائج الانتخابات البلدية بنسبة 32.27% وقد فازت بذلك على القوائم الحزبية بما فيها قوائم الأحزاب الكبرى، حيث فازت بالمرتبة الأولى في 96 بلدية أي بنسبة 27% ومن بينها بعض البلديات الكبرى في العاصمة كالمرسى وأريانة، وداخل الجمهورية كالمنستير وتاجروين والشابة والمهدية، وحلّت في المرتبة الثانية في العديد من البلديات المتوسطة في مختلف المناطق كالكاف وتطاوين وبن قردان والحمامات ومنوبة والمتلوي وزغوان والفحص، وتوحي هذه النسب للوهلة الأولى بأن ثمة قوة جديدة صاعدة قد تنافس التشكيلات الحزبية الموجودة نالت ثقة المواطن التونسي وأن ذلك سيؤدي إلى تجدد النخب الحاكمة، إلا أنه لا يمكن اعتبار المستقلين كتلة متجانسة تمثّل قوة سياسية صاعدة لعدم تجانس مكوناتها واختلافها من بلدية إلى أخرى[2] .

كما تشير النتائج التي أعلنت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن قوائم "حركة النهضة" فازت بـ 28.64% من مقاعد المجالس البلدية بينما حلّ حزب "نداء تونس" بعدها بـ 20.5% في حين تقدّم حزب "التيار الديمقراطي" – وحل ثانيا أو ثالثا – في أغلب الدوائر التي ترشح فيها

[1] أنور الجمعاوي، رسائل الانتخابات المحلية التونسية، على الرابط http://www.alaraby.co.uk/opinion/20180:05/10 تم الاطلاع عليه في 22-01-2019 .

[2] أسماء نويرة، مرجع سابق، ص ص 07، 08 .

بنسبة 4.19%[1]، ورغم تلك النتائج فإن كلا من النهضة والنداء بقيا في طليعة الفائزين في الانتخابات البلدية 2018 رغم تقلّص قواعدهما الانتخابية مقارنة بانتخابات 2014، فحافظت النهضة على نفوذها في الجنوب بل وامتد نفوذها إلى المناطق الساحلية والشمال وبذلك كانت الفائز الأكبر مقارنة بتراجع حزب النداء الذي تعرّض بعد الانتخابات التشريعية إلى أزمات عدة أدت إلى انقسامه وانسحاب العديد من المؤسسين الذين توجهوا إلى تأسيس أحزاب جديدة[2] .

المطلب الثالث : الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019

في أواخر جوان 2019 تعرّض "الباجي قائد السبسي" لوعكة صحية وتم نقله إلى العناية المركزة بالمستشفى العسكري بالعاصمة التونسية، وفي صباح يوم الخميس 25 جويلية 2019 أعلنت الرئاسة التونسية عن وفاة رئيس الجمهورية عن عمر يناهز 92 عاما[3]، وعلى إثر الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة الوفاة كان لزاما بحسب الدستور إجراء الانتخابات الرئاسية المسبقة حيث تقرر مباشرة بعد إعلان وفاة رئيس الجمهورية تعيين رئيس البرلمان "مُحَمَّد الناصر" رئيسا مؤقتا ليتم في اليوم ذاته إعلان تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، وهو ما يثبت جاهزية المؤسسات الدستورية للتعامل مع الأزمات ويعكس صلابتها، حيث أجريت هذه الانتخابات على دورين فكان الدور الأول يوم 15 سبتمبر2019، أما الدور الثاني في 13 أكتوبر2019، وتم كذلك تحديد موعد الانتخابات التشريعية والتي تقر إجراؤها يوم 06 أكتوبر2019 .

أولا/ الانتخابات التشريعية :تعتبر الانتخابات التشريعية لعام 2019 أول محطة للتعبير عن التداول على السلطة وأول انتقال سلمي من برلمان منتخب ديمقراطيا إلى الذي يليه، تنافست في هذه الانتخابات أكثر من 1500 قائمة حزبية وائتلافية ومستقلة بأكثر من 15 ألف مرشح لشغل 217 مقعد في البرلمان، وقد كانت نسبة إقبال الناخبين على التصويت مخيبة للآمال حيث سجلت الانتخابات التشريعية نسبة مشاركة تقدر بـ 42.8% وهي نسبة تعكس انخفاضا بما يزيد عن 26% مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 .

---

[1] سلوى الترهوني، نتائج البلديات: القائمات المستقلة الأولى تلتها النهضة ثم النداء، موقع tunisien.tnعلى الرابط http://bit.lv/2rBMeZe تم الاطلاع عليه في 22-01-2019 .

[2] أسماء نويرة، مرجع سابق، ص 08 .

[3] عن موقع ويكيبيديا المنشور على الرابط https://ar.m.wikipidia.org/wiki/ تم الاطلاع عليه 15-04-2024 .

وقد أفضت النتائج التي أعلنت عنها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن فوز "حركة النهضة" بأكثر من 23% من الأصوات وحازت على 52 مقعدا، يليها حزب "قلب تونس" الذي حاز على نسبة 17% من الأصوات وحصل على 38 مقعدا، متبوعا بحزب "التيار الديمقراطي" الذي حصل على 22 مقعدا، وائتلاف الكرامة حصل على 21 مقعدا أما "الحزب الدستوري الحر" فكان نصيبه 17 مقعدا، بينما حصل حزب "حركة الشعب" على 15 مقعدا وحزب "تحيا تونس" على 14 مقعدا وقوائم أخرى على 11 مقعدا كما يبينه الجدول أدناه :

جدول 7 : نتائج الانتخاب التشريعية التونسية 06 أكتوبر 2019[1]

الحزب / القائمة	عدد المقاعد
النهضة	52
قلب تونس	38
التيار الديمقراطي	22
ائتلاف الكرامة	21
الحزب الدستوري الحر	17
حركة الشعب	15
تحيا تونس	14
مشروع تونس	04
حزب الرحمة	04
الاتحاد الشعبي الجمهوري	03
البديل التونسي	03
نداء تونس	03
آفاق تونس	03
أمل وعمل	02
عيش تونسي	02
الجبهة الشعبية	01
الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي	01
تيار المحبة	01
الحزب الاشتراكي التونسي	01
حزب صوت العمال	01
أحزاب أخرى وقوائم مستقلة	11
المجموع	217

المصدر: موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات http://www.isie.tn

[1] موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019 .

أفرزت الانتخابات التشريعية خارطة سياسية متنوعة يغلب عليها التشتت بمزيد من التوجهات الإسلامية (حركة النهضة، ائتلاف الكرامة، حزب الرحمة) والقومية العروبية (حركة الشعب) ومستقلون، وهو ما يعبّر عن مرحلة جديدة من تشكّل الحقل السياسي التونسي سمتها الأبرز التشتت وضعف البنية الحزبية، فعلى الرغم من فوز "حركة النهضة" بأكبر عدد من المقاعد (52 من أصل 217 مقعد) في الانتخابات التشريعية لعام 2019 إلا أن هذه النتيجة تمثّل انخفاضا مطردا، فمن 89 مقعد فازت به الحركة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 و69 مقعد في الانتخابات التشريعية 2014 تفقد الحركة 37 مقعدا لها في البرلمان بما يفوق ثلثي المقاعد التي كانت تحوزها في المجلس التأسيسي، ويفسر هذا التراجع عدم رضا الشعب التونسي على سياسة "حركة النهضة" وفشلها في تحقيق أهداف الحراك الشعبي، إلا أن ما يعزي بقاءها في صدارة ترتيب النتائج هو الانقسامات والتصدعات التي عرفتها الأحزاب السياسية المنافسة أكثر منه شعبية الحركة .

شهد حزب الرئيس الراحل "الباجي قائد السبسي" الحاكم "نداء تونس" انهيارا فعليا بسبب الانشقاقات المستمرة منذ سنة 2014 وقد تحصل الحزب على 03 مقاعد فقط، أما باقي الأحزاب التي انبثقت عن انقسام حزب النداء فمنها من تحصلت على عدد قليل من المقاعد (حزب مشروع تونس 04 مقاعد)، ومنها من لم تظفر بأي مقعد (أمل تونس)، وقد حاز حزب "تحيا تونس" المنشق عن حزب النداء – والذي ينتمي إليه رئيس الحكومة – حاز على 14 مقعدا . كما شهدت هذه الانتخابات التشريعية كذلك صعود جبهات سياسية جديدة مثل "ائتلاف الكرامة" و "حركة الشعب" ذات التوجه القومي العربي، وما أحدث المفاجأة هو حزب "قلب تونس" الذي احتل المرتبة الثانية في ترتيب القوائم الفائزة والذي تحصل عل 38 مقعدا متجاوزا الأحزاب الكبيرة التي كانت تحتل صدارة المشهد السياسية في تونس .

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته خلال الانتخابات التونسية التي عرفتها البلاد خلال المسار الديمقراطي بعد الحراك الشعبي هو سرعة وسهولة تشكّل الأحزاب السياسية وتوسع قاعدتها الانتخابية وتحقيقها لنجاحات مهمة في الانتخابات، لتعود وتتراجع أو حتى تختفي تماما من المنافسة السياسية، ومثال ذلك أحزاب (المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ونداء تونس)، فحزبا "المؤتمر" و"التكتل" حصلا في انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 على نتائج 13% و 09% من مجموع مقاعد المجلس مما مكّنهما من تشكيل ائتلاف

الترويكا مع "حركة النهضة"، والحكم لمدة سنتين، ليعرفا تراجعا في نتائجهما في انتخابات 2014 ويختفيان تماما عن برلمان 2019، أما حزب "نداء تونس" الذي فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 وفاز مرشحها "الباجي قائد السبسي" في الانتخابات الرئاسية للسنة ذاتها عرف سقوطا حرا وتقلصا في نتائجه في تشريعيات 2019 بحصوله على 03 مقاعد فقط، وهو ما يعكس حقيقة أن الانتخابات التونسية آلية حقيقية في عملية الترسيخ الديمقراطي مع توفر دستور توافقي ونظام انتخابي عادل ومجتمع مدني قوي، إضافة إلى سلطة قضائية مستقلة .

ثانيا/ الانتخابات الرئاسية :بلغ عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية لعام 2019 نحو 26 مرشحا بينهم رؤساء حكومة سابقين ووزراء سابقين وحاليين وقيادات حزبية، إلا أنهم فشلوا جميعهم في تحقيق نتيجة والوصول إلى الجولة الثانية من الانتخابات التي شهدت منافسة بين المرشحين القادمين من خارج دائرة النخبة الحاكمة، وهما "نبيل القروي" رجل الأعمال ويملك وسيلة إعلام والذي تمّ سجنه في 23 أوت2019 بتهمة التهرب الضريبي وغسيل الأموال، ورغم ذلك إلا أن مؤيديه واصلوا حملته الانتخابية، أما المرشح الثاني هو "قيس سعيد" الأستاذ الجامعي المختص في القانون الدستوري، وسياسي مستقل لا ينتمي لأي حزب سياسي، ومنذ 2011 كان يتحدث لوسائل الإعلام ويعبّر عن مواقفه منتقدا التجاوزات الحاصلة فيما بعد الحراك الشعبي وسرقة الإرادة الشعبية، كما كان ينتقد كثيرا الأحزاب السياسية حينها[1] .

ونظرا لعدم حصول أي مرشح على أكثر من 50% من الأصوات بها في الدورة الأولى للانتخابات تمّ تنظيم دورة ثانية تقدّم إليها المرشحان اللذان حازا على أكثر عدد من الأصوات في الدورة الأولى وهما ؛ "قيس سعيد" الذي حاز على المرتبة الأولى وتحصّل على نسبة 18.4% و "نبيل القروي"[2] الذي حاز على المرتبة الثانية وتحصّل على نسبة 15.58%، وبذلك خالفت نتائج هذه الانتخابات كل التوقعات بحيث استبعد التونسيون مرشحي الأحزاب الكبرى من السباق، ولم يصل أي من "يوسف الشاهد" و "عبد الفتاح مورو" و " المنصف المرزوقي" إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية . أما نتائج الجولة الثانية فكانت لصالح "قيس سعيد" الذي فاز فوزا ساحقا

[1] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019، على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019 .

[2] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2019، على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019 .

بحصوله على 72.71% من الأصوات، مقابل 27.29% من الأصوات المعبر عنها لمنافسه "نبيل القروي" مع تسجيل ارتفاع لنسبة إقبال الناخبين من 49.8% في الدور الأول إلى 56.3% في الدور الثاني[1] .

وقد جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية صادمة للأحزاب السياسية، فقد نجح "قيس سعيد" في استثمار مناخ انعدام الثقة في الأحزاب ورجال السياسة لتقديم نفسه كبديل مع ما تشهده الساحة السياسية من فساد جرّاء انهيار كل المقومات المتعارف عليها، كالحد الأدنى من الأخلاق المطلوبة لممارسة العمل السياسي وهو الشعار الذي قامت عليه الحملة الانتخابية للمرشح الفائز "قيس سعيد"، بل كان يؤكد باستمرار على نزاهة إدارته الانتخابية ودعمه للثورة وانحيازه للمواطنين، بالإضافة إلى التزامه الكتابة باللغة العربية فهو من دعاة "تعريب الإدارة التونسية"، ناهيك عن تعبيره عن زهده في الامتيازات التي يحملها المنصب الذي يسعى إليه علما أنه يحظى بمركز اجتماعي مميز فهو أستاذ جامعي مختص في القانون الدستوري وزوجته تعمل قاضية كما كان والدها قاضيا من قبل، كما كانت لـ"قيس سعيد" مواقف مميزة خلال فترة ترشحه أثنى عليها العديد من الملاحظين لعل أبرزها هو قراره بعدم القيام بالحملة الانتخابية في الدور الثاني لدواع أخلاقية وضمانا لتجنّب الغموض حول تكافؤ الفرص بينه وبين منافسه "نبيل القروي" الذي كان في السجن قيد المحاكمة في قضايا فساد[2] .

إلا أن من وجهة نظرنا أن نتائج الانتخابات الرئاسية 2019 في تونس كانت طبيعية حيث أن الظروف كانت مواتية ومهيأة لبروز شخصيات جديدة على الساحة السياسية وأن القيادات القديمة للأحزاب ولمعارضي نظام "بن علي" قد هرمت ومنها من فارق الحياة، كما أن الحكومات المتعاقبة على مدار ثمانية سنوات من الحراك الشعبي فشلت في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للتونسيين وفي تحقيق المطالب الرئيسية للشعب التونسي المتمثلة في الأمن والعيش الكريم، حيث زادت صعوبة الوضع الاقتصادي وركوده إلى زيادة الإحباط لدى التونسيين خاصة مع الانكماش الاقتصادي وتقلص فرص العمل في أوساط الشباب، لذلك كانت نتائج

[1] مركز كارتر، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، التقرير النهائي، ص 16، على الرابط https://shortest.link/7mPB تم الاطلاع عليه في 20-03-2020 .

[2] ماهر لطيف، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالبات الاجتماعية إلى المآلات الواقعية، منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، https://shortest.link/7mTB تم الاطلاع عليه في 20-03-2020 .

الانتخابات الرئاسية نوعا من التصويت العقابي بسبب تنكّر الطبقة السياسية لمطالب الحراك الشعبي وفقدان الثقة في التنظيمات والتشكيلات الحزبية وفي قادتها.

وهنا يبرز دور وعي الناخب التونسي الذي أدرك أهميته في التغيير وصنع الفارق وقدرته على اختيار ممثليه بكل حرية مع وجود كافة الضمانات القانونية التي تكفل له ذلك، فقد اختار في كل استحقاق من يراه مناسبا ويعاقب بالحرمان كل من تمّت تجربته ولم يكن في مستوى تطلعاته، وهو ما تؤكده نتائج الانتخابات التونسية في كل مرة بصعود قوى ونزول أخرى بل واختفائها من المشهد السياسي إجمالا .

المبحث الرابع: تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المسار الديمقراطي

نضطلع من خلال هذا المبحث في محاولة منا إلى تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل بالوقوف على أهم الإيجابيات والسلبيات للدور السياسي للاتحاد من خلال نضاله أثناء و بعد ثورة الكرامة 2011 وفي مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس عقب ثورتها .

المطلب الأول : الدور الإيجابي للاتحاد العام التونسي للشغل

يمتلك الاتحاد العام التونسي للشغل ميكانيزمات قوية للمقاومة والتصدي باعتباره منظمة نقابية فريدة من نوعها في العالم العربي منذ تأسيسها عام 1946 فقد أدّت دورا بارزا في مقاومة الاحتلال الفرنسي وهو ما أدى إلى اغتيال مؤسسه "فرحات حشاد" سنة 1952، وتضاعفت وظيفة الاتحاد التمثيلية في ظل حكم "لحبيب بورقيبة" حين لعب دور الحزب المعارض الذي تصدى بقوة لسلطة "بورقيبة" وحزبه الحاكم من خلال شنّ الإضراب العام في 26 جانفي1978 الذي فجر انتفاضة شعبية في كل البلاد نتيجة قمع "لحبيب بورقيبة" للحريات العامة ومحاولة فرض الوصاية على الاتحاد .

وفي عهد "زين العابدين بن علي" استمر النهج البورقيبي ذاته في التعامل مع الاتحاد بعد أن اقتصرت الحياة السياسية على الحزب الحاكم فحلّ الاتحاد وسيطا بين مصالح الفئات الواسعة من الموظفين والعمال وبين السلطة التي تملك نفوذا فيه . فمن الناحية التنظيمية يمتلك الاتحاد العام التونسي للشغل فروعا في كل محافظات البلاد ولديه قدرات تعبوية كبيرة وهذا ما جعله يلعب دور

المحرك للثورة التونسية فمنذ انخراطه في الثورة التونسية عمل الاتحاد على محاولة محو الحقبة السوداء التي عاشها في ظل حكم الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"، واستعاد عافيته وتوسيع قاعدته بوصفه القوة الوازنة الرئيسية في البلاد التي استقطبت حولها ـ ليس المنظمات الأهلية فحسب ـ وإنما أيضا غالبية الأحزاب الصغيرة[1] .

إضافة إلى الثقل الجماهيري الذي يتمتع به الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس حيث يبلغ عدد منتسبيه حوالي 500 ألف عضو أصبح الاتحاد يشكّل ركيزة أساسية في الحياة السياسية في تونس وبخاصة بعد الثورة، فقد أسهم في تشكيل الحكومة الانتقالية الأولى وإسقاط حكومة "مُحَمَّد الغنوشي" الثانية وقيادة الحوار الوطني التونسي الذي أفضى إلى بناء المؤسسات الدستورية والسياسية في تونس وباتت كلمته مؤثرة في تسيير دفّة الحياة السياسية في البلاد .

لقد لقي الدور الذي قام به الاتحاد العام التونسي للشغل ومن خلال نضاله ضد المستعمر الفرنسي تثمينا كبيرا داخل تونس وخارجها أعطى للاتحاد مكانة هامة ضمن الحركة الوطنية التونسية بالنظر لمساهمته مع الحزب الدستوري في استقلال البلاد، وتنامى دور الاتحاد خلال نضاله لبناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال ومن خلال ما خلّفته الثورة التونسية من إحداث قطيعة بين نظام تسلطي وأخر ديمقراطي، ناهيك عن ظهور الاتحاد العام التونسي للشغل كأهم الفواعل ضمن هذا المسار من خلال جملة الأدوار الفعالة والإيجابية التي قام بها والتي يكن إيجازها في :

- ✓ كان الاتحاد العام التونسي للشغل صوت الجماهير والمؤطّر لكل تحركاتهم ضد نظام "زين العابدين بن علي" خلال الثورة، فقد كانت مقراته سواء المركزية أو الجهوية مراكز انطلاق الاحتجاجات والتظاهرات ضد النظام فقد حشد الجماهير والتفت حوله، ولا أدلّ على ذلك تلك المظاهرة الفاصلة التي أطاحت بالنظام وأسقطته في 14 جانفي2011 والتي انطلقت من مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بساحة "مُحَمَّد علي" بقلب العاصمة تونس.
- ✓ قدّم الاتحاد في كل مراحل التطور السياسي الذي عرفته تونس نفسه على أنه طرف مقاوم ضد الاستبداد وبطريقته، كما قام بدور فاعل في عملية الانتقال الديمقراطي سواء في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أو من خلال تقديم

[1] توفيق المديني ، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة ، تونس ، مسكيلياني للنشر والتوزيع ، ط 1 ، ماي 2012 ، ص ص 477، 478 .

الدعم اللوجيستي في اعتصام القصبة2 الفارق في تاريخ الثورة التونسية أو في إنجاح انتخابات المجلس الوطني التأسيسي .

- ✓ لم يهمل الاتحاد دوره النقابي لصالح العمل السياسي قبل وأثناء مرحلة الانتقال الديمقراطي وواصل مفاوضاته الاجتماعية مع كل الحكومات المتعاقبة وحقق نتائج مقبولة لفائدة الطبقة الشغيلة؛ فقد استطاع الاتحاد رفقة اتحاد الصناعة والتجارة بالتحاور مع حكومة "حمادي الجبالي" حول المطالب العمالية ليتوّج الحوار على التوقيع على العقد الاجتماعي في 14 جانفي2013 .
- ✓ لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورا وطنيا متوازنا من خلال إشرافه على الحوار الوطني وإبراز مدى قدرته على تجنيب تونس حالة الفرقة والانقسام وإخراج البلاد من أزمتها السياسية التي كادت تعصف بعملية الانتقال الديمقراطي، فكان التقاء الاتحاد مع منظمة "الأعراف" (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) في خطاب كاد يكون متجانسا، رغم أنّ هذا الدور أفرز الكثير من التجاذبات في صفوف قواعده الشعبية وقياديه على المستوى المركزي .
- ✓ رجّح الاتحاد مصلحة الوطن على المصالح الحزبية الضيقة لبعض الأحزاب فقد استطاع إحداث توافق بينها من خلال المشاركة في بناء مؤسسات الدولة بدءا من صياغة دستور جديد للجمهورية التونسية (الثانية)، ومن خلال بعث عمل المؤسسات المعطلة (المجلس التأسيسي) إلى حين انتخاب برلمان ورئيس للجمهورية وذلك بالاتفاق على خارطة طريق تحدد جدول زمني للمواعيد الانتخابية بتوافق الجميع (حكومة ومعارضة) بما يضمن انتقال ديمقراطي سلمي يحصّن الثورة ومكتسباتها .
- ✓ لم يقدّم الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه بديلا عن المؤسسات المنتخبة رغم مناداة بعض الأطراف الزجّ بالاتحاد في دواليب السلطة، ولم تقتصر المطالب على ذلك فقط فقد رشحت الأمين العام للاتحاد "حسين العباسي" لرئاسة الحكومة .
- ✓ استطاع الاتحاد تقريب وجهات النظر بين الأطراف السياسية المتناقضة والمتصارعة في تونس حين أحدث المفارقة عندما وفّق في خلق تقارب بين التيار العلماني والتيار الإسلامي في تونس وإحداث توازنات سياسية بين النهضة من جهة والجبهة الشعبية ونداء تونس من جهة أخرى، وإقناع كل طرف بتقديم تنازلات من أجل المصلحة العليا لتونس وهو ما حدث

بالفعل بالاتفاق التاريخي الذي أفرزه الحوار الوطني التونسي، ونتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر سنة 2014 أين تحالفت حركة النهضة وحزب نداء تونس لإدارة المرحلة المقبلة.

المطلب الثاني : الدور السلبي للاتحاد العام التونسي للشغل

بعد استقلال تونس عن فرنسا سنة 1956 ظل الاتحاد العام التونسي للشغل قريبا من موقع السلطة الجديدة حيث كان قريبا من الحزب الدستوري الحاكم في إدارة الشأن العام وتمتع الاتحاد بامتيازات كثيرة وتمثيلية في برلمانات نظام "لحبيب بورقيبة" التي لم تعرف التعددية، فضلا عن انتساب الكثير من أعضاء الاتحاد إلى هياكل الحزب الدستوري الحاكم الأمر الذي أدىّ إلى التفريط في استقلالية القرار النقابي وتأجيج الصراعات الشخصية والبحث عن المصالح الفردية في فترات معينة ، مما ضمن قيادة أكثر طوعية للسلطة الرسمية الجديدة والتي أصبحت هي المتصرف الأول في شؤون الاتحاد .

وفي مرحلة حكم "زين العابدين بن علي" الذي عمل على تدجين الاتحاد والسيطرة عليه حيث وضعت قيادة جديدة على رأس الاتحاد ترأّسها "إسماعيل السحباني" سنة 1989 الذي انتهى به المطاف بالسجن بتهم تتعلق بالفساد وسرقة أموال الاتحاد ونهبها وقد انحصر عمل الاتحاد خلال هذه الفترة على العمل المطلبي الذي لا يخرج عن إطار حدود إمكانيات الدولة المتاحة، وفي الجانب السياسي التأييد المطلق لترشح "زين العابدين بن علي" في الانتخابات الرئاسية في كل استحقاق نظرا للعلاقة البيروقراطية النقابية المشبوهة مع نظام "زين العابدين بن علي" .

وعقب اندلاع ثورة 17 ديسمبر2010 فإن ما يمكن رصده من أدوار سلبية لعبها الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال استقرائنا لمسيرته خلال هذه الثورة وما تلاها من أحداث في نقاط يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

- ✓ لم يكن انخراط الاتحاد في ثورة الكرامة مبكّرا إذ تأخر ذلك إلى حوالي 20 يوما من اندلاع الانتفاضة يوم 17 ديسمبر2010 تاريخ إحراق "مُحَمَّد البوعزيزي" جسده، فقد كانت قيادة الاتحاد مترددة في الانضمام إلى صفوف المتظاهرين وبخاصة القيادة المركزية منها، وكانت

الخطوات الأولى في الالتحاق بالثورة من خلال الاتحادات المحلية التي أخذت زمام المبادرة من تلقاء نفسها مثل الاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد والقصرين وقفصة .

- ✓ قيام الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حينها "عبد السلام جرّاد" يوم 13 جانفي2011 بالتوجه للقصر الرئاسي لمقابلة الرئيس "زين العابدين بن علي" بغرض عرض مطالب الاتحاد وللتعبير عن دعم الاتحاد طمعا في الحصول على الامتيازات وذلك رغم معارضة مناضلي وقياديي الاتحاد على المستويين المركزي والمحلي لهذه الخطوة المنفردة من قبل الأمين العام .
- ✓ بعد إسقاط نظام "زين العابدين بن علي" سعت قيادة الاتحاد إلى الاستثمار السياسي للثورة من خلال السعي للمشاركة في حكومة "الغنوشي" بعدد من الوجوه النقابية، هذه الحكومة التي ضمت 14 وزيرا من الحزب الحاكم السابق (التجمع الدستوري الديمقراطي) الأمر الذي عرّض الاتحاد إلى انتقادات واسعة واتهم بخيانة الثورة وأهدافها وأعاد الشك إلى الأذهان حول الارتباط الوثيق للاتحاد مع النظام السابق وبرموزه هذا الارتباط الذي لم يتخلص منه الاتحاد .
- ✓ إن جدلية العلاقة بين النضال السياسي والنقابي للاتحاد وتغليبه للنضال السياسي على حساب النضال النقابي وتسييس العمل النقابي قبل وبعد الثورة من خلال جملة الأدوار التي قام بها الاتحاد ومشاركته في الحكومة، وقيادته للحوار الوطني وصياغة الدستور وإسقاط حكومة الترويكا ... وغيرها، وهو ما أثار خصوم الاتحاد من أحزاب سياسية و نقابات وتنظيمات وحتى الإعلام عن تجاوز الاتحاد لأدواره النقابية لصالح العمال إلى أدوار سياسية التي يعنى القيام بها في واقع الأمر إلى النخب السياسية والتشكيلات والأحزاب السياسية .
- ✓ احتكار وحصر العمل النقابي لدى الاتحاد العام التونسي للشغل دون غيره من النقابات والتنظيمات العمالية (الوحدة النقابية)، وهو ما أثار حفيظة النقابيين من خارج الاتحاد ومن التنظيمات العمالية الوليدة على غرار "الجامعة العامة للشغل" التي صرّح أمينها العام "حبيب قيزة" مخاطبا الاتحاد العام التونسي للشغل: "إن دورك نقابي تهتم بالشأن العام لكن يلزم أن تهتم بالقضايا الاقتصادية وليس تهميشها والوقوف ضد الوحدة النقابية واحتكار

العمل النقابي لصالحك وهذا أمر غير مقبول، بل إنه أمر خطير على الحركة النقابية وخطير على البلاد عموما "[1].

- ✓ إن صراع الاتحاد ضد حركة النهضة وحكومة الترويكا حرّكه الاتجاه اليساري لقيادات الاتحاد التي كانت في أغلبها من أحزاب يسارية مناهضة لغريمتها النهضة ذات التوجه الإسلامي على غرار "عبيد البريكي" ـ الأمين العام المساعد للاتحاد ـ الذي ينتمي حزبيا إلى "حزب الوطنيين الديمقراطيين" أحد أقطاب "الجبهة الشعبية" التي هي عبارة عن ائتلاف لعدد من أحزاب أقصى اليسار في تونس، وهذا يعكس بصورة أو بأخرى محاولة تسييس الاتحاد لصالح طرف سياسي معيّن ومحاولة استغلاله لتحقيق أغراض حزبية فئوية .

[1] قناة الجزيرة ، دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة التونسية، تقرير تمّ بثّه والاطلاع عليه بتاريخ 2015/01/30 على الساعة 20:05 .

خلاصة الفصل الرابع

إن المسار الانتقالي في تونس واجه على امتداد شهور مرحلة تاريخية دقيقة كادت تعصف بجهود إقامة الدولة الديمقراطية الوليدة وتقوّض العمل التأسيسي للدولة ما بعد الثورة، فتزايدت وتيرة العنف وغلاء المعيشة واحتدام الصراع على السلطة وصعود العصبيات الجهوية والإيديولوجية والدينية من حين إلى آخر وعودة أعلام النظام القديم وبروز نذر الثورة المضادة، كل ذلك أورث في نفس المواطن التونسي إحساسا بالخوف وشوقا إلى الطمأنينة والاستقرار وقد زاد الوضع تعقيدا الواقع السياسي المتأزم القائم على منطق الاستقطاب والتنافي بين الترويكا الحاكمة والمعارضة، وبذلك نتبيّن أنّ المشهد السياسي في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر 2011 شهد عّدة متغّيرات لعل أهّمها انتقال الأحزاب من التشتّت والتنّوع والتعّدد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسّية بارزة هي الترويكا من ناحية، وأحزاب المعرضة الليبرالية (الاتّحاد من أجل تونس) وأحزاب المعارضة اليسارّية (الجبهة الشعبّية) من ناحية أخرى، ناهيك عن تراجع شعبّية الترويكا بسبب ما اعتراها من تفُّكك داخلي (بخاصة حزب المؤتمر وحزب التكتّل) وبسبب تردّدها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التّهديدات الإرهابّية، وتجاوز الأحزاب السياسّيةُ معطى تباِين خلفيّاتها المرجعّية والأيديولوجية وتنّوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسيّة موسعة تجتمع على معارضة الحكومة والمطالبة باستقالتها، مع صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عددا مهما من قيادات التجمع الدستوري الديمقراطي الحزب الحاكم في زمن "زين العابدين بن علي" الذين هّمشتهم الثّورة وصعود الجبهة الشعبّية التي استغلّت واقع التّدهور الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارها وتقوم بحشد الّشارع ضّد الترويكا، وكذا انتقال الأحزاب التونسيّة المعارضة من قوة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجه إلى قَّوة احتجاج وطاقة تغيير، فضلا عن محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب على الشرعية القائمة وسمح بانتقاٍل سلِس للسلطة، انحياز الاتّحاد العام التونسي للشغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للترويكا، إلا أنه تبَّنى مبدأ الحوار في معالجة الملفّات الاقتصادّية والاجتماعّية والسياسيّة .

خاتمـــــة

خاتمـــــة

تناولنا من خلال هذه الدراسة موضوع يتعلق بدور المجتمع المدني في عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس، وخصصنا الحديث تحديدا عن دور الاتحاد العام التونسي للشغل في هذه العملية الديمقراطية للفترة 2011- 2020. وبما أنّ الدراسة تناولت متغيرين رئيسين هما: المجتمع المدني والترسيخ الديمقراطي، كان لزاما الوقوف عند أهم المفاهيم للمتغيرين وكذا تتبع السياق التاريخي الذي عرفه تطور المفهومين لمعرفة مدى ارتباط العلاقة بينهما، وعن اتحاد الشغل باعتباره نقابة عمالية .

فالنقابة العمالية عبارة عن تنظيم حر إرادي مستقل يضم مجموعة من العمال يهدف إلى تمثيلهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المادية والمعنوية وحمايتها في إطار ما يحدده القانون والمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعضائها وتنظيم عملهم والمشاركة في رسم الساسة العامة الوطنية المتعلقة بالأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية لأعضائها. أما التحول الديمقراطي فهو عبارة عن عملية انتقال الأنظمة السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية، وهو عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة: سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية تؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تتعلق بحقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المواطنة بما يتضمناه من مؤشرات المساواة والحريات العامة وتكريس حكم القانون واحترام الإرادة الشعبية بإعمال آلية الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة .

وبما أنّ إشكالية الدراسة تتمحور حول الدور الذي لعبه المجتمع المدني ومن خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل في عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس، ومن خلال ما تمّ عرضه وتفصيله وإجابة عن التساؤلات واختبارا للفرضيات المطروحة يمكن **رصد النتائج التالية** :

_ إنّ مفهوم كل من المجتمع المدني والترسيخ الديمقراطي حديث نسبيا حيث تمّ تداول هذه المفاهيم مع نهاية القرن التاسع عشر، حيث جاء تطور المفهومين في إطار سياق تاريخي ارتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم، وكذلك من خلال كتابات علماء ومنظري علم السياسة والاجتماع .

_ أنّ النقابات العمالية احتلت مكانة هامة ضمن فواعل المجتمع المدني في إطار نشاطها المطلبي الذي يتعلق بحماية حقوق العمال المادية والمعنوية ورعاية مصالحهم وكذا اقتراح السياسات

الاقتصادية والاجتماعية وفرض نفسها شريك اقتصادي واجتماعي للحكومات من خلال آلية المفاوضات الاجتماعية وبفضل استقطابها لشرائح عمالية كبيرة، حيث انخرط في صفوفها عشرات الآلاف من العمال مما منحها مكانة مهمة ضمن منظمات المجتمع المدني، ذلك أن هذه النقابات هي الغطاء الذي يلجأ إليه العمال لمواجهة السياسات الحكومية التي تمسّ بمصالحهم .

_ أنّ تمتّع الاتحاد العام التونسي للشغل بهيكلة تنظيمية تعتمد في تسيير شؤونها على احترام التداول السلمي على مراكز القرار في المنظمة والمشاركة في تسيير شؤون المنظمة وعدم تركيز اتخاذ القرار وتشجيع المبادرات الفردية من خلال تمكين القواعد بقدر من الحرية والاستقلالية مما يجعلها أكثر فاعلية وديناميكية في المطالبة بحقوق ومصالح العمال وحتى في تحريك الشارع في مواجهة أية سياسة حكومية تتعارض وتلك المصالح، وبالنظر إلى حالة الاتحاد العام التونسي للشغل فقد لاحظنا أنّه تمكّن من فرض نفسه كشريك للحكومات المتعاقبة في تونس في صناعة القرار، حيث تحالف بعد الاستقلال مع الحزب الحر الدستوري الجديد الذي قاد البلاد عقب استقلال تونس عن فرنسا سنة 1956، حيث تمكّن الاتحاد العام التونسي للشغل من رسم الخطط المستقبلية للبلاد حيث تبنّت الحكومة الخطة الاقتصادية التي قدّمها الأمين العام للاتحاد " أحمد بن صالح " ودفع الحكومة على المصادقة على البرنامج الاجتماعي الذي كان يفتقد إليه الحزب الحاكم .

_ أنّ القوة التمثيلية العمالية التي يحظى بها الاتحاد لم تمنع النظام السياسي من التدخل في شؤون الاتحاد واختراق هياكله والمساس باستقلاليته .

_ لقد كان لتردّد قيادات المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في الانضمام إلى ثورة الكرامة في تونس 2010 أثرا بالغا على مناضلي الاتحاد بيد أن القيادات والأطر النقابية الوسطى والجهوية تجاوزت البيروقراطية النقابية للقيادات المركزية وانخرطت في الثورة فكانت الحاضنة الفعلية للاحتجاجات والمساير لوقعها وتوجيهها معتمدة في ذلك على شعبية الاتحاد وعراقة نضاله وتجذّره في المجتمع التونسي وحجمه التمثيلي الذي بلغ 500 ألف عامل منخرط .

_ أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل القوة الشغيلة المنظمة في تونس منذ الاستعمار التي دمجت العمل النقابي بالعمل السياسي الوطني وتجاوزت بنضالاتها الشعبية الوطنية حدود نضالات الأحزاب السياسية المعارضة مما مكّنها من قيادة ثورة الكرامة فور انضمامها إليها واحتضان المتظاهرين الذين كانوا ينطلقون من مقرات الاتحاد للتظاهر والاحتجاج على النظام وحشد عشرات الآلاف من المتظاهرين في أكبر مظاهرة يوم 14 جانفي2011 التي غيّرت موازين القوى لصالح الحركات

الاحتجاجية والمطالب الشبانية التي انتهت إلى إسقاط النظام، وهذا ما لم يسنح للأحزاب السياسية الموجودة لحداثتها وقلة خبرتها ولبقية منظمات المجتمع المدني الأخرى لضعف تمثيلها .

_ بعد نجاح الثورة التونسية ورغم تمكين الاتحاد العام التونسي للشغل من المشاركة في الحكومة بعدة وزراء، فإنّ الاتحاد سرعان ما رفض ذلك وانسحب منها بعدما أحسّ قراءة ردود الفعل التي أحدثها تشكيل حكومة " مُحَمَّد الغنوشي " الأولى التي ضمّت 14 وزيرا من الحزب الحاكم سابقا، حيث ساهم موقف الاتحاد الرافض لمشاركة واسعة لعناصر من النظام القديم في الوزارتين اللتين شكّلهما "مُحَمَّد الغنوشي " في 15 جانفي2011 و27 فيفري 2011 في إسقاطهما عبر اعتصامي القصبة 1 و 2 .

_ لقد كان أكبر تحدّ للثورة التونسية بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" هو العمل على بناء مؤسسات الدولة التونسية الديمقراطية الجديدة والتأسيس لقيام الجمهورية الثانية من خلال تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر2011 التي سمحت بتكوين سلطة تشريعية مؤقتة هدفها صياغة دستور جديد للبلاد، كما أنتجت مؤسسات انتقالية تنفيذية تمثلت في رئيس مؤقت للدولة و حكومة انتقالية ائتلافية (الترويكا) . إلا أنّ تلك الانتخابات ساهمت بالمقابل في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة تباينت برامجها ومواقفها في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية حيث انتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية متوازنة منها ما هو مؤيد للحكومة (الترويكا) ومنها ما هو معارض لها، أحزاب المعارضة الليبرالية متمثلة في "الاتحاد من أجل تونس" وأحزاب المعارضة اليسارية ممثلة في "الجبهة الشعبية" التي لقيت دعم ومساندة الاتحاد العام التونسي للشغل .

_ إن الاعتداءات التي وقعت على مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل من قبل عناصر "روابط حماية الثورة" التابعة لحركة النهضة زجّت بالاتحاد إلى الدخول في صراع ومواجهة مع حركة النهضة وحكومة الترويكا عموما بحشد الآلاف من المتظاهرين يوم 25 فيفري2012 للمطالبة بسقوط الحكومة، كما أنّ تجاوز المجلس التأسيسي لمداه الزمني وللتنازع في صلاحيات المجلس وفي صياغة الدستور فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس عمّق الأزمة السياسية بين مختلف الأطراف الفاعلة وعرقل مسيرة الانتقال الديمقراطي المنشود .

_ أنّ ما زاد المشهد السياسي تعقيدا وزاد في الاحتقان السياسي بين الحكومة والمعارضة تنامي ظاهرة العنف السياسي باغتيال "شكري بلعيد"، وحادثة اغتيال النائب اليساري المعارض "مُحَمَّد

البراهمي" في 25 يوليو2013، حيث أدى هذا الاغتيال إلى توحيد المعارضة الليبرالية واليسارية ومنظمات المجتمع المدني في إطار "جبهة الإنقاذ الوطني" في مواجهة حكومة الترويكا .

_ لم تعد الشرعية الانتخابية وحدها قادرة على بناء مؤسسات دستورية تضمن اكتمال عملية التحول الديمقراطي في تونس على حدّ وصف "علي العريّض" ـ القيادي في حركة النهضة ـ بل لابد من وجود توافق واتفاق بين مختلف الفاعلين السياسيين، وهذا ما آلت إليه جولات الحوار الوطني التونسي التي كانت تحت رعاية الرباعي الراعي للحوار الوطني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل حيث تمّ الاتفاق على خارطة طريق كانت مقدّمة على التفاوض على :

- ✓ استقالة حكومة الترويكا وتشكيل حكومة كفاءات وطنية .
- ✓ إنهاء صياغة الدستور التونسي .
- ✓ الاتفاق على تحديد المواعيد الانتخابية العامة التشريعية والرئاسية .
- ✓ التنازل على " قانون تحصين الثورة " .

_ اعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل أنّ إخراج البلاد من الأزمة يكون بالحوار الطويل والمتواصل كما اعتبر نفسه قوة توازن يمكنها قيادة عملية الانتقال الديمقراطي، حيث قبل تكوين جبهة موحّدة مع منظمة أرباب العمل من أجل خلق نوع من التوازن والنقاش بين مختلف القوى السياسية وفي إدارة الحوار بينهم، حيث تمكّن من خلال ذلك إلى إنجاح مبادرته للحوار الوطني في إيجاد حل توافقي دون أن يطمح إلى المشاركة في الحكم سواء في الحكومة أو في المجلس التشريعي، إلا أنه ما بات يؤكد على استعداده الدائم للعب الدور الوطني (السياسي) كلما استدعت الضرورة وكلما كان هناك تهديد لوحد تونس ـ على حد تعبير الأمين العام للاتحاد "حسين العباسي" ـ .

_ أن اكتمال عملية بناء المؤسسات الدستورية بعد انتخابات 2019 مرهونة بحصول توافق الفاعلين السياسيين على نتائجها وقبولهم بقواعد اللعبة السياسية، الأمر الذي يعيد للأذهان النقاش حول مصير الاتحاد العام التونسي للشغل في المرحلة المقبلة بخصوص عودته إلى دوره النقابي الطبيعي المطلبي (شريك اقتصادي واجتماعي) وتخليه عن لعب الأدوار السياسية لصالح الأحزاب السياسية التونسية التي مكّنتها التجربة الديمقراطية الحديثة من اكتساب خبرة بفضل ارتقاء النقاش السياسي بينها واستقطابها للعديد من المناضلين ومشاركتها في الانتخابات العامة وفي مختلف المؤسسات السياسية . إلا أنه رغم ذلك يبقى الاتحاد الملجأ للمعارضة السياسية التونسية كما كان دوما منذ

وقت الاستعمار وإلى غاية ثورة يناير وما نتج بعدها من قيادته للحوار الوطني الذي أوصله لنيل جائزة نوبل للسلام بفضل ما يملكه الاتحاد من هيكلة تنظيمية ونضال وطني رائد وثقافة سياسية لقياداته ولقواعده النقابية سواء على المستوى المركزي أو على مستوى القواعد النقابية الوسطى والقاعدية مما قد يمكّن الاتحاد من الوصول للحكم اقتداء بالتجربة البولونية التي مكّنت رئيس نقابة التضامن " ليش فاليسا " من تولي سدة الحكم .

تندرج التجربة التونسية من الانتخابات الأولى إلى أخر انتخابات عرفتها بعد الثورة في الإطار النظري للتحولات الديمقراطية المعاصرة بالرغم من التحفظات حول مرحلية التحول الديمقراطي التي أبداها الكثيرون، كما أنها تبرهن أن الإسلام والديمقراطية لا يتناقضان وأن المحيط العربي يتقبل المعادلة ويقدر على إنجاحها . ويعزي نجاح التجربة التونسية من زاوية التعامل السياسي لتغليب منطق الاتزان على الراديكالية ومنطق الوفاق على الصراع، ومن ناحية نوعية الفاعلين (السلطة، المعارضة والمجتمع المدني) إلى انتمائهم إلى النخب التوافقية، فقد كانت السلطة مع انطلاق التحول بيد الجناح الإصلاحي الذي واكب التحول لا بيد الجناح المتصلب، وإن انقسمت المعارضة إلى ثوريين راديكاليين وإصلاحيين معتدلين إلا أن إدماج كل عناصرها داخل الهيئة العليا للإصلاح السياسي خففت من وطأة الصراع في المرحلة الأولى .

وتواصل الجذب ما بعد انتخابات 2011 بين العلمانيين والإسلاميين من جهة، ومن جهة أخرى بين الحكومة والمعارضة إلا أن جلّ الأطراف غلّبت التوافق على الصدام بما فيها "حركة النهضة" التي مرت تدريجيا من التشدد إلى اللين وهمّشت الراديكاليين في صفوفها وفي خارجها وانضمت إلى معسكر الوفاق العام، وقد لعب المجتمع المدني الدسم وبخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل دور حارس يقظ وقوة ضغط وتعديل مستمر، كما يعزى النجاح أيضا من زاوية البنية الأنثروبولوجية للتجانس الاثني والديني، ومن الناحية الاجتماعية إلى هيمنة الطبقة المتوسطة، وثقافيا إلى التشارك في الثقافة المدنية المخضرمة الإسلامية والعلمانية، إلا ان الضربات الموجعة ووتيرة العمليات الإرهابية ونوعيتها فرضت على الساحة السياسية خيارات غير ديمقراطية وحتمية باسم أولوية الأمن على الحرية، وإن كان العنوان الكبير لمرحلة الترسيخ الديمقراطي هو التوافق ويبقى تدعيم الديمقراطية رهين نجاح الحكومات بتحقيق التنمية والقيام بالإصلاحات الهيكلية والاستجابة للمطالب الاجتماعية واستتباب الأمن .

التوصيات : من خلال كل ما تم طرحه وفي خضم التطورات التي شهدتها الساحة السياسية في تونس ما بعد الثورة يمكننا اقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة محافظة التونسيين على مكتسبات الثورة لقطع الطريق على عودة أوجه النظام السابق برغم مختلف الأخطاء التي ترتكبها القيادات الحاكمة لتجنب الثورة المضادة .
- ضرورة الحفاظ على المؤسسات السياسية التي تم بناؤها من خلال مختلف المحطات الانتخابية التي عرفتها البلاد والتي كانت السبيل نحو تخطي تونس لمرحلة التحول والانتقال لمرحلة الترسيخ .
- المحافظة على دستور 2014 لأنه دستور توافقي كان محل تثمين بين كل أطياف التوجهات السياسية والاجتماعية في تونس، كما أنه يحمي الهوية التونسية من المزايدات الحزبية الضيقة.
- بناء قضاء مستقل والتعجيل بتشكيل المحكمة الدستورية الضامنة لتلك الاستقلالية باعتبارها أعلى هرم السلطة القضائية في البلاد .
- تدعيم الوفاق ليس فقط بين التشكيلات السياسية فحسب بل بين مكونات المجتمع المدني كالذي حدث بين اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف الغريمين التقليديين .
- تدعيم الديمقراطية التشاركية من خلال الانخراط في العملية الانتخابية للمواطن التونسي ترسيخا للعملية الديمقراطية ورفع الحس الوطني خاصة وأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحظى بثقة كل النخب السياسية لما تتمتع به من مصداقية في أداء مهامها عند كل استحقاق انتخابي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية 7.

الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم حسنين توفيق، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي: سلسلة بحوث سياسية، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد 113، يناير 1997.
2. إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005.
3. إبراهيم حسنين توفيق، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، كراسات إستراتيجية ، ع 130 ، السنة 13 ، 2003.
4. إبراهيم حسنين توفيق، دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، في كتاب: اتجاهات حديثة في علم السياسة ، تحرير (علي الدين هلال الدسوقي ومحمود إسماعيل مُحَمَّد)، القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط 1، 1999.
5. إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ط 1، 1995.
6. أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب ، ط 3 ، جزء 3، دار صادر، بيروت، 1994.
7. أبو عامود مُحَمَّد سعد، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، ط 1، 2010.
8. أحمد أبو خرس عبد الرحمن، من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا، الخرطوم، مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، 2007 .

9. أحمد البرصان، الدوافع والأبعاد السياسية للانفتاح الديمقراطي في المنطقة العربية، تحرير (حمدي عبد الرحمان) في: التحول الديمقراطي في العالم العربي في التسعينات، عمّان، جامعة آل البيت، 2000.

10. أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004.

11. إسلام الفار علي محمود، معجم علم الاجتماع : إنجليزي _ عربي، القاهرة، دار المعارف، 2000.

12. إسماعيل معراف ، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، بن عكنون (الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

13. الآلوسي رعد صالح، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن، مكتبة مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2006.

14. باركر وآخرون، علم الاجتماع الصناعي، ترجمة مُحَمَّد علي مُحَمَّد وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991.

15. بدوي أحمد زكي، علاقات العمل في الدول العربية، بيروت، دار النهضة، 1983.

16. برهومي منعم، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، تقديم: إبراهيم مُحَمَّد الرفاعي، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.

17. بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، يناير2012.

18. بن حفيظ عبد الوهاب، على أبواب الوضع الدائم: رؤية مقارنة بشأن تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، من كتاب: تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس2010-2020 معضلات التوافق والاستقطاب،، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د.س.

19. بن عاشور مُحَمَّد الفاضل، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983.

20. البنا جمال ، التاريخ النقابي المقارن، القاهرة، مطابع الجامعة العمالي، د.ت.

21. بوراوي عبد العزيز، نضالات نقابية: زوابع وانفراجات 1943_1988، تقديم وتحقيق (عبد الجليل بن عباس و مُحَّد الزواري)، صفاقس، مطبعة التسفير الفني، ط1، 2013.
22. التميمي سونيا، الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته ؟، من كتاب: في جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
23. توريدي مُحَّد علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1995.
24. توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.
25. ثابت أحمد، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999.
26. الجباعي عبد الكريم، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دمشق، بدون دار للنشر، 2003.
27. جفال عمار، التحول الديمقراطي على المستوى العالمي وحالة الاستثناء العربي، المغرب الموحد، ع 10، جانفي2011.
28. جيل غرايم، السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة (شوكت يوسف)، دمشق، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2009.
29. جيل غرايم، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2005.
30. الحداد سالم، الحركة النقابية بين الاستقلالية و التبعية 2: الاتحاد العام التونسي للشغل والإشكالات الصعبة، تونس، الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، 2006.
31. حرب أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1997.
32. حسن إحسان مُحَّد، علم الاجتماع الصناعي، عمان، دار وائل للنشر، 2005.

33. حسن عبد الباسط مُحَمَّد ، علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية للنشر، 1972.

34. حسين أحمد حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، ط 1، 2000.

35. حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006.

36. الحناشي عبد اللطيف في مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2012.

37. الحناشي عبد اللطيف، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2014.

38. الحناشي عبد اللطيف، الكوادر الحزبية تفوقت على قادتها في الثورة ، من سلسلة ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ، مايو 2011.

39. حنفي عبد الغفار، إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.

40. خليفة حسن فريال، المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك، بيروت، مكتبة مدبولي، 2005.

41. درويش مُحَمَّد فهيم، الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون ، القاهرة ، دار النسر الذهبي، ط1 ، 2007.

42. دو توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: قنديل أمير مرسي، القاهرة، عالم الكتاب، ط3، 1991.

43. ديلو ستيفن، المجتمع المدني بين التفكير السياسي والنظرية السياسية، ترجمة ربيع وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.

44. رشاد القصبي عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة، القاهرة ، دون دار طبع، ط 2، 2006.

45. رشاد القصبي عبد الغفار، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، القاهرة، مكتبة الأدب ، 2004.

46. رشوان حسين عبد المجيد، العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة، القاهرة، المكتب الجامعي، 1997.

47. رشيد عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، ط 1، 2003.

48. الرفاعي أحمد، من تاريخ الحركة النقابية العربية : دراسة الطبقة العاملة في البلدان العربية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، العدد 03، 1982.

49. الرمضاني مسعود، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، سلسلة قضايا الإصلاح(36)، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، 2017.

50. الزبيدي مُحَمَّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، جزء 5 ، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1306هـ.

51. السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، القاهرة، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط 1، 2011.

52. سلامة حسن مُحَمَّد، أثر العولمة على تطور النظام السياسي، القاهرة، الديمقراطية، ع2، ربيع 2001.

53. السلومي مُحَمَّد عبد الله، القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية، الرياض، مركز القطاع الثالث للاستشارات والدراسات الاجتماعية، ط1، 2010.

54. سليماني هيثم، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017.

55. سورنس غيورغ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

56. السنوسي أحمد، في كتاب: في الثورة والانتقال والتأسيس، تونس، مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2011.

57. شكر عبد الغفار، مورد مُحَمَّد، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، الجزائر، حصاد الفكر، العدد 147، يوليو 2004.

58. صالح محمود فائز، الفكر السياسي المعاصر: نماذج مختارة، الموصل، دار العابد للطباعة والنشر، 2008.

59. الصاوي علي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، القاهرة ، النهضة العربية، ط 1 ، 2000.

60. الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، أكتوبر 2000.

61. صديقي العربي، تونس ثورة المواطنة" ثورة بلا رأس"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2011.

62. الصغير عميرة علية، الثورة التونسية : ثورة الكرامة ، من كتاب الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة ، ترجمة (لطفي زكراوي) ، تحرير (يوسف مُحَّد الصواني و ريكاردو رينيه لاريمونت)، بيروت، منتدى المعارف، 2013.

63. الصغير عميرة علية، الثورة التونسية في عامها الثالث ، من كتاب الديمقراطية المتعثرة : مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، تحرير (علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، د. ط، مارس 2014.

64. طرشونة لطفي، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 يناير، من كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، فبراير 2012.

65. الطرودي الهاشمي، المشهد السياسي في تونس (1960-2015): في البحث عن كتلة تاريخية جديدة، صفاقس، دار مُحَّد علي للنشر، ط1، ديسمبر 2016.

66. طلعت أحمد، الوجه الآخر للديمقراطية، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1990.

67. عبد الجواد جمال وآخرون، التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس، القاهرة، مركز دراسات حقوق الإنسان، 1998.

68. عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.

69. عبد الله مُحَّد عبد الرحمان، علم الاجتماع الاقتصادي: النشأة والتطور، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ج 1، 1998.

70. عبد المنعم الغزالي الجبيلي، تاريخ الحركة النقابية والعمالية في العالم، بغداد، مكتبة النهضة، د.ت.

71. العقباوي العابد الكنتي، دليل العمل النقابي، الجزائر، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، 2010.

72. فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس: 1932-1984، دمشق، د.ن، 1986.

73. فرحات مُحَمَّد فايز، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس ـ من كتاب التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، تحرير (أحمد منيسي)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004.

74. فوزي سامح، في معنى المرحلة الانتقالية، في عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، 2012.

75. فيدمان جورج ، نافيل ميار، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة (حسين حيدر)، بيروت، منشورات عويدات، ط 1، 1985.

76. الفيلالي مصطفى، مجتمع العمل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2006.

77. قرنفل حسن، المجتمع المدني ولنخبة السياسية : إقصاء أم تفاعل ؟، بيروت، دار إفريقيا الشرق، 2000.

78. القلعي أحمد، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، في كتاب: تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، تونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.

79. قنديل أماني، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة الجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994.

80. الكبسي مُحَمَّد علي، كيمياء الربيع التونسي والعربي ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، أغسطس 2014.

81. الكتبي إبتسام وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2004.

82. الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

83. الكواري علي خليفة، عبد الفتاح ماضي وآخرون ، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب: دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 2009.

84. كول جون .ب، الحركة النقابية، ترجمة السيد حسن محمود، بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.

85. اللاوندي سعيد، أمركا في مواجهة العالم ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 ، 2003.

86. لوفران جورج، الحركة العمالية في العالم، ترجمة (إلياس مرعي)، بيروت، منشورات عويدات، 1980.

87. متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.

88. متروك الفتح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في ابلدان العربية دراسة مقارنة في إشكالية المجتمع المدنيفي ضوء تريف المدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

89. مجمع اللغة العربية، معجم الفانون، القاهرة، الهيئة العامة للشؤون الآسيوية، 1999.

90. مُحَّد أحمد إسماعيل، القانون النقابي، القاهرة، دار النصر للنشر والتوزيع، 1993.

91. المديني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، بيروت، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.

92. المديني توفيق، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة ، تونس، مسكيلياني للنشر والتوزيع ، ط 1 ، ماي 2012 .

93. المديني توفيق، ثورة تونس المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية : الطوباوية الأصولية في السلطة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.

94. المديني توفيق، سقوط الدولة البوليسية في تونس، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، 2011.

95. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات التونسية محطة تاريخية على طريق التحول الديمقراطي، الدوحة،معهد الدوحة، أكتوبر 2011.

96. المشاط عبد المنعم، دليل الديمقراطية، القاهرة ، الشروق الدولية، ط1، 2011.

97. منصور مُحَّد حسين، قانون العمل، الازراطية، دار الجامعة الجديدة، 2007.

98. منظمة العمل العربية، دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية، الجزائر، المعهد الوطني العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، 1979.

99. منيسي أحمد، آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، من كتاب التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.

100. مهنا مُحَّد نصر، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

101. مهنا نصر، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

102. الموسوي ضياء مجيد، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

103. ميتيكس هدى، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث : اتجاهات حديثة في علم السياسة، تحرير: (علي الدين هلال الدسوقي و محمود إسماعيل مُحَّد)، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط 1، 1999.

104. نويرة أسماء، الانتخابات البلدية في تونس: ترسيخ للممارسات الديمقراطية، باريس، مبادرة الإصلاح العربي، يوليو 2018، ص 02 .

105. نيفين سعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، مصر، (د.د.ن)، 2008.

106. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والأخصائية، بيروت، دار النهضة العربية، 1980.

107.يازجي أمل، شكري مُحَمَّد عزيز، الإرهاب الدولي والنظام العامي الراهن ، دمشق ، دار الفكر ، ط 1 ، 2002.

108.ياسر صالح، بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية، بغداد، منشورات طريق الشعب، سلسلة قضايا فكرية، 2005.

الكتب باللغة الاجنبية:

1. Antonio GRAMSC , Oramscidans le texte, Paris, Editions Sociales, 1977.
2. Bernard Michael, civil society and democratic transition in East Europe , political science quarterly , vol 108 , n° 02 , summer 1993.
3. Brizzinski Zbiniew, the grand failure : the birth and the death of communism in twentieth centry , New York , Charles Skribners sons , 1989.
4. Brückner Julian, Civilian Supremacy and the Consolidation of Democracy: Linking Transition and Consolidation, Paper prepared for presentation at the IPSA-ECPR Joint Conference "Whatever Happened to North-South?", São Paulo , February 16-19, 2011 .
5. christian Malar et Julian Haward,Citoyennes à part entière , Arabies , n°= 233 , septembre 2006.
6. Diamand Larry, political culture and democracy in developing countries, London, lynne rienner publishers , 1993
7. Fukuyama Francis, Building Democracy after conflict , staleness first , Journal of Democracy, Vol 16, N° 1 , January 2005.
8. Guillermo O' Donnell , Illusion about consolidation , journal of democracy , vol 17 , n° 02 ? April 1996.
9. Haynes Jeff, Democracy in the Third World ,Cambridge: Polity Press , 2001.
10. Huntington Samuel, the third wave: democratization in the twentieth century (Norman & London: University of Oklahoma press), 1991.

11. Huntington Samuel, troisième vague : les démocratisations de la fin de xx siècle, traduit par Française Bugess, Paris, édition nouveau horizon, 1996.
12. K. Lawsen, political party and linkage : a comparative perspective, New Haven : Yale University press, 1980.
13. Main Fried G et autres sociologies, traité de sociologie du travail, Paris, librairie Armand Colin, 1972.
14. Miller W. L. & Mackie. M, The electoral cycle and the asymmetry of government and opposition popularity: an alternative model of the relationship between economic conditions and political popularity, Political Studies , September 1973 , Vol 21, n° 03.
15. Nkwachukuwa ORJI, civil society democracy and good governance in Africa, political science journal, vol 4, n° 1, february 2009.
16. Peuna Katarina, Revolution in Tunisia and Egypt and Political Participation of Islalmistes, International Issues and Slovac Foreing Policy Affairs, Vol20, no2, 2011.
17. Pridham Geoffrey, The dynamics of democratization : a comparative approach , London: T.J. International Padstow Cornwall , 2000.
18. Sammuel P Huntington, How countries democratize political, science quarterly. vol 106. n°4, winter 1991-1992.
19. Schedler Andreas, What is Democratic Consolidation ?, Journal of Democracy , vol 9 , n°9 . 1998.
20. SCHEDLER Andreas, what is democratic consolidation ? , jornal of democracy , vol 9, n° 9 , 1998.
21. Touraine Alain, le mouvement ouvrier, Paris, librairie Artheme Fayard, 1984.
22. Whitihead. L, The Consolidation of Fragile Democracies , in Pastored : Democracy in The Americas , New York Holmes and Meier , 1990.
23. Yvan Craipeau, ces pays que l'en dit socialistes, Paris, édition presse de l'imprimerie Corbière, 1982 .

الأطروحات والرسائل العلمية:

1. البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية : دراسة حالة الجزائر 1997_2007 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2010 / 2011.
2. الباز ماجدة إبراهيم، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2017.
3. باي أحمد، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2008 / 2009.
4. بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسية الجزائري 1988_2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009.
5. بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية، الجزائر، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.
6. بوالكعيبات إدريس، اتجاهات العمال نحو النقابة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة، 1987.
7. الجبو عامر مُحَّد، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية ، 2006 .
8. جحا زهيرة، النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع : تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2012 / 2013.

9. حسن دياب أميرة إبراهيم، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية 1992_1998، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2002.

10. خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية دراسة تحليلية قانونية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2003/2002.

11. الرفاعي نجلاء، التحول عن النظم السلطوية في جمهوريات أوربا وتايوان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1997.

12. زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي : المشكلات والآفاق ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008 / 2009 .

13. سلامة حسن مُحَمَّد، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981_1993، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1998.

14. سيد مصطفى هالة، النظام السياسي وإستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة : دراسة حالة مصر، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1994.

15. سيدهم ليلى، إشكالية التحول الديمقراطي في تونس ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009.

16. صحراوي شهرزاد، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية : دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

17. طعيبة أحمد، دعم المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي : حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

18. طيبي حنان، الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير في تسيير الموارد البشرية، مدرسة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 / 2010.

19. عبادي خير الدين، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010، الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011.

20. عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989- 1999، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، مارس 2006.

21. علاني اعلية، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين من التأسيس إلى المؤتمر الأول، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الاجتماعية، تونس، 1986 .

22. لرقط الحسين، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس 2010-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية: تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

23. معقافي أسامة، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي : دراسة حالة تونس (1987_2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010.

24. يوسف سلامة عبد الرحمن، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد كانون الأول 2010، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016.

المجلات والملتقيات العلمية:

1. إبراهيم حسنين توفيق، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، بيروت، بحث مقدم إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

2. إبراهيم حسين توفيق، الانتقال الديمقراطي إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، مجلة دراسات عربية، 2013/02/14.

3. إبراهيم علي حيدر، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، بحث مقدم إلى ندوة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 18-20 نيسان 2004.

4. أبو حلاوة كريم ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، الجزائر، مجلة المفكر، العدد 3، يناير / مارس 1999.

5. بن حميدة عبد السلام، النقابات والوعي القومي: مثال تونس، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 83، 1986.

6. حسن السعيد، الحركة النقابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية، ورقة بحث مقدمة في يوم دراسي حول موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، الجزائر، سبتمبر 1982.

7. الحنا عبد الله، الحركة النقابية والعمالية في المغرب، الجزائر، مجلة المرشد، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، العدد 06، 1978.

8. الحناشي عبد اللطيف، الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج والدلالات، سياسات عربية، العدد 11، نوفمبر 2014.

9. خليل أحمد العيد فهيمة، الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق الوطني الإسلامي السنوي الثالث المنعقد بالكويت، 2006.

10. الرديسي حمادي، رحاب بوخياطية، التحول السياسي في تونس 2011-2014 المسار والرهانات، باريس، مجلة مبادرة الإصلاح العربي، أوت 2018.

11. السوسي أحمد، أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية التونسية، عن كتاب: الأحزاب السياسية في تونس، أعمال البحث في القانون الدستوري والجبائي المغاربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، مؤسسة هانس سايدل، ط 1 ، 2009.

12. شرون حسينة، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.

13. الصائغ أحمد بان غانم ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الديمقراطي في الدول العربية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، ع 4، 2011.

14. عباش عائشة، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم : الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، العدد 03، فيفري 2014.

15. عبد العزيز مرسي مصطفى، الثورات العربية والنظام العربي والصراع على الأدوار الإقليمية، القاهرة، مجلة الشؤون العربية، ع147، خريف2011.

16. عزيز البزاز سعد توفيق، الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1970_1987، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 4، 2012.

17. عصام العدولي، المجتمع المدني في المغرب المفهوم والسياق، لبنان، مجلة إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع 5، شتاء 2009.

18. العلوي سعيد بنسعيد، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، بيروت، ورقة مقدمة بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

19. كربوسة عمراني، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ... أي دور ؟، جامعة خميس مليانة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر2014 .

20. لبيدي علي، الديمقراطية بين علم الانتقال وعلم الترسيخ، مجلة دراسات سياسية، اسطنبول ، المعهد المصري للدراسات، 29 يوليو 2018.

21. مجموعة مؤلفين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 .

22. مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية : نماذج مختارة ، جامعة ورقلة، دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011.

23. المسفر مُحَمَّد، صراعات التغيير والإصلاح في المنطقة .. إلى أين ؟ ، مجلة شؤون عربية، العدد 123، خريف 2005.

24. المشاقبة أمين، العيسى شملان، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة 03 و 04 ماي 2004.

25. مهدي مُحَمَّد محمود، إلى أين تتجه تركيا: الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري ؟، مجلة سياسات عربية ، عدد 16 ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015.

26. موسى عبد الله، الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر فريديريك هيغل، بيروت، مجلة إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 7، صيف 2009.

27. ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، ماي 2011.

28. هاشم مازن، شبكة العلاقات الاجتماعية ومفهوم المجتمع المدني، ليبيا، مجلة رؤى، العدد 20، 2003.

29. هوادف عبد الله، مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية، الجزائر، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثامن حول دور المجتمع المدني في تنمية الدولة، جامعة أدرار، أيام 20-22 نوفمبر 2005.

30. وحشي أمير، عمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، جامعة باتنة 1، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.

التقاريـــــر :

1. الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اللوائح المصادق عليها من قبل المؤتمر التاسع، الجزائر، ديسمبر 1990.

2. التقرير الإستراتيجي العربي (2002 _ 2003)، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003.

3. التقرير الاستراتيجي العربي (2004 _ 2005)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005.
4. التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية – مكافحة الفقر والتنمية البشرية–، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2003.
5. الزياني مُحَمَّد، في معضلة الإعلام والسياسة في الشرق الأوسط، من تقرير: في الإعلام والسياسة في أعقاب الانتفاضة العربية، تقرير رقم 14، قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، 2017.
6. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي (2001_2000)، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
7. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي (2010_2009) ، القاهرة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

المواقع الالكترونية:

1. برنوصي عمر، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة، نقلا عن موقع http://www.omanjordan.org/oman_studies/wn view.php?art 775 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2017/01/18 على الساعة 20:23 .

2. كيلة سلامة، مشكلا مفهوم المجتمع المدني – دعوة للتدقيق – منقول من موقع http//mowaten-org/pivot/civil-society/08-04/civil society-13-08-001.htm تم الاطلاع على الموقع في 2017/04/13.

3. الرحلاني مُحَمَّد، أنشودة المجتمع المدني ، نقلا عن موقع http://www.tanmia-ma/article php3id-article=4960 تم الاطلاع في 2015/04/16.

4. سنوسي منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، ص 02 من موقع http //mena.icnl.org/Docs/Monir%20Snoussi.pdf اطلع عليه بتاريخ 28-03-2017 .

5. بن حسن شوقي، النقابة في تونس، مركز افريقية للدراسات والبحوث السياسية، من موقع: http//www.ifriqia.com/detail /27302 اطلع عليه بتاريخ 2017-03-28 .

6. http//www.aljazeera.net تم نشره بتاريخ 2014-11-11، تم الاطلاع عليه في 2024-03-18 .

7. أنظر: المعتصم بالله أبو عين ، دور اتحاد الشغل في التحول الديمقراطي في تونس، مأخوذ من موقع http//www.ahewar.org/s_asp ?aid تم تصفح الموقع بتاريخ 2016/01/01 .

8. قعلول بدرة، الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، منشور على الرابط carengieendowment.org/sada/2011/11 شوهد يوم: 23-11-2016 .

9. العيساوي فاطمة، الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية، أوراق كارينغي الشرق الأوسطن واشنطن مؤسسة كارينغي للسلام الدولين يوليو 2012، ص 04، الموقع الالكتروني http//shortest.link/6Zrc شوهد يوم: 23-11-2016 .

10. الاحمر المولدي، الانتخابات التونسية خفايا القوى الحداثية ومشكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2011، نقلا عن موقع www.dohaoinstitute.org شوهد بتاريخ: 02-06-2012 .

11. مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، العملية السياسية في تونس: بين هشاشة المشهد السياسي وصلابة الحلم الديمقراطي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 27-09-2019، مقال منشور على الموقع http://www.csds-center.com شوهد بتاريخ: 23-01-2020 .

12. معمري مُحَمَّد، الإعلام التونسي الفائز الأكبر، العربي الجديد، 14-01-2015، نشور على الرابط التالي:
http://www.alaraby.co.uk/medianews/b2bd70da-ealf-4dec-b181 . شوهد يوم 28-09-2017.

13. الجورشي صلاح الدين، حرية الصحافة في تونس تحسنت لكن التجاذبات بين الإعلاميين والحكومة مستمرة، سويس أنفو، 03-03-2021، منشور على الرابط التالي: http:/www.swissinfou.ch/ara/ شوهد يوم 28-09-2017.

14. قناة الجزيرة ، تونس ... ثورة التوافق، www.aljazeera.net، شوهدت يوم: 2016/01/14 .

15. بن بريك خميس، لجان تونسية لتقصي الحقائق، على الموقع الالكتروني: http://shortest.link/6K-W، تم الاطلاع عليه بتاريخ 08- 03-2020.

16. السويسي منير، جدل في تونس حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي، العربية DW، منشور على الرابط: http://dw.com/p/RQXa تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-06-2011 .

17. الجزيرة نت، الانتخابات في تونس صراع على كسب الوقت، منشور على الرابط http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2011/201 1921163726515547 3.html تم الاطلاع عليه بتاريخ 07-06-2011.

18. أعلوان فؤاد، الانتخابات والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية: المغرب، الجزائر وتونس نموذجا، دراسة منشورة على موقع رواق عربي بتاريخ: 17-05-2021، ص 33، على الرابط http://shortest.link/7149، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 28-12-2021 .

19. بن عنتر عبد النور، ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية، مركز الجزيرة للدراسات، يوليو2013 على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net/2013/07/20.137411520 532941.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ: 30-12-2017 .

20. انظر: حركة نداء تونس تطالب بحل الحكومة الحالية، جريدة الصباح، 05-07-2013 على الرابط: http://www.turess.com/assabah/92045 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-03-2014.

21. انظر: "الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو إلى إسقاط التأسيسي ، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني" ، تونس، **أفريكان مانجر**، 2013/07/05 على الرابط: http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 14-03-2014 .

22. كرّو مُحَمَّد، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 22 أفريل 2014 من الرابط: http//carnegie-mec.org./22/04/2014/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/01/01.

23. حوار أجرته قناة فرانس 24 مع الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل "حسين العباسي " ، www.france24.net تمّ الاطلاع عليه يوم: 18-10-2015.

24. حزب العمال الشيوعي التونسي، من أجل بديل ديمقراطي: ليرحل بن علي، مقال متوفر على الموقع الالكتروني في 01-05-2001 //www.albadil.org http تم تصفح الموقع في: 23-12-2016 .

25. يورونيوز، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، على الرابط: http://arabic.euronews.com/2014/10/21/ar-presidential-election-in-tunisia تم الاطلاع عليه يوم: 23-10-2015 .

26. الحناشي عبد اللطيف، تونس: الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net/report/2014/09/20.14924 9204591131.htm تم الاطلاع عليه في 23-10-2015 .

27. المركز الفلسطيني للإعلام، نداء تونس يفوز ب86 مقعدا مقابل 69 مقعدا للنهضة، على الرابط: http://www.polinf.com/11525//vnnsujijkqk.email تم الاطلاع عليه في 23-10-2015 .

28. الجمعاوي أنور، رسائل الانتخابات المحلية التونسية، على الرابط http://www.alaraby.co.uk/opinion/20180:05/10 تم الاطلاع عليه في 22-01-2019.

29. الترهوني سلوى، نتائج البلديات: القائمات المستقلة الأولى تلتها النهضة ثم النداء، موقع tunisien.tnعلى الرابط: http://bit.lv/2rBMeZe تم الاطلاع عليه في 22-01-2019.

30. عن موقع ويكيبيديا المنشور على الرابط https://ar.m.wikipidia.org/wiki/ تم الاطلاع عليه 15-04-2024.

31. موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019 .

32. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية 2019، على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019 .

33. الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، النتائج النهائية للدورة الثانية للانتخابات الرئاسية 2019، على الربط http://www.isie.tn تم الاطلاع عليه في 30-12-2019.

34. مركز كارتر، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، التقرير النهائي، ص 16، على الرابط https://shortest.link/7mPB تم الاطلاع عليه في 20-03-2020.

35. لطيف ماهر، عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من المطالبات الاجتماعية إلى المآلات الواقعية، منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي، https://shortest.link/7mTB تم الاطلاع عليه في 20-03-2020.

36. قناة الجزيرة ، دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة التونسية، تقرير تمّ بثّه والاطلاع عليه بتاريخ 2015/01/30 .

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم 01 أحزاب الموالاة المعتمدة	109
جدول رقم 02 أحزاب المعارضة المعتمدة	112
جدول رقم 03 حجم المشاركة السياسية لأحزاب المعارضة القانونية مقارنة بحزب التجمع الدستوري الحاكم في أربع مناسبات انتخابية	126
جدول رقم 04 نسب الفقر والبطالة في تونس بحسب المناطق (عام 2000)	136
جدول رقم 05 نتائج انتخاب المجلس الوطني التأسيسي	189
جدول رقم 06 نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014	222
جدول رقم 07 نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 06 أكتوبر 2019	230

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	14-1
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	97 -15
المبحث الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم المجتمع المدني	16
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي	17
المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي	25
المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني	30
أولا: تعريف المجتمع المدني	31
ثانيا: أركـان المجتمع المدني	33
ثالثا: خصائص المجتمع المدني	34
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة النقابات العمالية	35
المطلب الأول: النقابات العمالية في العالم	36
أولا: النقابات العمالية في الدول الغربية	36
ثانيا: النقابات العمالية في الدول العربية	40
طلب الثاني: الإطار المفاهيمي للنقابات العمالية	43
أولا: تعريف النقابة العمالية	44
ثانيا: تصنيف النقابة العمالية	47
ثالثا: مهام النقابة العمالية	51
المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النقابات العمالية	54
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي	60

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي	61
المطلب الثاني: تمييز التحول الديمقراطي بعض المصطلحات المرتبطة به	65
المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي	71
المطلب الرابع: مؤشرات وعوامل التحول الديمقراطي	74
أولا: مؤشرات التحول الديمقراطي	74
ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي	76
المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي والنظري للترسيخ الديمقراطي	83
المطلب الأول: مفهوم الترسيخ الديمقراطي	83
المطلب الثاني: معايير ومحددات الترسيخ الديمقراطي	87
المطلب الثالث: المداخل والمقاربات النظرية للترسيخ الديمقراطي	91
خلاصة الفصل الأول	97
الفصل الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في تونس(الدوافع والمؤشرات)	98– 146
المبحث الأول: النظام السياسي التونسي والمجتمع المدني قبل الثورة	99
المطلب الأول: طبيعة نظام " زين العابدين بن علي "	99
المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني التونسي	102
المطلب الثالث: خارطة الأحزاب السياسية قبل الثورة	105
أولا: الأحزاب المعتمدة	106
ثانيا: الأحزاب غير المعتمدة	112
ثالثا: التحالفات والتكتلات السياسية	114
المبحث الثاني: البيئة الداخلية للتحول الديمقراطي في تونس	116
المطلب الأول: الدوافع والمؤشرات السياسية	117
أولا: محاولة الإصلاح السياسي والدستوري	118
ثانيا: الانتخابات وأزمة المشاركة	121
ثالثا: الحريات العامة وحرية التعبير	126

المطلب الثاني: الدوافع والمؤشرات الاقتصادية	127
أولا: برنامج الخصخصة في تونس	129
ثانيا: برنامج الشراكة الأوربية المتوسطية	131
المطلب الثالث: الدوافع والمؤشرات الاجتماعية والثقافية	133
أولا: تفاقم ظاهرة البطالة	133
ثانيا: تطلعات الطبقة المتوسطة إلى الديمقراطية	135
ثالثا: محاولة التغريب الثقافي وتهميش المجتمع المدني	136
المبحث الثالث: البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي في تونس	138
المطلب الأول: انعكاسات ما بعد الحرب الباردة	138
المطلب الثاني: تأثير وضغوط المؤسسات والدول المانحة	141
المطلب الثالث: تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001	143
خلاصة الفصل الثاني	146
الفصل الثالث: الحراك الشعبي وأثره في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.	147– 193
المبحث الأول: فواعل الحراك الشعبي في تونس	149
المطلب الأول: دور القوى الشبابية	150
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية	151
المطلب الثالث: دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني	157
أولا: الاتحاد العام التونسي للشغل	157
ثانيا: المحامون والقضاة	161
ثالثا: المنظمات الطلابية	163
المطلب الرابع: دور المؤسسة العسكرية	163
المبحث الثاني: آليات الحراك الشعبي في تونس	165
المطلب الأول: وسائل الإعلام	165

المطلب الثاني: الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	168
المبحث الثالث: دور المجتمع المدني في مسار الانتقال الديمقراطي	170
المطلب الأول: سمات المرحلة الانتقالية بعد الثورة	171
أولا: الانفجار الحزبي و الجمعوي	172
ثانيا: الانفجار الاعلامي	174
المطلب الثاني: دور الاتحاد العام التونسي للشغل في تصحيح مسار الثورة	177
المبحث الرابع: تداعيات انتخاب المجلس الوطني التأسيسي	179
المطلب الأول: هيئات المرحلة الانتقالية	180
المطلب الثاني: مجريات العملية الانتخابية ونتائجها	185
المطلب الثالث: إرهاصات العملية الانتخابية	190
خلاصة الفصل الثالث	193
الفصل الرابع: آفاق الترسيخ الديمقراطي في تونس ودور الاتحاد العام التونسي للشغل	194– 240
المبحث الأول: التحالفات السياسية بعد انتخاب المجلس التأسيسي	196
المطلب الأول: الائتلاف الحاكم (الترويكا)	196
أولا: التحديات الاقتصادية	198
ثانيا: الصراعات الايديولوجية	198
ثالثا: التحديات الأمنية	199
المطلب الثاني: ائتلاف المعارضة	200
أولا: الجبهة الشعبية	200
ثانيا: الاتحاد من أجل تونس	201

ثالثا: جبهة الإنقاذ الوطني	201
المطلب الثالث: محددات الصراع بين حكومة الترويكا والمعارضة	202
أولا: التنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي	203
ثانيا: التنازع في صياغة الدستور	204
ثالثا: تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي	205
رابعا: تنامي ظاهرة العنف السياسي	206
خامسا: تداعيات الوضع في مصر	207
المبحث الثاني: موقف الاتحاد العام التونسي للشغل من حكم الترويكا	208
المطلب الأول: في تأسيس ونشأة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)	208
المطلب الثاني: صراع حركة النهضة مع اتحاد الشغل	212
المطلب الثالث: رعاية الاتحاد العام التونسي للشغل للحوار الوطني	214
أولا: الجولات الأولى من الحوار الوطني	214
ثانيا: الجولات الثانية من الحوار الوطني	216
ثالثا: الجولات الثالثة من الحوار الوطني	217
المبحث الثالث: الانتخابات كآلية للترسيخ الديمقراطي	220
المطلب الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014	220
أولا: الانتخابات التشريعية 2014	220
ثانيا: الانتخابات الرئاسية 2014	223
المطلب الثاني: الانتخابات المحلية 2018	226
المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية والرئاسية 2019	229
أولا: الانتخابات التشريعية	229

ثانيا: الانتخابات الرئاسية	**232**
المبحث الرابع: تقييم دور الاتحاد العام التونسي للشغل في المسار الديمقراطي	**234**
المطلب الأول: الدور الإيجابي للاتحاد العام التونسي للشغل	**234**
المطلب الثاني: الدور السلبي للاتحاد العام التونسي للشغل	**237**
خلاصة الفصل الرابع	**240**
خاتمة.	**247 –241**
قائمة المصادر والمراجع.	**270 –248**
فهرس الجداول	**272 –271**
فهرس المحتويات.	**279 –273**